

متى وكيف هيمن الغرب على العالم؟

الشركة التي غيرت العالم

كيف بنت شركة الهند الشرقية الإمبراطورية البريطانية وقدمت المؤسسة العابرة للقارات

نك روبينز

ترجمة: كمال المصرى

تقديم

أحمد بهاء الدين شعبان

INDIA IN 1783

مكتبة الشروق الدولية



الشركة التى غيرت العالم

كيف بنت شركة الهند الشرقية الإمبراطورية البريطانية وقدمت المؤسسة العابرة للقارات

هذه ترجمة لكتاب :

The Corporation That Changed The World

How the East India Company Shaped the Modern Multinational

Nick Robins

Published by Pluto Press.2006,

الطبعـــة الأولى

١٤٣٠ هـ - يناير ٢٠٠٩ م



٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسى - القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٤٥٠١٢٢٩ - ٢٤٥٠١٢٢٨ - ٢٢٥٦٥٩٣٩

المكتبة: ٢ شارع البورصة الجديدة - قصر النيل - القاهرة

تليفون: ٢٣٩٣٨٠٧١ - ٢٣٩١٣٠٧٢

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

متى وكيف هيمن الغرب على العالم؟

الشركة التى غيرت العالم

كيف بنت شركة الهند الشرقية الإمبراطورية البريطانية وقدمت المؤسسة العابرة للقارات

نك روبينز

ترجمة : كمال المصرى

تقديم : أحمد بهاء الدين شعبان



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

روبينز ، نك .
الشركة التى غيرت العالم : كيف بنت شركة الهند الشرقية الإمبراطورية البريطانية/ نك روبينز .
ترجمة : كمال المصرى .
ط١ . ـ القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٩م .
٣٢٨ص ؛ ١٧ × ٢٤سم .
تدمك 1 - 56 - 6278 - 977 - 978
١ ـ الشركات .
أ ـ العنوان . ٣٣٨,٧

رقم الإيداع ٣٥٩٤ / ٢٠٠٩م
الترقيم الدولى I.S.B.N. - 978- 977- 6278 - 56 - 1

الفهـرس

الموضوع	الصفحة

قائمة بالجداول والأشكال والخرائط والرسوم التوضيحية

• الجداول

• الأشكال

• الخرائط

• الرسوم التوضيحية

تقــديم

تُعلمنا مقولة فرانسيس بيكون: «المعرفة قوة»، القيمة الحقيقية لمثل هذا الكتاب المهم، الذى يضع بين أيدينا قدراً وافراً من المعلومات، المدعمّة بالخلفيات التاريخية والأسانيد الفكرية، والمستندات والوثائق، التى عرضها «نك روبينز»، ومكنته من أن ينهض ـ عن جدارة ـ بمهمة مركّبة: تفكيك وتحليل وشرح، دور ومسار واحدة من أبرز الظواهر الاقتصادية فى تاريخ العالم.

شركة عملاقة، بحجم دولة كبيرة، زحفت بمخالبها وأنيابها حتى أخضعت عملاقى قارة آسيا، وتحكمت فى شعوبها: أعملت فيها أسوأ أشكال النهب الاستعمارى، والعنف العنصرى الهمجى الممنهج، بهدف استنزاف خيراتها، واسترقاق شعوبها، وتدمير مقوماتها الإنسانية!

واسم «شركة الهند الشرقية البريطانية»، الذى يحكى هذا الكتاب وقائع صعودها الأسطورى، إلى عنان السماء، ثم انحدارها حتى نهايتها المحتومة، يُلخّص قصة الاستعمار الغربى كله، الذى بَسَطَ هيمنته على العالم، فى القرون الماضية، مستنداً إلى تفوق عسكرى، ونزعة لا نهائية لاستباحة الآخر، واتباع لسياسة فرق تسد، وما إلى ذلك من أساليب المكر والخداع، مما أدى إلى تنمية مالية واقتصادية، ومن ثم ثورة صناعية وما نجم عنها من مصادر للقوة، ونهم شديد للمواد الأولية، ثم حاجة مماثلة للأسواق الضرورية لتصدير فائض الإنتاج، وهو ما ترتب عليه اجتياح مسلح متصاعد ومتفاقم لقارات العالم.

ولم يقف فى وجه هذا الاجتياح عائق من منطق أو أخلاق أو حق، بل استباح الغرب، كما تعرض صفحات الكتاب، تدمير المقومات البشرية للشعوب بلا رحمة، ودفعها إلى أتون الموت والمجاعات والأوبئة والرزايا، مع تغييبها عن الواقع وبذر

الخلافات والشقاقات فيها، واستنفاد طاقاتها فيما يضر ولا ينفع. حتى تظل مستكينة لـ «قدرها» المحتوم، المزعوم، راضيةً بمصيرها البائس، عاجزة عن التمرد على واقعها المتردى، أو الثورة على غاصبيها!.

لم تقتصر القصص المريرة التى تفيض بها صفحات الكتاب، على دول آسيا وحسب، بل إنها ـ بحذافيرها ـ تكررت فى قارات عديدة أخرى. على رأسها إفريقيا وأمريكا اللاتينية، بل والقارة الأمريكية ذاتها، التى شهدت إبادة منظمة بالغة الوحشية لعشرات الملايين من سكانها الأصليين، (الذين سماهم الإنجليز الهنود الحمر)، حتى يستقر قرار المستعمرين البيض، ويطيب لهم المقام فى هذه القارة البكر الغنّية، كما أن بلادنا العربية، ومصر فى مقدمتها، كانت مسرحًا لحملات مشابهة، وما قصة «شركة قناة السويس» ودورها، الاقتصادى والسياسى، وقصة حفر القناة ذاتها، بما استُنزف فيها من أموال وعرق ودماء مئات الآلاف من المصريين، إلاّ تكرار مشابه لما حدث فى بقية العالم. فالاستعمار، كان ولا زال، ظاهرة «كوكبية»، منذ موجات النهب الأولى، التى يقدم الكتاب صورة تفصيلية لواحدة من أبرزها، حتى موجة «العولمة» الأخيرة، التى نحيا تأثيراتها، ويلفحنا لهيبها، وتدفع شعوبنا أثمانًا باهظة، قُربانًا على مذابحها!.

ويُقدّم هذا الكتاب ملامح الكتابة الغربية الحديثة، التى تفيض بالمعلومات والأرقام والإحصاءات والوقائع، بحيث يُبعد القارئ عن الملل، ويمسك بتلابيبه حتى الصفحة الأخيرة، لكنه أيضًا يحتاج مشاركة نقدية واعية من القارئ، وإعمالاً للعقل، ووعيًا عميقًا بخلفيات القضية المطروحة، ودلالاتها الراهنة، حتى يمكنه استخلاص النتائج الحقيقية، وهو، كما يذكر المؤلف، اتخذ «شكلاً روائيّا»، «يتحرك بين الماضى والحاضر»، أى أنه ليس كتابًا فى التاريخ وحسب، وإنما هو درس «معاصر» أيضًا، يلقى بظلاله على المستقبل وتوجهاته، ومن هنا فهو يحاول استجلاء غوامض تاريخ الاستعمار الغربى للعالم الشرقى، الذى يتعرض لعمليات طمس متعمدة، حتى يغيب عن الأنظار بشروره وكوارثه، وحتى تُستبعد من ذاكرة الشعوب دروسه وخبراته، وهو ما يجعلنا ندرك مغزى تساؤلات الكاتب المندهشة حول «فقدان الذاكرة» المقصود، «الذى يُخيِّم على الدور الذى لعبته شركات كبرى مثل شركة الهند الشرقية فى خلق

العالم الحديث». . «ولماذا تم محو تلك الشركة التاريخية على نحو تام، هكذا، من فوق وجه لندن؟!». . ولماذا يتم تدمير تراث هذه الشركة، فى بلاد حريصة على تراثها، مُعتّزة بماضيها، وهو أمر مريب بلا ريب، «يثير الشكوك ـ كما يرى المؤلف ـ إلى أقصى حد»!.

يهتم هذا الكتاب بالتاريخ الدامى لـ «شركة الهند الشرقية البريطانية»، باعتبارها النموذج، «The Model»، الأول، أو ما يُطلق عليه المهندسون والفنيون الـ «Blue Print»، أو الطبعة الأولى، للشركات العملاقة العابرة للقارات، التى تلقى بشباكها على الاقتصاد العالمى الراهن، وتملك قدرات هائلة تنتشر على مستوى العالم أجمع، وحجم أعمال بعضها يفوق ميزانيات عشرات من الدول التى يحيا بين ظهرانيها مئات الملايين من البشر!.

وهى من جانب آخر تُعتبر «الجد» الحقيقى لهذه الشركات الحديثة، بما قدمته من آليات للعمل، وما استحدثته من نظم للحركة، وأهمها فصل الملكية عن الإدارة، وتداول أسهم الشركة فى البورصة، وإدارة الأعمال على الصعيد العالمى، واستخدام وسائل التنظيم والإدارة والاتصال الجديدة. . إلخ.

والأهم من ذلك، أن هذه الشركة كانت الأنموذج للدور المستقبلى الذى لعبه الرأسمال والتجارة التى يحلو للغرب أن يسميها الحرة، وهى فى الواقع تجارة بالإجبار، أو من جانب واحد، فى غزو واستعمار العالم، الشر الذى لا زال ممتداً ـ حتى الآن ـ وإن كان بصور أخرى، فهى ـ كما يذكر المؤلف ـ مَثَّلَتْ، فى أواخر عهدها، دور «حاملة راية حكم المال، «Moneyocracy»، بل والمدهش أيضًا أنها جسّدت المساوئ القاتلة، حتى للنظام الرأسمالى نفسه، فالفساد الذى كان مصاحبًا لكل خطواتها، منذ الميلاد وحتى الوفاة، والمضاربة، والخداع، والتحايل وغيرها من الممارسات، فضلاً عن نزوعها البنيوى للاحتكار والعدوانية، فى مواجهة الخصوم والمجتمعات التى أتت منها، وتلك التى نشطت فيها، أمر نشهد مثيلاً له كل يوم فى بلدان عديدة!.

بل إن الهند ذاتها، التى كانت مسرحًا لنشاط هذه الشركة، كانت أيضًا مسرحًا لنشاط «حفيدة» من حفيدات هذه الشركة، فى ثمانينيات القرن المنصرم، وهى شركة

«يونيون كاربيد»، التى تسببت فى مقتل ٢٢ ألف مواطن هندى، وهربت بجريمتها البشعة دون عقاب أو تعويض!، وأيضًا فيمكننا ـ فى عالمنا العربى ـ أن نشهد البصمات الإجرامية لشركات على هذه الشاكلة، ودور شركة «إنرون»، على سبيل المثال (وبعض مسئوليها كانوا من مخططى عملية تدمير العراق واحتلالها، مثل «ديك تشينى، نائب الرئيس الأمريكى چورچ بوش الابن)، غير خاف أو مجهول!.

ولدت «شركة الهند الشرقية البريطانية» عام ١٦٠٠، واستمرت فى النمو والتوسع والسيطرة حتى عام ١٨٧٤، حينما انتهت من الوجود، أى لما يقرب من قرنين وثلاثة أرباع القرن، بصورة مستمرة بغير انقطاع، وهو امتداد زمنى ضخم مكنّها من امتلاك نفوذ اقتصادى هائل، وتأثير سياسى خطير، حتى أن «ناثانيال سميث»، رئيس الشركة، امتلك القوة لكى **يطالب البرلمان البريطانى، عام ١٧٨٤، بتقديم مساعدة مؤقتة، وفورية، للشركة، مُحذرًا من أن التأخر فى إنجاز هذا الأمر، سيتسبب «فى حدوث انهيار مالى آخر فى جميع أوروبا...»!**، وهو أمر يذكرنًا بما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية، أواخر العام الماضى، ولا زالت توابعه تترى أمام ناظرينا الآن، مسببةً أخطر انهيار اقتصادى على المستوى العالمى، فى إشارة عميقة إلى «دوريّة» الأزمة الرأسمالية، ومخاطر ترك «آليات السوق» وحدها تستأثر باقتصاديات الدول والعالم!.. وما أشبه الليلة بالبارحة، ففقاعة «شركة البحر الجنوبى»، عام ١٧١٣ هى بروفة «الفقاعة العقارية» التى هزت الولايات المتحدة والغرب بعد ذلك بنحو ثلاثة قرون!.

وفى خلال هذا العمر الطويل انبنى «مجد» هذه الشركة النافذة، التى وصَّفها «چورچ كورنوال لويس»، عضو البرلمان البريطانى، باعتبار أنه «لم يوجد، على وجه الأرض، نظام حكم متحضر أكثر فسادًا، وأكثر خيانة، وأكثر جشعًا! منها».

فقد لعبت هذه الشركة أدوارًا رئيسة فى احتلال الهند، وتدمير الصين، وتخريب ونهب البصرة، وبندر عبّاس، وأخضعت لهيمنتها مدنًا وأصقاعًا عديدة فى اليابان وسنغافورة، وغيرهما من البلدان، «فى عصر كانت الأقاليم تباع فيه وتشترى. شأنها شأن السلع»!..

وقد بدأ نمو الشركة بتواتر سريع، بعد فترة وجيزة من إنشائها، إذ أنه بحلول عام ١٦٢٠ كانت الشركة تدير أسطولاً يحمل عشرة آلاف من الأطنان، يقوم على تشغيله

أكثر من ألفين وخمسمائة من البحارة، ويعمل على صيانته خمسمائة من نجارى السفن، قبل أن تعمد الشركة إلى استئجار سفن الشركات المتخصصة الأخرى، وهو ما يدل على الحجم الهائل لأعمالها الذى شهد تقدمًا غير مسبوق، وانتشارًا غير ملحوق، حتى من كبريات الشركات المنافسة، وفى مقدمتها الشركات البرتغالية، ثم «شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة»، والشركات الفرنسية الأخرى، والتى أُجبرت على الانسحاب من أمام «المخلوق الأكثر رُعبًا من أىٍّ من الوحوش المفترسة، التى تفزعنا فى معبد «ساليت» بالقرب من مومباى»!، وخلال هذا المسار الممتد، توسعت أعمال الشركة وامتد تأثيرها حتى أصبحت، كما يقول المؤلف، تتفوق، إذا ما قارنّاها بـ «الوحوش المالية» الكبرى، فى عصرنا هذا، تفوق شركة «وول مارت» فى قوتها السوقية، وشركة «إنرون» فى فسادها، وتفوق شركة «يونيون كاربيد» فى تدميرها للبشر»!.

وعلى عكس الاستراتيچية التى اتبعها رواد التجارة الآسيوية الأوروپيين الأخرين، مثل البرتغاليين، الذى استخدموا استراتيچية الاعتماد على الدولة بشكل مطلق، والهولنديين الذين بنوا شراكة وثيقة بين القطاع الخاص والدولة، نهضت الاستراتيچية البريطانية على إطلاق يد القطاع الخاص فى الانتفاع بثروات الشرق، والوقوف بقوة خلف هذه الشركات، **ومنحها امتيازات «شبه سيادية»، من بينها: حق سكّ العملة الخاصة بها فى فروعها الخارجية، والاضطلاع بالسلطة القضائية فى المستعمرات، وحق تكوين الجيوش المسلّحة، والأهم: حقّها فى شن الحرب(!) فمنذ البداية، كما يقول الكتاب: «كانت القوات المسلحة عاملاً أساسيًا لتمكين الشركة من كسب الأسواق الآسيوية والعمل فيها»!.. فالشركة كانت تؤمن بضرورة أن «تمارس التجارة وسيفك فى يدك»!.**

ولم تتأخر «شركة الهند الشرقية البريطانية»، أبدًا، فى استخدام هذا الحق لاحتلال ما أصبح يُعرف بـ «دُرّة التاج البريطانى»، ومفخرة «الإمبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس»: الهند؛ التى كانت بمثابة «مصنع العالم»،: «فكانت تنتج حوالى ربع الإنتاج الصناعى فى العالم عام ١٧٥٠، فى حين كانت بريطانيا تنتج ١,٩٪ فقط». وأقليم «البنغال»، التى ولجت عبره الشركة إلى شبه القارة الهندية، كان «أغنى مقاطعات

الإمبراطورية المغولية، حيث وصفها الإمبراطور المغولى «أورانجزب» بأنها «جنة الشعوب»!» . . . فماذا صارت عليه أحوال هذه «الجنة» بعد أن وقعت فريسة بين أنياب «الشركة»؟!.

«ببساطة»، كما يقول المؤلف: كانت الشركة تنظر إلى الهند، وفى القلب منها «البنغال»، على أنها «عزبة ضخمة أو مزرعة كبيرة يجب الخروج بأرباحها (منها)، وإيداعها فى خزائن أوروبا»، وإنجلترا فى المقام الأول. . واحتاج تحقيق هذه الغاية تحويل «ثلة التجّار»، الذين يقتصر دورهم، المعتاد، على عمليات التبادل التجارى التقليدية المعروفة، إلى «حكومة عسكرية مخيفة فى الهند»، كما طالب «سير جوزيا تشايلر»، أحد أهم المديرين التنفيذيين للشركة، عام ١٦٨٦، وهو ما دفع «ويليام ميرديث»، السياسى البريطانى البارز فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، للإقرار بأنه: **«لم يوجد أبدًا مثل هذا النظام الذى يؤمن بمبدأ واحد هو الجشع التجارى، ويستخدم وسيلة واحدة للحكم هى القوة»!.**

ومن الطبيعى، والحال على هذه الشاكلة، أن يزداد عدد أفراد «جيش الشركة» إلى عشرة أضعاف حجمه تقريبًا، فى المدة الواقعة بين عامى ١٧٦٣ و١٨٠٥: **(من ١٨ ألف جندى إلى ١٥٤,٥٠٠ جندى)!**، وبحيث أصبحت «المغامرة العسكرية هى السبيل الوحيد المفتوح أمام الطموحين لتحقيق الثروة فى الهند»، كما يذكر الكتاب، وبواسطة العمل العسكرى، أسقطت إمارات ونهبت كنوز وسُلبت غنائم لا حد لها ولا عد. . **وتحت سنابكها أُعتصرت الضرائب من الوطنيين البؤساء واحتُكر إنتاج وتوزيع الأقمشة والملح والتبغ والأخشاب والتوابل والقهوة، واغتُصبت الأراضى، وقامت الشركة، «فعليّا»، بخطف العمال الزراعيين، وحولتهم إلى ما يشبه العبيد. وكان جنود الشركة يخطفون الأطفال من عائلاتهم فى منتصف الليل، ويحشون أفواههم بالقماش لمنعهم من الصراخ، ويزيلون العلامات التى تميز طبقتهم الاجتماعية من على أجسادهم»!** . . ودفع هذا الوضع العديد من «الشخصيات المرموقة»، إلى «إنهاء حياتهم طواعية»، حتى لا يعيشوا ويروا عجزهم عن تخفيف آلام أطفالهم الذين يموتون»، كما ذكر سكّان «كادا تاناد» فى مظلمتهم إلى الشركة: فـ«لم يحدث أن

عانينا نحن ولا أجدادنا، من تلك المظالم، أو صرنا فى مثل تلك الحالة القاسية من العوز الشديد. ونحن لا نستطيع التحمل أكثر من ذلك»!.

لقد ضربت الفاقة والأوبئة والمجاعات الهند، بأكملها، بفعل هذا الاستغلال غير الآدمى للبشر والثروة، وهو أمر لم يستطع الحاكم العام البريطانى، «وليم بينتيك»، أن يتجاهله: **«لا يوجد فى تاريخ التجارة بؤس مثل هذا البؤس: إن سهول الهند يغطيها اللون الأبيض لعظام نسّاجى القطن»!**، بل إنه، وحتى بعد مرور ما يزيد على القرن وثلاثة أرباع القرن على احتلال البنغال، وقهر أهلها واستنزاف مقدراتها، لاحظ الزعيم الهندى «جواهر لال نهرو»، فى كتابه «لمحات من تاريخ العالم»، أن المناطق الهندية التى كانت أكثر خضوعًا للاستنزاف البريطانى، لا زالت هى المناطق الأكثر تخلفًا وفقرًا، فى الهند التى كانت تجاهد لنيل الاستقلال، والتى كانت تعيش «تحت سيطرة آلة ضخمة، جشعة، تعصر وتسحق الملايين من الهنود. هذه الآلة هى «الاستعمار الجديد»، الذى ولدّه رأس المال الصناعى».

ومن هنا، فليس مستغربًا، والحال هكذا، أن يفاخر «روبرت كلايف»، مؤسس جيش الشركة العسكرى، بامتلاكها «أكبر ثروة فى العالم»، التى تقدر بحوالى ٣٨ مليونًا وأربعمائة ألف جنيه استرلينى، ما بين عامى ١٧٥٧ و١٧٨٠، جلهّا تم جمعه بالقهر من اعتصار الهند والصين وغيرها، وهو الأمر الذى أصبحت معه الشركة مصدرًا لتحقيق «عائدات إضافية لانجلترا المنخفضة الدخل قبل عصر الثورة الصناعية»، فقد مثلّت الشركة **«مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها، بسبب القروض التى كانت تمنحها للتاج البريطانى»**، وحينما خرجت بريطانيا، وهى على وشك الإفلاس، من حرب السنوات السبع (١٧٥٦ ـ ١٧٦٣)، اعتبر رئيس الوزراء «ويليام بيت الكبير» ضرائب «الديوانى» (المجلوبة بفعل القهر من ولايات الهند إلى إنجلترا)، بمثابة: **«هدية إلهية لملء الفجوة المتسعة فى الخزانة العامة»!**، بينما اعتبر البعض الآخر أن الذى منح بريطانيا ملك أقليم البنغال، هو «الرب الذى يصرّف الأمور»!.

وبفعل هذا الاستغلال المكثّف انقلبت الأوضاع، فى الهند ومقاطعاتها، رأسًا على عقب: فبعد أن كان الميزان التجارى، مع كل الدول، لصالح البنغال، قبل معركة بلاسى (عام ١٧٥٧)، التى تمكنت فيها قوات الشركة، بقيادة «كلايف»، من هزيمة

نواب (حاكم) البنغال، بواسطة القوة والغدر والخيانة، **تم نهب خزائن المقاطعة، التى ملأت حمولة أكثر من مائة مركب من الذهب والفضّة!!**، وهو ما عنى، أن «كلايف» حقق للشركة «بضربة واحدة ربحًا صافيًا يقدر بـ ٢,٥ مليون جنيه، وحقق لنفسه ربحًا يقدر بـ ٢٣٤,٠٠٠ جنيه، وهذا المكسب يساوى اليوم ما قيمته ٢٣٢ مليون جنيه إسترلينى من المكسب الذى لا عناء فيه، و٢٢ مليون جنيه أتعاب لكلايف، جاءت بلا كدّ»!.

وراحت الشركة تتحرك فى سعار لاحتلاب الهند بلا هوادة، فضغطت على «الشاه عَلَم»، إمبراطور المغول المفلس، لكى يمنحها حق الديوانى (حق جمع جميع الضرائب من السكّان المحليين) فى البنغال، وهو ما عنى حق «السيطرة على جمع الضرائب من أكثر من ١٠ ملايين نسمة، واتسعت أعمالها القائمة على النهب المنظمّ والسلب المكثّف، وتحالفت مع تقلبات الطبيعة، من الجفاف إلى الأمطار الغزيرة، فالفيضانات، مخلفة وراءها واقعًا شديد البؤس، وبحيث أصبحت فيه «المجاعة جزءًا أساسيّا للواقع الاجتماعى للهند..» ورغم تكرار وقوع الجماعات على امتداد التاريخ الهندى، إلاّ أنه، كما يذكر الكتاب، فإن: «معدل حدوث المجاعات ازداد بشكل كبير تحت حكم الشركة فى البداية، ثم تحت حكم التاج البريطانى»، وراح نحو عشرة ملايين نسمة ضحايا لمجاعة عام ١٨٧٧ وحدها (!)، وأحصت الجهات المسئولة **«وقوع ٣٤ مجاعة فى الهند، خلال الحكم البريطانى الذى دام لمدة ١٢٠ عامًا، مقارنة بسبع عشرة مجاعة فقط على امتداد الألفيتين اللتين سبقتا الحكم البريطانى»!.**

وفى إحدى هذه المجاعات أكل الأحياء جثث الموتى (!)، وملأت الجثث المنتفخة نهر «هوجلى».. ولم يشفع هذا الوضع الشنيع للباقين من الأحياء البائسين فى إعفائهم من إرهاب الشركة وجيشها لدفع الضرائب المستحقة قهرًا (!)، واستغلت الشركة ورجالها المحنة فراحوا يتاجرون فى الحبوب التى احتكروها ويرفعون أسعارها، وحينما عرض البعض هذه الاتهامات على مجلس الشركة.. «كان رد الفعل هو... القهقهات العالية»!.

لقد وقعت عائلات بأكملها فريسة، كما يقول «كريم على»، مؤلف كتاب «مظفر نامة»، تحت «براثن من لا يرحمون»!.

وكان من الطبيعى والوضع هكذا، ألاّ تبقى هذه الفترة فى حياة الهند، «مجرد تاريخ قديم»، كما يذكر «جواهر لال نهرو»، فى المرجع المشار إليه. بل على العكس، فلقد ظلت «الأساس التى بنيت عليه الهند الحديثة التى نعرفها اليوم. فإذا أردنا معرفة الهند اليوم، فعلينا أن نعرف العوامل التى صنعت الهند، فى إعمارها أو دمارها. . وهذه هى الطريقة السليمة التى تمكننا من خدمة الهند ومعرفة السبيل الذى نسير عليه لخدمتها».

ولم يقف الدمار الذى أشاعته «شركة الهند الشرقية البريطانية» فى محيط سيطرتها الحيوى، قاصراً على الهند وحدها، بل امتد أثره إلى العملاق الآسيوى الثانى، الصين!.

ففضلاً عن تجارة الشاى الذى احتكرت الشركة تصديره من البنغال إلى «كانتون» بالصين، والذى كان يبلغ ملايين الأرطال سنويًا، صدّرت الشركة إلى الصين الفضة، قبل أن تنهار كافة السدود أمام زحف «طوفان» أفيون «باتنا ـ patan»، والذى كان يتم تهريبه فى صناديق تحمل «بفخر»! العلامة المميزة للشركة، كما يقول مؤلف الكتاب!.

واستخدمت الشركة، فى سبيل إنتاج الكميات الهائلة المطلوبة من الأفيون؛ كما يذكر «تشاندرا براكاش سينها»: «كل أنواع الإكراه والقهر لإجبار الفلاحين على زراعة الأفيون رغم أنفهم»!. . وقطعت مساحات شاسعة من الأراضى المزروعة بالذرة، بالقوة، لكى يتم زراعتها بالأفيون المطلوب تهريبه إلى الصين!، ورغم عدم قانونية تهريب الأفيون إلى الصين، لم يجد أحد كبار موظفى الشركة غضاضة فى أن يعلن: «نحن لا نتردد فى الإعلان صراحة إن تجارتنا تعتمد، فى المقام الأول على الأفيون»، الأمر الذى أدى إلى تمريغ الصين فى «الوحل الأجنبى»، والذى زاد زيادة مستمرة خلال عشرينيات القرن التاسع عشر. . ومثلّ الدخل العائد لهذه التجارة المميتة، بالنسبة للحكومة البريطانية، «الوسيلة الوحيدة لتوفير الأموال اللازمة لواردات الشاى، الذى كانت البلاد تحبه حبّا شديدًا(!)، والتى كانت بدورها تمثل شريحة كبيرة من القاعدة الضريبية لخزينة الدولة عن طريق الرسوم الجمركية على الواردات»!.

ولم يتحرج دعاة «التنوير» و«الديمقراطية» المزعومون، وعلى رأسهم «بنيامين دزرائيلى»، (١٨٠٤ ـ ١٨٨١)، رئيس الوزراء البريطانى، من حثّ الحكومة البريطانية

على استخدام القوة لإجبار الصين ـ كما يذكر المؤلف ـ على قبول هذا «المنطق المستنير» الخاص بالتجارة الحرّة فى جميع البضائع، وحتى فى الأفيون(!). . واقتضى الأمر إشعال حربين، حتى يتسنى فتح موانئ الصين بالقوة، واستيلاء بريطانيا على «هونج كونج»، و«تشريع» تجارة الأفيون(!). .

أما فى الصين: فقد صار وباء إدمان الأفيون يتفاقم، ولقى الملايين من الصينيين حتفهم فى القرن التاسع عشر نتيجة للأفيون، . . . وهى جريمة «لا يعترف أحد ـ حتى يومنا هذا ـ بأنها كانت من صنع البشر»!! . . واحتاج الأمر اتخاذ إجراءات عديدة حازمة، بعد انتصار الثورة الوطنية التى قادها الزعيم الصينى ماوتسى تونج، عام ١٩٤٩ ، حتى يمكن السيطرة على هذا الوباء، ووضع علاج صارم لمواجهته.

ما هى المحصلة العامة، إذن، المترتبة على رحلة «شركة الهند الشرقية البريطانية»، أو «مغامرتها» الآسيوية، التى استمرت ما بين عامى ١٦٠٠ ، (عام تأسيسها)، وعام ١٨٧٤ ، (عام تصفيتها)؟! .

المحصلة المؤكدة؛ على المستوى الاقتصادى: **«غيّرت مجرى التاريخ الاقتصادى، وعكست اتجاه تدفق الثروات من الغرب إلى الشرق، الذى استمر لقرون»**، «بعد أن كانت أوروبا تقوم بشحن الذهب والفضة إلى آسيا، مقابل التوابل والمنسوجات وغيرها من السلع الكمالية.

لقد انجذب التجار الأوروبيون، كما يشرح الكتاب، إلى الشرق «بسبب ثرائه وتقدمة، فى وقت كان فيه حجم الاقتصاد الغربى صغيراً جداً مقارنة بالاقتصاد الآسيوى».

. . . «وعندما زالت الشركة، كان الاقتصاد الأوروبى قد زاد حجمه ليصبح ضعف اقتصاد الصين والهند (!). . وهو عكس الوضع الذى كان سائداً فى عام ١٦٠٠»!! .

ومن المؤكد، يقول المؤلف: إن «شركة الهند الشرقية البريطانية»، هى أحد العوامل الرئيسية التى تسببت فى ذلك التحول الكبير فى التطور العالمى الذى كان يمثل بداية مولد العصر الحديث».

* * *

كانت القوة الغاشمة هى وسيلة «الشركة» لاغتصاب كلٍّ من الهند والصين، مع تدمير صحة الشعب الصينى بالأفيون، وفرض أولوياتها - بالقهر - على المجتمعين الشرقيين، اللذين كانا من الممكن أن يكتشفا طريقهما الخاص للتقدم، وهو ما حدث فيما بعده. فلو بقيت بريطانيا والغرب بعيدًا عن الهند، كما عبّر الزعيم «جواهر لال نهرو»، لكان من الممكن أن تقوم فيها صناعة آلية بفضل التطور الطبيعى. ولا زالت القوة الغاشمة، كذلك، هى وسيلة «الشركات» الاحتكارية المعاصرة، لاغتصاب ثروات العالم، وتدمير صحة مواطنية، ويكفى - فى هذا السياق - أن نقرأ، بعد نحو أربعة قرون من الوقائع الدامية، التى شرحها بالتفصيل هذا الكتاب، مقولة الصحفى والكاتب الأمريكى، «توماس فريد مان»، نصير «العولمة» المتحمس: **«إن اليد الخفية للسوق لن تعمل أبدًا بدون قبضة خفّية!... ولا يمكن أن يتحقق الازدهار لـ «ماكدونالز» دون وجود «ماكدونال دوجلاس»**، التى قامت بتصميم طائرات «إف - ١٥» العسكرية!.

مرة أخرى: «التجارة باستخدام القوة الباطشة»!، هى القانون الناظم لحركة رأس المال الجشع، المتلمظ، فى عصر «العولمة» و «النيو ليبرالية»، لمزيد من الدم والأرباح والهيمنة والقهر!.

وما لم تتحرر البشرية من هذا النظام الاجتماعى - السياسى - الاقتصادى - الثقافى الظالم، ستظل «عولمة» الرئيس الأمريكى، القاطن فى البيت الأبيض، التى يُقايض فيها على مستقبل البشر بسندويتشات «الماكدونالز»، هى الوجه «الحداثى» لعولمة القرون المنصرمة، «عولمة شركة الهند الشرقية البريطانية»، على طراز الملك «چورج»، التى كان فيها، **«كجزء من تجارة العبيد الأفريقية، سريعة النمو، تتم مقايضة الأقطان الهندية، كبضاعة حيوية، بالحمولات البشرية من أولئك العبيد»!**.

* * *

بقى أن نشير، فى نهاية هذه المقدمة، لهذا الكتاب القيّم، إلى مجموعة من الملاحظات الأخيرة.

الأولى: أنه برغم بشاعة صور الاستعمار والاستغلال، التى أشرنا إلى جوانب منها، والكتاب عامر بتفاصيل ضافية عنها، فإن شعوب آسيا التى كانت واقعة تحت نير الاحتلال البريطانى، وغيرها من أنواع الاحتلالات، استقلت وتقدمت، وأصبحت عنوانًا على الرقى الاقتصادى والنهضة العلمية. والفيصل فى تحقيق هذه الغاية هو توفر الإرادة الوطنية، ووحدة العمل الوطنى والإصرار على انتزاع الحقوق، وطرد المحتل، وبناء الأوطان، وإيجاد موقع قدم وسط صراعات الكون الدامية، التى لا تعترف إلاّ بالأكفاء الأقوياء.

والثانية: آثرت هذه المقدمة أن تركِّز قراءتها لمتن الكتاب على ما يفيد شعوبنا وأوطاننا، وهى تجابه العدوان تلو العدوان، وآخرها العدوان الصهيونى الإجرامى على شعبنا فى فلسطين وأشقائنا فى غزّة، محاولة استخلاص الدروس واستخراج الخبرات، أملاً فى أن نستفيد بها فى مواجهة ظروف شبيهة، مرّت بها شعوب أخرى، عانت ما نعانيه من ويلات، لكنها انتصرت انتصارات باهرة، بينما تتعثر خطواتنا المرة تلو الأخرى!.

غير أن الكتاب ـ إضافة لما تقدم. يتضمن شرحًا عميقًا للتاريخ التفصيلى للشركة، ولآليات تطورها الداخلى، ولعناصر ومراحل نموها، ولطبيعة الصراعات التى اعتملت داخلها، وكذلك لنظم عملها وإدارتها، وهو شرح غنى بمادة قيّمة يمكن للمتخصصين، أو المهتمين، بهذا الفرع من المعرفة، أن يفيدوا أيما إفادة من مطالعتها؛ وتتبع تفاصيلها ودقائقها.

والثالثة: تميزت هذه الترجمة، التى لم أتشرف بالتعرف على صاحبها، «الأستاذ كمال المصرى»، بالسلاسة والانسيابية والوضوح، وهو أمر يستحق الشكر عليه، والشكر كذلك موصول لـ «مكتبة الشروق الدولية»، وللقائمين عليها والعاملين بها، لاهتمامهم بتقديم هذا العمل الرصين إلى القارئ المصرى والعربى، الذى يأتى فى وقته تمامًا، حيث يكون للقلم المخلص نفس قيمة ودور السلاح، فى معركة الحرية.

أحمد بهاء الدين شعبان

القاهرة: ١٧ يناير ٢٠٠٩

شكر وتقدير

بدأ هذا الكتاب بمسيرة نقاشية، وأود أن أعبر عن تقديرى لكل أولئك الذين رافقونى فى الطريق كله أو فى جزء منه؛ فلم يكن ليحدث أى من هذا بدون زوجتى ريتو، التى لم تكن مصدر الإلهام للكتاب فحسب، بل كانت أيضا المساندة لى على طول الطريق - إذ كانت تمدنى بالصبر والشجاعة التى مكنتنى من الوصول إلى نهاية الرحلة.

أود أيضا أن أعبر عن امتنانى لجان ترويل من جماعة بلاتفورم(*) فى لندن الذى اشترك فى استضافة «مسيرات» شركة الهند الشرقية، والتى كانت مصادر عظيمة جدا لأفكار ورؤى المؤسسة عابرة القارات فى لندن: للمزيد من التفاصيل عن المسيرات المستقبلية وعن المتحف الموسع عن مشروع المؤسسات عابرة القارات، انظر الموقع الإلكترونى: (www.platformlondon.org).

ولقد قرأ آخرون عديدون غيره مسودات الكتاب، وأمدونى بأفكار لا غنى عنها، وأخص بالذكر هيو بوين، وبيتر كيندر، وجيمس ماريوت، وبراسانان بارثاسارثى، وراجيف سينها، وجون ساباباثى، وأندرو سيمس، وجوناثون سنكلير - ويلسون. ولقد أثبتت ندوة دلهى، التى نظمها أنو بهاسين، ورانجان بال، قيمتها الفائقة فى تحقيق بعض الموضوعات التى تظهر فى هذا الكتاب. وأود أن أشكر هيو بوين لسماحه لى بقراءة البروفات النهائية لكتابه «أعمال

(*) منظمة بحثية غير حكومية تهتم بالدراسات البينية، وتركز على وجه الخصوص (تحديدا منذ عام ١٩٩٦) على أثر الشركات عابرة القارات الحديثة على الحياة والنفس والجسد والمجتمع والبيئة، ومن الواضح أن مؤلف الكتاب الذى بين أيدينا قد استفاد استفادة بالغة بما أتاحته له بلاتفورم من مصادر ومناقشات خدمت موضوع بحثه - (المترجم).

الإمبراطورية ـ The Business of Empire» قبل نشره، وجاك جرين لسماحه لى بالاقتباس من كتابه «ميادين النهب فى آسيا ـ Arenas of Asiatic Plunder» .

وأنا مدين أيضا لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامى الكائنة بدار إيجل فى ويمبلدون لأنها سمحت لى باستخدام مكتبتها خلال صيفى عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ لكتابة هذا الكتاب .

كان ساتيش كومار قد نشر أفكارى المبدئية عن الشركة على صفحات مجلة «ريسيرجانس ـ Resurgence» وكانت مارى ثيكيكارا هى أول من اقترح تحويل تلك الأفكار إلى كتاب . ولقد ساعد الآتون ـ كل بطريقته المختلفة ـ فى عملية البحث : جيم بندل، وسوشل شودرى، وكيت كرو، ورام جيدومال، وكاسبر هندرسون، وحميدة حسين، وليزلى كاتز، ومالكولم ماكنتوش، ووديريك موريس، وستيفن بينكوس، ومونرو برايس، وجون روبينز، وريتشارد ساند بروك، ودافيد سومرست موم، وهالينا وارد .

بالنسبة لى، هذا الكتاب هو محاولة للإمساك بالماضى المشترك بين آسيا وبريطانيا، ومواجهة إرث الشركة لكى تكون تعاملات المستقبل مبنية على مبادئ العدالة؛ ولذلك فإنى أهدى هذا الكتاب إلى والدينا وأولادنا : إليزابيث وجون، بوشبا وسوشيل، وأوليفر وجوشوا وميرا .

ويتقدم كل من المؤلف والناشر بالشكر للأفراد والمؤسسات التالية لسماحهم لنا باستخدام صورهم فى هذا الكتاب : الرسم التوضيحى رقم (١ ـ ١) المكتبة البريطانية؛ الرسم التوضيحى رقم (٢ ـ ١) متحف لندن؛ الرسم التوضيحى رقم (٨ ـ ١) مؤسسة پنش المحدودة؛ الرسم التوضيحى رقم (٩ ـ ١) أندرو سيمس . أما الخرائط فقد قامت بوضعها مؤسسة «الدليل بالتصميم ـ The Argument by Design» . وتم اقتباس قصيدة أغا شاهد على فى الفصل الرابع بتصريح من مطابع جامعة ويزليان .

ويمبلدون، يناير، ٢٠٠٦

المقدمة

كان عام ٢٠٠٠ هو العيد الأربعمائة لتأسيس شركة الهند الشرقية الإنجليزية، وكان هو أيضا العام الذى جئت فيه للعمل فى مدينة لندن، حيث ظل المقر الرئيسى قائمًا لمدة ٢٧٥ عامًا هى عمر الشركة. ومن حين لآخر تشكل مدينة لندن أحد المحاور الرئيسية للأعمال المالية الدولية، ومع دخول الألفية الجديدة، كان نشاط السوق ما زال باديًا، على الرغم من بلوغ فقاعة «الدوت. كوم» ذروتها فى آخر يوم من عام ١٩٩٩. لقد كنت داخلا، آنذاك، إلى عالم الاستثمار الاجتماعى عندما بدأت هذه الموجة من المضاربات فى التفجر كاشفةً عن سوء تصرف على نطاق لم يُرَ مثله منذ عام ١٩٢٩(*). وبمجرد أن بدأ تدهور قيم الأسهم، استمر فى ذلك الاتجاه حتى هبطت أسعار الأسهم إلى نصف قيمتها فى ثلاث سنوات. وفى كل لحظة كانت ثمة علامات تدهور على كل المستويات التجارية. وعبر العالم كله، تم إجراء الأبحاث لاكتشاف ما إذا كان هذا الانهيار مجرد قلة من «التفاحات المعطبة» فى شركات إنرون، وورلدكوم، وتايكو هى التى يمكن إلقاء اللائمة عليها، أم أن صندوق رأسمالية المؤسسات ذاته هو المعيب؟!

ورغبة فى الارتياح من شاشات حاسبات التجارة ذات الألوان الحمراء التى كانت تعبر عن الانهيار المستمر للسوق، فقد قمت باستطلاع الشوارع التاريخية فى ميدان مايل، عبر البورصة الملكية وبنك إنجلترا، وجنوبا فى حارة المبادلات، حيث كان سماسرة الأوراق المالية يتجمعون أول الأمر فى المقاهى ليتبادلوا الشائعات ويتاجروا فى الأسهم. وفى أحد الأيام، مشيت نحو الشرق أبعد من

(*) وهو العام الذى شهد بداية الكساد الكبير فى القرن الماضى ـ (المترجم).

كل مرة قاصداً شارع ليدنهول بهدف زيارة المقر الرئيس لشركة الهند الشرقية، قبل أن أرجع للعمل بعد ذلك. وعندما وصلت إلى الركن الواقع بين شارعى ليدنهول ولايم ستريت، حيث بقى مقر الهند الشرقية لأكثر من مائتى عام، لم يكن هناك أى شىء - لا علامة ولا شارة ولا أى شىء - يخبرنا بحقيقة أن هذا المكان كان الموضع الذى كانت تقبع فيه أقوى الشركات المساهمة الكبرى فى العالم فى يوم من الأيام. ولقد حيرنى هذا الغياب، خاصة فى بلد تشربت ثقافة التراث: لماذا تم محو تلك الشركة التاريخية على نحو تام هكذا من فوق وجه لندن؟

هذا الكتاب هو محاولة للإجابة على هذا السؤال، والأهم أنه محاولة لإعادة فحص معنى الإرث الذى تركته الشركة للاقتصاد العالمى فى القرن الحادى والعشرين. وبالتنقيب عن أصول هذه الشركة منذ عصر التنوير، أصبح من الواضح أنها لم تكن مجرد شىء من الماضى، بل مؤسسة ذات ممارسات مألوفة على نحو مدهش؛ فلقد كانت الشركة رائدة نموذج حاملى الأسهم فى الشركات المساهمة، وهى التى بنت أسس إدارة الأعمال الحديثة. وفى مسعى أنانى للكسب الشخصى والجمعى، حققت الشركة ومديروها التنفيذيون فى النهاية السيطرة على السوق فى آسيا، وحكمت عصابات كبرى فى الهند بحثا عن الربح. ولكن الشركة صدمت عصرها أيضا بمدى الفساد الذى بلغه مديروها التنفيذيون، والإفراط فى سوق الأوراق المالية، وقمع البشر. وحسبما أرى، فإن الشركة تتفوق إذا ما قارناها بالوحوش المالية الكبرى فى عصرنا هذا، حيث تفوق شركة وولمارت فى قوتها فى السوق، وتفوق شركة إنرون فى الفساد، وتفوق شركة يونيون كاربيد فى تدمير البشر.

ثمة كتب لا حصر لها تسرد تاريخ شركة الهند الشرقية، إلا أن أيّا منها لا يبحث فى سجلها الاجتماعى كشركة مساهمة كبرى. وهذه فجوة ينشد كتابنا هذا سدها، مستعيدا فى سياق ذلك فحوى الصراعات الشرسة حول المسئولية المشتركة التى أثارتها الشركة فى القرن الثامن عشر. الأهم من هذا هو أن الكتاب ليس ممارسة لتطبيق قيم القرن الحادى والعشرين على عصر سابق عليه، فلقد

بحثت العقليات المستنيرة البارزة فى عصرها ممارسات تلك الشركة ووجدتها غير لائقة. إذ نجد أن آدم سميث، وإدموند بيرك، وكارل ماركس قد اتحدوا جميعا فى نقدهم - لأسباب مختلفة - لهذه الشركة المسيطرة القاهرة. ومن يمين الطيف السياسى إلى يساره، نجد أن أولئك الذين عاشوا فى عصر الشركة كانوا ينظرون إليها على أنها مؤسسة مُشكلة فى جوهرها؛ فبالنسبة لسميث كانت الشركة واحدة من أكبر أعداء السوق (الاقتصاد) الحر، فى حين كان بيرك يرى أنها تمثل تهديدًا ثوريًا للنظام القائم الثابت فى بريطانيا والهند. ولقد أظهرت الشركة أيضا سقطات أخلاقية ذات طبيعة جذرية، إذ قال بيرك للبرلمان: إن «كل روبية من الربح صنعها رجل إنجليزى قد ضاعت للأبد فى الهند»[1]. وبالنسبة لماركس، الذى كان يكتب بعد ٧٠ عامًا من خطاب بيرك أمام البرلمان، فقد كانت الشركة فى أواخر عهدها، حاملة راية «حكم المال - moneyocracy» فى بريطانيا، وكانت مخلوقًا أكثر رعبا من أى من الوحوش المقدسة التى تفزعنا فى معبد سالسيت بالقرب من بومباى[2]. إلا أن ما يجعل قصة الشركة ملهمة على هذا النحو هو الطريقة التى كان يقابل بها شخصيات مثل هؤلاء طلبها المتكرر للحصول على سلطة اقتصادية غير محدودة وكفاحهم لجعلها خاضعة للمحاسبة. ونتيجة لذلك فإن الشركة توفر دروسا خالدة فى كيفية مواجهة (وعدم مواجهة) إفراط المؤسسات الكبرى من خلال الإصلاح، والاحتجاج، ورفع الدعاوى القضائية، وإصدار القوانين المنظمة، وفى النهاية من خلال إعادة تصميم المؤسسة.

ولكى أستعيد فحوى الوجود المادى للشركة، قررت أن أجرى البحث خارج الدوائر العلمية والثقافية، ورؤية مناطق الشركة الأساسية فى بريطانيا والهند. وكنت آمل بزيارة مقرها الرئيسى ومخازنها ومنازلها وأرصفتها أن أصل إلى فهم أكثر اكتمالا لشخصية الشركة. يتخذ الكتاب شكلاً روائيًا ولكن يتحرك بين الماضى والحاضر. ولكى أساعد القارئ، قدمت فى أول الكتاب تسلسلاً زمنيا لأهم الأحداث فى تاريخ الشركة. وبعد ذلك يتعمق الفصل الأول فى إرثها المطعون فيه، ويستكشف الطرق المختلفة التى يتذكر الناس بها الشركة فى أوروبا

وآسيا. ويتبع ذلك تحليل فى الفصل الثانى لكيفية عمل الشركة وإدارتها، بالإضافة إلى الصراعات المتأصلة بداخلها والتى أدت فى النهاية إلى انهيارها. ويعالج الفصل الثالث عملها باعتبارها «تاجر توابل» من القرن السابع عشر، إلى جانب مناقشة العواقب الكارثية لطلبها الأول للحصول على السيادة على السوق فى تسعينيات القرن السابع عشر، ونجاحها فى النهاية فى هندسة الاستيلاء على البنغال فى منتصف القرن الثامن عشر. ويناقش الفصل الرابع أسباب ونتائج هذا الحدث الجلل.

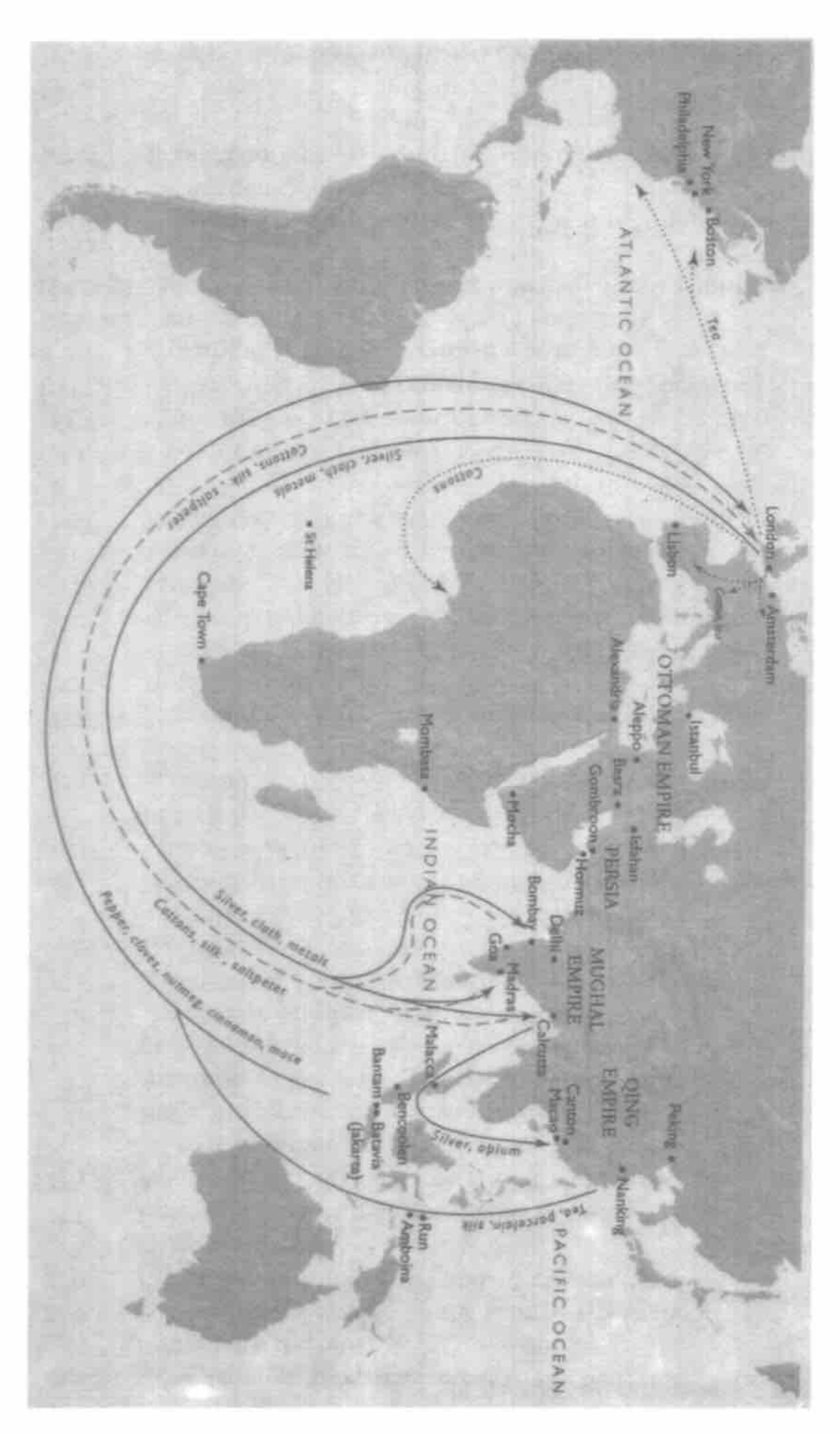
ولكن مثل الكثير جدًا من الشركات العظمى فى تسعينيات القرن العشرين تخطت الشركة إمكانياتها، ويوضح الفصل الخامس كيف اتحد الإهمال مع عدم الكفاءة لإحداث انهيار فى سوق المال، ولإحداث واحدة من أسوأ المجاعات التى ضربت الهند. ولقد خشى الكثيرون فى بريطانيا أن تستخدم الشركة ثروتها حديثة العهد فى إنهاء الحريات التى نالتها إنجلترا بشق الأنفس. يعرض الفصل السادس نقد آدم سميث اللاذع للشركة العظمى، ويضعه فى سياق حركة أوسع من الاحتجاج الشعبى، والنشاط البرلمانى ضدها، وثورة آنية صريحة كان هدفها هو إنهاء انتهاكات الشركة فى سبعينيات القرن الثامن عشر. ولكن العدالة لم تكن قد أخذت مجراها بعد، لذا يبحث الفصل السابع كيف حاول إدموند بيرك أن يضع المسئولية فى قلب مرسوم تأسيس الشركة. إلا أن أوامر الإمبراطورية وليست أوامر الأخلاق هى التى كسبت تلك الجولة. يستكشف الفصل الثامن كيف نجحت الدولة البريطانية فى تحويل الشركة لتتخلى ـ على نحو متزايد ـ عن وظائفها التجارية، وتصبح وكيل مصالح التاج البريطانى فى الهند. وقد مثلت الثورة فى الهند عام ١٨٥٧ نهاية وضع الشركة المفارق تاريخيا، ووضعتها فى منطقة حمرة الغروب قبل أن تغرب تماما فى يونية من عام ١٨٧٤. وأخيرا ينظر الفصل الثامن فى كيفية تحقيق مواجهة أكثر أمانة لتراث الشركة، وما هى الدروس التى يمكن استخلاصها من المواجهة مع المؤسسات الكبرى فى العالم المعاصر.

هناك فقدان ذاكرة جزئى غريب يخيم على الدور الذى لعبته شركات كبرى مثل شركة الهند الشرقية فى خلق العالم الحديث. وأملى أن ينجح هذا الكتاب

بطريقة ما فى كشف كيف أثرت شركة واحدة فقط فى تشكيل الماضى العالمى، وكيف يمكننا أن نستخدم هذه المعرفة فى جعل قطاع المؤسسات المساهمة الكبرى فى عصرنا خاضع للمساءلة فى الحاضر.

ولكى أعطى شئون الشركة أهمية أكبر، قمت بتحويل بعض من الإحصاءات المالية الأساسية إلى القيم الحالية. ولهذا الغرض استخدمت الخدمة الفورية على الإنترنت والتى توفرها جمعية «موارد التاريخ الاقتصادى» على شبكة الإنترنت فى موقعها (www.eh.net).

* * *



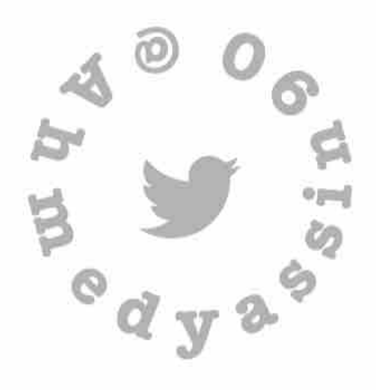
الخريطة رقم (١): عالم الشركة

• التسلسل الزمنى لشركة الهند الشرقية

١٤٩٨	الأسطول البرتغالى بقيادة فاسكو دى جاما يصل إلى ساحل مالابار
١٥٩٥	تأسيس الشركة الهولندية لتجارة الشرق عبر المحيط
١٦٠٠	٣١ ديسمبر : تأسيس شركة الهند الشرقية الإنجليزية (E I C)
١٦٠٢	تكوين شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة (V O C)
١٦١٨	الشركة الإنجليزية تبرم مع الإمبراطورية المغولية أول اتفاقية تجارية
١٦٢٣	قوات شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة تعدم تجار شركة الهند الشرقية الإنجليزية فى أمبوينا (إندونيسيا)
١٦٣٩	شركة الهند الشرقية الإنجليزية تؤسس حصن سان جورج فى مدينة مدراس
١٦٤٨	شركة الهند الشرقية الإنجليزية تنقل مقرها الرئيسى إلى دار الهند الشرقية فى شارع ليدنهول بلندن
١٦٥٧	شركة الهند الشرقية الإنجليزية تصبح مؤسسة مساهمة دائمة
١٦٦٨	انتقال بومباى إلى ملكية شركة الهند الشرقية على يد الملك شارلز الثانى
١٦٨١	انتخاب جوزياه تشايلد كأول حاكم (رئيس) لشركة الهند الشرقية الإنجليزية
١٦٨٦،١٦٨٩	تشايلد يشن حربًا على الإمبراطورية المغولية
١٦٩٠	الشركة تقيم قاعدة جديدة لها فى البنغال فى كلكُتا
١٦٩٥	أول تحقيق برلمانى بخصوص فساد الشركة
١٦٩٨	البرلمان يمنح احتكار التجارة مع آسيا للشركة الجديدة
١٧٠٩	اكتمال اندماج الشركتين القديمة والجديدة
١٧١٧	الشركة تحصل على فرمان امتيازات تجارية شاملة فى الهند المغولية
١٧٢١	تفجر مشكلة الفقاعة الاقتصادية الخاصة بأسعار أسهم شركة ساوث سى (البحر الجنوبى)
١٧٢٩	إمبراطورية الصين تحرم استيراد الأفيون إلا للأغراض الطبية
١٧٥١ - ١٧٥٢	روبرت كلايف ينتصر فى حصار مدينة أركوت

١٧٥٦	استيلاء نَوَاب (حاكم) البنغال على مدينة كلكُتا ووقوع حادثة «الزنزانة السوداء»
١٧٥٧	فبراير: استيلاء شركة الهند الشرقية الإنجليزية على مدينة كلكُتا مرة أخرى ٢٣ يونية: قوات شركة الهند الشرقية الإنجليزية بقيادة روبرت كلايف تهزم نَوَاب البنغال فى معركة بلاسى
١٧٦٤	شركة الهند الشرقية الإنجليزية تهزم حلف المغول والبنغال وأوادا فى بوكسار
١٧٦٥	كلايف يحصل على إدارة مالية البنغال (الديوانى) لصالح شركة الهند الشرقية
١٧٦٩	ذروة «فقاعة البنغال» فى أسهم الشركة
١٧٧٠	مجاعة البنغال: موت من مليون إلى ١٠ ملايين نسمة بسبب الجوع الشركة تلجأ إلى الحكومة للمساعدة المالية
١٧٧٢	تمرير القانون المنظم لإصلاح إدارة شركة الهند الشرقية الإنجليزية، ووارين
١٧٧٣	هاستينجس يصبح أول حاكم عام للهند. تمرير قانون الشاى لتشجيع بيع شاى شركة الهند الشرقية الإنجليزية فى أمريكا؛ وفى ديسمبر يقوم الوطنيون الأمريكيون بإغراق شاى الشركة فى مرفأ بوسطن
١٧٧٦	آدم سميث ينشر كتابه - *«ثروة الأمم»*
١٧٧٨	وضع لوحة سپريديون روما المسماة القربان «التقديم» فى دار شركة الهند الشرقية.
١٧٨٠	مبارزة بين فيليب فرانسيس، ووارين هاستينجس فى كلكُتا
١٧٨١	هاستينجس يرسل شحنات أفيون إلى الصين
١٧٨٣	فشل تشارلز جيمس فوكس، وإدموند بيرك فى تمرير مشروع قانون الهند الأول
١٧٨٤	تمرير قانون الهند الذى قدمه ويليام بيت، والذى يزيد من سلطات الدولة على شركة الهند الشرقية الإنجليزية
١٧٨٨	بداية محاكمة وارين هاستينجس فى مجلس اللوردات
١٧٩٣	اتفاقية «التسوية الدائمة» لمالية البنغال وصدور مرسوم ترخيص جديد ينهى احتكار الشركة للتجارة مع آسيا لأول مرة
١٧٩٥	تبرئة وارين هاستينجس

١٧٩٩	تصفيـة شركة الهند الشرقـية الهـولندية المتـحدة، وغزو شركة الهند الشرقية الإنجليزية لميسور
١٨٠٦	افتتاح رصيف شركة الهند الشرقية الإنجليزية الجديد
١٨١٣	الشركة تفقد احتكار التجارة مع الهند
١٨٣٣	البرلمان ينهى العمليات التجارية للشركة؛ وتبقى الشركة فى الهند كإدارة إقليمية بها
١٨٥٦-١٨٦٠	حرب الأفيون الثانية والتى انتهت بتشريع يسمح بتعاطى الأفيون فى الصين
١٨٥٧	اندلاع التمرد الهندى، أو حرب الاستقلال الأولى شمال الهند
١٨٥٨	البرلمان البريطانى يحل الحكم البريطانى المباشر للهند محل الشركة
١٨٦١	هدم دار شركة الهند الشرقية الإنجليزية
١٨٧٤	أول يونية: تصفية شركة الهند الشرقية الإنجليزية


@Ahmedyassin90

• الفصـل الأول

الجـرح الخـفى

لوحة القربان «التقديم»

فى عـام ١٧٧٨ ، نصب مـديرو شركـة الهند الشـرقـيـة الإنجليـزية لوحـة زيتـيـة جديدة باهظة الثـمن فى مقر شركتـهم بلندن «دار الهند الشرقية» . ومثل الكثير من الأعمال الفنية المماثلة ، قبل ومنذ ذلك التاريخ ، كان مستوى اللوحة متواضعًا ، إذ يصفها أحد المعلقين بأنها «عمل أضعف من أن يمنح أى رصيد للفنان الذى رسمه ولا لمن كلفوه به»[1] ، ولكن المديرين لم يكونوا ينشدون استحسان القيمة الفنية للمهمة التى أوكلوها للفنان ؛ فتلك اللوحة التى يبلغ عرضها ١٠ أقدام ويبلغ ارتفاعها أكثر من ثمانية أقدام ، والتى يعرض فيها الرسام سپريديون روما[*] لوحته المجازية العملاقة عن «الشرق يقدم ثرواته لبريطانيا» ، كانت مصممة لتترك بصمة فى ذهن من يراها (انظر الشكل ١ ـ ١) . لقد كان غرض لوحة القربان «التقديم»[**] المثبتة فى سقف غرفة لجنة عائدات الشركة ، حيث كان المديرون يراقبون مسار الأرباح والخسائر ، غرضًا بسيطًا وهو : أن تنقل للمشاهد السيادة التجارية التى حققتها الشركة فى ذلك الحين فى آسيا .

نجد فى قلب اللوحة علاقة بين ثلاث نساء كل منهن تمثل بلدها ، والمشهد ساحل آسيوى ، ونجد بريطانيا الجميلة جالسة على صخرة فى أعلى يسار اللوحة ناظرة لأسفل إلى الهند الجاثية على ركبتيها تقدم تاجها المحاط بالياقوت واللآلئ وهى مطأطئة رأسها ، وإلى جانبها الصين على ركبتيها أيضا ، وناظرة إلى أسفل فى استكانة وخضوع ، تقدم جزيتها الخاصة من الخزف والشاى ، ومن بستان من

(*) سپريديون روما فنان إيطالى من القرن الثامن عشر ـ (المترجم) .

(**) سوف يشار إلى لوحة «الشرق يقدم ثرواته لبريطانيا» من الآن فصاعدا باسم لوحة القربان «التقديم» ـ (المترجم) .

أشجار النخيل على يمين اللوحة تأتى قافلة من العمال يحملون بالات من القماش إلى جانب فيل وجمل، جميعهم يوجههم غربا عطارد الحازم، إله التجارة الكلاسيكى. ويجلس الأسد البريطانى عند قدمى بريطانيا، مثلما يرقد أبوها التايمز الكبير، علامة على أن الكثير من تلك الثروة كان سوف يتدفق إلى لندن[٢]. وبعيدا عن تلك المجموعة، خلف أولئك الأشخاص إحدى السفن التجارية الشهيرة للشركة تبحر بعيدا محملة بكنوز الشرق، ورايتها المخططة ترفرف فى الريح.



الشكل ١ ـ ١
سپريديون روما: الشرق يقدم ثرواته
إلى بريطانيا، ١٧٧٨

ولكى ينجز سپريديون لوحته القربان «التقديم» اعتمد على سلسلة طويلة من اللوحات المماثلة التى تعرض السيادة التجارية الأوروبية؛ فالنجاح المبكر للمنافس الرئيسى لشركة الهند الإنجليزية، وهى شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة، كان قد زود بيتر آيساكس(*) بالإلهام الذى كان يلزمه لإنجاز لوحته التى

(*) «بيتر آيساكس ـ Pieter Isaacsz» (١٥٦٨ ـ ١٦٢٥) فنان هولندى من أصل دنماركى يُعد واحدا من أبرز رسامى عصره ـ (المترجم).

رسمها عام ١٦٠٦ لترمز إلى أمستردام باعتبارها مركز تجارة العالم[٣]. وفى الصورة المجازية التى رسمها آيساكس، تقبض هولندا على وعاء الوفرة بيدها اليمنى وتسيطر بيدها اليسرى على العالم، ويقدم لها الخدم اللآلئ، فى حين تتصدر ثلاث من سفن الشركة الهولندية المتحدة مركز اللوحة. وبعد قرن من الزمان، جندت الشركة الإنجليزية النحات الهولندى ذائع الصيت مايكل ريسبراك ليبدع مدخنة رخامية فخمة لمقرها الجديد. على يسار ذلك النحت تجلس بريطانيا لتتلقى صندوق ثروة من امرأة تمثل آسيا، تحميها امرأتان، إحداهما تقود جملاً والأخرى تقود أسداً؛ ويحيط بالنحت من الجهة اليمنى سفينتان من سفن الشركة. لكن النقطة المهمة هى أن بريطانيا وآسيا كانتا تنظرا فى عينى بعضهما البعض، كما لو كان الغرض هو الرمز إلى أن ذلك العصر ما زال عصرا تقيم فيه الشركة ثروتها على التبادل. كانت الشركة الإنجليزية قد كسبت أرضا بالفعل، ولكنها كانت لا تزال خلف منافستها الهولندية، وكانت قد بدأت بالفعل فى مواجهة منافسة قاسية من شركة الهند الفرنسية الجديدة.

ومع ذلك، فإنه بحلول عام ١٧٧٨، لم يعد هناك شك فى أن «شركة جون»، أى الشركة حسبما اشتهرت آنذاك، قد حلت محل «شركة جان» فى السيطرة على تجارة أوروبا مع آسيا؛ **ذلك أن سنوات الجدال حول حقوق التجارة مع الحكام المحليين فى الهند كانت قد انتهت قبل ذلك التاريخ بعقدين بالاستيلاء على البنغال عام ١٧٥٧،** فقد تمكنت قوات الشركة بقيادة «روبرت كلايف»، والتى جمعت بين العضلات الاقتصادية وجيشها الذى كان فعالا بالرغم من صغره، من هزيمة نواب(*) البنغال فى بلاسى، على بعد ٩٠ ميلاً شمال قاعدتها التجارية فى كلكتا. وقد عينت الشركة بسرعة **مير جعفر، وهو القائد الذى خان النواب المهزوم،** أول حاكم فى سلسلة من الحكام الدمى لإقليم البنغال. وفى صفقة تجارية أكثر من مجرد معركة حربية حقيقية، تلا هزيمة بلاسى نهب خزينة البنغال، وفى رمز قوى لنقل الثروة الذى كان قد بدأ آنذاك، **حملت الشركة**

(*) النَوَّاب: لقب كان يطلق على حاكم أى مقاطعة، مثل البنغال، فى فترة حكم المغول فى الهند. أصبح اللقب فيما بعد لقبا لأعيان المسلمين ـ (المترجم).

الذهب والفضة من خزائن البنغال فى أسطول يتكون من أكثر من مائة مركب وأرسلتها عبر النهر إلى كالكتا. وبضربة واحدة حقق كلايف للشركة ربحا صافيا يقدر بـ ٢,٥ مليون جنيه وحقق لنفسه ربحا يقدر بـ ٢٣٤,٠٠٠ جنيه[٤]. وهذا المكسب يساوى اليوم ما قيمته ٢٣٢ مليون جنيه إسترلينى من المكسب الذى لا عناء فيه، و٢٢ مليون جنيه أتعاب لكلايف جاءت بلا كد. ويرى العرف التاريخى أن بلاسى كانت هى الخطوة الأولى فى تأسيس الإمبراطورية البريطانية فى الهند. وربما يكون من الأفضل أن نفهمها على أنها أنجح الصفقات التجارية التى قامت بها شركة الهند الشرقية.

وفى القرن الذى تلا ذلك، استخدمت الشركة سيادتها على البنغال فى احتكار تجارته الداخلية والخارجية، وفى ذلك السياق أجبرت التجار الآسيويين والهولنديين والفرنسيين على الرحيل. وفى شهر أغسطس من عام ١٧٦٥، تم الاعتراف الرسمى بسيادة الشركة عندما وافق الشاه علم إمبراطور المغول المفلس على منح حق الديوانى(*) فى البنغال للشركة. وأعطى هذا الوضع الحكومى للشركة السيطرة على جمع الضرائب من أكثر من ١٠ ملايين نسمة. وبالنسبة لشركة مدرجة بسوق الأسهم وتعتبر الربح دافعها الأول، كانت السيطرة على المالية العامة للبنغال كسبًا ثوريًا بحق. ولم يكن من المدهش أن يرتفع سعر سهم الشركة عندما وصلت الأخبار إلى أسواق المال فى لندن فى أبريل عام ١٧٦٦.

وبالضبط مثلما صور سپريديون فى لوحته، بدأت ثروة الشرق تصب فى إنجلترا، مثل ذلك تحولاً غير عادى، فقبل معركة بلاسى كان «الميزان التجارى مع كل الدول فى صالح البنغال»، حسبما يذكر ألكسندر داو فى كتابه «*تاريخ الهندوستان*» الصادر عام ١٧٧٣[٥]. «لقد كانت البنغال هى البالوعة التى يختفى فيها الذهب والفضة دون أدنى احتمال لعودتها». الآن انعكس اتجاه التدفق، فقد اتحدت قوة الاحتكار مع العائدات الهائلة بلا مقابل لخلق قوة شرائية منقطعة النظير كانت تحصل على كميات هائلة دائمة التزايد من بضائع الشرق للأسواق

(*) حق الديوانى هو حق جمع الضرائب من السكان المحليين فى دولة الإمبراطورية المغولية - (المترجم).

الأوروبية. وعلى الرغم من الموانع التجارية الصارمة أمام القماش القطنى الهندى الرخيص، فإن المنسوجات البنغالية ـ وبخاصة قماش الموصلين القطنى الناعم الذى كان يصنع فى دكا ـ استمرت موضة أساسية عند الصفوة النسائية فى بريطانيا. بل إن بريطانيا التى صورها سپريديون بدت كما لو كانت ملفوفة فى قماش الموصلين. ولكن الشاى صار فى ذلك الوقت أنجح سلع الشركة، وساعدت ثروات البنغال على مضاعفة شحنه من فرع الشركة فى الصين فى كانتون «جوانجزهو ـ Guangzhou» ثلاث مرات فى السنوات الخمس التى تلت عام ١٧٦٨. ارتفع الاستهلاك السنوى من الشاى إلى حوالى رطل واحد لكل رجل وامرأة وطفل فى إنجلترا. وفى شوارع لندن جعلت الشركة أيضا وجودها ملموسا، وليس أقل مظاهر ذلك الوجود مقرها المهيب فى شارع ليدنهول، ومجمع أرصفة الرسو الضخم فى بلاكوول، وبيوت التجار الراقية حول محطة إستبنى جرين. وكان عام ١٧٧٨ ـ وهو العام الذى أنجز فيه سپريديون لوحته الشهيرة التى يحتفى فيها بالنجاح التجارى للشركة ـ سيبدو بالنسبة للجنة برلمانية مختارة للتحقيق فى أحوال الشركة بعد خمس سنوات عام «المد العظيم» لصادراتها من آسيا[٦].

عناصر مفقودة

تزودنا لوحة سپريديون «الشرق يقدم ثرواته لبريطانيا» بإطلالة خلابة على الطرق التى رغبت الشركة أن ترى نفسها ـ ويراها الآخرون ـ بها فى قمة سطوتها التجارية، ذلك أن مزجها بين الخيال الكلاسيكى وغرابة الشرق ـ كوكب المشترى فى بستان من النخيل ـ يعطى إحساسًا بالوفرة اللامحدودة التى جعلها نجاح الشركة فى الشرق ممكنة.

إلا أن تلك اللوحة العظيمة تفتقد إلى الشىء الكثير، فمثل الكثير جدًا من المشروعات الضخمة من ذلك الحين، أثبت الاستحواذ على البنغال أنه يتجاوز حجم شركة الهند الشرقية. ذلك لأن النشاط المبدئى لسوق الأسهم سرعان ما

أفسح الطريق أمام الإفراط وسوء الإدارة والانهيار. وعندما حولت الشركة نفسها من مشروع تجارى متواضع إلى آلة مؤسسة قوية، فشلت نظم إدارتها فى التماشى مع المسئوليات الجديدة التى كان عليها مواجهتها. وأصبح اضطهاد النساجين والمزارعين المحليين هو القاعدة العامة، وخرج الإنفاق العسكرى عن نطاق التحكم مع تولى المغامرين السيطرة بدلا من التجار، واستشرى الفساد بصورة وبائية، كما ظهرت المضاربة على أسهم الشركة، وهو الأمر الذى حث عليه كلايف وآخرون. ثم فى عام ١٧٦٩، استفز الصراع الذى نشب جنوب الهند المستثمرين ذوى المزاج العصبى، مما أدى إلى الهبوط الحر لسعر سهم الشركة. وظهر أثر هذه الأزمة المالية فى أوروبا وواجهت الشركة الإفلاس. وفى كل مكان فى البنغال؛ تحول الجفاف إلى مجاعة؛ لأن المديرين التنفيذيين للشركة كانوا يربحون ربحا فاحشا من رفع أسعار الحبوب. وتدفقت المسرحيات والكتيبات والقصائد من المطابع فى بريطانيا للتشهير بالشركة ومديريها. وأصبح رسامو الكاريكاتير يصورون مديرى الشركة على أنهم نوابون «حكام» جشعون، أو الطبقة المرفهة فى إنجلترا فى ظل حكم الملك جورج. ومثل الكثير من معاصريه، كان أستاذ الفلسفة الأخلاقية فى جامعة جلاسجو آدم سميث متوجسا من الطريقة التى «تقهر وتسيطر» بها الشركة فى الهند الشرقية[٧]. واضطر البرلمان إلى التدخل، فى حين ركز الوطنيون «الأمريكيون» عبر الأطلنطى فى المستعمرات البريطانية فى أمريكا على الشاى الذى تصدره الشركة باعتباره رمزا للقهر. وبحسب ما ذكره أحد «الأمريكيين» فى طلب قدمه لنقابة التجار فى بنسلفانيا، **كانت أمريكا تواجه «أقوى شركة تجارية فى الكون»، مؤسسة «متمرسة فى الطغيان والنهب والقهر وإراقة الدماء»**[٨]. وفى مساء عام ١٧٧٣، ارتدى الوطنيون «الأمريكيون» زى «الهنود» وألقوا بشاى شركة الهند الشرقية فى ميناء بوسطن، وهى البداية الرمزية لحرب الاستقلال الأمريكية.

لقد كانت الحرب لا تزال مستعرة فى أمريكا عندما أزيح الستار عن لوحة القربان «التقديم» فى مبنى الشركة لأول مرة. وفى لندن استمر سعر سهم الشركة فى التدهور إلى نصف المستوى الذى كان قد وصله خلال عقد الستينيات من القرن الثامن عشر. وفى الهند؛ اتخذ أقدم مديرى الشركة

الحاكم الجنرال وارين هاستينجس(*) سلسلة من الإجراءات اليائسة لكى يعيد للشركة صحتها المالية . وبنظرة إلى تلك الحقبة التى حاول البرلمان فيها مرة أخرى وضع الشركة زمام المسئولية والمحاسبة فى أوائل عقد الثمانينيات من القرن الثامن عشر ، كان الفيلسوف والسياسى إدموند بورك(**) قاسيًا جدًا فى نقده للشركة ؛ فبالنسبة له كانت شركة **الهند قد «دُمرّت بصورة جذرية وعلى نحو لا يمكن معه الإصلاح»** من خلال **«استنزاف الشركة المتواصل»** لثرواتها ـ وهى العبارة التى قدر لها أن تطارد الوجود البريطانى فى الهند لمدة المائة والخمسين عاما التالية(٩) .

إلا أن أيا من هذا ـ المضاربة على أسهم الشركة ، والحروب ، والفساد ـ لم يكن يسمح له بأن يفسد التعبير عن الثقة الكبيرة التى عهد مديرو الشركة الأربعة والعشرون لسپريديون روما أن يعبر عنها . لقد كانت هناك بعض الأشياء دائما خفية ، كما هو الحال الآن .

انعدام غريب للرؤية

شركة الهند الشرقية ، التى أسستها إنجلترا عشية السنة الجديدة عام ١٦٠٠ ، هى أم المؤسسات الحديثة ؛ ففى فترة وجودها التى تعدت القرنين ونصف القرن من الزمان ، كانت جسرا بين العالم الميركانتيلى(***) ذى التراخيص الاحتكارية ، وعصر الصناعة الذى يتميز بالمؤسسات المسئولة فقط أمام حاملى أسهمها . ذلك أن تأسيس الشركة بمرسوم ملكى ، واحتكارها لكل التجارة بين بريطانيا وآسيا ، وامتيازاتها شبه السيادية فى حكم المقاطعات وتكوين الجيوش ، تجعل وضع الشركة كمؤسسة ضخمة فى زمن لاحق . ربما كانت الشركة تشير إلى العاملين

(*) وارين هاستينجس ، أحد كبار موظفى الشركة ، ترقى فى مناصبها وفى إدارة أقاليم الهند حتى تم تعيينه عام ١٧٧٢ حاكما للبنغال ، ثم حاكما عاما للهند عام ١٧٧٣ ـ (المترجم) .

(**) إدموند بورك سياسى ومؤلف وخطيب ومنظر سياسى خدم لفترة طويلة فى مجلس العموم البريطانى ، واشتهر بمساندته للمستعمرات البريطانية فى أمريكا إبان صراعها مع الملك جورج الثالث ، واشتهر أيضا بمعارضته الثورة الفرنسية ـ (المترجم) .

(***) نظرية اقتصادية سادت فى أوروبا حتى القرن الثامن عشر ، تدعو لتدخل الحكومات لتقوية الاقتصاد فى مواجهة الدول الأخرى ، وترى أن ثروة الأمم تتوقف على كمية المعادن الثمينة التى بحوزتها ـ (المترجم) .

بها على أنهم موظفون لا على أنهم مديرون تنفيذيون، وربما كان التواصل بين قطاعاتها يتم بقلم الريشة وليس عن طريق البريد الإليكترونى، لكن السمات الأساسية للمؤسسات المملوكة لحاملى الأسهم تظل واضحة للعيان.

أكثر من وضع الشركة كرائدة للمؤسسات، فإن مجرد حجم عملياتها يجعلها ذات أهمية عالمية من الناحية التاريخية. ففى أوج حالها، توسعت إمبراطوريتها التجارية من بريطانيا عبر المحيط الأطلنطى وحول طريق رأس الرجاء الصالح إلى الخليج ووصولا إلى الهند. وتم إنشاء مراكز تجارية فى جزيرة سانت هيلانه فى المحيط الأطلنطى حيث كان نابليون فى المنفى يشرب القهوة التى تبيعها الشركة، كذلك تم إنشاء مصانع للشركة فى البصرة وجمبرون (بندر عباس) فى الشرق الأوسط. إلا أن الأثر الذى تركته الشركة على الهند كان أكثر عمقا، حيث أدت العمليات التجارية للشركة إلى بروز بعض أهم وأكبر مدن الهند وخاصة بومباى (مومباى سابقا) وكلكُتا ومدراس (تشناى سابقا). وخلف تلك الموانى الساحلية قامت الشركة بتكوين إمبراطورية هائلة من الأراضى، انطلاقا فى البداية من رغبتها فى تحقيق المزيد من العائدات، ثم أصبح ذلك غاية فى حد ذاته بعد ذلك، وفى النهاية تمكنت الشركة من حكم معظم أراضى شبه القارة الهندية. إلا أن الشركة لم تتوقف عند هذا الحد، وإنما امتد نفوذها إلى جنوب شرق آسيا، وكذلك الصين واليابان، فقامت بشراء ميناءى بينانج (فى ماليزيا الآن)، وسنغافورة فى عصر كانت الأقاليم تباع فيه وتشترى شأنها شأن السلع. وإذا كانت الشركة قد حققت أول ثرواتها التجارية فى الهند، فقد حققت فى الصين ثروة أخرى. وكانت الشركة تقوم من خلال مصنعها فى كانتون بإرسال ملايين الأرطال من شاى بوهيا، وكونجو، وسوشون، وبيكو(*) غربا إلى بريطانيا وما وراءها. وبالنسبة لصادرات الشركة إلى الصين، كانت الفضة فى البداية، ثم طوفان من أفيون «باتنا ـ Patna»(**) بعد ذلك، والذى كان يتم تهريبه فى صناديق تحمل، بفخر، العلامة التجارية المميزة للشركة.

(*) أنواع من الشاى الفاخر الذى كانت تستورده أوروبا فى تلك الفترة ـ (المترجم).

(**) مدينة باتنا واحدة من أقدم المناطق التى أهلها السكان فى العالم، وهى تقع على نهر الجانج، وهى الآن عاصمة ولاية بيهار الهندية ـ (المترجم).

كانت الشركة خلال فترة وجودها فى حالة أشبه ما تكون بالتحول المستمر، وجاءت نهايتها عقب الثورة التى قامت ضد حكمها فى الفترة من عام ١٨٥٧ و١٨٥٨، وهو صراع يعرف بصفة عامة فى بريطانيا بـ «التمرد الهندى ـ Indian Mutiny» وفى الهند بـ «حرب الاستقلال الأولى ـ First War of Independence». لم تعد الشركة تمارس التجارة، بل صارت تدير الأراضى التى سيطرت عليها فى الهند كممثل رسمى للتاج البريطانى. لكن كان هناك عنصر لم يزل باقيا، وهو الغرض الأساسى لها كمؤسسة تهدف إلى الربح وتضع نصب عينيها دائما مساهميها وحصة الربح السنوية. وعقب قيام الشركة بقمع الثورة واسعة النطاق فى الهند، ثار رد فعل شعبى عنيف ضدها وضد وضعها الذى لم يعد يناسب العصر. وصدر قانون الهند فى عام ١٨٥٨ الذى تم من خلاله تأميم الشركة بشكل فعال، وانتقلت جميع الحقوق والمسئوليات الخاصة بها إلى الدولة البريطانية، وكانت تلك هى بداية الحكم البريطانى فى الهند. إلا أن الشركة استمرت فى الوجود «كظل شبح» على حد تعبير أحد المراقبين؛ إذ فقدت الشركة الغرض الذى تأسست من أجله، إلا أن أعضاء مجلس إدارتها كانوا يصرون على حماية رأس مالها طوال السنوات الباقية من عمر مرسوم تأسيسها الأخير. وأخيرًا انتهت تلك الفترة وحصل مساهمو الشركة على سندات حكومية فى مقابل أسهمها. وفى الأول من شهر يونية عام ١٨٧٤ انتهت الشركة من الوجود.

من المؤكد أن الحكم الاستعمارى كان هو النتيجة النهائية للمغامرات التى قامت بها الشركة فى آسيا. إلا أن ما دفع إلى السير فى ذلك الطريق بعناد هو السعى وراء تحقيق الأرباح الشخصية لموظفيها ولها أيضا. لكن هذا السعى الدائم تسبب فى نتائج كان لها الأثر المدمر على العالم. **وعندما اختفت الشركة من الوجود، كانت قد غيرت مجرى التاريخ الاقتصادى، وعكست اتجاه تدفق الثروات من الغرب إلى الشرق الذى استمر لقرون.** لقد كانت أوروبا منذ عهد الرومان هى الشريك التجارى الذى تلجأ إليه آسيا دائما، حيث كانت أوروبا تقوم بشحن الذهب والفضة إلى آسيا فى مقابل التوابل والمنسوجات وغيرها من السلع الكمالية. وانجذب التجار الأوروبيون إلى الشرق بسبب ثرائه وتقدمه فى

وقت كان فيه حجم الاقتصاد الغربى صغيراً جداً مقارنة بالاقتصاد الآسيوى. وخلال المائة والخمسين عاما الأولى، كان على الشركة أن تكرر ذلك النهج، حيث لم يكن هناك تقريبا صادرات بريطانية تغرى أهل الشرق بشرائها، إلا أن الشركة غيرت ذلك النسق الخاص بالتجارة والثروة والذى دام لفترة طويلة، وكانت بداية هذا التغير فى البنغال خلال العقود التى تلت معركة بلاسى، ثم فى الصين من خلال تجارة الأفيون، وعندما زالت الشركة كان الاقتصاد الأوروبى قد زاد حجمه ليصبح ضعف اقتصاد الصين والهند، وهو عكس الوضع الذى كان سائدا فى عام ١٦٠٠ (انظر الجدول ١ ـ ١). لقد كان هناك الكثير من العوامل التى أدت إلى هذا التحول، إلا أنه من المؤكد أن شركة الهند الشرقية هى أحد العوامل الرئيسية التى تسببت فى ذلك التحول الكبير فى التطور العالمى الذى كان يمثل بداية مولد العصر الحديث.

لكنك لو سرت إلى موقع المقر الرئيسى لشركة الهند الشرقية ـ كما فعلت أنا ـ لوجدت أنه لا يوجد هناك ما يشير إلى ذلك التأثير الهائل لتلك الشركة التى كانت فى منتهى القوة فى يوم من الأيام، ففى هذا المكان نجد اليوم «بناية ليودز ـ Lioyds Building» التى شيدها ريتشارد روجرز(*) والتى بنيت من الصلب والزجاج. وفى هذا المكان كان أعضاء مجلس إدارة الشركة يديرون العمليات الخاصة بها فى جميع أنحاء العالم، كذلك كانت تقام المزادات ربع السنوية الشهيرة للشركة. كانت تلك المزادات تستمر لأيام فى بعض الأحيان، وكانت الجلبة صاخبة حتى أن أصوات «الصياح والصراخ» الصادرة من غرفة البيع كان يمكن سماعها عبر الحوائط الحجرية السميكة الموجودة فى الشارع بالخارج. وتُظهر لنا رواية لورانس نورفولك(**) الرائعة «*قاموس ليمبرير*» الصادرة فى عام ١٩٩١ بعض تلك الأحاسيس، حيث تَحَدَّث فيها عن جمعية سرية تتحكم فى الشركة من خلال كهوف تقع أسفل شوارع لندن؛ وعندما يقترب البطل من المقر الرئيسى لشركة الهند الشرقية يجد أمامه «مبنى حجريا ضخمًا يمتد بطول شارع ليدنهول وكأنه جثة متحجرة»(١٠).

(*) ريتشارد روجرز «Richard Rogers» أحد كبار المعماريين فى تاريخ إنجلترا الحديث ـ (المترجم).

(**) روائى بريطانى اشتهر برواياته التاريخية، وقد فاز بجائزة سومرست موجام عن روايته المذكورة التى تحكى قصة نشر جون لاميرير لكتابه «بيبليوتيكا كلاسيكا» عن تاريخ الأساطير القديمة ـ (المترجم).

الجدول ١ ـ ١ : الحصص المتغيرة من إجمالى الناتج المحلى لبريطانيا وأوروبا الغربية، والصين والهند، والعالم فى الفترة ما بين عامى ١٦٠٠ إلى ١٨٧٠ (المبالغ مقدرة بملايين الدولارات الدولية فى عام ١٩٩٠)

	١٦٠٠	النسبة المئوية للإجمالى	١٧٠٠	النسبة المئوية للإجمالى	١٨٧٠	النسبة المئوية للإجمالى
بريطانيا	٦٠٠٧	١,٨٠	١٠٧٠٩	٢,٨٨	١٠٠١٧٩	٩,١٠
أوروبا الغربية	٦٥٩٥٥	٢٠,٠٢	٨٣٣٩٥	٢٢,٤٦	٣٧٠٢٢٣	٣٣,٦١
الصين	٩٦٠٠٠	٢٩,١٤	٨٢٨٠٠	٢٢,٣٠	١٨٩٧٤٠	١٧,٢٣
الهند	٧٤٢٥٠	٢٢,٥٤	٩٠٧٥٠	٢٤,٤٤	١٣٤٨٨٢	١٢,٢٥
العالم	٣٢٩٤١٧		٣٧١٣٦٩		١١٠١٣٦٩	

المرجع/ أنجوس ماديسون، الاقتصاد العالمى، باريس: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠٠١، ص٢٦١، الجدول B-18.

Angus Maddison, The World Economy, Paris, OECD, 2001.

ولم يكن شارع ليدنهول هو أول مقر للشركة. لقد كانت الأعمال التجارية للشركة تجرى فى قصر أول حاكم (أو رئيس) لها، وهو السير توماس سميث الذى كان يقع فى المنطقة التجارية فى لندن، وذلك عندما قامت الملكة إليزابيث الأولى بإنشاء شركة «الحاكم، ومجموعة تجار لندن للتجارة مع جزر الهند الشرقية»، وكان قصره يقع فى الزقاق الضيق فى منطقة فيلبوت لين، ولا تزال ذكراه تعيش فى مطعم الكارى الذى يحمل اسما على مسمى وهو «تاجر التوابل». ثم انتقل مقر الشركة إلى الشمال بمقدار مئات قليلة من الياردات ليحتل

قاعة كروسبى(*). وبعد انتقال المقر الرئيسى للشركة من ذلك المكان بفترة طويلة، ظل ذلك المبنى الرائع الذى يمثل الطراز المعمارى الذى ساد فى عصر الملك جيمس الأول فى قلب المنطقة التجارية فى لندن. وعندما أراد المسئولون عن تطوير العقارات إزالة ذلك المبنى فى نهاية القرن العشرين، تم تنظيم حملة شعبية جمعت الأموال اللازمة لتفكيكه وإعادة بنائه حجراً حجراً على قطعة أرض على النهر فى تشلسى، وظل القصر قيد الاستخدام من قبل القطاع العام كَكُلِّيَّة حتى قامت مارجريت ثاتشر ببيعه بعد قيامها بإلغاء مجلس مدينة لندن الكبرى فى عام ١٩٨٦، ثم قام أحد الممولين بشرائه، وهو الممول الذى قام حديثا ببناء شركة التأمين العملاقة ليودز، وهو الموقع الذى كانت قد احتلته الشركة العظمى خلال المرحلة التالية من مراحل تطورها.

كانت بداية انتقال شركة الهند الشرقية إلى مقرها الأخير فى عام ١٦٤٨، وقد مر هذا المكان بمراحل كثيرة خلال فترة وجوده التى استمرت مائتى عام. ففى التسعينيات من القرن السابع عشر كان يُعرف باسم «القصر الذى ينتمى إلى شركة الهند الشرقية، وهى شركة كبيرة تتكون من رجال أذكياء لهم أغراض دفينة»[١١]. وبحلول بدايات القرن الثامن عشر أصبح أحد العلامات البارزة فى المنطقة التجارية فى لندن، وأصبح أحد أركان ثلاثى الشركات الضخمة فى ذلك العصر جنبا إلى جنب مع شركة ساوث سى ومصرف إنجلترا. كان ذلك المقر يتمتع بجو خاص يوحى بالحياة البحرية؛ حيث ينتصب أعلاه تمثال لبحار ودولفينين، وبرزت أهميته لكل من يمر عليه من خلال كل من العلامة الملكية وعلامة الشركة اللتين كانتا تزينان الواجهة. وعندما انهارت شركة ساوث سى بعد انهيار مشروعها الوهمى الشائن فى عام ١٧٢١، حققت الشركة ومقرها الرئيسى هيمنة من نوع جديد فى إنجلترا فى عصر والبول(**). وفى عام ١٧٢٩ أعيد بناء المقر الرئيسى لشركة الهند الشرقية، وكان ذلك البناء الجديد يوحى لزائريه بالهيمنة

(*) أحد أهم المبانى فى لندن القديمة، ضاع معظمه بعد حريق لندن عام ١٦٦٦، استغلته الشركة كمقر لاجتماع مجلس إداراتها لفترة - (المترجم).

(**) سير روبرت والبول، أحد أبرز رؤساء وزراء بريطانيا، تولى منصبه فى فترة حكم جورج الأول ثم فى فترة حكم جورج الثانى - (المترجم).

العالمية للشركة من خلال مجموعة من اللوحات الزيتية التى تصور المراكز التجارية للشركة التى تمتد من المحيط الأطلنطى (جزيرة سانت هيلانه) إلى إفريقيا (كيب تاون) والساحل الغربى للهند (بومباى وتيليشيرى) ثم مدراس وكلكُتا.

وعقب معركة بلاسى، أضيفت إلى رموز البراعة التجارية الفائقة تماثيل للأبطال العسكريين للشركة، ففى البداية تم وضع تماثيل لكلايف، وسترينجر لورانس(*)، وبعد ذلك ماركيز كورنواليس(**) وآرثر ويلزى(***) ـ جنرال الجنود الهنود ـ الذى أصبح فيما بعد دوق ولينجتون. ولكن مع ازدياد نفوذ الشركة لم يعد المبنى المصمت الذى أنشئ فى العشرينيات من القرن الثامن عشر يناسب عظمة العمليات التى تقوم بها الشركة فى جميع أنحاء العالم. ولقد ذكر جيمز نورثوك فى كتابه *«تاريخ لندن الجديد»* الذى نشر عام ١٧٧٣ أن «مظهر المبنى لا يناسب أبدا ثراء الشركة التى يمارس موظفوها سلطة سيادية فى أراضى الهند»[١٢]. وهكذا شهدت الفترة ما بين عامى ١٧٩٦ و١٧٩٩ إنشاء مبنى ضخم على الطراز اليونانى الرومانى يبلغ طوله ٢٠٠ قدم، وفوق الرواق المعمد يظهر الملك جورج الثالث وهو يدافع عن تجارة الشرق، وبصحبته مرة أخرى ثلاث سيدات رمزيات: السيدة بريطانيا تركب أسدا وأوروبا تركب حصانا، وآسيا تتبعهما على ظهر جمل.

داخل ذلك الصرح المبهر كان يجلس العشرات من الموظفين الذين بقى الكثيرون منهم يعيشون حتى الآن فى ذاكرة بريطانيا الثقافية، ليس بسبب عملهم فى الشركة، ولكن بسبب صلتهم بالأدب الإنجليزى، فنجد أن تشارلز لامب مؤلف *«مقالات إيليا»* وصديق شعراء المدرسة الرومانسية كان يعمل فى قسم الحسابات فى الشركة بداية من عام ١٧٩٢. وقد أهدى صمويل تايلور

(*) سترينجر لورانس (١٦٩٧ ـ ١٧٧٥) أول قائد عام للقوات البريطانية فى الهند ـ (المترجم).

(**) ماركيز كورنواليس (١٧٣٨ ـ ١٨٠٥) قائد عسكرى بريطانى لعب دورًا كبيرًا فى حرب الاستقلال الأمريكية ثم ذهب إلى الهند وشارك فى هزيمة سلطان ميسور فى حربه الثالثة مع القوات الإنجليزية، ثم أصبح بعد ذلك حاكمًا عامًا للهند ـ (المترجم).

(***) آرثر ويلزى (١٧٦٩ ـ ١٨٥٢) سياسى إنجليزى من أصل أيرلندى، خدم فى الجيش وحارب فى جبهات عدة من أهمها دوره فى حرب ميسور الرابعة فى الهند التى عين بعدها حاكما لمقاطعاتى سيرينجباتام وميسور، وانتصر فى موقعة واترلو الشهيرة على نابليون ـ (المترجم).

كوليردج(*) قصيدته التى كتبها فى عام ١٧٩٧ «*تعريشة شجر الزيزفون*» إلى «صديقى تشارلز طيب القلب» الذى ظل لسنوات يتوق ويشتاق إلى الطبيعة وهو حبيس المدينة الكبيرة. وكان لامب على مدى ٣٣ عاما يثنى تارة على الدخل الثابت الذى وفرته له وظيفته، ويلعن تارة الملل الذى تسببه له حياة المكاتب. وفى عام ١٨١٥، كتب خطابا إلى صديقه وردزوورث(**) يقول فيه: «تفسد الفوضى جميع الصفقات التجارية والمعاملات وتبادل السلع والتعاملات بين الشعوب»(١٣). وفى فبراير من عام ١٨٠٥، لقى جون شقيق وردزوورث حتفه عندما تحطمت إحدى سفن الشركة - «إيرل أبرجافينى». وإلى جانب لامب، التحق الروائى توماس لاف بيكوك - مؤلف روايات الرعب - بالعمل بالمقر الرئيسى للشركة فى عام ١٨١٩، وأصبح أحد ثلاثة مفتشين مساعدين. وقد أثارت تلك الوظيفة الجديدة التى حصل عليها بيكوك روح الدعابة عند لى هنت(***) فكتب إلى الشاعر بيرسى بيشى شيلى(****) يقول له: «إننا نهزأ من عظمته الشرقية وعلمه البراهمى(*****) وميله الحتمى ليصبح أحد الفاسدين»(١٤). كذلك التحق مفكر المنفعة الناشط جيمس ميل بخدمة الشركة فى العام نفسه، وانضم إليه فى عام ١٨٢٣ ابنه جون ستيوارت، وفى عام ١٨٣٥ انضم إليه أيضا جيمس بنتام (الذى تم تعيينه فى البنغال)، وبعد موت الأب سار جورج جروت ميل على خطى والده وأصبح موظفا فى عام ١٨٤٤. لقد كان كل فرد تقريبا خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر فى إنجلترا مرتبطًا بطريقة أو بأخرى بشركة الهند الشرقية، سواء من خلال الالتحاق بوظائف الشركة مباشرة أو العلاقات العائلية أو استهلاك منتجاتها.

(*) صمويل تايلور كوليردج (١٧٧٢ - ١٨٣٤) أحد كبار شعراء الحركة الرومانسية فى القرن التاسع عشر - (المترجم).

(**) ويليام وردزوورث (١٧٧٠ - ١٨٥٠) الرائد الأكبر للحركة الرومانسية، اشترك مع رفيقه كوليردج فى إصدار ديوان القصائد الغنائية عام ١٧٩٨ - (المترجم).

(***) لى هنت (١٧٨٤ - ١٨٥٩) كاتب وناقد وشاعر إنجليزى - (المترجم).

(****) بيرسى بيشى شيلى (١٧٩٢ - ١٨٢٢) ثالث أقطاب الحركة الرومانسية فى بدايات القرن الثامن عشر. عاش حياة قصيرة جدًا إلا أنه استطاع أن يترك بصمة فى الأدب الإنجليزى - (المترجم).

(*****) البراهمان أعلى طبقة عند الهندوس - (المترجم).

انتهت تلك المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل حياة المقر الرئيسى لشركة الهند الشرقية منذ زمن طويل، حيث تم إزالته فى عام ١٨٦١ بعد مرور ثلاث سنوات فقط على دخول ممتلكات الشركة فى إمبراطورية الملكة فيكتوريا. وكان العمل الرمزى - الذى أبدعه سپريديون والذى يرمز لبريطانيا بامرأة - أحد الأعمال التى انتقلت عبر لندن فى رحلة قصيرة - ولكن رمزية - من شرقها حيث التجارة إلى غربها حيث السياسة. واليوم نجد أن الكثير من التحف الخاصة بالشركة تملأ «متحف فيكتوريا وألبرت» وعلى وجه الخصوص ذلك النمر الميكانيكى الذى كان يملكه «تيبو صاهب» سلطان «ميسور - Mysore». أما لوحة القربان «التقديم» فقد استُخدمت فى البداية لتزيين مبنى وزارة شئون الهند، ثم تزيين مبنى وزارة الخارجية والكومنولث، ولا يزال التمثال قائما على درج الجورخا(*) هناك. أما فى باقى مناطق لندن فلا يوجد سوى أقل القليل من الأشياء العينية التى خلفتها الشركة، ولكن - كعادة البريطانيين - هناك حانة تدعى «جيوش الهند الشرقية» فى شارع فينتشرش، وهى تحتل جزءا صغيرا جدا من مجمع للمخازن كان يمتد باتجاه منطقة «آلدجيت».

تمتلئ مدينة لندن بالنصب التذكارية، إلا أنه لا يوجد من بينها ما يخلد ذكرى شركة الهند الشرقية، ويعد ذلك غريبا جدا باعتبار أن الشركة كانت هى المؤسسة المفضلة فى لندن، وكان مرسوم تأسيسها يستبعد بوضوح التجار فى الموانى الأخرى من التجارة مع آسيا. إلا أن المسألة لا تتعلق بأن لندن قد تغاضت عن الاحتفاء بذكرى جزء من تاريخها، ففى الموقع الذى كان فيه المقر الرئيسى لشركة الهند الشرقية، على سبيل المثال، نجد لوحة تخلد ذكرى تأسيس النظام البريدى فى بريطانيا الذى جعل رسوم إرسال الخطابات بنسًا واحداً فقط، والذى قام بتأسيسه ويليام دوكود فى عام ١٦٨٠. لكن لا يوجد ما يشير إلى أن المقر الرئيسى لشركة الهند الشرقية استمر موجودا فى ذلك المكان لأكثر من مائتى عام[١٥]. لقد اختفت الكثير من المؤسسات من ذاكرة التاريخ لأسباب معقولة، إلا أن محو ذكرى شركة الهند الشرقية يثير الشكوك إلى أقصى الحدود.

(*) نسبة إلى قبائل «الجورخا - Gurkha» الهندية التى كانت تتميز بقدرتها الحربية الفائقة وشجاعة مقاتليها. خدم العديد من أفرادها فى الجيش الإنجليزى - (المترجم).

إن محاولة تفسير غياب شركة الهند الشرقية من ذاكرة التاريخ تتعلق بالوضع الذى تحتله الشركة تاريخيا والذى يثير الجدل. وبعيدا عن الحياة الأكاديمية، نجد أن الموروث الذى تركته شركة الهند الشرقية لا يزال حيا فى الذاكرة الجماعية لشعوب العالم، وهو موروث تتطرق إليه باستمرار الكتب والمعارض والأفلام الوثائقية. إلا أن تلك الوسائل لا تتناول ذلك الموروث بالطريقة نفسها، حيث نجد آراء متضاربة تضاربا شديدا فى أوروبا وآسيا، ويزداد هذا التضارب فى الهند التى لا تزال الشركة تحتل فى ثقافتها المعاصرة مكانا بارزا.

مواجهة الأمراض

وفى الهند، بقيت الآثار المادية التى خلفتها الشركة، فنجد بقايا الحصن الخاص بها فى ميناء تيليشيرى، ذلك الميناء الذى كان يستخدم فى تصدير الفلفل الأسود على الساحل الغربى للهند، ونجد أيضا فخامة وعظمة حصن القديس جورج فى الجانب الشرقى. وفى كلكُتا نجد الأثر الأكبر للشركة، فهى «بلدة الشركة» الهائلة الاتساع. لقد تغيرت بعض الأسماء البريطانية للشوارع، إلا أن البصمة التى تركتها الشركة على البلدة واضحة تمام الوضوح. لقد أظهرت عمليات التنقيب التى تمت فى إطار عملية المسح الأثرى للهند، أن المنطقة المحيطة بالجزء الذى أصبح فيما بعد كلكُتا، كان مركزا تجاريا مزدهرا قبل قرون من مطالبة جوب شارنوك(*) بضمها إلى أراضى الشركة فى أغسطس من عام ١٦٩٠. **كانت البنغال قد اشتهرت فى الشرق بأنها «جنة الأرض» بما تمتلكه من ثروات وما تتمتع به من رخاء، وهكذا جذبت أفواجا من التجار الأوروبيين بسبب جودة منسوجاتها.** وكان التجار البرتغاليون هم أول من رسخوا وجودهم هناك فى عام ١٥٣٥، ثم حل محلهم التجار الهولنديون بعد قرن واحد. ولقد تأخرت الشركة الإنجليزية إلى حد ما فى المجيء إلى البنغال، إلا أن قاعدتها الجديدة فى كلكُتا قد تأسست بسرعة، وتم إنشاء أولى متاريس الحصون فى عام ١٦٩٦ والتى أصبحت

(*) جوب شارنوك (١٦٣٠-١٦٩٣) كان أحد موظفى الشركة، ثم أصبح من مديريها - (المترجم).

فيما بعد حصن ويليام، وبعد عامين حصلت الشركة على حق جمع الضرائب (zamindari) على الثلاث قرى المجاورة للمدينة وهم سوتانوتى وجوفنبور وكوليكاتا . وفى عشرينيات القرن الثامن عشر؛ كانت الشركة تحصل على أكثر من نصف وارداتها الكلية من آسيا من البنغال، وكانت معظم تلك الواردات تأتى عن طريق كلكُتا . كذلك جذبت مدينة كلكُتا الكثير من الهنود بسبب حياة الرخاء التى سادت فيها، وبحلول منتصف القرن الثامن عشر كان عدد سكان المدينة أكثر من ١٢٠ ألف نسمة لم يكن من بينهم سوى ٢٥٠ من موظفى الشركة .

وبعد مرور مائتى عام لا يزال حصن ويليام يحتل المنطقة المجاورة لنهر هوجلى(*) على بعد ميل جنوبى الموقع الأصلى، حيث كان الجيش البنغالى قد حاصر الحصن الأصلى واحتله فى شهر يونية من عام ١٧٥٦ وعقب استعادة الشركة لمدينة كلكُتا، والنصر الذى حققته فى معركة بلاسى، قام كلايف بنقل الحصن إلى موقع أفضل من الناحية الإستراتيجية . إلا أن دفاعاته المنيعة لم توضع على المحك ولا يزال الحصن يستخدم عسكريا، حيث يستخدمه الجيش الهندى كقاعدة للقيادة الشرقية له . وبالقرب منه يقع النصب التذكارى للملكة فيكتوريا من الرخام الأبيض، والذى يقدم عرضا متوازنا على نحو لافت للنظر لتاريخ كلكُتا والدور الذى لعبته الشركة فى قيام هذه المدينة وتكوينها . وفى الشمال نجد قصر الحكم فى عهد الشركة والذى لا يزال يستخدم كمقر لحاكم البنغال . كان قد تم البدء فى تشييد هذا المبنى الضخم بمجرد وصول الحاكم الخامس للبنغال ريتشارد ويليزلى إلى الهند فى عام ١٧٩٨ ، وقام ويليزلى بتصميم المبنى الذى كان سيصير مقر إقامته على طراز قصر كيدلستون، وهو قصر ريفى فى مقاطعة ديربى شاير فى إنجلترا، ولم تكن عظمة وفخامة المقر الجديد لشركة الهند الشرقية فى لندن ـ الذى كان على وشك الاكتمال ـ لتفوق هذا المقر الجديد لحاكم البنغال . كان ويليزلى تواقا للانتقام من رؤسائه الذين كان يشير إليهم باحتقار على أنهم «بائعو الجبن فى شارع ليدنهول»، ولهذا لم يتورع أبدا عن إنفاق كل ما كان فى

(*) أحد فروع نهر الجانج يمتد عبر البنغال بطول ٢٦٠ كم ـ (المترجم) .

متناول يده من أموال على هذا الصرح لتحقيق الزهو والخيلاء. وبالقرب من هذا المبنى نجد مبنى الكَتَبَة الذى استمد اسمه من موظفى الشركة الذين كانوا يملئون ذلك المركز الإدارى فى يوم من الأيام، ولا يزال يضم الموظفين الرسميين لحكومة غرب البنغال.

لكن هناك أموراً تتعلق بالهوية تعد بذورا للصراع بعد مرور قرون، وتؤكد على تلك الأمثلة الملموسة التى توضح العلاقة القوية بين الشركة وكلكُتا، فنجد على سبيل المثال أن العائلات المحلية لم تتمكن من رفض الادعاء القائل بأن جاكوب تشارنوك هو المؤسس «الرسمى» لمدينة كلكُتا إلا حديثا، حيث يرون أنه كان هناك العديد من المستعمرات الهندية فى تلك المنطقة قبل وصول الشركة إلى الهند بوقت طويل. كذلك لا تزال معركة بلاسى تثير مشاعر عميقة فى صدور البنغاليين، ولا يزال مير جعفر - القائد الذى تحالف مع كلايف بهدف السيطرة على عرش البنغال - رمزا شعبيا للخيانة. ونجد بصفة عامة فى الهند أن شركة الهند الشرقية لا تزال ترمز للخطر الذى تمثله الشركات الأجنبية الضخمة التى «تأتى بهدف التجارة لكنها تبقى من أجل الحكم». وقد تأصلت وجهة النظر تلك بعمق فى حركة استقلال الهند والتى تمكنت فى النهاية من طرد البريطانيين فى عام ١٩٤٧. وقام روميش تشاندر دت فى كتابه *«التاريخ الاقتصادى للهند تحت الحكم البريطانى»* الصادر عام ١٩٠٨، بإحياء وإعادة النظر فى النقد الذى وجهه بورك لشركة الهند الشرقية بطريقة تخدم عملية الإصلاح الجذرى التى كان ينشدها دت. وخلص فى كتابه إلى أن «الهند قد تغيرت تحت حكم شركة الهند الشرقية»، وقال إن الشركة كانت بمنتهى البساطة «تنظر إلى الهند على أنها عزبة ضخمة أو مزرعة كبيرة يجب الخروج بأرباحها من الهند وإيداعها فى خزائن أوروبا»[١٦]. وصار هذا «الاستنزاف» فى أعمال دت رمزا ذا دلالة مؤثرة لاستغلال بريطانيا للهند، أولا عن طريق الشركة ثم من خلال الحكم البريطانى للهند.

وبعد مرور أربعين عاما أصبح الدور الذى لعبته الشركة فى الظلم الذى وقع على الهند جزءا من الحملة التى قادها جواهر لال نهرو من أجل الاستقلال التام

عن بريطانيا . فى صيف عام ١٩٤٤ ؛ تم إلقاء (نهرو) الذى أصبح فيما بعد رئيس وزراء الهند وراء القضبان ثانية ، وتم عزله بعيدا فى حصن أحمد ناجار ليقضى فترة السجن التاسعة له والأخيرة والتى فرضتها عليه السلطات البريطانية ، وجاء السجن هذه المرة عقب حملة «اخرجوا من الهند» التى قادها حزب المؤتمر فى عام ١٩٤٢ . وأخذ نهرو ـ كما فعل فى الفترات السابقة التى قضاها فى السجن ـ فى القراءة والكتابة حتى يصل إلى فهم للأزمة ، وفى خلال خمسة أشهر فقط تمكن من كتابة ألف صفحة ، ولم يتوقف ـ على حد قوله ـ إلا لأن الورق كان قد نفد منه تقريبا ، وهكذا خرج كتابه «اكتشاف الهند» إلى النور ، ويعد هذا الكتاب آخر ثلاثة كتب ألفها فى السجن ، وأكثرها عمقًا على الأرجح . ويعرض لنا نهرو فى الكتاب رؤيته عن علاقة تاريخ الهند المعقد والثرى بالصراع الذى تخوضه البلاد من أجل الاستقلال . وكان يرى أن كتابة التاريخ ليست عملية أكاديمية نائية وإنما ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحرك من أجل تغيير الحاضر .

يبين الكتاب من أوله إلى آخره قناعة نهرو التامة بأن القرنين اللذين شهدا حكم بريطانيا للهند قد أثقلا كاهل الهند بعبء ثقيل لا بد من التخلص منه . إلا أنه عندما يصف شركة الهند الشرقية البريطانية وعملية النهب التى قامت بها فى البنغال بعد النصر الذى حققه كلايف فى معركة بلاسى ، نجد أن صوت العقل الهادئ المتحضر فى كتابه يتحول إلى صوت يستشيط غضبا ، فنجد نهرو يقول فى كتابه بغضب : «**لقد كانت الأجيال الأولى من الحكم البريطانى للهند تتسم بالفساد والرشوة والمحسوبية والعنف والطمع إلى حد لا يمكن تصوره**» . وتأكيدا على استيائه من ممارسات شركة الهند الشرقية فى الهند أضاف «أن أحد الكلمات الهندوسية التى أصبحت جزءا من اللغة الإنجليزية هى كلمة («loot ـ انهب»)، وهو أمر له دلالته المهمة»[١٧] .

واليوم وبعد مرور عقد على تحرير الاقتصاد فى الهند ، نجد أن ذلك التحليل المهم للدور الذى قامت به الشركة فى تاريخ الهند قد ظهر على السطح مرة أخرى . **ويجد الكثير من الهنود ـ وخاصة فى البنغال ـ أن قصة الشركة لها مغزيان مهمان : الأول هو أن الشركات عابرة القارات لا تسعى فقط وراء التجارة ولكن**

السلطة أيضا، والثانى هو أن الانقسام والخيانة بين الهنود يمكّن قبضة الحكم الأجنبى. ويقول جرشاران داس: «إن كل طفل يعلم جيدا قصة سقوط البنغال التى تنطوى على الغدر فى معركة بلاسى، فهل من العجيب أننا نرتاب من التجار والشركات الأجنبية؟»[١٨]. وقد زادت تلك المخاوف كثيرا فى أواخر التسعينيات من القرن العشرين بسبب عمليات انتهاك حقوق الإنسان والفساد التى ارتبطت بمشروع الطاقة الخاص بمؤسسة إنرون فى منطقة دابهول. وقال القاضى داود، وهو أحد قضاة المحكمة العليا المتقاعدين فى بومباى: «لقد عادت شركة الهند الشرقية ثانية» بعد أن رأس فريقًا لتقصى الحقائق عقب مجموعة من حوادث العنف التى وقعت فى دابهول فى شهر مارس ١٩٩٧[١٩]. ويرى الكثيرون أن السبب فى عدم تقبل الكثير من ممارسات إنرون فى دابهول هو تلاعبها الواضح، وكانت النتيجة هى إبرام عقد مع ولاية ماهاراشتا؛ ترى أروندهاتى روى أنه كان بمثابة «أكبر عملية نصب جماعى فى تاريخ البلاد»[٢٠]. وتقول أيضا إن إنرون قد تمكنت من القيام بذلك عن طريق استخدام **«إستراتيجية مجربة على مر العصور» كان أول من استخدمها شركة الهند الشرقية، وتقوم هذه الإستراتيجية على إفساد عملية صنع القرار وتقسيم المجتمع**[٢١]. ونجد أن عبارة «عودة شركة الهند الشرقية» أصبحت عبارة شائعة تستخدم مرارا وتكرارا لوصف التدفق الحالى للشركات عابرة القارات إلى الهند، سواء كانت شركات تعدين عالمية أو شركات أعمال على نحو أعم[٢٢].

ويرى البعض أن تركيز الشركات الأجنبية على «الحصول تدريجيا على السيطرة الفاعلة والثروة» يمكن تسميته «مرض شركة الهند الشرقية» فى أسوأ مراحله[٢٣]. وقد اكتشف أرفيند فيرماناجى من خلال استعراضه واسع النطاق للدروس المستفادة من الإصلاح الاقتصادى، وجود انقسام بين الأجيال، انقسام بين هؤلاء الذين نشئوا قبل الاستقلال والذين ولدوا بعده. «إن أهم ذكرى ثقافية عند المجموعة الأولى هى خضوعهم للحكم الإنجليزى لمدة قرن ولحكم شركة الهند الشرقية (وهى الذكرى الأكثر مرارة) لقرن آخر قبل ذلك». وكانت النتيجة هى إثارة الخوف لدى الهنود من أصحاب رءوس الأموال الأجانب، كما أن هذا

المرض يشمل فى أسوأ حالاته «نقصًا فى الثقة فى القدرات الذاتية أمام الأجانب البيض»[٢٤] . وتقوم الهند الآن بخطوات للتغلب على هذا «المرض». ويقول المراقبون إنه قد آن الأوان للهند كى «تتعافى» من مرحلة شركة الهند الشرقية. كذلك نجد حسا جديدا من التأكيد على الهوية القومية يحدد ملامح القرارات التى تتخذها الهند بخصوص النهج الاقتصادى المستقبلى لها، سواء كانت القضية تتعلق بتشديد القواعد الخاصة بتراخيص المستحضرات الدوائية أو بفتح قطاع تجارة التجزئة أمام الشركات الأجنبية[٢٥] . أيضا نجد أن هذا الحس القومى له تأثيره على وسائل الإعلام، ويظهر بشكل لافت للنظر فى الإعلان التليفزيونى الخاص بمنتج «بان مسالا»[*] الذى تنتجه شركة راجينجاندا، ففى هذا الإعلان الذى يقع مسرح أحداثه فى لندن، نجد أحد ملوك المال والصناعة فى الهند يوقف سيارته أمام المقر الرئيسى لشركة الهند الشرقية ويخبر السكرتير الخاص به أنه يريد شراء تلك الشركة: «لقد حكموا بلادنا لمائتى عام، والآن جاء دورنا لنتولى نحن الحكم».

رومانسية جديدة

إذا كان من الواضح أن الهند فى بعض الأحيان تتذكر شركة الهند الشرقية أكثر من اللازم، فإنه من اليسير اتهام بريطانيا بأنها لا تتذكر الدروس المستفادة على الإطلاق، فخلال فترة ليست بالبعيدة، كان هناك تزامن بين اختفاء شركة الهند الشرقية ماديا من شوارع لندن واختفائها من الذاكرة الثقافية للبلاد. خلال معظم الستين عاما التى تلت خروج بريطانيا من الهند؛ كانت «شركة جون» تعد من الأشياء التى يمكن إيداعها كتب التاريخ، ويثور الجدل بين الأكاديميين حول ما قامت به. إلا أن قدوم عصر العولمة غير ذلك كله وأدى إلى إحياء الاهتمام بما قامت به الشركة خلال العصور الأولى للتجارة العالمية. «شركة جون» التى انتهت منذ أكثر من قرن تمر بكل تأكيد بنوع من الإحياء. إن المعارض التى نظمت

(*) خليط من ثمار الجوز والبذور والأعشاب والتوابل يتم تناوله بعد الوجبات فى الهند. والشركة المذكورة واحدة من أهم وأفضل الشركات المنتجة له فى الهند - (المترجم).

فى دار الكتب القومية البريطانية وفى متحف فيكتوريا وألبرت، بالإضافة إلى مجموعة من التأريخات الشعبية، قد أعادت إلى الحياة المكانة التى كانت تتمتع بها الشركة الموقرة؛ فمؤسسوها يُمتدَحون على أنهم مغامرون يتمتعون بالجرأة، عبروا أراضى العالم بحثا عن التوابل، ومديروها يوصفون بأنهم «مغول بيض» متعددو الثقافات.

أما بالنسبة لمجتمع الأعمال والتجارة، فنجد أن سحر الشركة يكمن فى نجاحها التجارى الذى يعد نموذجا للاقتصاد العالمى اليوم، فنجد على سبيل المثال أن مصرف «ستاندرد شارترد بانك»(*) كان أحد رعاة المعرض الذى أقيم فى دار الكتب القومية البريطانية فى عام ٢٠٠٢، والذى كان يدور حول شركة الهند الشرقية، وكان عنوانه «أماكن التجارة». **وفى ذلك الوقت؛ خرج رئيس البنك باستنتاجات واضحة من تاريخ الشركة، وقال إن التحدى الآن هو «بناء الإرث الثقافى الباسل المبدع والقومى بحق لشركة الهند الشرقية»**[٢٦]. كذلك وجد رود إدينجتون - أحد رؤساء شركة الطيران البريطانية فى وقت من الأوقات - التشجيع فى السجل التاريخى للشركة، حيث ينظر إلى الشركة على أنها دراسة حالة للنجاح الذى تحققه المؤسسات الكبرى «عن طريق العمل الجاد وحدة الذكاء والإبهار»[٢٧]. وقامت إحدى الشركات التى تعمل من خلال الإنترنت بعمل «مصنع افتراضى» على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) يقدم مجموعة من المنتجات التى تحمل علامات تجارية، وأطلقت عليه اسم شركة الهند الشرقية. إن استخدام اسم شركة الهند الشرقية - وفقا لما يقوله الموقع - «يعطى المصداقية لأى منتج أو خدمة» ويجمع بين «مواضع القوة للعلامات التجارية البريطانية - التقاليد وأساليب الترف العتيقة والطبقة التى لا تخطئ أبدا - وسحر البلاد الأجنبية والإبحار والسفر والمغامرة»[٢٨]. ومن المثير أن هذه الرؤية المتفائلة بالنسبة لشركة الهند الشرقية ليست مقصورة على الشركات البريطانية وحسب، فنجد فى ماليزيا أن محل متروجايا يعرض مجموعة من الملابس يطلق عليها اسم مجموعة شركة

(*) بنك بريطانى مقره الرئيسى فى لندن وله فروع فى أكثر من ٧٠ دولة فى العالم، وله أكثر من ١٧٠٠ فرع ومنفذ، ويعمل بفروعه هذه أكثر من ٠٠٠, ٣٧ موظف - (المترجم).

الهند الشرقية، والتى تهدف إلى «إظهار والاحتفاء» بتلك الروح التى كانت سائدة عندما كانت الشركات البريطانية والهولندية والفرنسية تتنافس من أجل «تحقيق السيادة فى حصاد الأرباح التجارية فى منطقة كانت تتميز بالسخاء»[٢٩].

وينجذب البعض الآخر فى بريطانيا إلى الإرث الثقافى للشركة، ويرون أن التلاقى الذى حدث بين الشركة والهند نتج عنه مزيجا من أساليب الحياة، حيث كان التجار الإنجليز يرتدون الملابس المحلية، بل إن بعضهم اعتنق الديانة الإسلامية أو الهندوسية. وقد امتدح ويليام دالريمبل على وجه الخصوص «التعددية الثقافية النابضة بالحياة التى تتمتع بها شركة الهند الشرقية» من وجهة نظره[٣٠]، فنجد أن روايته **«المغول البيض»** تلقى الضوء على عالم كان فيه التجار الإنجليز يعشقون السيدات الهنديات وكذلك الثقافة الهندية، وذلك من خلال قصة علاقة عاطفية فى القرن الثامن عشر بين أحد مسئولى الشركة وامرأة من الطبقة الراقية فى مدينة حيدرأباد. إن الرسالة التى يبعثها إلينا فى العصر الحديث هى أن ذلك يوضح أن «صراع الحضارات» ليس حتميا وأنه «فى الإمكان التوفيق بين الشرق والغرب»[٣١]. وبالمثل نجد مسلسلا تلفزيونيا وثائقيا مهمًا فى بريطانيا خلال عام ٢٠٠١ ـ **«شأن هندى»** يتحدى الأفكار المسلم بها والتى سادت عن المواجهة التى حدثت بين بريطانيا والهند، حيث يصور علاقة «التعايش» التى نشأت بين الشركة والهند على أنها كانت علاقة مصالح مشتركة قبل أن يفسدها الاستعماريون فى بدايات القرن التاسع عشر[٣٢].

إلا أن كلتا هاتين الرؤيتين اللتين تتسمان بالرومانسية ـ الرؤية التجارية والرؤية الثقافية ـ لم تتطرقا إلى الخسائر التى تسببت فيها الممارسات التجارية للشركة، ففى ذلك الوقت ـ كما هو الحال الآن ـ كان يمكن للتجارة أن تجلب ثروة كبيرة، لكنها أيضا تتسبب فى البؤس والدمار. إن الذين ينظرون إلى الإمبراطورية البريطانية نظرة مثالية، يتهافتون على التركيز على فكرتى الشهرة والاستهلاك فى قصة الشركة، وكثيرا ما يرسمون صورة وردية وقاصرة إلى أبعد الحدود عن تلك الشركة. ونجد على وجه الخصوص أن النظر إلى الشركة من خلال وجهة نظر ثقافية يجعلنا نتناسى الغرض الحقيقى من وجودها فى الهند. بل إنه من الواضح

أن دار الكتب القومية البريطانية وقعت فى هذا الفخ عندما استضافت معرض **«أماكن التجارة»** فى عام ٢٠٠٢ . وكان هذا المعرض يركز على الدور الذى لعبته الشركة فى نشأة المجتمع الاستهلاكى الحديث من خلال الجمع بين كم هائل من المصنوعات اليدوية، ويبحث فى الأسباب التى جعلت بريطانيا «شعبا يشتهر بشرب الشاى» وجعلت «كلمات مثل shampoo (وهى كلمة هندية تعنى «مستحضر طبى لغسل الشعر») وrice (وتعنى «أرز») و bungalow (وتعنى «كوخ») جزءا من اللغة الإنجليزية». وأقر المعرض بالجانب المظلم من أنشطة الشركة، موضحا أن الشركة اشتهرت فى الأعوام التى تلت عام ١٧٥٧ «بأنها تنهب ثروات الهند حيث كان موظفوها يقومون بتكديس الثروات لحسابهم الخاص»، ووصف المعرض ذلك بأنه «استنزاف البنغال»، إلا أن تلك الاعترافات ضاعت فى الأعم الأغلب وسط التمجيد الذى لقيته الأنماط الاستهلاكية التى كانت الشركة رائدة فيها. وكان المعرض حريصا بكل تأكيد على إظهار شهرة السلع التى كانت الشركة تتاجر فيها فى ذلك العصر. إلا أنه كان هناك إحجام عن إقامة صلات على نفس الدرجة من القوة بين قضايا سلطة الشركات الكبرى والتجارة العادلة وحقوق الإنسان، والتى أثرت على التجار فى القرن الثامن عشر، وتؤثر بنفس القدر على الشركات متعددة الجنسيات فى القرن الحادى والعشرين.

لكن الأهم من ذلك هو أن الخطط الأولية للمعرض لم تأخذ فى الاعتبار الوقع الذى ستتركه رؤية المعرض عن الشركة على الجاليات المختلفة فى بريطانيا، فعندما سمعت الجالية الصينية فى المملكة المتحدة عن الإعداد للمعرض أصابها الهلع، وقامت بعمل موقع دعائى على شبكة المعلومات الدولية وأسمته «حقيقة معرض أماكن التجارة» ويهدف إلى التأكيد على المعاناة البشرية التى تسببت فيها عمليات استيراد الأفيون إلى الصين والذى كانت الشركة تشرف على زراعته فى البداية، ثم تولى الاستعمار البريطانى تلك المهمة فيما بعد عن طريق الاحتكار[٣٣]. ونجحت تلك الحملة، وتم إضافة لوحة إضافية إلى المعرض تقول إن **«التجارة الحرة إلى آسيا كانت تعنى حرية نقل شحنات الأفيون المربحة**

واللاأخلاقية». لقد انتهت الشركة منذ زمن طويل، إلا أن المعارك التى خاضتها لا تزال قائمة حتى الآن.

محاسبة «شركة جون»

من المفروض أن ننظر إلى شركة الهند الشرقية على حقيقتها، وهى أنها كانت شركة تهدف إلى الربح بأى ثمن، وبأى وسيلة، جمعت ثروات هائلة وتسببت أيضا فى معاناة بشرية كبيرة. وكان معاصرو الشركة واعين تماما لتلك الازدواجية منذ الأيام الأولى للشركة عندما كانت تعمل فى تجارة التوابل، حتى صارت تتولى إدارة الهند بترخيص من الحكومة البريطانية. كانت الإمكانيات الاقتصادية الفريدة التى تتمتع بها الشركة وراء انجذاب كل من البريطانيين والآسيويين إليها، سواء النساجون الهنود الذين كانوا يرغبون فى الحصول على عمل ثابت، أو التجار البريطانيون المغامرون الذين كانوا يرغبون فى تحقيق الثراء والغنى فى الشرق. وبالمثل كان الدور الذى تلعبه الشركة والمسلك الذى تنتهجه دائما محل الاعتراض من قبل التجار الذين حرموا من التجارة مع آسيا، والحكام الهنود الذين كانوا يشعرون بالخوف من النوايا الحقيقية للشركة، والبرلمانيين الذين كانوا ينتقدون المسلك الذى انتهجته الشركة خارج البلاد.

وعادة ما يحمل المرء بداخله مشاعر بالإعجاب بالشركة وكذلك العداء لها فى الوقت نفسه. وتعد مجلة **«جنتلمنز ماجازين»** - إحدى المجلات الإنجليزية الرائدة فى القرن الثامن عشر - مثالا على مشاعر الخوف والإعجاب التى كانت الشركة تثيرها فى نفوس الناس، **ففى مارس من عام ١٧٦٧ - بعد مرور عام على وصول أنباء حصول الشركة على حق تحصيل الضرائب فى البنغال، والذى يدعى «حق الديوانى» - أعلنت المجلة «أن القيمة الهائلة لهذه الممتلكات الجديدة يمكن أن تفتح لهذه الأمة نبعا من الثراء لن يؤدى فقط - خلال سنوات قليلة - إلى تسديد الدين القومى وتخفيف الضرائب على الأراضى وتخفيف عبء الضرائب عن كاهل الفقراء بل سيضيف أيضا إلى حصص الأرباح على أسهم الشركة نسبة من العائدات المتزايدة تبهر أوروبا وتفوق أكثر التوقعات تفاؤلا»**[٣٤]. وبعد مرور

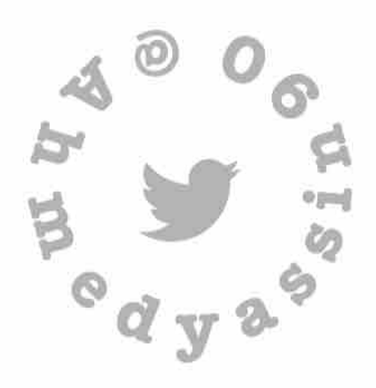
شهر واحد فقط أخذت نفس المجلة تحذر من العواقب الوخيمة التى قد تترتب على حصول هيئة تجارية على ذلك الثراء، وتقول إنه سرعان ما ستقوم الشركة «بتكرار نفس الأعمال الوحشية فى هذه الجزيرة، تلك الأعمال التى وصمت جبين الإنسانية بالعار، وغمرت سهول الهند بدماء الأبرياء من السكان المحليين». كان كاتب المقالة يرى أن الحل الوحيد هو تخفيض حجم الشركة إلى الحد المطلوب، وفى نهاية المقالة حاول حشد تأييد القراء عن طريق شعار «لتسقط تلك البقية المتبقية من آثار السلطة غير الدستورية، شركة الهند الشرقية!»[٣٥].

وقد امتدت هذه الازدواجية لتشمل مديرى الشركة أنفسهم، والذين كانوا يراعون مراعاة كبيرة الثقافة الهندية فى حياتهم الخاصة، وفى الوقت نفسه يقومون بأعمال استغلال رهيبة لحساب الشركة. وإننا لنجد فى مشوار حياة وارين هاستينجس ـ الذى أصبح أول حاكم عام للهند من الشركة فى عام ١٧٧٣ ـ مثالا واضحا على هذا الصراع بين الثقافة والتجارة. كان هاستينجس يتحدث اللغات المحلية فى الهند بطلاقة، وكان خَيِّرا محسنا، وقام بتقديم الدعم المادى لإخراج أول ترجمة إنجليزية للنص الدينى الهندوسى «البهاجفاد جيتا»، كما قدم الدعم اللازم لإقامة جامع جديد ملحق به مدرسة للطلبة المسلمين فى كلكُتا، وأمر بإقامة معبد بوذى على ضفة نهر هوجلى، بل إن نهرو نفسه يقول إن «الهند تدين بالعرفان بالجميل» لمديرى الشركة من أمثال هاستينجس، وويليام جونز لأنهم ساعدوا فى إعادة اكتشاف تراث الهند[٣٦]. إلا أن ما قام به هاستينجس بالنسبة للثقافة الهندية كان دوما يأتى فى المرتبة الثانية بالنسبة لدوره فى تكوين الثروات للشركة ومساهميها. هاستينجس هو الذى فرض احتكار الشركة على إنتاج الملح والأفيون فى البنغال لتحقيق مصالحها، وهو أيضا الذى أصدر الأوامر لخروج أول رحلة لتهريب الأفيون إلى الصين، متحديا عن عمد الحظر المفروض من قديم الأزل على استيراد الأفيون هناك. وعلى الرغم من التهم الثابتة بالابتزاز والرشوة والفساد، أعلن مجلس اللوردات براءة هاستينجس، بل وشكره بعد محاكمة ماراثونية.

بالضبط مثلما يجب أن نحكم على المؤسسات الضخمة اليوم من خلال آثار أعمالها الأساسية وليس من خلال إسهاماتها الهامشية غالبا فى الأحداث

الثقافية، فإنه يجب تقييم شركة الهند الشرقية على أساس أنشطتها الأساسية وليس على أساس أفعال الإحسان التى كان مديروها يقومون بها أحيانا. إن الإحجام المستمر عن البحث فى المدى الكامل لأثر شركة الهند الشرقية، هو جزء من فقدان الذاكرة العام بخصوص الدور التاريخى الذى تلعبه الأعمال التجارية. ويظل من الغريب أنه بالرغم من أن الشركات هى من بين أقوى المؤسسات فى العصر الحديث، فإن كتب التاريخ ما زالت تركز على أفعال الدول والأفراد فى السياسة والثقافة، وليس على الشركات الكبرى أو مديريها أو تأثيرهم. ونحن إذا ما كنا نريد أن نفهم على نحو كامل عالمنا الحاضر الذى يتميز بالمؤسسات الضخمة، فلا بد أن نفهم ماضينا وشركاته الضخمة ـ وهذا يعنى الإمساك بإرث «شركة جون». وبالفعل كان بعض من أبرز نقاد هذه الشركة قد توقعوا من أجيال المستقبل أن تنظر مثل هذه النظرة القاسية إلى أداء الشركة؛ فقد كتب ريتشارد كلارك عام ١٧٧٣ يقول: «إن مؤرخى الأمم الأخرى (إن لم يكن مؤرخو أمتنا) سوف ينصفون من أضرتهم الشركة فى الهند، ولسوف يورثون ذكرى القامعين إلى آخر ذريتهم». وفى المقدمة التى كتبها لقصيدته الهجائية الطويلة الموسومة «النابوب، أو المحتال الآسيوى»، حث كلارك بنى وطنه على أن «يخلدوا ذكرى سخطهم الشريف على أعداء البشرية هؤلاء»[٣٧].

وبعيدا عن كون الشركة أثرًا باليًا، فإنها تعتبر مثالا للمعركة الدائمة داخل الشركات الضخمة بين منطق التبادل والرغبة فى السيطرة. وفى استمرارها لمدة قرنين، تصور الشركة أن السعى لتحقيق مساءلة مؤسسات الأعمال، هو ممارسة لازمة لتوجيه طاقات التجار والمقاولين، بحيث لا تقوض أهواؤهم الشخصية المصلحة العامة. ونحن نقترب من الذكرى الخمسين بعد المائتين لمعركة بلاسى، فإن الصدام المستمر بين منظورى نشطاء الشركة الضخمة فى الهند والرومانسيين الإمبراطوريين فى بريطانيا ليشدد على الحاجة إلى بعض من «السخط الشريف» مرة أخرى لكى نستوعب مدى تأثير الشركة. ولنستعير هنا بيتين من قصيدة للشاعر الأردى أسد الله خان غالب، الذى عاش فى القرن التاسع عشر، فنقول «بالرغم من أن الجرح كان خفيا، لا يتوقف الدم أبدا عن السيلان».


@Ahmedyassin90

• الفصــل الثــانى

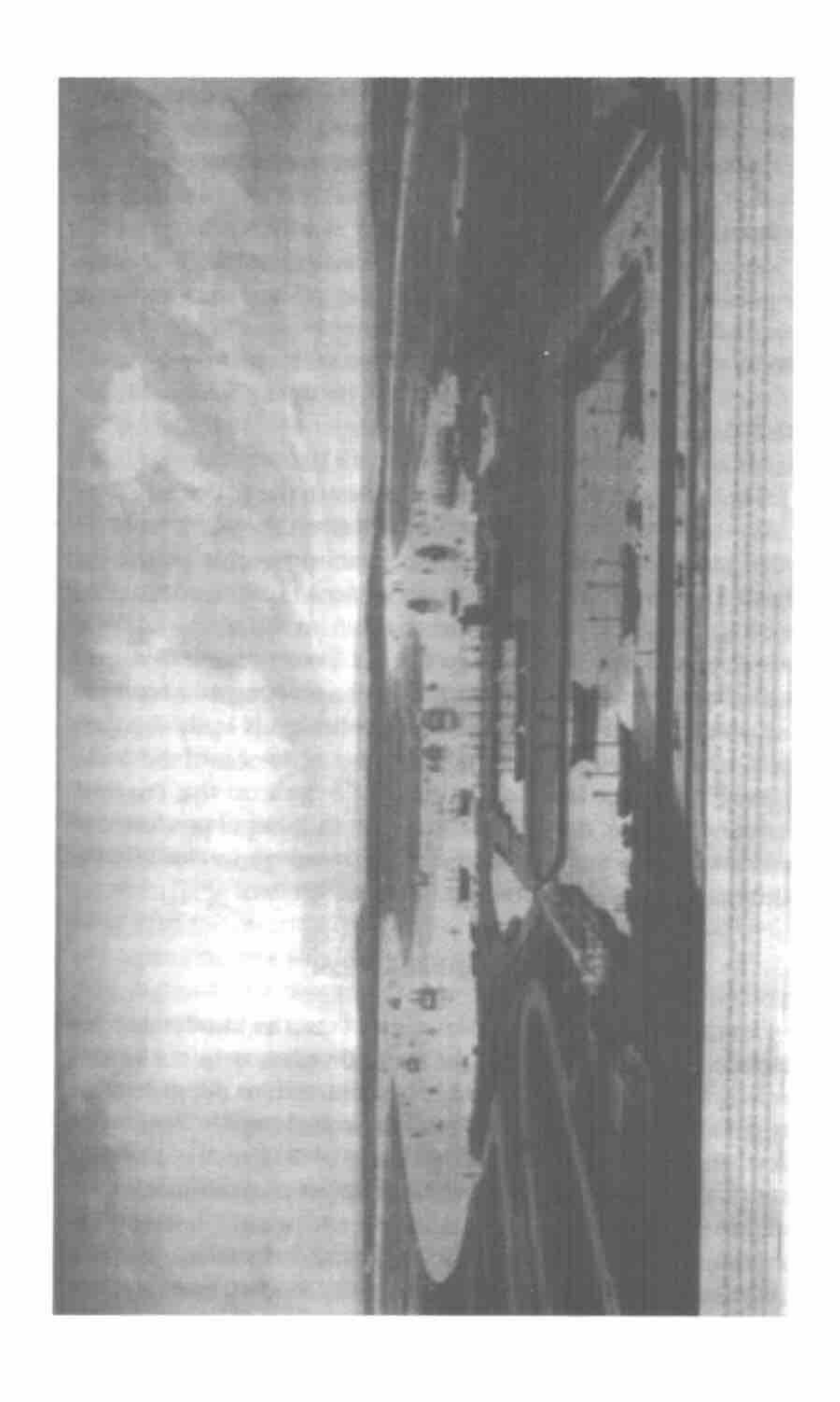
الشركة المستبدة

لمئــات السنين، ظلت السلع والناس والأفكار تصل إلى، أو ترحل من، أرصفة مرافئ لندن. كانت شركة الهند الشرقية أحد المحركات الأساسية فى هذا التبادل، وتلك الأرصفة سيادة الشركة بصورة ملموسة أكثر من أى مكان آخر، ومنها يمكن أن ترصد عظمة الشركة فى السابق، فإن أرصفة مرافئ لندن تعد مكانًا جيدًا تبدأ منه.

وفى اتجاه الشرق من الحى المالى فى لندن تقع ضاحية «بوبلار»، وفى الشارع الرئيسى لتلك الضاحية تقع كنيسة سانت ماتياس. تلك الكنيسة أقامتها شركة الهند الشرقية كدار عبادة خاصة بها عام ١٦٥٤، وكانت هى المكان الذى يذهب إليه مديروها وعمالها وبحاروها لأداء واجباتهم الروحية. تلك الكنيسة، التى تبدو غير متميزة، بل وحتى قبيحة من الخارج بعد التجديدات التى جرت لها فى القرن التاسع عشر، شاهقة وجميلة من الداخل، وبها ثمان أعمدة، سبعة من السنديان وواحد من الحجر، تحدد ملامح المساحة الرئيسية فى الكنيسة، وتبرز من السقف علامة الشركة، وهى درع بها ثلاث سفن تجارية تبحر باتجاه الشرق. أما الآن وبعد أن أصبحت الكنيسة غير مكرسة للعبادة، فقد عهدت مبانيها ـ تحت وصاية ـ لصالح المجتمعات الصغيرة المتنوعة فى عصرنا هذا ـ مثل الإنجليز المحليين والمهاجرين من بنجلاديش وجزر الكاريبى والصين. ومن الخارج، تقف الكنيسة فى ظل مركز «كانارى وارف» المالى الذى تحمل أبراجه شعارات بعض من الشركات العملاقة اليوم مثل «باركليز» و«سيتى جروب» و«إتش إس بى سى».

وعلى بعد أقل من ميل واحد شرقا تقبع أرصفة سفن الشركة فى بلاكوول (انظر الشكل ٢ ـ ١). كانت مساحة الفدان ونصف الفدان الأصلية قد خصصت للشركة لأول مرة عام ١٦١٢، وأصبحت بسرعة منطقة تجارية مزدهرة. وبحلول عام ١٦٢٠، كانت الشركة تدير أسطولا يحمل ١٠,٠٠٠ طن يقوم بتشغيله أكثر من ٢٥٠٠ بحار ويقوم بصيانته ٥٠٠ من نجارى السفن. فى ذلك المكان، كانت تتم صناعة وتجهيز السفن التى تبحر عبر المحيطات باتجاه الهند الشرقية. وبعد عام ١٦٣٧ توقفت الشركة عن بناء وامتلاك سفنها الخاصة، وأصبحت تستأجرها من مجموعة متنوعة من ملاك السفن. وكانت السفينة ـ بمجرد أن تكتمل ـ تبحر جنوبا باتجاه «ديبتفورد» ثم تدخل القناة الإنجليزية وبعدها تبحر إلى آسيا. وإذا نجحت السفينة فى مهمتها، كانت تعود إلى لندن بعد سنتين أو أكثر. وعند عودة السفن تفرغ حمولتها عند مرفأ الوصول فى بلاكوول، ثم تؤخذ حمولتها أعلى النهر إلى أرصفة ليجال، ثم تفرغ مرة أخرى وتحمل على عربات عبر الشوارع إلى مخازن الشركة القريبة. ولكن مع زيادة أحجام السفن فى القرن الثامن عشر، كانت تضطر إلى الرسو فى المياه العميقة فى بلاكوول.

ولمواكبة أحجام السلع المتزايدة دائما، تم إنشاء «حوض برنسفيك» عام ١٧٨٩، على مساحة ثمانية أفدنة كاملة. وكان هناك مجمع صناعى ضخم حول ذلك الحوض يوفر للسفن احتياجاتها من مخازن الخشب المجاورة والمسابك ومصانع الحبال والمخابز ومصانع البارود. إلا أن الأكثر أهمية من ذلك هو «بيت الأشرعة» الذى كان يتم فيه تجميع الأشرعة الطويلة لسفن الشركة، وكان ارتفاعه ١٢٠ قدمًا، كما كان يعد أحد عجائب التكنولوچيا فى ذلك العصر. وبالقرب من حوض السفن كانت توجد الحانات التى كان العاملون فى الشركة يرتادونها والمساكن التى كانوا يقطنونها، بالإضافة إلى كنيسة بوبلار الصغيرة والملجأ الذى أقامته الشركة لإيواء الفقراء من البحارة. ولا نعرف معظم أسماء آلاف العاملين الذين كانوا يديرون أرصفة شركة الهند الشرقية، على عكس الكثير من العاملين فى المقر الرئيسى للشركة والذين لا تزال هوياتهم معروفة لنا مثل «تشارلز لامب» و «جون ستيوارت ميل».



الشكل ٢ ـ ١
ويليام دانييل، مرافئ شركة الهند الشرقية، ١٨٠٨

وكـان ذلك ينطبق على وجـه الخصـوص على البـحـارة الهنود ـ «لاسكارز» ـ الذين كانوا يشكلون حوالى ٢٥٪ من أطقم السفن التجارية من وإلى آسيا فى عام ١٧٠٠ ، وكـان البـحـارة فى ذلك الوقت يتـعـرضـون لظروف مـروعـة على ظهـر السفن، حيث كـانوا يتناولون الأطعمة العفنة ويصابون بالأمراض ويتعـرضـون لعقاب وحشى . **إلا أن معاناة البحارة الهنود كانت أكبر ، فعندما كانت سفنهم ترسو فى لندن كان قادة السفن يتخلون عنهم ويتـركونهم يتيـهـون فى الشـوارع متصعلكين . وفى الثمانينيات من القرن الثامن عشر كان الكثيرون من سكان لندن يشـعـرون بغـضـب شـديد بسبب ذلك البـؤس الذى يعـانى منه البـحـارة الهـنـود، ويصفون ذلك بأنه «عار على البشرية» و«خزى شديد على دولة تتميز عن العالم أجمع بإنسانيتها»**[1] . وكان أحد هؤلاء البحارة «جون ليمون» ذا الأصل البنغالى والذى كـان يبلغ من العـمـر ٢٩ عـامـا ويعـمل حـلاقـا وطبـاخـا ، وكـانت زوجتـه إنجليزية وتدعى إليزابيث . وعندما تزايدت أعداد البحارة الهنود الفقراء ، وضعت السلطات خطة لإعادة تـوطينهم فى «سـيـراليـون» مع من كـانوا يؤيدون الحكومـة البريطانية (الملكيين) خلال حرب الاستقلال الأمريكية ، من الأمريكيين من أصل إفريقى . لقد نجا ليمون وزوجته من تلك الرحلة وعاشوا لمدة عام بعدها ، لكن ما حدث لهم بعد ذلك لا أثر له فى ذاكرة التاريخ . وكان البـحـارة الهنود لا يزالون يعـيـشـون فى شـرقى لندن فى ثكنات عـسكرية غـيـر صـحـيـة فى «شـورديتش» و«شـادويل» ، واليـوم نجد أن ثلث سكان منطقة «دوكلاندز» المحيطة ببلدة «تاور هاملتس» من أصول بنغالية ، ويرجع ذلك إلى عـمليـات الهـجـرة من شبه القـارة الهندية فى أواخـر القـرن العـشـرين ، إلا أن الصلة بين لندن والبـنغـال تضـرب بجذورها فى تـاريخ بريطانيا من خلال البـحـارة الهنود الذين كـانوا يعـملون على سفن الشركة .

كـانت أرصـفـة شـركـة الهند الشرقيـة قـد وصلت إلى أبهى صـورها فى الوقت الذى انتهت فيه الجدوى التجارية للشركة ـ كما هو الحال دائما مع المبانى الأثرية ـ ففى أعقاب المشروع الطموح لإنشاء رصيف الهند الغربية تم افتتاح رصيف الهند الشرقيـة الذى انتهى إنشاؤه بنجاح فى شهر أغسطس من عام ١٨٠٦ ، والذى كان

يحتوى على رصيف جديد وضخم للواردات تبلغ مساحته ١٦ فدانًا ويتسع للسفن التى تزيد حمولتها عن ٨٠٠ طن. ولقد بُنى ذلك الرصيف كما تُبنى الحصون، حيث كانت تحيطه حوائط يبلغ ارتفاعها ٢٠ قدمًا - ولا يزال بعضها موجودا - بالإضافة إلى سجن بالداخل لحبس «اللصوص، والمتطرفين، والجواسيس الفرنسيين» كما جاء فى إحدى اللوحات فى المتحف المتاخم فى منطقة دوكلاندز. كذلك قامت الشركة بالإنفاق على إنشاء طريق جديد - الطريق التجارى - لنقل وارداتها إلى قلب المنطقة التجارية فى لندن. إلا أن الشركة تلقت بعد ذلك بوقت قصير أولى الضربات التى قضت على احتكارها عندما حُرمت من حقها فى احتكار التجارة مع الهند فى عام ١٨١٣.

وفى عام ١٨٣٣ - بعد ٢٠ عاما - انتهى احتكارها الثمين على تجارة الشاى مع الصين أيضا. وبيعت الأرصفة التى ظلت مستخدمة بعد ذلك تحت إدارة مالك آخر حتى عام ١٩٤٣، عندما تم تفريغ حوض رصيف الواردات من المياه وردمه، باستخدام ركام المنازل التى قُصفت حتى يكون قاعدة، يتم عليها بناء مرفأ ملبرى الذى استخدم فى عمليات الإنزال أثناء غزو الحلفاء لشمال فرنسا فى الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب أغلق رصيف الصادرات فى نهاية الأمر أمام حركة السفن فى عام ١٩٦٧. وبعد مرور عشرات السنوات أصبح مجمع مبانى شركة الهند الشرقية جزءا من منطقة دوكلاندز التى عادت إلى الوجود مرة أخرى، والتى تنتشر فيها الآن الشقق السكنية ومجمعات المكاتب. ونجد أن أسماء الشوارع الجديدة التى تمتد على نفس أماكن الأرصفة القديمة - مثل كلوف كرسنت (هلال الثوم) ونتمج لين (حارة جوزة الطيب) - توحى إلى حد ما بالغرض الذى كانت تُستخدم فيه هذه الأماكن من قبل. إلا أن المياه لا تزال موجودة فى الحوض الخارجى لهذا المكان، والذى أعيد بناؤه وأصبح محمية للطيور تقف فيها طيور الغاق المائية لتجفف أجنحتها فى كسل. وهنا نجد بعض اللافتات المهجورة التى تعطينا بعض الأوصاف عن حجم بوابات الهويس فى رصيف الميناء: «أطول من أى بوابة هويس أخرى على نهر التايمز بأربع أقدام»، إلا أنه لا يوجد ما يخبرنا عن تلك الملايين من الأطنان من المنتجات التى كانت تمر

من خلال تلك البوابات، والثروة التى حققتها الشركة، والاستغلال الذى كان دوما يصاحب تلك الثروة.

مؤسسة نموذجية

كانت الشركة التى قامت ببناء تلك الأرصفة نموذجًا للمؤسسات الحديثة العابرة للقارات. لقد كانت «أعظم شركة فى العالم» كما يقول المؤرخ والشاعر الذى عاش فى عصر الملكة فيكتوريا ـ والذى عمل فى الإدارة فى الهند ـ توماس بابينجتون ماكولاى[٢]. ولقد واجهت تلك الشركة على مدى حياتها كمؤسسة تجارية العديد من المهام التى ستظل تواجه المشروعات التجارية إلى الأبد وتغلبت عليها: كيفية تحفيز العاملين، وإقناع العملاء، وإسعاد حاملى الأسهم، وإرضاء المجتمع. ويرى ك. ن. تشانديرى ـ أحد مؤرخى الشركة المتبصرين ـ أن «شركة الهند الشرقية هى السلف المباشر للمؤسسات التجارية الضخمة الحديثة، حيث كانت تتعامل مع عدد ضخم من السلع التجارية وتعمل فى محيط عالمى»[٣].

كانت شركة الهند الشرقية هى إحدى الشركات التى منحتها الملكية البريطانية رخصة لاستغلال الفرص التى أتاحها عصر التوسع والاستكشافات الأوروبى. وركزت بعض تلك الشركات جهودها فى الشرق مثل شركة موسكوفى (١٥٥٥)، وليفانت (١٥٨١). أيضا تم تأسيس مجموعة متوالية من الشركات للعمل فى تجارة العبيد، بما فى ذلك شركة «المغامرون الملكيون» (١٦٦٣)، و«الشركة الإفريقية الملكية» (١٦٧٢). ركزت شركات أخرى جهودها على الاستيطان-والتجارة فى العالم الجديد (أمريكا) وخاصة «شركة فيرجينيا» (١٦٠٦) و«شركة خليج هدسون» (١٦٧٠). إلا أن معظم تلك الشركات قد تمت تصفيتها منذ قرون مضت فيما عدا «شركة خليج هدسون» التى لا تزال أحد أكبر المتاجر متعددة الأقسام فى كندا.

لقد استخدم البريطانيون إستراتيجية للانتفاع بثروات الشرق تعتمد على القطاع الخاص، على عكس رواد التجارة الآسيوية مثل البرتغاليين الذين

استخدموا إستراتيجية تعتمد على الدولة مائة بالمائة، أو الهولنديين الذين اعتمدوا على مشاركة القطاع الخاص والدولة. إلا أن ما يميز شركة الهند الشرقية هو أنها أعادت إلى الحياة مفهوما ينتمى إلى القرون الوسطى، وهو أن المؤسسة فى جوهرها ما هى إلا هيئة عامة، وجعلته مشابهًا للنموذج الحديث للمؤسسة الصناعية، أو مؤسسة الأعمال التى تهدف أساسا إلى تحقيق مصالح المساهمين. وفى إطار عالم التجارة الصاعد فى القرن السادس عشر فى إنجلترا، اجتمعت بعض المكونات المؤسسية فى الشركات ذات الترخيص الملكى. كان من عادة التاج البريطانى منذ القدم تشكيل مجالس تُعد هيئات مستقلة لإدارة الخدمات العامة، مثل المجالس البلدية، والجامعات مثل جامعة أكسفورد وكمبريدج، بل إن المجلس المحلى للحى التجارى فى مدينة لندن - يقوم بانتخابه رجال التجارة وكذلك المواطنون - حتى اليوم. أما نوع الشركات الذى يطلق عليه اسم «Company» فهو اختراع إيطالى، فالمسمى الإيطالى له وهو compagnia مشتق من العبارة اللاتينية التى تعنى «مشاركة الخبز - cum panis». وكان ذلك النوع من الشركات فى الأصل عبارة عن شركات عائلية يعمل فيها الآباء والإخوة والأبناء وغيرهم من الأقارب بمجهوداتهم ورءوس أموالهم(٤).

وفى إنجلترا كان الجيل الأول من الشركات المرخصة يضم مجموعة من التجار الذين كانوا يقومون بعمليات البيع والشراء تحت مظلة مشتركة. وكانت تلك الشركات المنظمة تعمل بطريقة أشبه بعمل النقابات المهنية فى القرون الوسطى، حيث كانت تختار مجالا محددا من المشروعات التجارية وتضع له معايير محددة، كما كانت تجمع رسومًا مالية فى مقابل الخدمات المشتركة، مثل استخدام أرصفة الموانى والمخازن. إلا أن الشىء الذى كان يميز شركة الهند الشرقية هو الجمع بين الهيكل المؤسسى للهيئات العامة والطبيعة التجارية للشركات المساهمة(٥). وكانت تلك الشركة تختلف عن الشركات التجارية الأولى ذات القواعد التنظيمية فى أنها تأسست **«كشركة، وهيئة سياسية فى آن واحد»** وأدى ذلك إلى العديد من الفوائد التنظيمية والمالية التى كانت ذات قيمة كبيرة بالنسبة للتجارة مع جزر الهند الشرقية البعيدة. كانت التكلفة الرأسمالية مرتفعة لكل من

عمليات الشحن، والسبائك الفضية اللازمة لشراء البضائع الواردة إلى بريطانيا. علاوة على ذلك كانت هناك مخاطر كبيرة - طبيعية وسياسية - تهدد، باحتمال كبير، بفقدان الشركة لبعض أو كل استثماراتها.

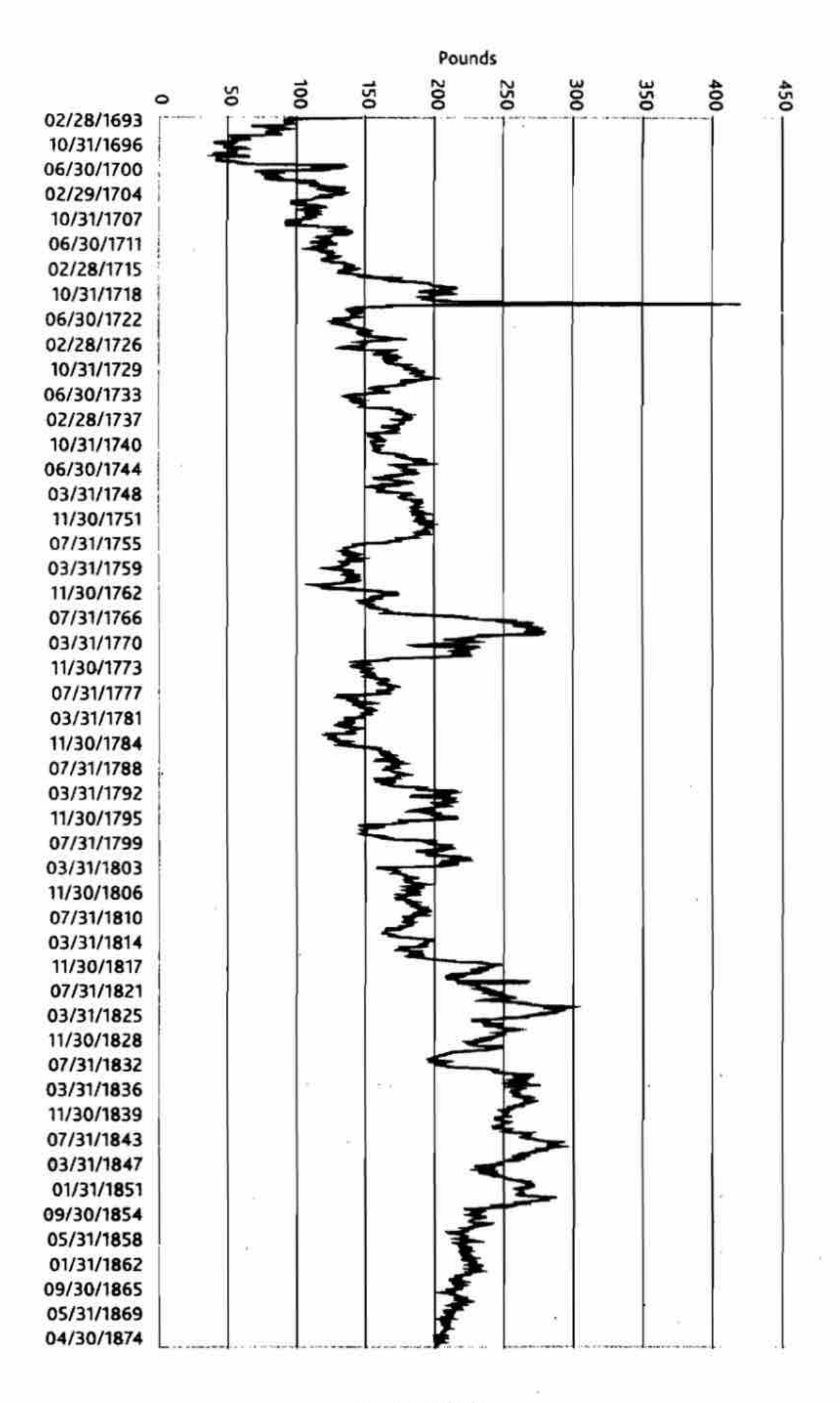
لقد قدم نظام الشركات المساهمة حلا لتلك المشكلة، حيث مكن الشركة **أولا** من فصل الإدارة عن الملكية، وبهذا تمكنت من التوسع فى عملية جمع رءوس الأموال، ومن ثم تمكنت من إشراك كل من تجار لندن والمستثمرين غير الفاعلين الذين ينتمون إلى طبقات الأغنياء. **ثانيا** مكنها ذلك النظام من توسيع قاعدة المشاركة فى المخاطر: فإذا كان هناك ربح يحصل المساهمون على حصص أرباحهم، أما إذا تعرضت الشركة للخسارة يتحمل المستثمرون تلك الخسارة فى حدود رءوس أموالهم فقط. أدت تلك المسئولية المحدودة إلى منح الشركة آليات من نوع خاص، حيث قللت من المخاطر التى يتحملها المستثمرون بالمقارنة مع نظام الملكية التقليدية الذى يقوم على شراكة المديرين. **ثالثا** كانت الشركة المساهمة هى التى تقوم بالعمليات التجارية لحسابها الخاص وليس المشاركين فيها. وهكذا أصبح للشركة هوية منفصلة وشخصية قانونية، فكانت تضع إستراتيچيات للتجارة تتخطى حدود المصالح الشخصية للتجار. أيضا أصبح لها هيكل مؤسسى فريد فى مواجهة الشركات التجارية فى آسيا ودولها على حد السواء.

لقد تطور نظام الشركات المساهمة بطرق تسترعى الانتباه على مدى عقود متتالية. ففى البداية قامت الشركة بتكوين رأس مال مشترك لكل رحلة على حدة، حيث كان المستثمرون يقومون بتخصيص رءوس الأموال لكل حالة على حدة. ولم تصبح الشركة شركة مساهمة على نحو دائم إلا فى عام ١٦٥٧، «حيث أصبحت مشروعًا استثماريًا دائمًا وغير محدود ولا يتقيد بكل رحلة على حدة»[٦]. وأدى ذلك إلى إمكانية تقييم أسهم الشركة وتداولها فى المقر الرئيسى لها فى شارع ليدنهول. وبعد ذلك أصبح تداول أسهم الشركة يتم فى ساحة البورصة الملكية فى لندن. وعندما أصبحت ساحة البورصة لا تتسع لتلك الحشود الغفيرة، انتقلت التعاملات إلى الجانب الآخر من كورن هيل لتتم فى مقاهى البورصة - أو «حارة المبادلات - Change Alley» - إلى أن تم رسميا تأسيس سوق لندن للأوراق المالية فى عام ١٧٧٣.

كان سعر سهم الشركة بمثابة نبضة القلب ـ شأنها شأن الشركات الحديثة ـ التى يعرف العالم من خلالها مستقبل الشركة فى السوق. وكان السماسرة المتجمعون حول حارة المبادلات ينظرون إلى أسهم الشركة ـ وكذلك سندات الأرباح السنوية ـ على أنها مؤشر للسوق ككل. وبداية من التسعينيات من القرن السابع عشر، بدأت مجموعة من الارتفاعات والانخفاضات فى الرسم البيانى الذى يمثل سعر أسهم الشركة خلال المائة والثمانين عاما التالية، وهو ما عكس الوضع التجارى للشركة وقوة علاقاتها بالحكومات فى الداخل والخارج. وعندما ننظر اليوم إلى هذا الرسم البيانى (الشكل ٢ ـ ١) فإن ما يلفت النظر هو أنه يبدأ بانخفاض كبير فى قيمة السهم. إن فترة التسعينيات من القرن السابع عشر ـ عقب الثورة المجيدة التى حدثت فى عام ١٦٨٨ ـ كانت فترة من المضاربات الشديدة، وارتفعت أسعار أسهم الشركة إلى القمة فى عام ١٦٩٣ ثم هبطت على مدى الخمس سنوات التالية عندما كشفت التحقيقات البرلمانية التى جرت بعد ذلك عن وجود فساد فى الشركة واقترحت حلولا تجلب عليها الخراب. وكان أقصى انخفاض لأسهم الشركة فى عام ١٦٩٨ عندما تأسست شركة جديدة منافسة، فهبطت أسعار أسهم الشركة من قيمتها الاسمية التى كانت ١٠٠ جنيه إسترلينى لتصل إلى ٣٩ جنيهًا فقط. ولكن مع نهاية القرن، كانت الشركة قد قضت على هذا الخطر وعادت أسعار الأسهم إلى الزيادة مرة أخرى لتصل إلى أكثر من ١٠٠ جنيه إسترلينى ثم ارتفعت لتصل إلى أكثر من ٢٠٠ جنيه إسترلينى فى عام ١٧١٧.

دخلت أسهم الشركة مع أسهم الشركات الأخرى فى السوق فى صراع جنونى بعد نهاية الحرب فى عام ١٧١٣، وأطلق على هذا الصراع بعد ذلك فقاعة شركة البحر الجنوبى(*)، تضاعف سعر أسهم الشركة حين ارتفع من ٢٠٠ جنيه إسترلينى فى نهاية عام ١٧١٩ إلى ٤٢٠ جنيهًا إسترلينيًا فى شهر يونية من عام ١٧٢٠، ثم هبط إلى ١٥٠ جنيهًا إسترلينيًا فى الصيف التالى. وعلى الرغم من

(*) مضاربة محمومة على أسهم شركة بحر الجنوب فى عام ١٧٢٠ عندما قبل البرلمان عرض الشركة شراء ديوان بريطانيا، فارتفعت قيمة أسهمها من ١٢٨,٥ إلى أكثر من ١٠٠٠ فى تسعة شهور، ثم هبطت قيمة السهم إلى ١٢٤، جاذبة معها لأسفل قيم الأسهم الأخرى مما حطم الكثير من المستثمرين ـ (المترجم).



الشكل ٢ ـ ١

سعر سهم الشركة فى الفترة من ١٦٩٣ إلى ١٨٧٤

أن ذلك الهبوط كان حادا، إلا أن سعر أسهم الشركة أخذ فى الصعود تدريجيا وبثبات بمجرد أن انتهت أزمة فقاعة البحر الجنوبى، وهو ما يدل على أن شركة الهند الشرقية كانت لا تزال تحتفظ بقوتها ونشاطها. ثم نجحت فى رفع قيمة أسهمها إلى أكثر من الضعف لتصل إلى ٢٧٦ جنيهًا فى الفترة ما بين عامى ١٧٥٧ و ١٧٦٩، إلا أن الشركة تعرضت لأزمة أخرى كادت أن تكلفها استقلاليتها، فأخذ سعر أسهمها فى الهبوط على مدى الخمسة عشر عاما التالية ووصل فى النهاية إلى النصف.

كان هناك خوف شديد يسيطر على السوق من أن يقوم البرلمان بالانتقام من الشركة شر انتقام، وتصل الأمور إلى الإطاحة بمجلس الإدارة وتعيين ممثلين عن البرلمان بدلا منه. إلا أنه عندما انتهى ذلك الخطر، ازدهرت تجارة الشركة من جديد وبدأت أسعار الأسهم فى الزيادة مرة أخرى، وهو ما سنراه فى الفصل السابع. كذلك أدى تدخل الدولة فى شئون الشركة تدخلا واسعا إلى فوائد غير متوقعة عادت على مساهمى الشركة، حيث كانت الدولة تعمل على نحو متزايد على ضمان حصص أرباح مرتفعة للمساهمين، مما جعل الاستثمار فى الأسهم استثمارا جذابا بالفعل بعد الفوضى التى حدثت فى الستينيات من القرن الثامن عشر. وبعد انتهاء حرب نابليون فى عام ١٨١٥ ارتفعت أسعار أسهم الشركة ارتفاعا كبيرا للمرة الثالثة لتصل إلى ٢٩٨ جنيهًا فى شهر أبريل من عام ١٨٢٤، ومنذ ذلك الحين لم يحدث أن انخفضت أسعار أسهم الشركة أقل من ٢٠٠ جنيه إلا نادرا، وهى القيمة السخية التى وافقت عليها الحكومة لشراء أسهم الشركة بالكامل. وفى النهاية تم تصفية رأس مال الشركة فى الثلاثين من شهر أبريل عام ١٨٧٤، وهكذا توقف قلب الشركة المالى عن الخفقان.

عالم من الاختلافات

تجعلنا تلك الخصائص نرى الشركة قريبة جدا من الشركات عابرة القارات فى العصر الحديث. إلا أنه من الأهمية بمكان أيضا أن ندرك الفروق الشاسعة بين

العالم الذى وُجدت فيه الشركة وعالمنا المعاصر، ابتداء من الأمور البسيطة وحتى الأمور الأساسية المتعلقة بهيكل الشركة. كانت رحلة ذهاب وعودة من لندن إلى الهند تستغرق حوالى عامين، أما الآن هناك شحن جوى واتصالات فورية. وكانت «سفن الشركة التى تقوم بالتجارة بين بريطانيا والهند» تُجمِّد رءوس أموال ضخمة، كذلك كانت عملية تبادل المعلومات بطيئة بشكل يرثى له، وهو الأمر الذى زاد من صعوبة عمليات التخطيط والإدارة إلى أقصى الحدود. أيضا كانت الشركة تواجه مخاطر شديدة، ليس فقط مخاطر تحطم السفن والقراصنة، ولكن أيضا بسبب المرض، حيث توفى أكثر من نصف موظفى الشركة الذين أرسلتهم إلى الهند أثناء خدمتهم.

أيضا هناك فرق جوهرى آخر يتعلق بهيكل الشركة، وهو وضعها كمشروع تجارى يعمل بترخيص من الدولة. أما اليوم فيعد تأسيس شركة من الحقوق الأساسية للأفراد فى الأنظمة الاقتصادية الديمقراطية التى تعتمد على اقتصاد السوق. كان ذلك يعد امتيازا خاصا يمنحه التاج البريطانى، ومن بعده البرلمان فى ذلك العصر. ولم تكن مراسيم تأسيس الشركات تصدر إلا للمشروعات التجارية التى كانت تهدف إلى تحقيق مصالحها الخاصة جنبا إلى جنب مع المصالح العامة الأوسع نطاقا، وكان ذلك يعنى فى حالة شركة الهند الشرقية أن تضمن الدولة نصيبا من التجارة الآسيوية المربحة. لقد كانت الشركة، كما قال أحد المعلقين فى عام ١٧٦٧، «هدفا قوميا» وكان «أعضاؤها ملزمين بالحفاظ على المصالح العامة جنبا إلى جنب مع مصالحهم الخاصة»(٧). إلا أن تلك الصفقة التى عقدتها الشركة مع الدولة كانت محدودة المدة، وكان يجب تجديد مرسوم تأسيس الشركة على فترات منتظمة كل ٢٠ عاما فى المعتاد. واحتفظ التاج البريطانى بحق إلغاء مرسوم تأسيس الشركة إذا رأى أنها قد خالفت شروط وأحكام هذا المرسوم. ومن الأمثلة التى لا تزال موجودة حتى الآن على الشركات الضخمة المرخصة من قِبَل الدولة هيئة الإذاعة البريطانية التى سيحين ميعاد تجديد مرسوم

تأسيسها فى عام ٢٠٠٧(*). وتختلف شركة الهند الشرقية عن الشركات عابرة القارات فى عصرنا ـ التى لا حدود لعمرها من الناحية الفنية ـ فى أنها كانت تحتاج دوما ما يُمكِّنها من الاستمرار، حيث كان عليها دائما أن تقدم للدولة ما يبرر وجودها عن طريق الإشارة إلى الرسوم الجمركية الصحيحة التى تعود على الدولة، والهدايا الفخمة التى يمكن للشركة تقديمها لها.

تميزت الشركة ـ وفقًا لمرسوم تأسيسها ـ بمجموعة من الحقوق الخاصة لها، أهمها حق الشركة فى احتكار التجارة بين إنجلترا والأراضى الواقعة خلف رأس الرجاء الصالح، مما أعطى لمستثمرى الشركة المزيد من الثقة لاستحواذها على السوق البريطانية التى صارت مقصورة على وارداتها. إلا أن الشركة كانت فى عالم الواقع بطبيعة الحال ـ لسنوات عديدة ـ عرضة للمنافسة العالمية ضمن الكثير من الشركات، حيث كانت فى نضال ضد البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين. كذلك كانت تواجه تحديات فى بريطانيا نفسها من قبَل «المتطفلين» الذى كانوا يريدون كسر الاحتكار الذى تتمتع به، بالإضافة إلَى عصابات المهربين الذين كانوا يعملون بشكل غير رسمى. وعلى الرغم من ذلك، كانت الشركة تمتلك احتكارا قويا بالفعل، فكانت تحافظ على ارتفاع الأسعار وتضمن لمساهميها الحصول على أرباح معتبرة.

وهكذا نجد أن الشركة كانت مجبرة على أن تقيم علاقات وطيدة مع الدولة. كان التاج البريطانى ومن بعده البرلمان يملك الإبقاء على الشركة أو القضاء عليها. فنجد أن الدولة لم تكن تحدد حدود العمليات التجارية التى تقوم بها الشركة فحسب، بل كانت تقوم أيضا بتخطيط عملية توزيع الفائض. وفى الخارج كان على الشركة أن تحصل أولا على حق ممارسة التجارة، ثم تحصل بعد ذلك على شروط أفضل لتلك التجارة. ونجد أن الشركة ـ شأنها شأن الشركات عابرة الجنسيات فى الوقت الحاضر ـ نجحت فى الحصول على تخفيضات ضريبية كبيرة، مما جعلها تتميز تميزا كبيرا عن التجار المحليين. ولا عجب أنه فى كلتا

(*) لاحظ أن الكتاب صادر عام ٢٠٠٦ ـ (المترجم).

الحالتين كانت الشركة عرضة دائما لتدخل الدولة حتى تنتفع الخزانة العامة من بعض الأسلاب التى تحصل عليها الشركة. ويوضح لنا تاريخ الشركة عملية توازن قوى دائمة التغير بينها وبين التاج البريطانى والحكومات الآسيوية.

كمنت قوة الشركة الحقيقية فى قدرتها على تحقيق عائدات إضافية لإنجلترا منخفضة الدخل قبل عصر الثورة الصناعية. مثلت الشركة مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها بسبب القروض الضخمة التى كانت تمنحها للتاج البريطانى، والسبائك التى كانت تجلبها داخل الهند فى عصر الدولة المغولية (من أمريكا). كان التجار الذين يديرون الشركة ينظرون إلى «الترتيبات» التى يقومون بها للحصول على مرسوم تأسيس ملكى فى بريطانيا ومراسيم إمبراطورية بالخارج على أنها جزء من عملية البيع والشراء الأوسع نطاقا، أى معاملات تجارية تمنح الشركة حقوق تعاقدية لا يمكن خرقها. لقد كانت الشركة تهدف إلى الحصول على منطقة تتمتع فيها بالسيادة التجارية وتضمن لها التصرف كما تشاء، ولهذا كانت الهدايا التى تمنحها للأمراء، والرشاوى التى كانت تعطيها لأعضاء البرلمان، جزءا من التكاليف الأساسية لعملية التجارة.

بالإضافة إلى السمة الأساسية للشركة، وهى دعم الدولة لها، كان هناك عدد من الامتيازات شبه السيادية التى تتمتع بها الشركة. من بين تلك الامتيازات حقها فى سك العملة الخاصة بها فى فروعها الخارجية، والاضطلاع بالسلطة القضائية فى المستعمرات، والأهم من ذلك وبشكل حاسم، هو حقها فى شن الحرب. من البداية كانت القوات المسلحة منذ البداية عاملا أساسيا لتمكين الشركة من كسب الأسواق الآسيوية والعمل فيها. فنجد أن التفوق البحرى الذى أظهرته الشركة ضد البرتغاليين بالقرب من سورات فى عام ١٦١٢ هو الذى مهد الطريق لقيام الإمبراطور المغولى جاهنجير بمنح الشركة أول امتيازاتها التجارية، ومن الناحية الأخرى كان الضعف العسكرى الذى أظهرته فى مواجهة الهولنديين هو السبب فى خروجها من جزر التوابل فى إندونيسيا بعد عشر سنوات.

كان موقف أعضاء مجلس إدارة الشركة من دور القوة العسكرية موقفا متضاربا، حيث كان اهتمامهم الشديد بتحديد سقف للإنفاق يشير إلى قلقهم

الدائم من النفقات العسكرية، وخاصة على اليابسة، فكانوا يخشون من التكاليف الباهظة للحصون والقلاع. **إلا أن الشركة كانت تقدر أيضا قيمة ممارسة «التجارة وسيفك فى يدك» كما قال جيرالد أونجير حاكم بومباى لحساب الشركة فى عام ١٩٧٧.** ومن حسن الحظ أنه من النادر أن تقوم المؤسسات فى عصرنا الحالى بممارسة العنف بطريقة مباشرة. إلا أن هناك علاقة قوية على الدوام بين التجارة الناجحة والقوة العسكرية. ويقول توماس فريدمان ـ الذى يكتب فى جريدة نيويورك تايمز وأحد المؤيدين المتحمسين للعولمة ـ إن **«اليد الخفية للسوق لن تعمل أبدا دون قبضة خفية»** وبكلمات أبسط: **«لا يمكن أن يتحقق الازدهار لماكدونالدز دون وجود ماكدونيل دوجلاس الذى قام بتصميم طائرات إف ـ ١٥ العسكرية»**[٨].

أيضا تقدم لنا عملية ترخيص الشركات فرقا أخيرا بين الشركات العملاقة فى عالم اليوم وشركة الهند الشرقية. كانت الشركة تنتمى إلى نوعية نادرة من الشركات التى كان يبلغ عددها أقل من ٢٠ شركة فى إنجلترا بأكملها، والتى كانت تعتمد على موافقة الدولة للحصول على امتيازات تجارية معينة فى ذلك العصر. أسفرت موجة محمومة للمضاربات فى نهاية القرن السابع عشر أكثر من ١٤٠ شركة مساهمة بحلول عام ١٦٩٥، إلا أن معظم تلك المشروعات فشل ولم يبق سوى ٢١ فقط فى عام ١٧١٩. خلال الستة شهور الأولى من عام ١٧٢٠ ظهرت ١٧٤ شركة مساهمة أخرى فى السوق. وأدى انهيار شركة بحر الجنوب إلى إصدار قانون المشروعات الذى منع تكوين المزيد من الشركات المساهمة دون موافقة البرلمان الواضحة، وهو حظر ظل مفروضا على مدى المائة والخمسة أعوام التالية. لقد جعل ذلك الحظر الشركة أكثر بروزا فى اقتصاد دولة الملك جورج فى القرن الثامن عشر. كانت الشركة كيانًا مؤسسيًا ضخمًا، حيث استحوذت على ١٣ إلى ١٥٪ من جميع واردات بريطانيا ما بين عامى ١٦٩٩ و١٧٧٤[٩]، فكان كل ١/٧ رطل من البضائع القادمة إلى بريطانيا تحمله سفن الشركة ويتم تفريغه على أرصفتها وبيعه فى مزاداتها، وكان ذلك بمثابة تواجد غير عادى للشركة فى

اقتصاد بريطانيا فى عصر التنوير. أما اليوم فنجد أن المؤسسات هى الشكل الاقتصادى السائد والسمة المتغلغلة فى الاقتصاد فى جميع أنحاء العالم، إلا أنه لا يوجد سوى القليل من بينها ـ إن كان هناك أى منها ـ ما يوازى شركة الهند الشرقية.

ضبط للشركة

هذه اختلافات مهمة، إلا أنها لا يجب أن تخفى عنا بعض الآثار الأخرى التى تظهر علاقة عميقة بين الشركة والمؤسسات الحديثة، وخاصة فى مجال التنظيم والإدارة. كانت الشركة شركة مساهمة، ولم يكن لذلك أهمية سوى تشكيل السياسة التى تقوم عليها العمليات التجارية لها، إلا أنه لم يضمن لها النجاح. ولم يحقق النجاح للشركة سوى الهيكل الإدارى الخاص بها والذى أصبح شكلاً مميزاً بحلول بدايات القرن الثامن عشر.

كان هناك الكثير من السمات الهيكلية المشتركة بين الشركة ومنافستها الهولندية «شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة» (V O C)، حيث كان لكل منهما نظام إدارة يعتمد اعتمادا صارما على النظام الهرمى، وكان يدعم ذلك النظام جيشا صغيرا من الموظفين الذين كانوا يعرفون بالكتبة فى إنجلترا، وهو مصطلح مشتق من الكلمة الهولندية shcruyvers (وتعنى «الكتبة»). كانت كلتا الشركتين مملوكتين للعامة من أصحاب الأسهم ويتم تداول أسهمهما علنا، إلا أن الشركة الهولندية كانت هى الاستثمار الأكثر جاذبية خلال القرن السابع عشر. كانت الشركتان تختلفان فى القواعد التنظيمية لكل منهما بشكل واضح. تم اختيار أعضاء مجلس إدارة الشركة الهولندية بواسطة المجالس الإقليمية الستة للشركة ـ «أمستردام» و«مدلبرج» و«هورن» و«إنكوزين» و«دلفت» و«روتردام» ـ وكان عمد بلدات أمستردام يختارون ممثليها فى مجلس الإدارة مدى الحياة. وكان لا بد أن يمتلك المديرون حصة معتبرة من أسهم الشركة. كان حاملو الأسهم هم مصدر رأس مال الشركة، ولكن لم يكن لهم رأى فى اختيار من سيقومون بإدارة

استثماراتهم ولا فى توجيه سياسة الشركة. وعلى الرغم من أن شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة كانت قوية، إلا أنها لم تكن مؤسسة.

كانت الشركة الإنجليزية ذات هيكل مؤسسى عام، ونتيجة ذلك لم يكن لحاملى الأسهم حصة مالية فقط، ولكن حق الانتخاب أيضا، وهكذا أصبحوا أشبه بناخبى إحدى الدوائر البرلمانية فى القرن الثامن عشر. كان حق التصويت فى إنجلترا فى عهد الملك جورج مقصورا على الملاك، أيضا كان على مساهمى الشركة أن يتملكوا أسهما اسمية بقيمة ٥٠٠ جنيه إسترلينى حتى يكون لهم حق التصويت فى الاجتماعات ربع السنوية لمجلس ملاك الشركة - التى كانت تعقد فى شهور مارس ويونية وسبتمبر وديسمبر، أو فى الاجتماع السنوى فى شهر أبريل. وكانت تلك هى أهم البنود فى جدول أعمال الشركة، حيث كان يجتمع أكثر من ألف من المساهمين لانتخاب قائمة مرشحين تتكون من ٢٤ عضوا لمجلس الإدارة. وكان لكل فرد يحمل أكثر من ٥٠٠ جنيه إسترلينى من الأسهم صوت واحد فقط مهما كانت حصته من رأس المال، وهى مساواة مالية تبعث على الدهشة. كما كان حق الترشح كعضو لمجلس الإدارة مقصورا على المساهمين الذين يمتلكون أكثر من ٢٠٠٠ جنيه إسترلينى من الأسهم، أى الأثرياء من التجار، وكان ذلك يتم بالتعاقب. وتقوم هذه الصفوة من أعضاء مجلس الإدارة بعد انتخابها بانتخاب رئيس ونائب له من بينهم. وكان الرئيس يعرف بالحاكم وأعضاء مجلس الإدارة بمشرفى اللجان حتى عام ١٧٠٩.

كانت سلطة إدارة الشركة مقصورة على مجموعة محدودة نسبيا من التجار الأثرياء فى مجلس إدارة الشركة، إلا أن مساهمى الشركة كان لهم حق إلغاء القرارات الإدارية التى يتخذها أعضاء مجلس الإدارة حتى عام ١٧٨٤. ولهذا كان ويليام بيت الأكبر(*)(١٠) يصف الاجتماعات السنوية لحاملى الأسهم بأنها

(*) ويليام بيت الأكبر (١٧٠٨ - ١٧٧٨) عمل وزيرا للخارجية فى فترة حرب السنوات السبع، ثم عمل رئيسا للوزراء بعد ذلك، ويطلق عليه لقب الأكبر تمييزا له عن ابنه ويليام بيت الأصغر الذى تولى الوزارة فى فترة لاحقة - (المترجم).

«برلمانات مصغرة» وكان حاملو الأسهم متحفزين للإبقاء على المستويات المرتفعة من حصص الأرباح خلال اجتماعاتهم ربع السنوية التى كانوا يستمعون خلالها للتقارير التى يقدمها أعضاء مجلس الإدارة ويصوتون لصالح سياسة الشركة. وفى عام ١٧٣٣ ثار أعضاء مجلس ملاك الشركة عندما اقترح أعضاء مجلس الإدارة تخفيض نسبة حصة الربح من ٨٪ إلى ٦٪ بسبب بعض المشاكل التى واجهت تجارة الشركة. ورفض مساهمو الشركة الاقتراح واتفقوا على الحصول على حصة ربح مقدارها ٧٪، وكان ذلك بمثابة نذير شؤم. وبالإضافة إلى حصة الربح التى كان يحصل عليها المستثمرون، أتاح لهم تملك أسهم الشركة الاستفادة من نظام الفرص الاقتصادية الواسعة التى تتيحها الشركة، وخاصة الوظائف، حيث كان الأربعة والعشرون عضوا من أعضاء مجلس الإدارة هم الذين يقومون بتعيين الموظفين فى الشركة، وهو ما مكنهم من وضع أصدقائهم وأقاربهم وشركائهم التجاريين فى مواقع حساسة فى الشركة، وكانت تلك التعيينات بمثابة فرصة لا تُفَوَّت ازدادت قيمتها تدريجيا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر.

وإذا قارنا الشركة بالشركات الحديثة فى المملكة المتحدة نجد أن القواعد الحاكمة لتلك الشركة أعطت المساهمين سلطات أكبر (انظر الجدول ٢ ـ ١). كان يتم انتخاب مجلس الإدارة بأكمله سنويا، ثم يقوم أعضاء المجلس الذين نجحوا فى الانتخابات بإدارة أعمال الشركة لمدة عام من تاريخ انتخابهم. ولم يكن هناك منصب كبير المديرين التنفيذيين على الرغم من وجود سكرتير للشركة (أمين السر) ومحاسب ومدقق حسابات، ولم يكن الفرق بين المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين الذى نعرفه اليوم موجودا آنذاك. والحقيقة هى أن أعضاء مجلس الإدارة كانوا يتحولون إلى مديرين تنفيذيين فور انتخابهم.

* * *

كان مجلس إدارة الشركة يشرف على عمل الشركة التى كانت ذات نظام إدارى هرمى صارم. كان أعلى منصب فى الشركة هو رئيس مجلس الإدارة الذى كان يرأس الاجتماعات الأسبوعية للمجلس المكون من ٢٤ عضوا، والتى

الجدول ٢ ـ ١ مقارنة بين حاكمية الشركات

	شركة الهند الشرقية، ١٧٠٩ تقريبا	شركة حديثة فى المملكة المتحدة، ٢٠٠٥ تقريبا
التكوين	مرسوم تأسيس يصدره التاج البريطانى، لمدة محدودة	مؤسسة عامة، مدة غير محدودة
حقوق التصويت	صوت واحد لكل مساهم	صوت واحد لكل سهم
عدد أعضاء مجلس الإدارة	٢٤	١٠ ـ ٢٠
انتخاب أعضاء مجلس الإدارة	انتخاب المجلس بأكمله سنويا	انتخابات تتم على مراحل
مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة	أكثر من ٢٠٠٠ جنيه إسترلينى من الأسهم	لا حاجة إلى حصة من الأسهم
انتخاب رئيس مجلس الإدارة	يختاره أعضاء مجلس الإدارة من خلال انتخابات غير مباشرة	يقوم مساهمو الشركة بانتخابه مباشرة.
تركيبة مجلس الإدارة	جميعهم مديرون تنفيذيون غير متفرغين	الأغلبية من المديرين غير التنفيذيين، إضافة إلى بعض المديرين التنفيذيين
مدة مجلس الإدارة	أربع سنوات متتالية على الأكثر، والعودة ثانية بعد انقضاء عام واحد	فترة مقدارها ثلاث سنوات، وعادة ما يظل المجلس لفترتين

ملاحظة: حصلنا على البيانات الخاصة بالشركة الحديثة من الممارسات التجارية لأكبر خمس شركات فى سوق الأوراق المالية فى لندن فى عام ٢٠٠٥

كانت تُعقد كل يوم أربعاء. وكان كل عضو يُوكل بشئون إحدى اللجان العشرة التى كانت تهتم بجوانب مختلفة تتعلق بالعمليات التى تقوم بها الشركة، ومن بينها ثلاث لجان تُعد هى الأعلى: لجنة المراسلات التى كانت تتولى جميع الاتصالات بين المقر الرئيسى وجميع أفرع الشركة المنتشرة على نطاق واسع؛ ولجنة المالية التى كانت تتولى إدارة علاقات الشركة مع الأسواق المالية، حيث كانت تقوم بشراء السبائك ودفع حصص الأرباح؛ ولجنة الحسابات التى كان هدفها تحقيق الانضباط المالى. علاوة على ذلك كان هناك لجان تختص بشراء السلع، والتخزين، والشحن، وإدارة المقر الرئيسى للشركة، وتنظيم (ومنع) التجارة الخاصة والدعاوى القضائية. **وبالإضافة إلى تلك اللجان كانت هناك اللجنة السرية، التى كانت تتمتع بسلطات هائلة، وتقوم بتحديد الإستراتيجية السياسية والعسكرية للشركة فى أوقات الحرب.**

وكان أعضاء مجلس الإدارة يرسلون من المقر الرئيسى للشركة الأوامر إلى الفروع الخارجية للشركة حول كمية وجودة وسعر البضائع المشتراة. وفى حالة المنسوجات كانت تلك الأوامر تتناول تفاصيل معينة مثل نوع الخيوط والنسيج واللون والنسق والصلابة والتغليف. وكان هناك نظام يضم رئاسات مستقلة تقوم بتنفيذ تلك الأوامر، وكان على رأس كل من تلك الرئاسات رئيس (أو حاكم) يقوم بإدارة العمليات التى تتم فى الميناء أو المصنع التابع له، وكذلك فى المواقع الأصغر التى تقع فى منطقة العمليات الخاصة به. وعلى الرغم من أن المقر الرئيسى للشركة كان يحدد بوضوح الأطر الخاصة بتجارتها، فإنه كان يعطى المديرين المحليين كامل الحرية لتحديد كيفية تحقيق تلك الأهداف آخذا فى الاعتبار علاقاتهم بالحكومات المُضيفة. ومع تقلب أحوال التجارة تغيرت مقار رئاسات الشركة. كانت أولى الرئاسات فى سورات (وهى إحدى موانى الإمبراطورية المغولية تقع على الساحل الغربى للهند) ورئاسة بنتام فى «جزر التوابل» التى هى إندونيسيا. وعندما قلت أهمية هذين الميناءين برزت رئاسات بومباى ومدراس

وكلكُتا فى أواخر القرن السابع عشر . وفى عام ١٧٧٣ أصبحت رئاسة البنغال وعاصمتها كلكُتا هى الأكثر بروزا .

وبعد منصب الرئيس يأتى نظام هرمى آخر تتوقف الترقية فيه على الأقدمية فقط . كان الموظفون الجدد يلتحقون بالشركة ككتاب ، وبعد خمس سنوات يتم ترقيتهم إلى درجة «الوكيل التجارى» التى يظلون فيها لمدة ثلاث سنوات أخرى . بعدها يتم ترقيتهم إلى درجة تاجر صغير ثم تاجر كبير ، وبعد ذلك تكون أمامهم فرصة التعيين فى مجلس الرئاسة التى يعملون بها ، بل ويمكن ترقيتهم إلى رتبة الحاكم . ولقد كانت الشركة تبين للعاملين المطلوب منهم فى صورة تعهد منهم بأدائه ، وإضافة إلى ذلك كانوا يوقعون على سند دين ، مع تهديد الطرد من العمل فى حال سوء التصرف . وزادت هذه القيود فى عام ١٧٦٤ عندما فرضت الشركة حظرا على تلقى الهدايا التى تزيد عن حد معين ، وهو أحد أول دساتير أدب وأخلاقيات المهنة فى المؤسسات الكبرى .

وفى المقابل كانت الشركة تمنح موظفيها راتبا بسيطا ، وكان لهم الحق فى ممارسة التجارة الخاصة لحسابهم داخل آسيا . وأدى ذلك الإجراء إلى احتفاظ الشركة باحتكارها الصادرات إلى أوروبا ، كما كان بمثابة حافز قوى لموظفيها للبقاء فى الهند وتكوين الثروات[١١] . أما بالنسبة لمديريها فى الهند فكان هدفهم الأول هو الحصول على «دخل كاف» وكسب ما يكفى من الأموال التى تمكنهم من التقاعد والإنفاق ببذخ كما يفعل أفراد الطبقة الأرستقراطية ذوو الأطيان . ولم يكن من الممكن تحقيق ذلك عن طريق ادخار المرتبات التى يتلقونها من الشركة ، والتى كانت تكفى تكاليف المعيشة وحسب . ونتيجة ذلك كان على رجال الشركة أن يستغلوا مواقعهم للتعيين فى المناصب وممارسة التجارة الخاصة . كانت الرغبة الشديدة فى تحقيق دخل جانبى هى التى دفعت مديرى الشركة إلى المجازفة عند سنوح الفرصة . كذلك أدى حصول موظفى الشركة على امتياز ممارسة التجارة الخاصة إلى زيادة التوترات التى كانت موجودة أصلا بين الشركة وموظفيها ،

وهكذا أصبح العاملون فى الشركة مديرين لها ومقاولين لحسابهم الخاص معا. لقد أدى نظام التجارة الخاصة إلى إيجاد طابور آخر من الانتماءات المنقسمة، وهو ما أدى فى النهاية إلى إيجاد عدد ضخم من المشروعات الجنونية داخل النظام المؤسسى للشركة، وهو أمر يمكن تفهمه تماما فى إطار الجو العام الذى كانت الشركة تعمل فيه.

لكن الشركة ـ فى الأغلب الأعم ـ كانت تستخدم الهيكل الإدارى الخاص بها ومواردها البشرية لإدارة مشروع نموذجى يختص بالتجارة فى المقام الأول، حيث كانت شركة الهند الشرقية أساسا عبارة عن مشروع تجارى يعمل فى مجال التصدير والاستيراد. وإذا قارنا بين الشركة وشركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة نجد أن الشركة الإنجليزية كانت أكثر مهارة فى الانتقال إلى أسواق جديدة، حيث تحولت من تجارة الفلفل الأسود إلى تجارة المنسوجات ثم الشاى. لقد كان التجار منذ قديم الأزل يرغبون فى «الشراء بسعر بخس والبيع بسعر باهظ» كما يقول القديس أوغسطين(*). وكانت هذه هى الإستراتيجية التى سعت شركة الهند الشرقية إلى تطبيقها عن طريق تخفيض حجم البضائع المرسلة إلى الشرق ـ وخاصة سبائك الفضة ـ إلى أقصى حد، وخفض تكاليف البضائع التى تشتريها إلى أدنى حد، ثم زيادة سعر البضائع المباعة فى مزاداتها فى إنجلترا إلى أقصى حد. وكانت الشركة تقوم بعملياتها من خلال العقود الخارجية على قدر المستطاع، وخاصة فيما يتعلق بالبضائع المصنعة فى الشرق وعمليات الشحن وكذلك عمليات بيع منتجات الشركة بالتجزئة فى نهاية الأمر. وأضافت الشركة قيمة أخرى إلى تلك العملية وهى اختيار البضائع وكفاءة التوصيل. لم يكن الوضع الذى كانت تعمل فيه الشركة فى ذلك الوقت يسمح لها بالحصول على معلومات ملائمة، وهكذا تكمن قوتها فى قدرتها على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على جانبى الكرة الأرضية(١٢).

(*) القديس أوغسطين (٣٥٤ ـ ٤٣٠) فيلسوف وعالم لاهوت، وأحد آباء الكنيسة اللاتينية. إحدى أهم أفكاره هى أن الكنيسة مدينة الرب فى مقابل الدنيا وهى مدينة الإنسان ـ (المترجم).

شبكة العلاقات المتوترة

كانت شركة الهند الشرقية الإنجليزية هى أول شركة تحتوى على الهيكل التنظيمى الذى يميز الشركات متعددة الجنسيات فى الوقت الحاضر، كذلك كانت تحتوى على نفس العلاقات المتوترة المتأصلة فى تركيبة الشركات الكبرى. كانت مؤسسة ضخمة تتوسط شبكة من العلاقات، ففى داخلها كان التفاعل بين الملاك والمديرين والموظفين هو الذى يحدد الاتجاه الرئيسى لأعمال الشركة والقوى التى تؤثر عليها؛ وخارجيا كانت العلاقات المالية والتنظيمية بالدولة فى الداخل والخارج هى التى تحدد مجال تحرك الشركة، أما فى السوق فكانت علاقتها بالعملاء والمنافسين والموردين هى التى تحدد فرص النجاح المتاحة لها. وفى النهاية كانت قدرة الشركة على الحفاظ على قاعدة من الثقة بينها وبين المجتمع البريطانى والمجتمعات الخارجية هى التى حددت مصيرها، وبمجرد فقدان هذه الثقة كانت النتيجة هى الاحتجاجات وحالات التمرد، وزوال الشركة فى نهاية الأمر.

ومن المهم أن ندرك من حين لآخر أن المؤسسات الكبرى ليست محايدة؛ فنجد أن تيموثى ألبورن - أحد خبراء التجارة فى القرن التاسع عشر - يقول إن الشركات الكبرى «تستخدم قدرا متوازنا من الوسائل السياسية والاقتصادية لتحقيق أهدافها الاقتصادية»[١٣]. وكانت هناك رغبة دائمة للحصول على نصيب من العائدات التجارية التى تحققها الشركة من عملياتها، وكان هناك دوما صراع جوهرى لتحديد مواقع القوة والتفوق. أما بالنسبة للنصف الأول من مشوار حياة الشركة فقد مر معظمه وهى تجلب أرباحا ثابتة لمساهميها وواردات رخيصة الثمن لعملائها وتعطى موردى الأنسجة الهندية أسعارا جيدة، كذلك كانت تعود على خزينة كل من بريطانيا وآسيا بعائدات مرتفعة من الرسوم الجمركية.

إلا أن تلك الشبكة من العلاقات كانت تنطوى أيضا على بذور الصراع. ونجد أن الشركة وقعت فى خطأ فادح فى الخمسينيات من القرن الثامن عشر وأدى إلى استيلاء الشركة على البنغال بتلك الطريقة العنيفة. نعم لقد استفاد مساهمو

الشركة مما حدث بكل تأكيد، إلا أن ذلك كان بصفة مؤقتة فقط. لقد طحنت الشركة الموردين بسبب القوة الجديدة التى حصلت عليها فى السوق، واستفحل الصراع بين الشركة والسلطة التنظيمية للدول المضيفة لها حتى تحول إلى حرب علنية.

لقد حاول الكثير من المحللين تفسير هذا التحول غير الاعتيادى، وكانوا فى محاولتهم هذه يركزون على عوامل عرضية، وخاصة القيود التى كانت تواجه الشركة لفرض إرادتها فى الهند بسبب اجتماع بعد المسافة، وعدم وجود وسائل اتصال فعالة. ويركز البعض الآخر على القصور الأخلاقى لكبار المديرين. إلا أن النقاد يتفقون بين الفينة والفينة فى إدانتهم لطمع وجشع كلايف والطبقة المحدثة من الأثرياء الذين صنعوا ثرواتهم فى الهند، والذين أصبحوا يسيطرون على العمليات التى تقوم بها الشركة هناك.

غير أنه كان هناك المزيد من العوامل المؤثرة والمتعلقة بهيكل الشركة. ويشتهر كتاب آدم سميث عن «ثروة الأمم» بأنه يؤيد السوق الحرة. إلا أنه يحتوى أيضا على أحد أشمل الأبحاث حول العمليات الأساسية التى تقوم عليها الشركات. لقد قام سميث بتأليف ذلك الكتاب فى أعقاب غزو الشركة للبنغال وقدم فيه تحليلا للشركات الضخمة بصفتها مؤسسات، ووضع تقييما للعوامل التى أدت إلى حدوث كارثة شركة الهند الشرقية على وجه الخصوص. انفراد سميث بتأكيد عدم أهمية الأفعال الفردية كسبب أساسى للمشاكل التى حدثت. وكتب سميث: «لا أقصد الإساءة إلى موظفى شركة الهند الشرقية بصفة عامة» وأضاف مؤكدا: «إن نظام الإدارة والموقف الذى وجدوا أنفسهم فيه هو محل النقد الذى أوجهه»[١٤]. لقد كان سميث يرى أن مشكلة الشركة تكمن فى تصميم هيكلها المؤسسى، فعلى مدى ٤٠٠ عام من التاريخ الحديث للمؤسسات، نجد أن الشركة تتشابه مع مؤسسات القرن الحادى والعشرين فى ثلاثة عيوب على وجه الخصوص فى التصميم المؤسسى لتلك الشركات: الرغبة فى فرض الاحتكار، وإغراءات المضاربات لدى كل من المديرين والمستثمرين، وعدم وجود حل تلقائى لسوء استخدام المؤسسات لقوتها.

التجار وحب الاحتكار[١٥]

كانت إحدى المكافآت الرئيسية التى أرادت الشركة الحصول عليها من الدولة البريطانية هو احتكار التجارة مع الشرق. وكانت تهدف بشدة إلى تفادى تفاعل العرض والطلب كما هو الحال مع الكثير من المؤسسات الحديثة عابرة القارات. كما كانت تحمى حقوق احتكارها للواردات الآسيوية بحماس شديد، حيث كانت تقوم بحشد تأييد السلطات وتقديم الرشاوى للحفاظ على الحواجز المفروضة على الآخرين لمنع إدخالهم المنتجات التى تحتكرها، طبقًا لمرسوم تأسيسها. أيضا كانت الشركة تريد القضاء على منافسيها فى الاستيراد من آسيا حتى تجبر الموردين على خفض أسعار منتجاتهم. كان بمقدور الشركة ضمان أرباح مرتفعة لمساهميها عن طريق خفض أسعار البضائع التى تشتريها ورفع أسعارها عند بيعها. **كانت الطريقة المفضلة للشركة لفرض سيطرتها على السوق هى التفاوض، إلا أنها كانت على استعداد لاستخدام كل من القوة والاحتيال إذا كانت هناك حاجة لذلك.**

ولا يوجد اليوم إلا القليل من الشركات خارج القطاع الحكومى التى تتمتع بامتيازات احتكارية مشابهة لشركة الهند الشرقية، فيما عدا تلك الشركات التى تتعامل مع خدمات البنية التحتية مثل الطاقة والاتصالات والنقل والمياه. إلا أنه الآن بعد عقدين جرت خلالهما عملية إلغاء للقوانين واللوائح فى جميع أنحاء العالم، نجد أن النتيجة هى مستويات مرتفعة من تركيز المؤسسات فى أعداد قليلة من المؤسسات الكبرى (سواء بسبب الاندماج أو الشراء أو الإفلاس) ضارة اقتصاديا وخطرة سياسيا. إن أكثر من ٦٠٪ من العمليات التجارية فى عصرنا هذا تتم داخل عدد قليل من المؤسسات؛ ولهذا لا معنى من الحديث عن الأسواق الحرة.

ومن الأمثلة على عصر الاحتكار الذى نعيش فيه مؤسسة «وال - مارت - Wal-Mart» العملاقة التى يقع مقرها الرئيسى فى الولايات المتحدة. تبلغ مبيعات المؤسسة السنوية ٣٠٠ مليار دولار، وهى تعد بذلك أكبر المؤسسات فى العالم

بالنسبة لعائداتها، وتشكل نسبة ٥ , ٢٪ من إجمالى الناتج المحلى الأمريكى. وتعد مؤسسة وال ـ مارت أكبر مستورد للسلع من الصين، تماما كما حدث مع شركة الهند الشرقية عندما سيطرت على أنماط التجارة المتبادلة بين بريطانيا وآسيا. بل إنه لو كانت وال ـ مارت دولة لجاءت فى المرتبة الثامنة بين أكبر الشركاء التجاريين للصين متفوقة على المملكة المتحدة. إلا أن سعيها إلى «تقليل الأسعار يوميا» جعلها تمثل «القاسم المشترك الأدنى فى معاملتها لطبقة العاملين»[١٦]. **تواجه وال ـ مارت أكبر قضية تمييز جنسى فى الولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بعدد لا يُصدق من النساء يبلغ ٦ , ١ مليون عاملة من الموظفات السابقات والحاليات بالشركة، كذلك تعرضت لأكثر من مائة تهمة بالمعاملة غير العادلة للعاملين فى السنوات الأخيرة. أيضا كشفت منظمات حقوق الإنسان عن وجود ظروف عمالة لا تناسب المعايير القياسية فى سلسلة إمداداتها الخاصة فى آسيا.** كذلك تواجه وال ـ مارت معارضة من المجتمعات المحلية فى جميع أنحاء الولايات المتحدة بسبب الأثر الذى تركته تركيبة Big-Box على الاختيار المحلى والنشاط الاقتصادى[١٧].

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحرير الاقتصاد العالمى، لا نجد وصفا للنمط الحالى من التجارة العالمية أفضل من وصفها بأنها تجارة تقوم بها المؤسسات الكبرى، وهو وضع يشبه كثيرا وضع شركة الهند الشرقية فى عصرها. **ولا تحتاج تلك المؤسسات الكبرى لأحد يمنحها حق بصفة رسمية،** ذلك الحق الذى ناضلت شركة الهند الشرقية بشدة للحصول عليه.

عائدات فورية هائلة

إن ما يميز المؤسسات الكبرى عن غيرها من المؤسسات التجارية هو فصل الملكية عن الإدارة. وتتميز تلك البنية الهيكلية بعدد من نقاط القوة، وخاصة القدرة على الحصول على رأس المال من عدد كبير من المستثمرين، وكذلك إمكانية استخدام مديرين محترفين وفاعلين بدلا من الملاك بالوراثة، إلا أنها أيضا تنطوى على إمكانية حدوث إهمال من ناحيتين: فالمسئولية المحدودة تحمى

المساهمين من التعرض لعواقب عمليات الاستثمار غير المسئولة، كما أن فصل الملكية عن الإدارة يؤدى إلى خلق جو ملائم لسوء تصرف المديرين، حيث يستغل المديرون المؤسسة لتحقيق مصالحهم الخاصة. إن ما تتسبب فيه المؤسسات الكبرى هو فى جوهره «مشكلة وكالة - agency problem». وليست تلك بالمشكلة الخطيرة، إلا أنه يجب فحصها ومراقبتها عن وعى وبشكل مستمر لضمان ألا تتحول المؤسسة الضخمة إلى ألعوبة فى يد المساهمين والمديرين.

إن المضاربات التى قام بها موظفو شركة الهند الشرقية وأصحاب الاستثمارات قصيرة الأمد فيها كانت هى أقوى العوامل التى أدت إلى ذلك السقوط المروع للشركة من عظمتها فى منتصف القرن الثامن عشر. أيضا كان من ضمن تلك العوامل الترتيبات المالية والقواعد الإدارية المهلهلة واللوائح غير الملائمة، كما حدث للمؤسسات الكبرى فى أواخر التسعينيات من القرن العشرين[١٨].

عقب انهيار شركة إنرون فى شهر نوفمبر من عام ٢٠٠١، ظهرت دورة الانتعاش والركود التى مرت بها شركة الهند الشرقية قبل ذلك بشكل مخيف: نفس الرغبة الشديدة فى الاستحواذ عن طريق العدوان، ونفس الهوس بتحقيق عائدات إضافية يتمتع بها موظفو الشركة، ونفس التأكيد على غريزة حب البقاء لدى المديرين عندما بدأ عامة المساهمين يعانون من عواقب الإفراط. لقد تغيرت معايير تنظيم الشركات على مدى القرنين الماضيين وتم القضاء على أنظمة التجارة الخاصة، إلا أنه لا تزال هناك بعض العوامل التى تؤثر على تصرفات المؤسسات الكبرى والتى لم تتغير غالبا.

تحدى العدالة[١٩]

لعل قدرة شركة الهند الشرقية على الإفلات من العقوبة كانت هى السبب فى ذلك الغضب الشديد الذى تملك معاصريها خلال القرون: السابع والثامن والتاسع عشر. لقد كانت الشركة على استعداد لارتكاب جرائم مروعة لأنها كانت تعلم جيدا أنه لا يوجد من القوانين فى بريطانيا ولا فى العالم ما يمنعها من أو يحاسبها على ارتكاب تلك الجرائم، وكانت تلك هى النتيجة المؤذية التى

نتجت تدريجيا عن المضاربات التى كانت الشركة على استعداد للدخول فيها من أجل تحقيق سيطرتها على السوق. إلا أن المشكلة الأساسية كانت عجز التشريع فى ذلك الوقت، حيث كانت المحاكم فى آسيا وأوروپا غير قادرة على محاسبة المؤسسات الكبرى ومديريها. لكن ذلك لم يمنع معاصرى الشركة من محاولة إقامة العدل، وهو ما سنراه بعد ذلك.

أما اليوم فنجد أن عملية عولمة الأسواق لا يصاحبها عملية موازية لنشر العدالة القضائية فى العالم. لم يبذل العالم سوى أقل القليل من الجهد لضمان احترام حقوق الإنسان البسيطة مقارنة بالمجهودات السياسية الهائلة التى بُذلت خلال السنوات الأخيرة لتحرير التجارة الدولية، ورغم أنه تم إنشاء محاكم خاصة للبت فى بعض أفظع الجرائم التى أُرتكبت ضد البشرية؛ **فمن المؤسف أن معارضة الولايات المتحدة، وحدها، وقفت حائلا أمام المبادرة الشجاعة لإنهاء الحصانة العالمية التى تمنع محاكمة الأفراد المعتدين بواسطة إنشاء محكمة جنائية دولية. أما بالنسبة لعالم المؤسسات الكبرى فنجد أن شركة يونيون كاربيد لم تُحاسب بعد على ما حدث فى عام ١٩٨٤ عندما تسربت المواد السامة من مصنعها فى بوبال فى الهند، وتسببت تلك الحادثة فى مقتل ٢٢ ألف شخص، كذلك لا يزال حوالى مائة ألف آخرين يعانون من أمراض مزمنة وأمراض تُسبب العجز. وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاما لم تف شركة يونيون كاربيد ـ وكذلك حكومتا الهند والولايات المتحدة ـ بالتزاماتهم بمحاكمة من ارتكبوا تلك الجريمة أو تقديم تعويضات ملائمة للضحايا**[٢٠].

التوسع الزائد للمؤسسات

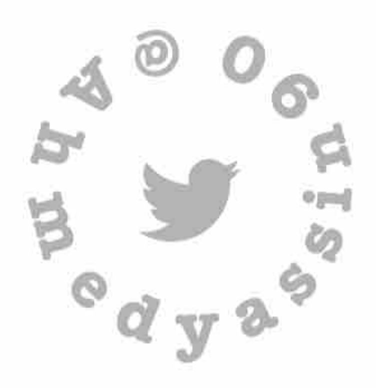
يمكن تشبيه العيوب التى تشوب التصميم المؤسسى للمؤسسات الضخمة بالجينات الشاردة فى المادة الوراثية (DNA) لتلك المؤسسات، وستكون تلك العيوب هى الموضوعات الرئيسية التى يتعرض لها هذا الكتاب. ويمكن لتلك العيوب أن تظل كامنة معظم الوقت لسبب بسيط، وهو أن الشركة أصغر من أن تتحكم فى غيرها على سبيل المثال. إلا أنه عندما تتاح الظروف الملائمة ستظهر

تلك العيوب ـ إلى أن يتم وقف تأثيرها مرة أخرى ـ وتهدد المجتمع بالأذى وكذلك المصالح طويلة الأمد للمؤسسة نفسها .

ولم يكن هذا التطور المستقبلى يخفى على معاصرى شركة الهند الشرقية فى أوروبا وآسيا والأمريكيتين ، فلقد أصبحت الشركة فى أواخر الستينيات من القرن الثامن عشر كيانًا مستبدًا يهدد الحريات ، حيث صارت «شركة الهند الشرقية وتجارها المستبدون»[٢١] كما جاء فى مجلة جنتلمنز ماجازين ، لكننا على علم بأن ذلك التفوق الذى مجده سبريديون روما فى لوحته الضخمة لم يُكتب له الدوام . لقد توسعت الشركة توسعا ضخما فى شئونها المالية وكذلك فى عملياتها ، مما أدى فى النهاية إلى زوالها من الوجود كمشروع تجارى . وعلى الرغم من أن المؤسسات الكبرى التقليدية تتمتع بخبرة تجارية واسعة وكيان مؤسسى معقد ، فإن ما ينقصها هو آلية فاعلة تمنعها من محاولة زيادة سطوتها وتوسيع عملياتها بلا نهاية ، فلا يوجد ما يكبح تلك المؤسسات .

وهذه هى المأساة الحقيقية للهيكل المؤسسى للمؤسسات الضخمة ، فلا يوجد ما يحفز على إيجاد عملية تحكم ذاتى تحد من الرغبة المتأصلة داخل تلك المؤسسات فى زيادة سطوتها . قال سكرتير شركة الهند الشرقية ، روبرت جيمز ، لأعضاء البرلمان فى مكر : «نحن لا نريد الغزو ولا السلطة ، ولا نهدف إلا لتحقيق مصالحنا التجارية»[٢٢] . وذلك فى العام نفسه الذى أُتهمت فيه الشركة بالاستبداد . لكن العبارة الأصح التى كان عليه أن يقولها هى : «هدفنا الوحيد هو تحقيق مصالحنا التجارية ، ونحن على استعداد للتفكير فى الغزو العسكرى لتحقيق تلك المصالح» . وبعد مائة عام وضع كارل ماركس يده على جوهر الإستراتيجية التى اتبعتها الشركة عندما قام بمراجعة المناقشات البرلمانية التى جرت فى صيف عام ١٨٥٣ حول آخر مرسوم تأسيس لها ، فيقول : إن الشركة «غزت الهند بهدف الربح المادى»[٢٣] ، إلا أن محاولة الشركة الأولى لغزو الهند انتهت بالفشل الذريع ، ثم تلا ذلك بفترة طويلة محاولتها الثانية التى نجحت فى عام ١٧٥٧ وتسببت فى مأساة .

* * *


@Ahmedyassin90

• الفصـل الثـالـث

خــارج الظـلال

روائح التوابل الشرقية

من وراء المحلات والمقاهى ـ التى تبدو أقل جاذبية عما كانت عليه من قبل ـ والتى تصطف بطول الشارع الرئيسى القديم Oude Hoogstraat بأمستردام، يقع مبنى شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة. ذلك الصرح المؤثر المبنى من الطوب، والذى يبلغ ارتفاعه ثلاثة طوابق كان هو مقر الشركة فى الفترة من عام ١٦٠٦ إلى عام ١٧٩٩ ولا يزال يحمل العلامة المميزة للشركة فوق مدخله. ربما يكون الالتزام الهولندى المعهود بالحفاظ على البيئة هو ما يفسر كيف أُعيد تجهيز المبنى الآن بحيث يستضيف إحدى كليات جامعة أمستردام، وأصبح علماء الاجتماع يحاضرون الآن فى المكان الذى اجتمع فيه مجلس إدارة الشركة ذات مرة لمناقشة خطة الأعمال[١]. الشىء المذهل فى هذا الجو الرتيب الذى يخيم على مبنى شركة الهند الشرقية الهولندية هو كيف أن هذا الأثر والآثار الأخرى الخاصة بماضى الشركة لا تزال باقية بصورة واضحة فى محيط أمستردام، بل إن نسخة مطابقة لإحدى سفن شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة ـ أطلق عليها اسم «أمستردام»، وهى تسمية موفقة ـ ترسو بجوار المتحف البحرى للَمدينة، وهى صرخة أبعد ما تكون عن محو الذاكرة الذى شهدته المياه فى لندن.

لمدة مائة عام، كانت شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة هى الوسيط فى التجارة الأوروبية مع آسيا، متغلبةً فى ذلك على جهود ومنافسة الشركة الإنجليزية التى تحمل الاسم نفسه فى كل من مجال وحجم عملياتها. لقد كان الهولنديون

أول أمة من دول شمال أوروبا تكسر احتكار البحرية البرتغالية لتجارة التوابل الآسيوية، وذلك عندما أرسلت شركة الأراضى البعيدة (Van Verre Compagnie) أسطولها إلى الشرق فى عام ١٥٩٥ . وخلال السنوات الست التالية، أرسلت ثمانى شركات منافسة ١٥ أسطولا إلى جزر التوابل فى إندونيسيا . وقد أثبتت المنافسة فائدتها لكل من تجار التوابل، الذين رأوا أسعار شراء متزايدة، وكذلك المستهلكين الهولنديين، الذين أصبحوا يتمتعون بانخفاض أسعار البيع . ولكن ذلك كان كارثة للمستثمرين، ولذا فإنه **فى ٢٠ مارس من عام ١٦٠٢ تركت الشركات المختلفة خلافاتها جانبا واندمجت فى كيان واحد . وقد حققت هذه الشركة المتحدة احتكار التجارة مع آسيا ـ مثلما فعلت الشركة الإنجليزية تماما ـ وعملت باجتهاد لتشق طريق التجارة لخدمة مصلحتها الخاصة .**

وعلى الرغم من أن إنجلترا قد دشنت شركة للهند الشرقية الخاصة بها قبل ذلك بسنتين، فإن شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة كان لها عشرة أضعاف رأس المال الأساسى وحققت بسرعة وضع السيطرة، وأصبحت أول شركة مساهمة تتاجر بأسهمها فى سوق مفتوح وكانت تدفع ثلاثة آلاف وستمائة بالمائة أرباح الأسهم بناء على الاستثمار المبدئى فى ١٦٠٢[٢] . وقد أخذت الشركة الهولندية بزمام المبادرة فى عرض تفوقها من خلال الفن الذى اختارته لتجهيز مقرها الرئيسى حيث زينت صالتها الكبيرة برسوم تصور مراكزها التجارية الآسيوية من «سوشن» على شاطئ مالابار فى الهند إلى «إيوثيا» فى تايلاند، وباندا نييرا فى «مولوكاس» (جزر الملوك فى إندونيسيا)، وكانتون فى الصين . ويستطيع المارة أن يستشعروا المكانة الاجتماعية للشركة بطرق أخرى مثل عبير السلع المخزنة والذى يفوح إلى الشارع . وعلى حد تعبير الشاعر جوست فان دير فوندل .

> بيت الهند الشرقية الثرى أصبح مدمنا، ومرهقا، وحياته كئيبة
> ويأتى بروائح التوابل الشرقية فيجعلها قريبة[٣] .

وخطوة بخطوة، حققت شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة، التى كانت تجمع بين الفطنة المالية والوحشية الاستعمارية، السيادة فى التجارة الآسيوية،

حيث كانت تدير أساطيل يربو عدد سفنها على المائة سفينة، وتعود بثروة إلى مدنها الست التأسيسية. ويعتبر جان بيترسزون كيون، الذى أسس باتافيا (جاكرتا الجديدة) باعتبارها عاصمة لشركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة رمزا للعدوان التجارى المتحيز فى آسيا والذى غل لها هذا النجاح. وقد رد على مجلس السبعة عشر الذى يدير الشركة عام ١٦١٩، وكان صلبًا فى كلماته، قائلاً **«لا يمكننا مواصلة التجارة بدون حرب، ولا حرب بدون تجارة»**(٤). وكان العنف فى الشرق يناظره فساد فى الوطن، فبعد ٢٠ عاما فقط من تأسيسها، أجبر المستثمرون الغاضبون المديرين على نشر حسابات الشركة والاستجابة بقدر بسيط لمصالح المساهم. وعلى مدار القرن التالى تفوقت شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة على منافستها الإنجليزية. ولكن فى القرن الثامن عشر فشلت فى تنويع منتجاتها وضعُفت من الداخل بسبب التصلب الإدارى والتزييف. وبحلول نهاية القرن، استخدم النقاد الثلاثة الأحرف الأولى من اسمها «VOC»(*) للتعبير عن نهاية الشركة بعبارة «هلكت بسبب الفساد»، فقد طردتها من الهند الشركة الإنجليزية التى تحمل الاسم نفسه، بينما أصبحت بقية عمليات شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة فى آسيا بلا سند بعد الحرب الأخيرة بين إنجلترا وهولندا فى ثمانينيات القرن الثامن عشر. وفى عام ١٧٩٩ اختفت الشركة من الوجود.

التوسل (الشحاذة) التجارى

إن فهم شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة هو شىء ضرورى إذا ما كنا نريد أن نرى الشركة الإنجليزية فى سياقها الدقيق، فقد كانت الشركة الإنجليزية هى مجرد واحدة من الشركات الكثيرة التى كانت قد دشنتها دول أوروبا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر لكى تتنافس على التجارة فى الهند. وكانت هذه

(*) هذا الاختصار هو الحروف الأولى من اسم الشركة باللغة الهولندية، وقد تصادف أيضا أن تكون الحروف الثلاثة الأولى هى بدايات الثلاث كلمات فى العبارة التى تبين سبب تصفية الشركة، والتعبير الهولندى هو «Vergann Onder Corruptie» - (المترجم).

الشركات تتراوح ما بين مشروعات تجارية مهمة من فرنسا والدنمارك، بالإضافة إلى عمليات أقل أهمية أطلقتها إمارات جنوا، وأوستند، وبروسيا، وروسيا، والسويد، وإسبانيا، وتريستا. وخلال النصف الأول من فترة وجودها، كانت الشركة الإنجليزية هى التى تتوسل (تشحذ) التجارة، وكانت تجارتها مع آسيا تحت رحمة الحكام المحليين والمنافسين الأوروبيين على حد سواء.

عندما تأسست الشركة، التى كان مقرها الرئيسى فى لندن فى عام ١٦٠٠ كانت أوروپا تواصل العيش فى الظل الاقتصادى لآسيا وكانت إنجلترا واحدة من أكثر ممالكها هامشية. لقد كانت التوابل وغيرها من سلع الرفاهية تُستورد من آسيا إلى أوروپا لمئات السنين محمولة براً عبر الشرق الأوسط. ولقد كانت تجارة يسيطر عليها تجار محليون بحيث يكون الأوروپيون فى وضع العالة فى نهاية السلسلة. وقد فضح استيلاء العثمانيين على القسطنطينية فى عام ١٤٥٣ هذا الضعف من جانب أوروپا بعد أن مكن الأتراك من التحكم فى البحر المتوسط وبالتالى القدرة على تحديد حرية وصول الأوروپيين إلى الفلفل والتوابل الأخرى مثل الثوم وجوزة الطيب، والقرفة، وغيرها. وكان الفلفل أساسيا فى حفظ اللحوم، لدرجة أن السباق كان على أشده للبحث عن طرق بديلة إلى مصدر توريد الفلفل. اتجه الإسبان غربا عبر المحيط الأطلنطى، «وتم اكتشاف الأمريكتين كمنتج فرعى لعملية البحث عن الفلفل»[٥]. وأبحر البرتغاليون جنوبًا بامتداد ساحل إفريقيا وحول رأس الرجاء الصالح. وفى حين قدّم كولمبوس عالـمًا جديدا لملك وملكة إسبانيا، كان البرتغاليون هم الذين نجحوا فى إنجاز مهمتهم ووجدوا مصدر تجارة التوابل. ومما يدعو للسخرية أن الفضة التى كانت تأتى من المناجم الإسبانية فى العالم الجديد هى التى كانت توفر السبائك لدفع مصاريف استيراد التوابل بواسطة البحرية الأوروپية. **وفى القرنين التاليين لعام ١٦٠٠، كان حوالى ثلث إخراج الفضة من مناجمها فى أمريكا يأخذ طريقه إلى آسيا لدفع ثمن الواردات الأوروپية**[٦].

لقد كان وصول الأسطول البرتغالى بقيادة فاسكو دى جاما إلى شاطئ «كاليكوت» فى مايو من عام ١٤٩٨ يمثل علامة فارقة فى انهيار عنيف للتقليد

العتيق للتجارة الحرة فى المحيط الهندى؛ إذ أنه عندما سأل تاجر عربى فاسكو دى جاما لماذا أتى إلى هذه البلاد؟ أجابه بدقة «نحن ننشد مسيحيين وتوابل»[٧]. ولقد وجد كلاهما ولكنه ركز اهتمامه على ملء سفنه بالفلفل فى رحلة العودة إلى الوطن. **ولما لم ترض البرتغال أن تكون واحدة من بين دول كثيرة تتاجر فى المحيط الأطلنطى، استخدم دى جاما وخلفاؤه تفوق بحريتهم لفرض احتكار تجارى فى المحيط الهندى، وكان مسموحًا فقط للتجار الذين يشترون رخصًا من البرتغاليين أن يقوموا بأعمال تجارية متحملين آلام المصادرة والموت، وهو إجراء كان مبررًا على أساس أن الحق فى التجارة الحرة كان مقصورًا على المسيحيين**[٨]. **وفى امتداد وحشى للحروب الدينية التى استعرت بين المسيحية والإسلام فى البحر المتوسط فرض البرتغاليون احتكارهم بوحشية لم يُعرف مثلها حتى اليوم فى المنطقة.**

وفى رحلته الثانية فى عام ١٥٠٢، صرف دى جاما نظره عن أية محاولة للتفاوض، إذ استولى على سفينة تجارية كبيرة كانت تحمل ٧٠٠ من الحجاج عائدين من مكة وقصفها بوابل من البارود وأغرقها. ثم تحرك بعد ذلك إلى كاليكوت حيث أسر ٢٠ سفينة تجارية وذبح بحارتها وأكثر من ٨٠٠ سجين، قطع أيديهم وآذانهم وأنوفهم، وشحن الأجزاء المقطوعة فى قارب إلى الحاكم المحلى - «الزامورين - Zamorin» - مع رسالة تخبره بأن «يطبخها فى الكارى الهندى»[٩]. وفى ضوء هذه الحوادث وغيرها، وصل المؤرخ الاقتصادى نيلز ستينجارد إلى النتيجة التى تقول بأن «الصادر الرئيسى من أوروپا فى فترة ما قبل الصناعة الأوروپية إلى بقية العالم كان هو العنف»[*][١٠].

ولا يجب هنا أن نبالغ فى تقدير التأثير البرتغالى على اقتصاديات المحيط الهندى، إلا أنه من الواضح، بالرغم من هذا، أن مستعمرة الهند البرتغالية

(*) يحتاج هذا القول الصحيح إلى مزيد من التصحيح، فقد صار العنف والقتل الأوروپى بعد الصناعة أقوى بكثير مما قبلها، واستغل الصناعة والتكنولوچيا فى التفوق فى السلاح والجيوش وإشعال الحروب، ونذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، الحربين العالميتين، وهما فى الواقع حربان أوروپيتان، شاركت اليابان فى الثانية بعد اصطدام مصالحها الاستعمارية بالمصالح الاستعمارية لأوروپا فى شرق آسيا - (المترجم).

Estado do India قد ظلت لعقود بعد ذلك مسيطرة على ٧٥٪ من الواردات الأوروبية من الفلفل بمقدار يعادل حتى ثمانينيات القرن السادس عشر؟[١١]. كان هذا عمل تقوم به دولة، تديره من العاصمة الآسيوية للبرتغال فى «جوا»، ومجموعة من القواعد البرتغالية عبر المحيط الهندى من موزمبيق وعبر مالاكا (ملقى) ماكاو. إلا أن السيطرة البرتغالية كان مقدرا لها أن تتحطم فيما بعد بسبب الدين ـ من الداخل؛ بسبب الرعب من محاكم التفتيش، ومن الخارج بسبب الهولنديين البروتستانت. وعندما توفى فاسكو دى جاما عام ١٥٢٥؛ دُفن فى كنيسة سانت فرانسيس فى مدينة فورت كوشين(*). واليوم قبره خال ولكن ذكراه مازالت حية عند الهنود، وعلى جدار فى ردهة فى مجلس إدارة التوابل التابع للحكومة الهندية فى كوشين، وهو اختيار غريب لشخص وُصف ذات مرة بأنه «شيطان فى هيئة إنسان»[١٢].

خسارة سباق التوابل

لبرهة قصيرة فى القرن السادس عشر اتحدت المملكتان الإسبانية والبرتغالية وجمعتا معًا المقاطعات الهائلة التابعة لهما عبر البحار فى العالم الجديد إلى جانب سيطرتهما على هولندا فى شمال غرب أوروبا. ولكن الثورة البروتستانتية فى هولندا أدت إلى حصار أنتورب(**)، وإغلاق مدينتى لشبونة وإشبيلية فى البرتغال وإسبانيا أمام التجار الهولنديين وقطع إمداداتهم من التوابل. كان رد هولندا سريعا مع العودة الناجحة للسفن الهولندية محملة بالفلفل عام ١٥٩٩، والتى أثارت موجات من الصدمات عبر أسواق لندن، فلقد تضاعف سعر الفلفل ثلاثة أضعاف تقريبا حيث ارتفع من ثلاثة إلى ثمان شلنات للباوند[١٣]. وهو ما دفع جماعة من تجار لندن لأن يلتمسوا من الملكة إليزابيث إلى الحصول على حقوق تجارة حصرية لهم. وبطرق كثيرة كان يُنظَر إلى الشركة الجديدة على أنها

(*) كانت مدينة صغيرة فى الهند حتى عام ١٩٦٧، ثم صارت بعد ذلك واحدة من مدن ثلاثة رئيسية فى مدينة كوشى الكبرى فى إقليم كيرالا بالهند ـ (المترجم).

(**) مدينة فى بلجيكا التى كانت تابعة لهولندا آنذاك ـ (المترجم).

ملعوب جديد لشركة الشرق Levant Company التى كانت ترى أن عملها التجارى مهدد بسبب الانقلاب الذى حدث فى هولندا. وقد كتب ويليام ألدريتش محذرا يقول: «هذه التجارة إلى جزر الهند قد أطاحت بمعاملاتنا مع حلب»[١٤]. وتم جمع ما يزيد عن ٣٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى لمساندة المشروع، الذى كانت له مهمة بسيطة على نحو مدهش، إذ أعلن التجار صراحةً «فلنكن نحن السادة الوحيدون لتجارة الفلفل»[١٥]. وبعد مساومة طويلة استسلمت أخيرا الملكة المريضة، حين منحتهم مرسوم تأسيس للشركة فى اليوم الأخير من عام ١٦٠٠ بهدف إعادة البضائع القيمة من جزر الهند الشرقية، وهى السلع التى يجب أن **«تُشترى أو تُقايض أو يتم الاستيلاء عليها أو تبادلها، أو يتم الحصول عليها بأى طريقة أخرى»**. وجنبا إلى جنب مع السعى وراء الربح التجارى، نص مرسوم إليزابيث على ضرورة تحقيق هدف السياسة العامة للدولة وهو «تقدم التجارة». وفى النهاية جمع المستثمرون البالغ عددهم ٢١٨ مستثمراً، ٦٨,٣٧٣ جنيهًا إسترلينيًا لتمويل أسطول من أربع سفن صغيرة أبحرت فى فبراير ١٦٠١ لإيجاد موضعا إنجليزيا لائقا فى هذا العمل التجارى المربح.

وكان تركيزهم على جزر التوابل التى هى إندونيسيا الحديثة ـ الفلفل من جاوا، والثوم من مولوكس، بالإضافة إلى الماكير وجوزة الطيب من جزر باندا، ولم تلعب الهند دورا فى إستراتيجيتها التجارية المبكرة، فقد تم تأسيس القاعدة التجارية الأولى للشركة الإنجليزية فى بانتام فى عام ١٦٠٢، وازدهرت الشركة فى عقديها الأولين حين كانت تكافح لكسب موضع قدم. وباتخاذها الطريق البحرى إلى آسيا؛ استطاعت الشركة أن تقلل أسعار الواردات البريطانية من الفلفل والحرير الخام والثوم والنيلة والماكير حوالى الثلثين مقارنة بالطريق البرى عبر حلب[١٦]. وقد حققت رحلات الشركة البحرية فى الفترة ما بين عامى ١٦٠١ و١٦١٢ عائدات بنسبة ١٥٥٪ على رأس المال المستثمر الذى بلغ ٥١٧,٧٨٤ جنيهًا إسترلينيًا. وحقق بيع الثوم من الرحلة الثالثة للشركة وحدها أرباحًا بنسبة تزيد عن ٢٠٠٪. تم جمع أول «رأس مال مساهم» قيمته ٤٢٠,٤٣٦ جنيهًا إسترلينيًا لتمويل رحلات أساطيل فى كل من السنوات الأربع

ما بين ١٦١٣ و١٦١٦ ، ولكن العائد كان أقل كثيرا وإن كان لا يزال كبيرا بما يعادل ٨٧٪ . وبمرور الزمن ، تسببت سلسلة من العوامل - تشمل الكساد فى الداخل والمنافسة التى بلغت قمتها عبر البحار ، وإغراق متزايد للأسواق بالتوابل - فى استمرار هبوط الأرباح . تم جمع رأس المال المساهم الثانى بقيمة ١,٦ مليون جنيه إسترلينى لتمويل الرحلات البحرية السنوية ما بين ١٦١٧ و١٦٢٢ ، ولكنها استطاعت أن تقدم فقط ١٢٪ ربحا للمساهمين ، وهو معدل أقل من ١٪ سنويا[١٧] .

بقى حيًا من تلك الأزمنة قصص القرصنة والمغامرات الخطرة ، إذ يحتل القراصنة مكانا غامضا فى الفولكلور الإنجليزى الذى يحتفى بجزء منه ويرهب الجزء الآخر ، **واصلت الموجة الأولى من تجار جزر الهند الشرقية العمل بتقليد إنجليزى قديم هو : التجارة عند الضرورة والسلب عند الإمكان .** وبالرغم من أن السكان المحليين ربما فضلوا الشركة الإنجليزية أحيانا فى معاركها ضد الهولنديين فقد كانت دوافع الشركة هى ذاتها دائما : ضمان السيطرة الحصرية على تجارة التوابل المحلية . ولكن الشركة الإنجليزية كانت تخسر «سباق التوابل» على نحو متواصل ، حيث تفوقت عليها الشركة الهولندية فى العمل وفى القوة العسكرية . وبعد طرد الشركة من مولوكس بعد مذبحة التجار الإنجليز فى أمبون (أمبوينا) عام ١٦٢٣ ، تنازلت الشركة عن جزيرة رن الغنية بجوز الطيب الثمين وذلك كجزء من اتفاقية واسعة بعد الحرب الإنجليزية - الهولندية الثانية عام ١٦٦٧ ، وفى مقابل ذلك انتقلت مستعمرة نيو أمستردام فى أمريكا إلى الحكم البريطانى وأعيدت تسميتها بسرعة «نيويورك» . وقد كانت الشركة الإنجليزية تود لو احتفظت بقواعدها المتبقية فى جزر التوابل ، ولكن الهولنديين طردوها أخيرًا من بانتام عام ١٦٨٢ .

الفوز بحرب الكاليكو (القطن)

بعد إجبار الشركة على ترك جزر التوابل أعادت تركيز أنظارها على الهند ؛ فزارت سفن الشركة فى البداية سواحل جوجارات وكروماندل فى الهند بحثًا عن

المنسوجات القطنية والتى يمكن مقايضتها بالتوابل فيما بعد فى جزر الهند. وقد وصلت أول سفارة بقيادة ويليام هاوكينز إلى ميناء سورات التابع للإمبراطورية المغولية فى ١٦٠٨، ولكن فشلت التماساته لإقامة علاقات تجارية فى إثارة اهتمام الإمبراطور المغولى جاهنجير. إلا أن المثابرة والعضلات الحربية عوضت ذلك، أسفر انتصار بحرى على البرتغاليين عام ١٦١٢ عن حصول الشركة على أول فرمان يسمح لها بمزاولة التجارة فى سورات، وبعد ذلك فى أحمدأباد، وأجرا. وعلى الساحل المقابل بدأت التجارة فى ماسوليباتام، وهو الميناء الرئيسى فى جولكوندا عام ١٦١٤. وقد تُوجت هذه الغزوات المبكرة عام ١٦١٨، عندما فاز السفير البريطانى السير توماس روى فى النهاية بمعاهدة تجارة شاملة من جاهنجير. وعلى أمل تمييز الإستراتيجية الإنجليزية عن الإستراتيجية البرتغالية والهولندية فى الغزو والتحصين، أشار روى على الشركة بأن تتجنب الاشتباكات الحربية، وحثها على ذلك بقوله «إذا كنتم تريدون الربح ابحثوا عنه فى البحر وفى التجارة الهادئة». وفى عام ١٦٢٥ تم تصدير ٢٢٠,٠٠٠ قطعة قماش بواسطة الشركة من سورات.

إحدى الآثار الفنية التى لا تنسى من ذلك الزمن «سجادة جيرلدر». وكان روبرت بل قد أمر بصنع السجادة التى طولها ثمانية أمتار وبألوان حمراء وزرقاء داكنة فى مصنع الشركة فى سورات، والذى تعاقد بدوره مع الورشة المغولية الشهيرة فى لاهور لتقوم بنسجها. كان بل واحدا من أوائل المستثمرين فى شركة الهند الشرقية عام ١٦٠٠، وكان يرتقى بثبات فى درجاتها. ولكنه اكتسب سمعة على طول الطريق بسبب الحسابات المبهمة، وفى عام ١٦٣٠ اكتُشف أنه يُهرب النبيذ إلى الهند. وبعد ذلك بأربع سنوات وصلت الأمور إلى قمتها عندما اتُّهِمَ بعدم قدرته على سداد ثمن السجادة التى صممها لمؤسسته مؤسسة جيرلدر - وهى النقابة المهنية لصناع الأحزمة فى العصور الوسطى. ادعى بل أنه سدد المبلغ المطلوب. ولكن وكيل الشركة فى سورات كان فى ذلك الوقت قد مات. وشعر الكثيرون أن بل قد زور السجلات مرة ثانية. وعلى سبيل التعويض، قامت الشركة بمصادرة ٧٠ جوالاً من الفلفل مملوكة لبِل، وانسحب بِل من الشركة

مغضوبًا عليه. وظلت سجادته معروضة فى صالة جيرلدر بلندن، أما منزله الفخم المسمى «بيت النسر» فى ويمبلدون، فهو الآن مقر مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامى. ولم يكن بل هو الأول ـ ولن يكون الأخير ـ بين المديرين التنفيذيين للشركة الذى يتم اتهامَه بممارسة سيئة أخلاقيًا.

كان الحفاظ على التواجد فى الهند المغولية يستلزم نضالا متواصلا، ونجحت الشركة الإنجليزية، شأنها شأن الشركة الهولندية، بدرجة كبيرة فى اقتناص مكان مريح لها على حساب الإمبراطورية البرتغالية القائمة، ومثل الاستيلاء على قاعدتها فى هرمز على الخليج العربى فى ١٦٢٢، والهجوم على بومباى فى ١٦٢٦، وتم توقيع اتفاقية سلام دائم مع البرتغال فى جوا فى عام ١٦٣٥ تسمح للشركة بالدخول فى حلقة موانى المستعمرة البرتغالية فى الهند الممتدة على طول الطريق إلى ماكاو. وقد مهدت السبيل أيضا لتأسيس قاعدة جديدة فى حصن سانت جورج فى مدراس على شاطئ كروماندل فى عام ١٦٣٩، وجاءت بومباى بعد ذلك فى ١٦٦٨، كهدية زفاف لشارل الثانى من زوجته البرتغالية كاترين البرجانزية. وقام الملك المفلس بتأجير بومباى فورا للشركة مقابل قرض ضخم وإيجار سنوى.

وقبل أن تتحقق مزايا هذا التمويل، اختفت الشركة تقريبا من الوجود، حين قوضها المتطفلون والحرب الأهلية. وبالنسبة للكثيرين فى القرن السابع عشر كانت الاحتكارات تجسد التعبير الاقتصادى للاستبداد الملكى، وهى قوى يجب أن تعارضها القوى البرلمانية الناهضة. ومبكرا فى عام ١٦٠٤، قُدم للبرلمان مشروع قانون لإلغاء كل الامتيازات الحصرية فى التجارة الخارجية. لدعم مشروع القانون، تحدث السير إدوين سانديس عن أهمية حرية التجارة قائلا: «إنه لضد الحق والحرية الطبيعيين المكفولين لرعايا إنجلترا قصر (التجارة) على قلة قليلة»[١٨]. كانت هذه هى الروح التى تردد صداها طوال فترة عمل الشركة مع درجات مختلفة من النجاح. وفى عام ١٦٠٤، فشل مشروع قانون التجارة الحرة. كان ملوك أسرة ستيوارت فى إنجلترا يبحثون دائما عن مصادر تمويل إضافية، ولذلك كان التاج يسعد بدعم المشروعات التجارية المنافسة، مثل شركة

الهند الشرقية الإسكتلندية التى تأسست عام ١٦١٨ ، و«جمعية كورتين» التى تأسست عام ١٦٣٦ ، اللتين عاشتا لفترة قصيرة . ومن قبيل المفارقة أن أصبح السلام مع البرتغال عذراً ، استغله ويليام كورتين ومجموعة من التجار المنافسين فى الفوز بمرسوم من الملك ، يسمح لهم بالتجارة فى المنطقة البرتغالية المفتوحة حديثا . وقُدر لمشروع كورتين أن يبقى لمدة ١٥ عاما فقط ، كان يمزق فيها الوجود الاحتكارىَ للشركة ، إلا أنه سيتحد مع الشركة الأصلية فى عام ١٦٥٠ تحت مسمى «الشركة المساهمة المتحدة» ، لتؤسس مصنعا إنجليزيا دائما فى البنغال فى هوجلى .

تلقت الشركة ضربات من الحروب الأهلية البريطانية التى اشتعلت فى الفترة ما بين ١٦٤٠ و ١٦٤٧ ، وتسببت الصراعات بين إنجلترا وهولندا أثناء فترة حكومة أوليفر كرومويل فى خمسينيات القرن السابع عشر فى دمار مصالح الشركة بصورة شديدة . بالإضافة إلى ذلك رفض كرومويل أن يجدد مرسوم تأسيس الشركة فى عام ١٦٥٣ ، وهو ما سمح لاحتكارها بالانهيار . ونتج عن ذلك نافذة قصيرة الأجل للتجارة المفتوحة ، مما عزز التجارة وخفض الأسعار ، إلا أنه أعاق الأرباح ـ وهى نتيجة تماثل ما مر به الهولنديون من قبل فى عام ١٦٠٢ . وفى ١٤ يناير ١٦٥٧ ، ازداد الموقف سوءا لدرجة أن مديرى الشركة صوتوا لتصفية أعمالها . ثبت أن ذلك كان خدعة فعالة لإجبار كرومويل على رفع يده عن الشركة . وفى أكتوبر تم منح الشركة مرسوم تأسيس جديد ، وتأسست شركة مساهمة دائمة برأس مال قدره ٧٤٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى ـ بالرغم من أن ٥٠٪ فقط من هذا المبلغ هى التى تم الاكتتاب فيها فعلا فى ذلك الحين . وقد استغرق الأمر نصف قرن آخر قبل أن تستطيع الشركة أن تعادل رأس المال المستثمر فى الشركة المساهمة الثانية التى تأسست فى ١٦١٧ .

أخيرا أصبح من الممكن أن تسمى الشركة «مؤسسة حديثة» ، فلمدة ثلاثة عقود تالية مرت بتجربة انتعاش اقتصادى ، حيث نجحت الشركة فى الفترة ما بين عامى ١٦٥٨ و١٦٨٨ فى إتمام ٤٠٤ رحلات بحرية بين لندن وجزر الهند الشرقية بمتوسط ١٣ رحلة فى كل موسم(١٩) . وضمنت عودة الملك شارلز الثانى فى عام

١٦٦٠ للشركة وضعها، وتدفقت واردات الشركة من قواعدها المؤسسة فى سورات ومدراس، والميناء الجديد فى بومباى، والتجارة الناشئة مع البنغال. وفى ١٦٦٤، استوردت ربع مليون قطعة قماش نصفها تقريبا من ساحل كروманديل، والثلث من جوجارات، وأقل من الخمس من البنغال. وبحلول نهاية العقد كانت المنسوجات القطنية والحريرية تمثل ٥٠٪ من واردات الشركة دافعةً الفلفل إلى المكانة الثانية فى الترتيب، ويتبعه الحرير الخام، ثم النيلة ثم الملح الصخرى ثم القهوة ثم الشاى. وقد بلغت المنسوجات الهندية أعلى كمية لها فى عمر الشركة، وهى ١,٧٦ مليون قطعة فى ١٦٤٨، حيث كانت تمثل ٨٣٪ من إجمالى تجارة الشركة. هذا التدفق للملابس الرخيصة وسهلة الغسيل قد خلق ثورة فى الصحة وفى أسلوب الحياة فى إنجلترا. ومع نهاية القرن كانت قيمة تجارة الشركة الإنجليزية تناطح قيمة تجارة الشركة الهولندية مع تزايد نصيب البنغال من هذه التجارة على الدوام.

كانت ثمانينيات القرن السابع عشر هى قمة الرواج التجارى للشركة، حين كانت تصدر ٢٠٠,٠٠٠ قطعة منسوجات من البنغال وحدها كل سنة. ونتج عن هذا حصص سخية فى الربح ونمو فى رأس المال لمستثمرى الشركة، إذ تضاعف سعر سهم الشركة لأكثر من أربعة أضعاف فى العقدين التاليين لعودة الملك شارلز الثانى، حيث زاد من ٦٠ - ٧٠ جنيهًا إسترلينيّا عام ١٦٦٤ إلى ٢٤٥ جنيهًا إسترلينيّا فى ١٦٧٧ و٣٠٠ جنيه إسترلينى فى ١٦٨٠. وكانت أرباح الأسهم أيضا ذات قيمة كبيرة، ففى معظم سنوات عقد السبعينيات من القرن السابع عشر كانت الشركة تدفع حصة ربح تقدر بـ ٢٠٪ على السهم. أما فى عام ١٦٨٠، فقد تحسنت الأحوال أكثر ودفعت الشركة حصة ربح تقدر بـ ٥٠٪ ليتكرر ذلك فى أعوام ١٦٨٢، و١٦٨٩، و١٦٩١، وفى عام ١٦٨٢ كانت ماليات الشركة قوية لدرجة أن كل مالك قد تسلم أسهما مناظرة كمكافأة سنوية مما وصل بأسهم رأس مال الشركة إلى ٧٤٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى. وعموما فإنه فى الفترة بين عامى ١٦٥٧ و١٦٩١ تسلم الملاك ٨٤٠٪ أرباح من الأسهم على استثماراتهم الأصلية. وبالنسبة للهند كان هناك تدفق ثابت للسبائك يحرك النمو فى الدخل

والإنتاج والتوظيف. وفى الفترة ما بين ١٦٨١ و١٦٨٥ وحدها قامت الشركة بتصدير ٢٤٠ طنًا من الفضة وسبعة أطنان من الذهب إلى الهند[٢٠]. كانت هذه الفترة، من الناحية المالية هى أفضل أيام حياة الشركة.

الرهان على السيادة

عند هذه النقطة فقط قام مديرو الشركة فى لندن بعمل نقلة جوهرية فى الإستراتيجية المؤسسية لشركتهم المساهمة، وهو تحول قام بتصميمه واحد من أكثر المديرين التنفيذيين تأثيرا فى تاريخها وهو سير جوزيا تشايلد. كوَن تشايلد، المولود عام ١٦٣٠، أول ثروة له كمورد طعام للبحرية إبان حكومة كرومويل. وانطلق مشروعه فى ازدهار فى أوائل سبعينيات القرن السابع عشر عندما أصبح عضوا فى نقابة موردى الطعام الحصريين للبحرية الملكية، وذلك مع نجم آخر بدأ يرتفع آنذاك وهو توماس بابليون. هذا المشروع التجارى المربح أعطى تشايلد الموارد ليصبح مساهمًا مؤسسًا للشركة الإفريقية الملكية التى تم منحها احتكارا ملكيا لتجارة العبيد، وأصبح مقرها الرئيسى مثل شركة الهند الشرقية فى شارع ليدنهول. وفى عام ١٦٧١ أصبح تشايلد مساهما فى شركة الهند الشرقية لأول مرة وبعد عامين فقط أصبح يملك ٢٪ من الأسهم كلها ليصبح أكبر مساهم فى١٦٧٩. وقد منحته الأسهم السلطة فى الشركة، إذ أنه لمدة ١٧ عاما فى الفترة من أبريل ١٦٧٤ حتى وفاته فى ١٦٩٩، كان تشايلد على رأس إدارة الشركة. وفى خلال سنوات عقد الثمانينيات فى ذلك القرن كان إما يشغل منصب الحاكم (رئيس مجلس الإدارة) أو نائب الحاكم.

وقد كتب توماس ماكولاى فى كتابه *«تاريخ إنجلترا»* يقول عنه «كرجل أعمال، كان له نظراء قليلون»[٢١]. وكانت لدى تشايلد نظرة ثاقبة فى أساسيات إدارة الأعمال التجارية جاعلا نيته واضحة تماما فى الوطن وفى الخارج. ولم يكن ليقبل الأداء السيئ، وهو الشىء الذى أدركه المديرون التنفيذيون للشركة فى مدراس بسرعة عندما تلقوا منه توبيخًا قاسيًا فى سبتمبر من عام ١٦٨٧. وقد كتب لهم تشايلد قائلا: «إن المشكلة الكبرى التى نئن تحتها هى أنكم لا تستطيعون

أن تتخلصوا من أساليبكم القديمة فى الإدارة وطريقتكم فى الكتابة المثيرة للاعتراض، وإفسادكم أو إساءتكم لتفسير أو تعطيلكم أو إهمالكم لأوامرنا الواضحة والمباشرة لكم كما لو لم تكونوا مرءوسين لدينا بل متساوين معنا»[٢٢].
وكان تشايلد أيضًا مدافعًا فعالاً جداً عن المؤسسة، فقد أنتج سلسلة من الكتيبات باسمه وباسم مستعار (فيلوباتريس) لإقناع السياسيين بقضية الشركة. وفى مرحلة مبكرة من حياته، نشر أيضا عمل بعنوان *«خطاب جديد عن التجارة»* أوضح فيه أسباب نجاح الهولنديين فى التجارة، وهو نموذج كان يرغب الاحتذاء به.

وقد امتد تأثير تشايلد إلى أسواق لندن المالية، والتى لم تكن قد نضجت بعد، حيث اكتسب سمعة باعتباره «صانع الأسهم الأصيل». وكان دانييل ديفو، الذى يُعرَف اليوم بقصته عن الجزيرة المهجورة وبطله روبنسون كروزو محللا اقتصاديا بارزا فى عصره ونجده فى كتابه «تشريح حارة المبادلات» يعرض لنا چوزيا تشايلد على أنه شخصية محورية، وكان الكتاب الصادر عام ١٧١٩، بمثابة بحث فى القوى والشخصيات التى دفعت فيما بعد أزمة الفقاعة الاقتصادية التى سببها المشروع الوهمى لشركة (ساوث سى)، وقد فحص ديفو فيه الأسواق التى نشأت فى ثمانينيات وتسعينيات القرن السابع عشر وأوضح أن «كل رجل يذهب إلى سوق الأوراق المالية كان يركز عينه على السماسرة الذين يعملون لصالح سير چوزيا» متسائلا «هل سير جوزيا يبيع أم يشترى؟» ولكن لم تكن ثروة تشايلد وحدها هى التى تحرك الأسواق، بل كانت مهارته فى التلاعب بالأخبار القادمة من الهند. ووفقا لما ذكره ديفو فإن ثمة من يحكون لنا أن خطابات بأمر من الإدارة الخاصة، كانت تُكتب من جزر الهند الشرقية، تصف ضياع سفن وصلت إلى هناك بالفعل أو وصول سفن فُقدت بالفعل؛ وتحكى عن حرب مع الإمبراطور المغولى فى حين كانت المنطقة فىَ سكينة تامة، وتحكى عن سلام مع الإمبراطور المغولى فى حين أنه نزل ومعه ١٠٠,٠٠٠ رجل لمقاومة مصنع البنغال، حسبما كان الأمر يتطلب إثارة تلك الشائعات لرفع أو خفض قيمة السندات وعندما تكون هناك رغبة فى الشراء بسعر منخفض أو البيع بسعر مرتفع[٢٣].

كانت رؤية تشايلد التجارية ثاقبة، فقد كان يرى شأنه شأن كل المركانتليين أن الثروة تأتى بصورة حصرية من الملكية العقارية. ونتيجة لذلك فقد كانت التجارة الدولية لعبة تساوى صفراً تهدف إلى جمع أكثر ما يمكن جمعه من هذه الثروة من أجل الدولة التى ينتمى إليها المرء[٢٤]. لذا فقد كانت المؤسسات الاحتكارية، مثل شركة الهند الشرقية، جزءاً أساسيًا من الأسلحة التجارية الإنجليزية. ولقد أعجب تشايلد بالطريقة العنيفة التى حقق بها الهولنديون تفوقهم، وكان يؤمن فى حماَس شديد بأن «الربح والقوة يجب أن يسيرا معا»، وهو يستشهد فى ذلك بما فعله الهولنديون فى سيون[٢٥]. وعندما برز تشايلد فى الشركة قام بتفعيل خطة جذرية لتطبيق رؤيته. وكانت الخطوة الأولى هى عقد تحالف جديد مع التاج لضمان المزايا التى تحصل عليها الشركة فى الداخل. وعندما تم انتخابه حاكما عاما للشركة عام ١٦٨١، منح تشايلد بسرعة للملك شارلز الثانى مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى للمساعدة على تيسير تجديد مرسوم تأسيس الشركة، وهو المبلغ الذى أصبح هبة سنوية للسنوات السبع التالية. بعد ذلك فض شراكته مع شريكه السابق توماس بابليون الذى كان يقترح أن يفتح تجارة شركة الهند الشرقية أمام مجموعة أكبر من المستثمرين والتجار. وكان بابليون أيضا من أبرز أتباع اتجاه «الاستبعاد»، الذى كان يريد منع جيمس الأخ الكاثوليكى للملك شارلز، من أن يصبح ملكا. وبعد طرده من منصبه فى مجلس إدارة الشركة، وبعد أن أصبح مُطَاردا من البلاط اضطر بابليون للعيش فى المنفى عام ١٦٨٥. وأصبح تشايلد، بسرعة، محبوبًا لدى البلاط، بعد أن زوَج ابنته للابن الأكبر للدوق بيوتفورت، الأرستقراطى وحول ١٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى من أسهم الشركة باسم جيمس. وبعد أن أمنّ وضعه فى البلاط قام تشايلد بتشديد الإجراءات بلا رحمة على مجموعة المتطفلين المتنامية والتى كانت تهدف إلى تحطيم احتكار الشركة.

وبعد أن أمّنّ تشايلد وضعه فى إنجلترا، قام بعد ذلك بتطبيق الجزء الثانى من إستراتيجيته، وهو الفتح التجارى بالخارج؛ فلقد أراد تشايلد للشركة أن تصبح قوة مهيمنة فى الهند تجبر الإمبراطورية المغولية على أن تتاجر مع الشركة على أساس المساواة حسبما يراها تشايلد. وكان الجزء الجدير بأن تكافح الشركة من

أجله هو البنغال، حيث كان للشركة بها عمليات تجارية متزايدة الأهمية، ولكن كان ينقصها فيها القبضة الحصينة مثلما كان لها فى جوا أو باتافيا، وهذا الوضع تركها عرضة للابتزاز المالى من الحاكم المحلى الذى فرض عام ١٦٨٠، على سبيل المثال ٥٪ ضريبة على السبائك الواردة لبلاده، و٥ ,٣٪ ضريبة على الصادرات ـ على الرغم من أن الشركة كانت تتمتع بوضع فنى يعفيها من الضرائب على الصادرات. وفى يناير من عام ١٦٨٦، بارك تشايلد حملة من عشر سفن وست سرايا من المشاة أرسلتها الشركة لإجبار المغول فى البنغال على منح الشركة امتيازات. وكتب تشايلد لرئيس حصن سانت چورچ فى مدراس فى ٩ يونيو ١٦٨٦، مشددًا على حاجة الشركة الملحة إلى أن تحول نفسها من «مجرد ثلة من التجار يقومون بأعمال تجارية» إلى «حكومة عسكرية مخيفة فى الهند»[٢٦]. وقد سادت اللهجة نفسها نداءه الحالم فى ١٢ ديسمبر عام ١٦٨٧، إلى الرئيس والمجلس الجديد فى مدراس بأن «يؤسسوا مثل هذه الحكومة ذات القوة المدنية والعسكرية، وأن يخلقوا ويؤمنوا إيرادًا ضخمًا يحفظ ذلك، ويكون أساسًا لمنطقة نفوذ إنجليزية جيدة ومؤكدة فى الهند لكل الأزمنة القادمة»[٢٧].

هكذا بدأ تشايلد ما أصبح معروفًا على أنه الحرب الإنجليزية المغولية ـ وإن كان من الأفضل أن توصف على أنها أول صراع بين الشركة والمغول. وكانت إستراتيجيته بالطبع جنونًا مطبقًا، حيث كان الإمبراطور المغولى أورانجزب(*) عسكريا متطرف الحماس عازم على تأكيد سلطته فى كل أنحاء شبه القارة الهندية؛ ففى عام ١٦٨٦، على سبيل المثال استولى على بيجابور وفى السنة التالية استولى على حيدرأباد. وفى البنغال كانت القوات المحلية لنائب الإمبراطور المغولى، النَوَاب، مسيطرة بالدرجة نفسها. تلت ذلك ثلاث سنوات من المناوشة فى مستنقعات فى الدلتا كانت نتيجتها فقط أن بدت «أمتنا بصورة سخيفة» وفقا لما ذكره جوب شارنوك، رئيس الشركة فى الإقليم. وفى الشمال فى جوجارات أغارت الشركة على سفن المغول، وهو ما أثار فيما بعد الاستيلاء

(*) أورانجزب (١٦١٨ ـ ١٧٠٧) هو السلطان الأعظم والخاقان المكرم أبو المظفر محيى الدين أورانجزب المجير. هو سادس حكام المغول فى الهند وحكمها لمدة ٤٨ عامًا واسمه يعنى فى اللغة الهندية «عاش التاج» ـ (المترجم).

على سورات وحصار كامل لبومباى عام ١٦٨٩ . وفى النهاية أعاد أورانجزب حقوق الشركة فى التجارة ولكن على حساب إذلال ديبلوماسى وغرامة ١٥٠,٠٠٠ روبية بالإضافة لتكاليف الخسائر. ولكن ثمة تعزية واحدة فقط يمكن أن نستخلصها من ذلك العمل المؤسف كله؛ فقد تأسس مصنع جديد بين قرى كوليكاتا وجوفيندابور وسوتانوتى على نهر هوجلى عام ١٦٩٠، والذى بدأ عمل تحصينات له عام ١٦٩٦، وتم شراء حقوق جباية الضرائب الزراعية له بعد سنتين. هكذا خرجت مدينة كلكُتا للنور.

إلا أنه بعد ذلك تحطمت إستراتيجية تشايلد الثنائية التى كانت تتكون من الفساد فى الداخل والعدوان فى الخارج؛ إذ لم تكتف الثورة المجيدة ١٦٨٨ ـ ١٦٨٩ بخلع جيمس الثانى نصير تشايلد فحسب، بل وهددت أيضا بإزالة الشركة نفسها.

زوبعة من الكوارث

فى يوم چاى فاوكس(*) لعام ١٦٨٨ هبط ملك هولندا ويليام أورانج إلى إنجلترا وعزل جيمس الثانى عن العرش. وقد تفاعلت قوى كثيرة لإحداث هذه «الثورة المجيدة» كان أهمها تلاقى الرغبة الشعبية، فى إنجلترا، فى التخلص من ملك كاثوليكى، مع الحاجة الملحة فى هولندا إلى التخلص من التهديد الذى يمثله جيمس وأنصاره الفرنسيون. إلا أن الاعتبارات التجارية لم تكن بأية حال أدنى مرتبةً فى عقول النخبة من البريطانيين، وهم يقدمون وثيقة الحقوق غير المسبوقة التى كانت ستُلزم الملكان حديثا الزواج ويليام وزوجته الإنجليزية مارى ابنة الملك المخلوع. ذلك أن إستراتيجية جيمس الاقتصادية التى استلهمها من المبدأ التجارى العدوانى الذى تبناه تشايلد قد استثنت طوائف كاملة من طبقة التجار من فوائد التجارة الخارجية. وكانت النتيجة هى «تذمر كبير فى المدينة ضد تاجر كبير بعينه من شركة الهند الشرقية حيث كان اسمه الأول على قافية واحدة(**) مع الاسم جوليا»[٢٨].

(*) عيد جاي فاوكس Guy Fawkes Day، يوم تحتفل فيه بريطانيا بفشل محاولة تفجير البرلمان الإنجليزي عام ١٦٠٥ على يد مجموعة من الكاثوليك يتزعمهم شخص يدعى جاي فاوكس ـ (المترجم).

(**) المقصود هنا بالطبع هو الاسم الأول لتشايلد (چوزيا) ـ (المترجم).

وبعد التتويج فى أبريل ١٦٨٩ مباشرة، بدأ البرلمان الطارئ فى فحص الشكاوى المتصاعدة ضد المؤسسات التى لها مرسوم تأسيس وأبرزها شركتى الهند وأفريقيا. وانتهى البرلمان بسرعة إلى أنه من الأفضل تأسيس شركة جديدة للهند. وسرعان ما تم تشكيل تلك الشركة فى دوجيت فى لندن بحيث تكون قاعدتها فى «قاعة سكينرز». وبدأت معركة سياسة شرسة ـ «كانت الأسلحة الرئيسية للشركة الجديدة هى التشهير بالشركة القديمة، وكانت الأسلحة الرئيسية للشركة القديمة هى الرشاوى» حسبما ذكر ماكولاى[٢٩]. ولما كان الهدف الأساسى لأصحاب مشروع دوجيت هو الإصلاح، فقد كانوا يضغطون على الشركة القديمة لكى تضاعف رأس مالها إلى ١,٥ مليون جنيه إسترلينى فتمكن مستثمرون آخرون من الفوز بنصيب من ثرواتها، ولكى تحدد الملكيات الفردية بما قيمته ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى من الأسهم لمنع تركيز السلطة التى كان تشايلد يتمتع به. وعاد بابليون من أوترخت لينضم إلى الويجيين(*) المنتصرين الذى كان يضغطون من أجل التغيير. ولكن تشايلد رفض أن يتزحزح وصوت أعضاء مجلس العموم لحل الشركة القديمة. إلا أنه قبل تفعيل ذلك القرار، وبينما كان البرلمان فى فترة توقف فى أكتوبر ١٦٩٣، منح الملك الجديد الشركة فجأة حق امتياز جديد لمدة ٢١ عاما.

وفى يناير عام ١٦٩٤، غضب البرلمان ومرر قراراً عنيداً يقضى بأن «كل الرعايا الإنجليز يجب أن تكون لهم حقوق متساوية فى التجارة مع جزر الهند الشرقية»[٣٠]. مثل ذلك معارضة لعملية منح حق الامتياز؛ إذ كان التقليد قبل ذلك هو أن منح حق الامتياز ميزة شخصية يملكها التاج؛ الآن صار من الواجب التصديق عليه بقانون يصدره البرلمان. هكذا تحررت التجارة مع الهند واختار التجار الناشئون أن يتحركوا شمال الحدود لتأسيس شركة جديدة تحت مسمى «شركة الهند الشرقية الإسكتلندية» برأس مال قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى.

(*) يعود مصطلح «ويجى ـ whig» إلى المشيخيين الإسكتلنديين الذين رفضوا أن يمتثلوا فى عبادتهم للكنيسة الأجليكانية، وصار المصطلح يشير إلى كل من يريد استبعاد جيمس دوق يورك (الذى أصبح الملك جيمس الثانى) من وراثة العرش، وبصفة عامة أصبحوا المعارضة، ومنهم نشأ حزب العمال فيما بعد ـ (المترجم).

وقد أبدى تشايلد ازدراءه لإرادة البرلمان فى خطاب خاص لمديرى الشركة التنفيذيين فى الهند، فكتب يقول «استرشدوا بتعليماتى وليس بهراء قلة من السادة الجهلاء الذين يتمتعون بالكاد بالفطنة الكافية لتسيير أمورهم الخاصة والذين لا يعرفون شيئا مطلقا عن مسائل التجارة».

ولكن هذا الخرق لاحتكار الشركة لم يكن هو نهاية المسألة؛ فقد كان الكثير يرتابون فى الظروف التى أدت إلى منح حق الامتياز فى أكتوبر ١٦٩٣، وفتح البرلمان تحقيقات حول الفساد فى مارس ١٦٩٥. وحتى بالمعايير غير الصارمة فى تلك الأيام، فقد صُدم السياسيون صدمة كبيرة بما وجدوه. وقد قام فريق من أعضاء البرلمان بالتدقيق فى حسابات الشركة وكشفوا عن شبكة معقدة من الرشاوى كلها منبثقة عن الحاكم سير توماس كوك زوج ابنة تشايلد؛ الذى صرف خلال السنوات الست التى تلت الثورة ١٠٧,٠١٣ جنيهًا إسترلينيًا تحت بند «الخدمة الخاصة للشركة»، بما فى ذلك مبلغ ضخم هو ٨٠,٤٦٨ جنيهًا إسترلينيًا فى عام ١٦٩٣ للفوز بحق امتياز جديد. وتم أيضا إقراض كوك مبلغًا آخر قدره ٩٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى لشراء أسهم الشركة لتسهيل عملية مد حق الامتياز. وتم أيضا اكتشاف اتفاق ملتو لاستيراد الملح تكلف ١٢,٠٠٠ جنيه إسترلينى. وقد رفض كوك فى البداية تفسير هذه العمليات، ولكن فترة قصيرة قضاها محتجزا فى برج لندن(*)، إلى جانب صدور قانون الوقاية ـ والذى كان بالفعل بمثابة اتفاقية للاعتراف بالجريمة مقابل الحصول على عقوبة مخففة ـ أطلقت لسانه. **وجاء فى اعترافاته أن أول شريحة بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى قدتم تسليمها إلى تشايلد الذى مررها بدوره إلى الملك على أنها استئناف للهبة التقليدية التى قررها له فى عقد الثمانينيات من ذلك القرن. وتم دفع مبالغ أخرى لوسطاء لدعم قضية الشركة فى البلاط. وأمام لجنة من كلا مجلسى البرلمان كان كوك صريحا فى قوله «ظهرت إغراءات تقديم هذه الرشاوى من الخوف من المتطفلين على التجارة، وأن الاكتتاب للشركة الجديدة قد بدأ فى العمل وهو ما**

(*) برج مشهور حتى اليوم، حُبس فيه العشرات من الأمراء والأميرات والارستقراطيين ذوى المناصب، والزعماء الدينيين والسياسيين، حيث كانوا يعذبون، وإذا لزم الأمر يقتلون ـ (المترجم).

فهموا منه أن الشركة سوف تُدمَر»[٣١] . ومع وجود جوزيا تشايلد فى الخلفية، نظم كوك سلسلة كاملة من الوسطاء ـ أكتون، وناثانييل مولينوكس، والسير جون تشاردين، وبول دوكمينيك اسك وكابتن جون جيرماين ـ لدعم قضية الشركة. وقد تلقى المدعى العام ٥٤٥ جنيهًا إسترلينيًا بينما تلقى النائب العام المساعد ٢١٨ جنيهًا إسترلينيًا. وكان يقف على قمة هؤلاء جميعا سير باسل فايربراس الذى أخذ ٤٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى، فى سلسلة من العقود تمت صياغتها بطريقة تجعلها قابلة للدفع فقط إذا فازت الشركة بحق الامتياز. وقد قام فايربراس بدفع عمولات لآخرين لتليين عقول الشخصيات المهمة فى البلاط.

وبعد استجواب كوك حول أعضاء البرلمان أنظارهم إلى فايربراس. وشأنه شأن آخرين كثيرين جدا حطمهم فسادهم، كان فايربراس يتلجلج فى إجاباته، وكان أحيانا يلتمس أن يؤجل إجاباته وخاصة السؤال النافذ إلى صلب القضية إلى «وقت ما آخر، لأنه ليس فى حالة جيدة، أو لأنه لم ينم ليلتين أو ثلاثة، أو متوعك صحيًا»[٣٢] . وفى النهاية وبعد أسئلة مثابرة اكتشف البرلمان أن توماس أوسبورن، دوق ليدز، ورئيس مجلس الملك، قد تلقى ٥,٥٠٠ جنيه إسترلينى. وقد عبر أعضاء البرلمان عن غضبهم من «الممارسات الغامضة فى هذا العمل»، وكانوا يخشون أنه لو أن شخصًا فى وظيفة كبيرة فى الحكومة قد تلقى أموالاً من أجل حق امتياز تجارى، فإنه يمكن أن يتلقى أموالاً مقابل خيانة بلده لصالح فرنسا. ولكن لم يكن هناك قانون ضد تلقى الأموال فى البلاط، ولذلك فقد تم إعداد حركة لاتهام ليدز بإساءة استخدام منصبه. فى تلك الأثناء هرب من البلاد شاهد رئيسى، وقبل أن يبدأ البرلمان فى إجراءاته الرسمية، أمر الملك بإنهاء الدورة البرلمانية، وبالتالى قضى على إجراءات الاتهام.

بالنسبة لجون بوليكسفن الذى كان عضواً فى اللجنة البرلمانية التى تحقق فى شئون الشركة، وناقداً رائداً لوضعها الاحتكارى، كانت النتيجة واضحة: «الشركات لها أبدان ولكن يقال أنها ليس لها روح؛ وإذا كانت بلا روح فهى بلا ضمير»[٣٣] . أفلت كل من كوك، وتشايلد، وفايربراس، وتوماس أوسبورن من

العقاب. أما بالنسبة للشركة فقد أصبح مصيرها أكثر كآبة، فانتعاشة سوق الأسهم بعد الثورة تحولت إلى توقف مرتعش، وكلفت الفضائح المتنامية أسهم الشركة ٣٥٪ خلال عام ١٦٩٥، ثم بعد ذلك ٢٨٪ عام ١٦٩٦. تزامن ذلك مع بداية الحرب مع فرنسا، والتى حطمت الاقتصاد وضربت صناعة المنسوجات فى لندن بصفة خاصة بشدة. لقد كانت الشركة لمدة طويلة هدفًا لاحتجاجات من حماة المصالح العامة الذين كانوا ينتقدون نمو وارداتها من أقمشة الشيت الهندية. وكان البعض يدفعون بأنه «عندما تدخل سفن الهند الشرقية، فإن نصف نساجينا يقضون وقتهم فى اللعب». وادعى آخرون أن المنافسة القادمة من الهند كانت تُبقى على الأجور فى صناعات الصوف والحرير عند مستويات المجاعة. **وقد ألهبت الأوضاع الاقتصادية المتدنية فى عام ١٦٩٦ هذه العواطف، وفى نوفمبر خرج عدة مئات من النساجين فى مسيرة من سبيتالفيلدز فى الطرف الشرقى من لندن إلى وستمنستر للحث على وضع تشريعات تقيد الواردات الهندية. وقد اشتد الضغط فى يناير التالى حيث خرج ٥٠٠٠ من النساجين فى مسيرة إلى البرلمان. وفى رحلة عودتهم هاجم النساجون مقر شركة الهند الشرقية وفتحوا أبوابها عنوة مما أجبر المليشيات المحلية على التدخل. وفى مارس قام مثيرو الشغب بنهب منزل نائب حاكم الشركة توماس بوهن فى سبيتالفيلدز، وبعد ذلك بيومين خرج النساجون فى مسيرة إلى هاكنى وهددوا منزل جوزيا تشايلد. أوضح النساجون رأيهم، وبعد ثلاث سنوات، أصدر البرلمان أول سلسلة من القوانين لمنع استخدام وارتداء «الحرير المشغول، والقماش البنغالى، والأقمشة القطنية».**

لقد تسببت الأزمة المالية فى بدء الجزء الأخير من الانهيار الطويل للشركة من حالة الامتياز التى كانت فيها، واستنزفت الحرب خزائن التاج فأجبرته على التحول إلى المدينة طلبًا للنقد. وعرضت الشركة القديمة للملك قرضا بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى بفائدة قدرها ٤٪. ولكن شركة مغامرى دوجيت عرضت مبلغًا ضخمًا هو ٢ مليون جنيه إسترلينى وإن كان بفائدة قدرها ٨٪. وأخذ الملك عرض دوجيت. وفى يونية ١٦٩٨، أصدر مجلس العموم قانونا

يمنح احتكار التجارة الآسيوية لجمعية عامة جديدة، وبدا أن أيام الشركة قد أصبحت معدودة.

ومع هذا كان الوعد بالحرية التجارية، التى كان يفكر فيها الكثيرون، سيتحطم. إلا أن مَخرجَين عملاقين قد سمحا للشركة القديمة بأن تستجمع قوتها وتستعيد تصاعدها؛ أولا وقبل كل شىء تم منحها مدة ثلاث سنوات لتصفية أعمالها، وثانيا كان لها أيضا الحق فى أن تستثمر فى الشركة الجديدة، وهى الميزة التى انتهزتها لشراء ٣١٥,٠٠٠ جنيه إسترلينى أو ١٥٪ من الأسهم الجديدة. لقد صُممت الشركة الجديدة كمشروع تجارى منظم على طراز قديم يمكن المساهمين من المتاجرة تحت مظلتها بقيمة ما يملكونه من أسهم. وكان بإمكان المساهمين أيضا تكوين شركاتهم المساهمة الخاصة فى حدود الجمعية العامة، ومن ثم فإنه جنبا إلى جنب مع «الشركة الإنجليزية الجديدة للتجارة مع جزر الهند الشرقية» والتى كانت تملك الحجم الأكبر من الأسهم، واصلت الشركة القديمة التجارة، وظل تجارها فى الهند فى أماكنهم. ونجحت مجموعة شجاعة من التجار المستقلين فى التبرع بمبلغ ٢٣,٠٠٠ جنيه إسترلينى من الأسهم مما خلق نوعًا من السوق التنافسية لأول مرة منذ خمسينيات ذلك القرن. وقد لاحظ آدم سميث فى وقت لاحق أن هذه النافذة للتجارة المفتوحة نسبيًا جلبت معها رفع الأسعار للمنتجين فى الهند خافضةً أسعار البيع للمستهلكين فى إنجلترا(٣٤).

إلا أنه لم يكن للشركة القديمة ولا للشركة الجديدة مصلحة جوهرية فى المنافسة، ولتجنب نشوب حرب أهلية التجارية، تمت الموافقة على خطة لدمج الشركتين فى ٢٧ أبريل ١٧٠٢، ولم يكن بها سماسرة غير سير باسيل فايربراس. وبعد مرور سبع سنوات انطلقت أخيرا «الشركة المتحدة للتُجار المتاجرين مع جزر الهند الشرقية» الجديدة. ومقابل حق امتياز حصرى، تم جمع ١,٢ مليون جنيه إسترلينى، وتم إقراضها فوراً للتاج بلا فائدة. هذا جعل رأس مال الشركة المستثمر ٣,٢ مليون جنيه إسترلينى وتم إقراضه كله للحكومة بفائدة قدرها ٥٪. كانت الشركة المتحدة «فى طريقها للازدهار ولأن تصير ليس فقط أكبر مؤسسة مالية وتجارية، وإنما أيضا مركز السوق المالى الناشئ فى لندن»(٣٥).

إلا أنه لم يكن الجميع سعداء؛ فقد عبر أحد المساهمين المستقلين، فى رسالة لعضو بالبرلمان عام ١٧٠٨، عن استيائه من الدمج متحسراً يقول: إنه «لم يكن هناك رجل يجرؤ على أن يجلب قماش رقبة من الموصلين أو رطل من الفلفل سوى هم أنفسهم»[٣٦]. وانتهت الآمال الكبيرة للثورة المجيدة إلى لا شيء، وكتب ذلك الشخص معلقًا على أنه كان «غريبا بعد كل كفاحنا من أجل الحرية أن هذا الوحش الذى هو الاحتكار، سوف يرفع قرونه ويهز سلاسله ليفزع التجار الأمناء». لقد كانت «صفقة مثيرة للأسف» وموضوعًا «كئيبًا جدا ويجعلنى أشعر بالصداع».

على المحيط الهائل للتجارة الهندية[٣٧]

مرة أخرى أفلتت شركة الهند الشرقية من الانقراض فى آخر لحظة. وبحلول وقت الدمج فى عام ١٧٠٩، بدأت الأحداث الخارجية أيضا فى التحرك لصالحها؛ ففى الهند مات الخصم الكبير لتشايلد الإمبراطور أورانجزِب عام ١٧٠٧، تاركا وراءه خزانة متهالكة وسلسلة من الخلفاء غير فعالين. وبعد عشر سنوات فى ليلة رأس السنة عام ١٧١٦، أصدر الإمبراطور فاروخسيار ثلاثة مراسيم إمبراطورية (فرمانات) تمنح الشركة حقوق تجارة معفاة من الضرائب فى مقاطعات البنغال وحيدرأباد ـ والتى كانت تضم ساحل كروماندل ـ وأحمد أباد، التى تطل على موانى جوجارات. وهكذا نجح الضعف الإمبراطورى، والمثابرة على التفاوض، والرشاوى الوافرة فيما فشل فيه هجوم تشايلد المباشر. وضعت الفرمانات الأساس لحقبة جديدة من ازدهار المؤسسة ـ بالإضافة إلى أنه بذور نزاع دائم مع الحكام المحليين فى الهند على تفسيراتها.

ربما يكون جوزيا تشايلد قد أوضح، أكثر من أى مدير تنفيذى آخر من مديرين الشركة السابقين عليه أو اللاحقين له، إلى أين يمكن أن تؤدى الرغبة فى سيطرة المؤسسة؛ فبالنسبة لمعاصريه مثل كاتب اليوميات جون إيفيلين، كان تشايلد هو النموذج الأصلى للشخص الذى «يصبح ماليا فجأة»، أو النسل الجديد لأمراء

التجارة، الذين أصبحت لهم السيطرة على المستويين السياسى والاقتصادى فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن السابع عشر. وما يجعل مساره العملى ملفتا للنظر جداً هو الانفتاح الذى وضع به تشايلد هدفه فى السيادة التجارية، والاتساق الذى كان ينشد به تحقيقها من خلال تحالف استبدادى فى الداخل وعدوانى فى الخارج. وقد أفلت تشايلد من العقاب، مثل غيره ممن أتوا بعده، حيث اعتزل إلى بساتينه الهادئة الغناء فى وانستيد حيث توفى فى عام ١٦٩٩ تاركا ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى باسمه، بما يعادل ما دون ٢٠ مليون جنيه إسترلينى بقليل حسب أسعار ٢٠٠٢[٣٨]، وبعد تشايلد لم يظهر أحد فى المركز الرئيسى للشركة، ولا فى الهند، بنفس درجة الوضوح فى نواياه. ولكن أهدافه ظلت هى ذاتها عند الجميع.

وبعد أن أدارت الشركة ظهرها لأسلوب تشايلد المغامر، تركز هدف مديرى الشركة على الازدهار بتبنى مستويات عالية من الممارسة المؤسسية، وحثوا مديريهم التنفيذيين فى الهند قائلين «الاستقامة هى الأصل فى رخائنا». وبقى الفساد ثابتًا فى عمليات الشركة، ولكنه كان عند مستوى يمكن التحكم فيه. أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الهند، فقد أعطى المديرون تعليماتهم لموظفى الشركة هناك بأن «يتنبهوا إلى ألا يستخدم السمسار ولا هؤلاء الذين يعملون تحت إمرته ولا الذين يعملون فى خدمة الشركة سلطتهم فى إيذاء الناس»[٣٩]. وازدهرت سلسلة مدن الموانى التى تسيطر عليها الشركة. ويقول غلام حسين سالم، وهو مؤلف كتاب *«رياض السلاطين»* الفارسى إنه فى حالة كلكُتا كانت «الحرية والحماية التى قدمها لها الإنجليز» جنبا إلى جنب مع «خفة الرسوم المفروضة» تفسر نهضتها[٤٠].

«لقد كانت التجارة والتجارة فقط، هى عملهم». وفى عشرينيات القرن الثامن عشر؛ صارت الشركة تسبق منافستها الهولندية العتيدة فيما يتعلق بتجارة المنسوجات البنغالية[٤١]. وبوجه عام، كانت الشركة قد بدأت فى ذلك الحين تطاول نصيب شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة فى التجارة الكلية مع أوروبا ـ وهو تحول ضخم عن الموقف فى ستينيات القرن السابع عشر:

(جدول رقم ٣ ـ ١): صادرات شركة الهند الشرقية الهولندية وشركة الهند الشرقية الإنجليزية من آسيا فى الفترة ١٦٦٨ ـ ١٧٨٠ (بالمليون فلورين)

	١٦٦٨ ـ ١٦٧٠	١٦٩٨ ـ ١٧٠٠	١٧٣٨ ـ ١٧٤٠	١٧٧٨ ـ ١٧٨٠
الإنجليزية	٤,٣	١٣,٨	٢٣	٦٩,٣
الهولندية	١٠,٨	١٥	١٩,٢٥	٢٠,٨

المصدر: أوم براكاش، المشروع التجارى الأوروبى فى الهند فى فترة ما قبل الاستعمار، نيودلهى، مطابع جامعة كمبريدج، ٢٠٠٠، ١٢١، ١١٥(*).

لقد شعر الناس بهذا النجاح التجارى فى شوارع لندن، حيث توفرت وارداتها من الأقمشة القطنية الهندية فى كل مكان وفى كل وقت. وقد كتب دانيل ديفو فى يناير ١٧٠٨ يصف كيف أن الملابس القطنية «زحفت إلى داخل منازلنا ودورات المياه وغرف النوم» لدرجة أن «كل ما جرت العادة أن يكون مصنوعًا من الصوف أو الحرير فيما يتعلق بفساتين النساء أو أثاث منازلنا كانت تمدنا به التجارة الهندية»[٤٢]. وبالنسبة للشركة فإن الحظر المبدئى على «المنسوجات البنغالية»، والذى صدر عام ١٧٠٠، ثبت أنه قيد مؤقت. لذلك أعادت الشركة تركيز جهودها على إمداد صناعة طباعة القماش البريطانية بالمواد الخام وحددت أسواق لإعادة تصدير المنسوجات الهندية. **وكجزء من تجارة العبيد الإفريقية سريعة النمو، أصبحت الأقطان الهندية بضاعة حيوية تتم مقايضتها بالحمولات البشرية من أولئك العبيد.** كان هذا عولمة على طراز الملك جورج ـ وهو تطور اعترف به جوزيف أديسون بحماس على صفحات جريدة ـ سبكتاتور. وكان أديسون يفتخر بالطريقة التى أصبحت بها لندن «مركزا تجاريًا لكل أنحاء الأرض». وقد كتب عام ١٧١١ يصف كيف أن «الرداء الواحد الخاص بسيدة من الطبقة الغنية يكون غالبا إنتاج مائة مناخ... فيكون الوشاح مرسل من المنطقة الاستوائية...

(*) Om Prakash, European Commercial Enterprise in Pre-Clonial India, New Delhi: Cambridge University Press, 2000, pp. 115-121

وسروال المرأة الداخلى المطرز ينطلق من مناجم بيرو، والعقد الماسى من قلب الهندوستان»[٤٣]. وفى الهند أوجد هذا النمو السريع فى الطلب على المنسوجات حافزًا اقتصاديًا عظيمًا، حيث جلب معه فيضان من السبائك إلى المنطقة. وأكدت المنافسة على إنتاج النساجين الهنود بين الشركات الإنجليزية وغيرها من الشركات الأوروبية والأهم من ذلك مع طبقة التجار الآسيويين، على أن هذا السوق كان «سوق بائع (بياع)» يدعم عائدات المنتجين المحليين.

وكان المؤشر الأبدى لثروات الشركة، وهو سعر سهمها، يعكس هذا الانتعاش؛ فقد كان بالإمكان رؤية منحنى صاعد بخط مستقيم من النقطة المنخفضة عند ٣٩ جنيهًا إسترلينيًا فى يونية ١٦٩٨، وهو الوقت الذى تلقت فيه الشركة الجديدة حق الامتياز الجديد، ليرتفع فوق ١٠٠ جنيه إسترلينى عندما بدأت ترتيبات الدمج الكبير فى عام ١٧٠٢، وإذا ما وضعنا فى الاعتبار الطبيعة المهمة جدًا للصفقة، فإنه لا يكون من المدهش أن يجتاز سعر السهم ٢٠٠ جنيه إسترلينى فى ديسمبر ١٧١٧، عندما وصلت أخبار الفرمانات الجديدة سوق لندن. وكان من المحتم أيضا أن يدرك سهم الشركة ما فاته فى خضم مضاربات شركة ساوث سى عام ١٧٢٠. وفى يونية من تلك السنة ارتفع سعره بمعدل يزيد عن ٤٤٪ من ٢٩٠ جنيهًا إسترلينيًا إلى ٤٢٠ جنيهًا إسترلينيًا. وعلى الرغم من أن أسهم شركة چون قد هوت بنسبة الثلثين عندما انفجرت فقاعة شركة ساوث سى عام ١٧٢١، إلا أنها اجتازت ذلك وأصبحت سندات تجارية «لاستثمار آمن» فى بورصة لندن. وفى الواقع فإن صدور قانون الفقاعة الاقتصادية (قانون المشروعات الوهمية) عام ١٧٢٠ قد جعل تفوق الشركة ملحوظًا بدرجة أكبر، حين توقف إصدار مراسيم تأسيس شركات مساهمة جديدة. وبعد الغم الذى مرت به الشركة فى التسعينيات من القرن السابع عشر، حيث تم تعليق دفع حصص الأرباح، استؤنف الدفع لحاملى الأسهم مرة أخرى. وخلال عقدى الثلاثينيات والأربعينات من القرن الثامن عشر، تذبذبت الأسهم ما بين ١٥٠ جنيهًا إسترلينيًا و٢٠٠ جنيه إسترلينى وكانت أرباح الأسهم متواضعة ولكن كانت فى حدود ٧ إلى ٨٪. كانت تلك تجربة مختلفة عن تلك العائدات الضخمة التى

كان المساهمون يتلقونها طوال عقد الثمانينيات من القرن السابع عشر، وتظل أيضا أقل كثيرا من تلك التى كانت تدفعها شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة، والتى كانت تمنح أرباح أسهم فى المتوسط ٢٠٪ فى ثلاثينيات القرن الثامن عشر. ولكن الثبات كان هو المفتاح آنذاك. وبشكل عام فإن الشركة قد كسبت ربحا قدره ٠٠٠, ٠٠٠, ٣٠ جنيه إسترلينى من مبيعاتها للبضائع الآسيوية فى العقود الثلاثة من ١٧١٣ ـ ١٧٤٣ أكثر مما دفعت فى السبائك والبضائع الأخرى(٤٤).

ومع هذا فإن هذا التوازن الصحى الظاهر كان يخفى توترات جوهرية، ففى الوطن (بريطانيا) ظل احتكار الشركة للتجارة مع آسيا بؤرة جدل واسع، وفى عام ١٧٣٠ كانت الالتماسات تأتى من لندن وبريستول وليفربول لفتح تجارة جديدة مع آسيا. وفى كلمات صدر صداها مع آدم سميث بعد هذا الوقت بنصف قرن، كان الملتمسون يزعمون أن «أيّا كان ما نجنيه من خلال الشركة المحتكرة، بالأسعار العالية التى كان باستطاعتها أن تبيع بها، أو الأسعار المنخفضة التى كان تستطيع الشراء بها، كان يضيع كله بسبب إدارتها المتباطئة المهملة المبذرة»(٤٥). قدم البعض عرضًا مغريًا لشركة منظمة محل الشركة، من شأنها أن تدير البنية التحتية العامة لتجارة الهند فى مقابل عمولة على كل الصادرات والواردات؛ ومن ثم سيتمكن التجار المستقلون من العمل بحرية تحت هذه المظلة. ولكن الشركة كانت غنية، فخفضت معدل الفائدة على قرضها للحكومة من ٥٪ إلى ٤٪، كما قدمت للدولة منحة قدرها ٢٠٠ ألف جنيه نقداً. وفى مقابل ذلك تم تمديد مرسوم تأسيسها حتى عام ١٧٦٦. وفى الواقع، احتفظت الشركة باحتكارها حتى عام ١٧٩٣.

وفى الهند أصبح الاضطراب الجغرافى السياسى سمة دائمة، فقد كانت سلطة المغول مُهانة بصورة واضحة بعد أن نهب شاهجهان أباد الفارسى نادر شاه دلهى، الذى أخذ العرش الطاووسى معه إلى طهران. وتمزقت القوة السياسية الهندية بعد ذلك، مما ساعد على استقلال حكام الأقاليم، خصوصا فى حيدر أباد والبنغال. وفى الغرب أقر اتحاد ماراثا حكمه الذاتى العسكرى، وكان يشن الهجمات على البنغال، على سبيل المثال، خلال معظم سنوات أربعينيات القرن

الثامن عشر. وعلى الرغم من أن الهولنديين لم يعودوا يمثلون تهديداً، فإن الصراع الذى امتد لقرن من الزمان بين بريطانيا وفرنسا امتد أخيرا إلى الهند فى أربعينيات القرن الثامن عشر. وفى الفوضى المتزايدة التى حلت بالهند بعد رحيل الإمبراطور المغولى أورانجزب، تضافرت الحاجات التجارية الضخمة للشركة والمصالح الخاصة لمديريها لتغَزل ثورة البنغال.

* * *

• الفصل الرابع

انقلاب البنغال

صعود وهبوط الأمير ناباكريشنا

تمتاز منطقة سوفابازار الواقعة شمالى مدينة كلكُتا بأجوائها المميزة والمبهرة، حيث أنها معقل الكثير من أقدم العائلات التجارية فى المدينة. وقد برزت فى المدينة طبقة من التجار الهنود ذات النفوذ، بينما كانت أطرافها تمتد بسرعة كبيرة خلال القرن الثامن عشر تحت حماية شركة الهند الشرقية. كان البريطانيون يدعون هؤلاء التجار البانيون نسبة إلى طبقة بانيا(*) (طبقة التجار)، والذين كان لهم دور فى غاية الأهمية، كوسطاء، فكانوا يشترون السلع المهمة مثل المنسوجات والأفيون والملح الصخرى لصالح الشركة، ويوفرون القروض اللازمة لتزويد الشركة بتدفقات الأموال السائلة التى كانت فى أمس الحاجة إليها. كذلك كان هؤلاء التجار يمارسون التجارة بصفة شخصية مع مديرى الشركة، وهكذا كان بمقدور المديرين الإنجليز الانتفاع من فرص التجارة الخاصة التى أتاحها أمامهم التعيين الخصوصى فى مناصب الشركة فى البنغال. ويقول ويليام بولتس ـ وهو أحد أكثر تجار الشركة نجاحا وإثارة للجدل أيضا ـ: البانى شخص يقوم الأثرياء الإنجليز عامة بممارسة تجارتهم من خلاله، فكان هو المترجم، وكاتب الحسابات الرئيسى، وأهم المساعدين، وكبير السماسرة، كما كان يوفر لهم النقد ويعمل صرافا لهم، وكان أمين سرهم بصفة عامة»[1] وفى أواخر القرن الثامن

(*) إحدى الطبقات الاجتماعية المغلقة عند الهندوس ـ (المترجم).

عشر، قام توماس هيكى(*) برسم لوحة لجون موبراى(**) يظهر فيها ومعه أحد التجار الهنود، وتُظهر لنا تلك اللوحة أهمية العلاقة بين الشركة والتجار المحليين؛ ففى اللوحة يظهر موبراى جالسا وهو غارق فى النقاش، يستمع عن كثب إلى التاجر الهندى، وقد لف جسده بالقماش وهو يقرأ من كتاب الحسابات الخاص به، وعلى الحائط خلفهم خريطة للأماكن التى يقتنصون منها تجارتهم فى شمال الهند، وقد وضعت بصورة إستراتيچية.

كان «راجاناباكريشنا دب» أحد أقوى هؤلاء التجار، ولا يزال قصره الخاص قائما فى شارع ناباكريشنا فى سوفابازار. وفى مدخل القصر نجد تمثالين لأسدين يقفان للحراسة وأقدامهما ترقد فوق قذيفة مدفع طُليت باللون الأحمر، وخلف المدخل فناء داخلى يحيطه مبنى ذو طابقين يضم المكاتب الخاصة بناباكريشنا، والمكتبة، ومكان إقامته، ومقام للربة دورجا(***). وعندما كان ناباكريشنا يقيم حفلات البذخ للبريطانيين، كانت سيدات هذا القصر يأوين إلى مقر إقامتهن فى الدور العلوى ليشاهدن ما كان يحدث فى تلك الحفلات من خلال فتحات النوافذ. **وكان ناباكريشنا ـ لمدة نصف قرن تقريبا ـ بمثابة الركيزة الأساسية للنجاح الذى حققته الشركة فى البنغال، وحليفا مهما فى الانقلاب الذى مكنها من السيطرة على البنغال. وعندما وقعت المواجهة فى عام ١٧٥٦ بين نَوَاب (حاكم) البنغال الجديد سراج الدولة والشركة، انحاز ناباكريشنا للشركة، وكان يقوم بتهريب الغذاء لمدينة كلكُتا الواقعة تحت الحصار قبل سقوطها. بعد ذلك عمل كوسيط لكلايف خلال المفاوضات التى أدت فى النهاية إلى معركة بلاسى، وبعد انتهاء المعركة مباشرة ساعد كلايف فى سرقة ٨٠ مليون روبية من الذهب والفضة والمجوهرات من جناح الحريم فى مدينة مرشدأباد.**

والأكثر من ذلك هو تلك الصداقة الحميمة التى جمعت بين كلايف وناباكريشنا على ما يبدو، ومما يدل على عمق تلك الصداقة أن كلايف كان

(*) توماس هيكى (١٧٤١ ـ ١٨٢٤) رسام أيرلندى، وأخو النحات جون هيكى. اشتهر برسمه للأشخاص والمناظر الطبيعية. سافر إلى آسيا كثيرا وأقام لفترة طويلة فى الهند والبنغال ـ (المترجم).

(**) جون موبراى أحد أعيان الإنجليز، كان يمتلك تجارة واسعة فى الهند ـ (المترجم).

(***) دورجا فى الديانة الهندوسية هى الإلهة الأم وتدعى أحيانا «الأم دورجا» ـ (المترجم)

يبحث عن مكان يقيم فيه الاحتفالات بعد النصر فى معركة بلاسى بدلا من كنيسة «القديسة آن» التى هُدمت، فعرض ناباكريشنا على كلايف أن يقيم الاحتفالات فى منزله عوضا عن الكنيسة، ووافق كلايف على هذا العرض وقام بتقديم قربان عند قدمى الربة دورجا التى كان يعبدها أهل كلكُتا. ولا يزال «الاحتفال السنوى لتقديم القرابين لدورجا» - الذى يقام فى ٣٦ شارع ناباكريشنا - يعرف «بقربان الشركة»[٢]. وفى عام ١٧٦٦، قام كلايف بمنح ناباكريشنا لقب مهراجا ومرتب يقدر بألفى روبية تقديرا للخدمات التى قدمها للشركة. وعاد ناباكريشنا من الاحتفال إلى قصره على ظهر أحد الأفيال وهو ينثر الأموال فى الشوارع. وبعد عشر سنوات زاد هاستينجس فى تكريمه وجعله تالوكدار(*) إلى الأبد على سوتانوتى، وهى أحد أهم مناطق كلكُتا. وكان ناباكريشنا قريبا جدا من كلايف حتى أن بعض منافسى كلايف وجهوا له اتهامات ملفقة بالسرقة والاغتصاب، إلا أنه سرعان ما تمت تبرئته من تلك التهم.

غير أن علاقة ناباكريشنا بالبريطانيين سرعان ما فسدت، ففى عام ١٧٨٠ كان هاستينجس فى حاجة إلى قرض قيمته ٣٠٠ ألف روبية؛ لسد الفجوة فى موارده المالية، فطلب المساعدة من ناباكريشنا، وكان يريد نقل تلك الأموال إلى حساب الشركة ثم يدفع لنفسه منها النفقات التى تحَمَلها من حسابه الخاص لتمويل مجموعة من الأنشطة الثقافية، بما فى ذلك بعثة إلى إقليم التبت والمسجد الملحق به مدرسة الذى كان قد أنشئ حديثا فى كلكُتا. وأصر ناباكريشنا على أن تُعامل هذه الأموال على أنها هدية وليست قرضا، وقبل هاستينجس هذا العرض وقام بتسجيلها على أنها تبرع للشركة، وبدأ على الفَور يدفع لنفسه من تلك الأموال النفقات التى كان قد تحملها. كانت الشبهات تثور حول هذه الصفقة بالفعل، إلا أن ما زاد وأكد هذه الشبهات هى أنها تزامنت مع الطلب الذى قدمه ناباكريشنا لكى يصبح أحد كبار مسئولى الشركة فى مقاطعة بيردوان، حتى يتمكن من استرداد الديون المتأخرة على الحاكم المحلى هناك، وبالفعل تم تعيينه فى هذا المنصب، وانتقلت تلك الأموال المتأخرة إليه، وأصبح ذلك كله جزءا من مجموع

(*) تعنى صاحب العزبة - (المترجم).

الاتهامات بسوء التصرف والفساد التى واجهها هاستينجس عند عودته إلى إنجلترا بعد ذلك. وعند محاكمة هاستينجس على تلك الحادثة على أنه اتهام بالتقصير، كان من رأى الادعاء أن مبلغ الثلاثمائة ألف روبية التى دفعها ناباكريشنا ما هى إلا رشوة، وهى بذلك تنافى قوانين الشركة.

وبعد ذلك فى عام ١٧٩٢ ـ فى أثناء المحاكمة ـ غير ناباكريشنا موقفه وقال إن تلك الأموال كانت قرضا، ولم يسترده أبدا. كذلك تم تقديم كمبيالة بمبلغ ٣٧,٥٠٠ جنيه إسترلينى بالإضافة إلى فائدة مقدارها ١٢٪ إلى هيئة المحكمة، وكان هاستينجس قد رفض دفع قيمة هذه الكمبيالة والفائدة المستحقة عليها. وهكذا صارت هناك قضية أخرى تسير بالتزامن مع قضية الاتهام بالتقصير. إلا أن قدرة البرلمان على مواصلة تلك المحاكمة الطويلة بتهمة التقصير بدأت تضعف، وتمت تبرئة هاستينجس من التهم الموجهة إليه فى عام ١٧٩٥، بما فى ذلك تهمة قبول رشوة من ناباكريشنا. وبناء على ذلك كان يفترض أن يتحسن وضع الأمير الهندى ناباكريشنا فى القضية التى رفعها على هاستينجس فى الوقت نفسه، فطالما لم تكن تلك الأموال هدية فلابد أنها قرض. لكن للعدالة أهواؤها، حيث أخذت محاكم لندن تسع سنوات حتى انتهت إلى أن تلك الأموال كانت، على أية حال، هدية قبلها هاستينجس، وبناء على ذلك، لا يلتزم بردها إلى الشريف الهندى. لكن ناباكريشنا كان قد انتهى من الوجود، حيث توفى فى عام ١٧٩٧، وترك عشرة ملايين روبية (مليون جنيه إسترلينى)، وهى ثروة تعادل اليوم ٧٠ مليون جنيه إسترلينى[٣] لقد شوه الإنجليز الكثير من الكلمات الهندية فى عصرهم، إلا أن الاسم الإنجليزى الذى أطلقوه على الأمير الهندى ناباكريشنا ـ «نوبكسن ـ Nobkissen»[*] ـ يحمل نوعا من الازدراء.

إن مشوار حياة ناباكريشنا يمثل نهاية التجارة المشتركة بين الشركة والتجار الهنود. ويرى المؤرخ الفرنسى فرناند برودل أن العظمة والشهرة التى حققتها الشركة لم تتحقق إلا عن طريق «مساعدة أعيان التجار الهنود، والتعاون

(*) تحريف للفظ ناباكريشنا ـ (المترجم).

والتواطؤ والتعايش والتكافل معهم»[٤]، حيث لم يكن بمقدور الشركة أبداً ممارسة التجارة بدون العلاقات التى كان هؤلاء التجار يتمتعون بها، وكذلك بدون رءوس أموالهم. وعندما احتاجت الشركة إلى أموال نقدية للتغلب على أزمة السيولة النقدية فى إنجلترا التى نتجت عن المشروع الوهمى لشركة بحر الجنوب فى عام ١٧٢٠، قامت باقتراض الأموال فى الهند. لكن على الرغم من هذا الامتزاج بين الثقافة التجارية الهندية والبريطانية، فقد كان هناك صراع جوهرى قد بدأ بين الاحتكار الرأسمالى الذى تمارسه الشركة وسوق البنغال، الذى كان يعتمد على المبادئ والقواعد التى يقبلها المجتمع. لقد فشلت الشركة فى محاولتها الأولى لتدمير الإمبراطورية المغولية فى ثمانينيات القرن السابع عشر. لكن خلال خمسينيات القرن الثامن عشر، كانت الشركة فى البنغال تحاول استغلال جميع الفرص المتاحة لدعم مصالحها فى مواجهة السلطة التنظيمية التى كان النَوّاب يتمتع بها، والتفوق التجارى للتجار الآسيويين، والتهديد المتصاعد الذى كان الفرنسيون يمثلونه. إلا أن ما فشل تشايلد فى تحقيقه فى ثمانينيات القرن السابع عشر تمكن روبرت كلايف من تحقيقه عن طريق مزيج من الجرأة منقطعة النظير، والقوة العسكرية، والاحتيال الماكر.

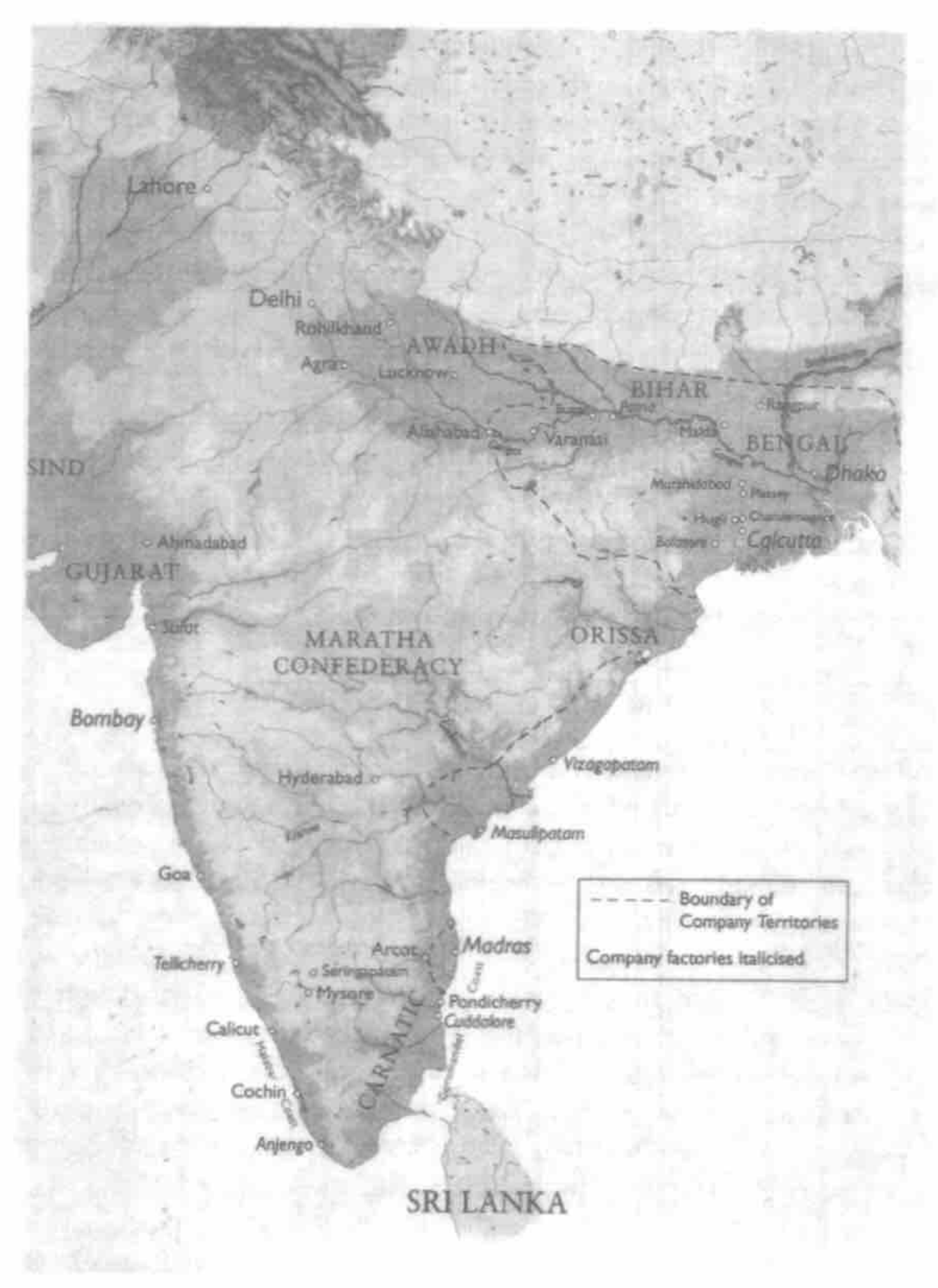
لكن الأذى الذى تسببت فيه الشركة عند استيلائها على البنغال، واستخدام جيشها الخاص لفض النزاع، كان يعنى أن معركة بلاسى، وما تلاها، يعد فى نظر الجميع مثالا واضحًا على الغزو الاستعمارى. ويدعم ذلك الرأى ما حدث بعد ذلك، حين تحولت الشركة إلى ممثل للدولة البريطانية يدير أراضيها فى الهند فى مقابل ربح مضمون لمساهميها. إلا أن استيلاء الشركة على البنغال ـ وهو أمر شاذ تماما ـ والكثير من بقية أراضى شبه القارة الهندية، لا يجب أن يخفى عن أعيننا حقيقة أن هذا الحدث فى جوهره ما هو إلا صفقة تجارية وشكل مبالغ فيه من أشكال سيطرة المؤسسات الضخمة. كان معاصرو الشركة يستخدمون كلمتين بشكل متكرر لتوضيح هذا التحول الغريب الذى حدث. وكانت أولى هاتين الكلمتين هى أن الشركة تسببت فى «انقلاب» لم يؤد فقط إلى استبدال نَوّاب بآخر سهل الانقياد، بل وتسببت أيضا فى تغيير أسَس حكم الدولة فى البنغال.

والكلمة الثانية هى أنها حصلت على «ملكية» غير مسبوقة، كانت بمثابة مورد جديد تماما للثروة للشركة ومديريها ومساهميها[٥]. ثم جاء آدم سميث بعد ذلك ليحذر من ميل المؤسسات الضخمة إلى الاشتراك فى «مؤامرة ضد العامة»، حيث تستخدم تلك المؤسسات القوة الاقتصادية لتدمير قدرة الدولة على وضع القوانين وفرض الضرائب التى تهدف إلى خدمة الصالح العام. كان ذلك العصر هو عصر الثورات، ومن أشهر تلك الثورات الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، وجنبا إلى جنب مع هاتين الثورتين نضع الانقلاب الذى قامت به الشركة فى البنغال. وإذا كنا فى حاجة إلى دليل على المؤامرة التى تقوم بها المؤسسات الضخمة فهذا هو ما نبحث عنه.

أغنى دولة فى العالم[٦]

خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، كان اهتمام الشركة ينصب على الغنيمة التى حصلت عليها وهى البنغال. **كانت شبه القارة الهندية فى ذلك الوقت بمثابة مصنع العالم، فكانت تنتج حوالى ربع الإنتاج الصناعى فى العالم فى عام ١٧٥٠، فى حين كانت بريطانيا تنتج ٩, ١٪ فقط (خريطة رقم ٢)[٧]. كانت البنغال هى أغنى مقاطعات الإمبراطورية المغولية (suba) حيث وصفها الإمبراطور المغولى أورانجزب بأنها «جنة الشعوب»**. وكانت قريبة من موارد المواد الخام ذات الجودة العالية، كذلك كان قطاعها الزراعى غزير الإنتاج، تميزت عملية إنتاج القماش بالتنظيم المدروس للعمل، وبسبب ذلك كله كانت منتجات البنغال غير قابلة للمنافسة فى كل من جودتها وأسعارها المنخفضة. وكانت الميزة التنافسية فى مجال التكلفة لصالح منتجات البنغال، حتى أن المنتجات القطنية البنغالية كانت تباع فى أواخر القرن الثامن عشر فى بريطانيا بأسعار تقل عن أسعار مثيلاتها البريطانية بنسبة ٥٠ إلى ٦٠٪ وتحقق مع ذلك ربحا. كانت المنتجات القطنية المصنوعة يدويا بمثابة حلقة الوصل بين الزراعة والصناعة، وهو الأمر الذى كان متغلغلا بعمق فى النظام التقليدى للقرى البنغالية، وهكذا كانت هناك مصادر متنوعة للدخل وسلع يمكن بيعها محليا ودوليا. لقد ظلت المنتجات

القطنية المصنوعة فى الهند تتفوق على منتجات العالم، ومثلما شكى المؤرخ الرومانى بلينى، الذى عاش فى القرن الأول الميلادى، من أن عمليات الاستيراد المكثفة للأنسجة القطنية الهندية كانت تستنزف مخزون روما من الذهب، شكى



الخريطة رقم (٢)
الهند فى أواخر ستينيات القرن الثامن عشر

النساجون الإنجليز عندما بدأت المنتجات القطنية الهندية فى الدخول مرة أخرى إلى أوروپا بكميات كبيرة فى أواخر القرن السابع عشر.

كانت منتجات البنغال تتميز أيضا بالتنوع الشديد، حيث كان هناك أكثر من ١٥٠ اسمًا للمنسوجات التى كانت الشركة تستوردها، وكانت تلك الأسماء تشمل أقمشة الموصلين، وأقمشة الشيت (calico)، والحرير، بالإضافة إلى تلك التى يمتزج فيها القطن والحرير. وكانت هناك مراكز إنتاج مختلفة تتخصص فى إنتاج أزياء ذات تصميمات خاصة، فنجد على سبيل المثال أن داكا كانت تشتهر بأقمشة الموصلين الشفافة الجميلة الرقيقة. كان هذا النسيج فى غاية الرقة حتى أن رطلا واحدا (١٦ أوقية) من القطن كان يعطى حوالى ٢٥٠ ميلاً من خيط الموصلين. وكانت الجودة والتصميم يختلفان باختلاف نوع النسيج، بدءا بأكثر الأنواع رقة «ململز ـ Mull-mulls»، و«الآلابالى ـ Allaballee»، حتى «شابانام ـ Shabanam» (ندى الصباح)، و«نيانسخ ـ Nayansukh» (يَسُرُّ العينين). وكان القطن قصير التيلة «فوتى ـ Phuti» الذى كان يزرع على ضفتى نهر ميجنا بالقرب من مدينة داكا عنصراً أساسيّا لإعطاء قماش الموصلين الملمس الذى يميزه، وقد وصف ممثل الحاكم العام البريطانى المقيم هذا القطن بأنه «أكثر أنواع القطن فى العالم رقة»[٨]. **يشير أحد التقديرات فى عام ١٧٧٦ إلى عمل ٢٥,٠٠٠ نساج فى داكا، ينتجون حوالى ١٨٠,٠٠٠ قطعة قماش من الخيوط التى كان يقوم بغزلها ٨٠,٠٠٠ سيدة**[٩]. لقد دخلت المنسوجات الهندية إلى بريطانيا، وكذلك دخلت أسماء الأقمشة الهندية إلى اللغة الإنجليزية، وأخص بالذكر «الباندانا ـ bandana»، وهو منديل كبير مزين بالرسوم، وقماش الشيت (وهو نسيج قطنى أبيض مطبوع على أحد جوانبه بعض الأشكال)، و«تشنز ـ chintz» (وهو قماش قطنى متعدد الألوان) و«دنجارى ـ dungaree» (وهو قماش خشن) و«جنجم ـ gingham» (وهو قماش مطبوع عليه مربعات) و«سيرسكر ـ seersucker» (وهو نسيج قطنى مخطط خفيف من التيل)، و«تافتا ـ taffeta» (وهو نسيج حريرى رقيق).

لقد جمع تجار الشركة ومساهموها ثروات ضخمة بسبب هوس الأوروپيين بالمنسوجات. وعلى الرغم من أن الشركة بدأت تجارة المنسوجات من سواحل جوجورات وساحل كروماندل، فإن أهمية البنغال كانت تتزايد باضطراد، حيث ازداد نصيب البنغال زيادة كبيرة من ١٢٪ فقط من المجموع الكلى لواردات الشركة من الهند خلال الفترة ما بين عامى ١٦٦٨ إلى ١٦٧٠، ليصل إلى ٤٢٪ فى الفترة ما بين عامى ١٦٨٩ و١٦٩٠، مما جعل البنغال أكبر مَصْدَرْ للبضائع، وزادت تلك النسبة كثيرا فى الفترة ما بين عامى ١٧٣٨ و ١٧٤٠ لتصل إلى ٦٦٪[١٠]. إلا أن الشركة كانت واحدة من بين الكثير من الشركات العاملة فى التجارة، ولعل المجموع الكلى لتجارة الشركات الأوروپية كان يمثل الثلث فقط من الصادرات الكلية للبنغال، حيث كان التجار الآسيويون هم أصحاب النصيب الأكبر من تلك الصادرات[١١]. وليس من قبيل المفاجأة أن يؤدى هذا الطلب الهائل على المنسوجات إلى ضغوط قوية تسببت فى رفع الأسعار.

لقد وضع الحكام المغول سياسة تجارية للتنظيم والتحكم الصارم فى الدخول إلى هذا السوق، وكانت تلك السياسة تحدد بدقة البضائع التى يمكن تجارتها ومن يقوم بتلك التجارة، اعتمادا على كل من الفاعلية الاقتصادية والمكانة الاجتماعية. وكان الحكام المغول يفرقون بوضوح بين التجارة الداخلية والدولية، وكانت الشركات الأجنبية تحصل على امتياز تصدير البضائع البنغالية فى مقابل تدفقات من الفضة لإثراء الخزانة العامة ودفع عجلة الاقتصاد. وكان فى سوق البنغال الداخلية مجموعة من السلع التى تُبرز المكانة الاجتماعية، مثل الملح والتنبول(*) والتبغ، وكانت التجارة فى هذه السلع تتوقف على معايير اجتماعية وليس على معايير السوق. «كانت الجماعات التجارية الأوروپية التى تنتمى إلى الشعوب التى «ترتدى القبعات ـ kulah poshan» تقوم بتلك المعاملات التجارية التى كانت تعد امتيازا وسلطة، طالما لم يخربوا النظام الهرمى الأساسى الذى يحكم التبادلات التجارية»[١٢]. وكانت تلك التوليفة من الطلب الزائد والقوانين

(*) نوع من التوابل الهندية ـ (المترجم).

الصارمة تعنى أن التجار الأوروپيين الذين جذبتهم التجارة فى البنغال، كانوا يمارسون تجارتهم وفقا لشروط صارمة، ولم يكن لدى الأوروپيين ما يبيعونه سوى سبائك الفضة، ولهذا كانت ثلاثة أرباع مدفوعات الشركة فى البنغال ما بين عامى ١٧٠٨ و١٧٥٦ من الفضة.

لقد وضعت الفرمانات الإمبراطورية المتعاقبة الأسس التى قامت عليها عمليات الشركة، حيث حددت الامتيازات التجارية التى يمنحها الإمبراطور للشركة. وبداية من خمسينيات القرن السابع عشر كان بمقدور الشركة تصدير السلع من الميناء الرئيسى فى البنغال ـ ميناء هوجلى ـ دون دفع رسوم جمركية فى مقابل دفع مبلغ ثلاثة آلاف روبية سنويا. إلا أن الشركة لم تنجح فى الحصول على دعم الإمبراطورية المغولية لهذا الوضع إلا فى عام ١٧١٧ من خلال الفرمان الشهير الذى أصدره الإمبراطور فاروخسيار، وأعطى هذا الفرمان رئيس الشركة فى كلكتا سلطات غير مسبوقة لإصدار أذون مرور (dastaks)، تعفى شحنات البضائع من الرسوم الجمركية. ولقد حظيت الشركة بوضع تجارى يميزها تماما عن التجار المحليين، مثل الكثير من الشركات عابرة القارات فى عالم اليوم. غير أن ذلك الفرمان لم يحدد البضائع التى يشملها هذا الإعفاء، ولكن ما يُفهم منه بصفة عامة أن الإعفاء يشمل فقط بضائع التصدير. وبمجرد أن تقبل الناس فرمان عام ١٧١٧ بدأت الشركة توسع من نطاق تجارتها المقبولة. وأخذ رئيس الشركة فى إصدار أذون مرور لمديريها، تمكنهم من الدخول فى مجال التجارة الخاصة دون دفع رسوم جمركية. والأسوأ من ذلك أن الشركة كانت تصدر أذون مرور للتجار الآسيويين فى مقابل المال، وهكذا حصلت على مورد متجدد من الدخل ينتمى شرعيا إلى النوَاب (الحاكم). وكانت السلطات البنغالية ترى أن ممارسات الشركة تمثل خطرا مزدوجا: حيث كانت تدمر الأساس الذى تستند إليه العائدات وتهدد الاقتصاد المحلى. وقد اتهم سراج الدولة الشركة فى عام ١٧٥٦ ـ خلال النزاع الذى ثار بينهما ـ بأنها قامت منذ عام ١٧١٧ بالاحتيال للاستحواذ على ١٥ مليون روبية ـ مستحقة لخزينة الإمبراطورية المغولية ـ من خلال سوء استعمال حق إصدار أذون المرور الذى تمتلكه. كذلك كان النوَاب على وعى بقدرة الشركة على

البيع بأسعار أقل من أسعار منافسيها من التجار المحليين وما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على اقتصاد البنغال بصفة عامة. ففى عام ١٧٢٧، على سبيل المثال، تمكن الموظفون الرسميون التابعون لنوَاب البنغال من اعتراض طريق أسطول الشركة القادم من باتنا ووجدوا أن تلك السفن كانت تحمل - على نحو غير شرعى - كميات هائلة من الملح وتتجه أسفل النهر إلى كلكُتا. وقال النوَاب أليفاردى خان - موجها اعتراضه إلى رئيس الشركة - أنه لو لم تتوقف الشركة عن «التجاوزات» التى ترتكبها فسوف يؤدى ذلك إلى «انخفاض أسعار بضائعها عن باقى المنافسين واحتكارها للتجارة جمعاء فى الإقليم، وبالتالى حرمان أعداد هائلة من السكان المحليين من وسائل كسب الرزق»[١٣]. وتكررت محاولات أليفاردى خان لمنع الشركة من سوء استخدام حق إصدار أذون المرور، وأجبر الشركة على دفع رسوم جمركية إضافية فى أعوام ١٧٢٧ و١٧٣١ و١٧٣٢ و١٧٣٦ و١٧٤٠ و١٧٤٤ و١٧٤٩.

كان مسئولو الشركة يشعرون بالغضب الشديد من سيطرة التجار الآسيويين على الاقتصاد البنغالى، حيث كان التجار المحليون - شأنهم شأن الشركة - يرغبون فى السيطرة وحدهم على السلع الحيوية، فنجد أن الأرمينى خواجا واجيد، على سبيل المثال، قد حقق الثراء من خلال احتكار تجارة الملح والملح الصخرى، كما كانت له مكانته القوية فى تجارة الأفيون فى باتنا. كذلك كان اعتماد الشركة على التجار المحليين فى الحصول على النقد وإقامة العلاقات التجارية مصدرا لازدراء مسئوليها. فلم تكن الشركة تمتلك المهارات ولا الأهلية اللازمة لشراء السلع من المنتجين مباشرة، ولهذا كان عليها تكليف وسطاء من التجار المحليين لشراء المنسوجات والمنتجات الأخرى نيابة عنها، ففى حالة المنسوجات كان الوسطاء يدفعون للنساجين مقدما نقديا (عربون)، وكان النساجون يستخدمون هذا المقدم لتغطية ثمن المواد الخام وتكلفة العمالة أثناء عملية إنتاج القماش. ازداد غضب مسئولى الشركة بسبب قيام هؤلاء التجار بالتجارة لحسابهم الخاص وعدم تركيز جل اهتمامهم على مصالح الشركة. وكانت بيوت التجارة الآسيوية - مثل تلك التى كان يرأسها جاجات سيث،

وأمير تشاند-أكثر ثراء وذات صلات أفضل من الشركة. أيضا ساءت تلك العلاقة أكثر بسبب الكم الهائل من مديونيات الإنجليز للموليين المحليين. وخلال الفترة التى سبقت معركة بلاسى كان معظم الإنجليز فى كلكُتا مدينين بديون لم يتم دفعها للمقرضين الهنود[١٤].

ومما زاد الطين بلة تواجد بيوت التجارة الأوروپية التى كانت تنافس الشركة وتهدد وضعها التجارى. لقد كان الإنجليز أحد الأجناس الكثيرة التى تمارس التجارة فى سوق البنغال، حيث تقوم موانى التصدير على امتداد نهر هوجلى الذى يمتد لمسافة قصيرة شمال كلكُتا، مثل ميناء سيرامبور أولا (الدنمارك)، ثم ميناء تشاندرناجور (فرنسا)، ثم ميناء تشنشورا (هولندا) ثم ميناء هوجلى. وأصبح ميناء كلكُتا هو الميناء الرئيسى على هذا النهر فى العشرينيات من القرن الثامن عشر متفوقا على الميناء الهولندى الذى تأسس منذ زمن طويل. إلا أنه فى الثلاثينيات من القرن الثامن عشر بدأت شركة الهند الفرنسية الدائمة تشكل خطرا داهما؛ فقد سبق الفرنسيون الإنجليز فى مجال التجارة تحت قيادة جوزيف فرنسوا دوبلييه حاكم مدينة تشاندر ناجور، وبصفة خاصة فى التجارة المربحة التى كانت تجرى فى المناطق الداخلية، والتى كان مديرو كلا من الشركتين يعملون بها لحسابهم الخاص. كان دوبلييه يمتلك عقلية تجارية فذة وتمكن بذكائه من تقويض مصالح منافسيه الإنجليز سواء بالنسبة لشركاتهم الضخمة أو مصالحهم الخاصة. لذلك نجد دوبلييه يقول: «لقد جعلت الإنجليز يرتعشون خوفا وهم يرون تجارتهم تتضاءل وتجارهم مجبرون على إعلان إفلاسهم»[١٥]، ويعد ذلك صحيحا إلى حد ما. وبحلول بدايات الخمسينيات من القرن السابع عشر كانت صادرات الشركة من البنغال فى تضاؤل مستمر، فى حين كانت الصادرات الهولندية من ميناء تشنشورا فى حالة انتعاش. وفى لندن كانت أسهم الشركة فى حالة تعثر، حيث بدأت فى الانخفاض من ١٩٧ جنيهًا إسترلينيًا فى ديسمبر من عام ١٧٥٢ إلى ١٣٣ جنيهًا فى يناير من عام ١٧٥٧. كذلك أخذت حصص الأرباح فى الانخفاض، حيث هبطت من ٦,٨٪ فى عام ١٧٥٢ إلى ٨,٥٪ فى عام ١٧٥٦.

كثيرا ما تحدث الثورات عندما تتوقف فجأة سلسلة مركزة من الظروف التى تؤدى إلى التحسن، ويؤدى ذلك إلى ضياع أحلام البعض الذين يَهُبون للبحث عن حلول جذرية . ولم يكن حال البنغال يختلف عن هذا الحال فى بدايات الخمسينيات من القرن الثامن عشر، حين كانت الشركة تبحث باستماتة عن حل لوضعها التجارى الآخذ فى التدهور . ففى عام ١٧٥١ ، رفض تجار المقدمات (العربون) الذين كانوا يتعاملون مع الشركة الانصياع للشروط والأحكام الجديدة، وعانت الشركة فى العام التالى من عجز شديد فى عملية تدبير البضائع اللازمة لتجارتها . وفى شهر يونية من عام ١٧٥٣ ، تحول الموقف إلى أزمة وقامت الشركة بإلغاء نظام تجار المقدمات بأكمله، واستخدمت عملاء مدفوعين الأجر، يقومون بشراء البضائع مباشرة من منافذ الإنتاج . وبعد التخلص من الوسطاء واتباع النهج الجديد فى العمل، صارت الفرصة متاحة أمام مديرى الشركة لمواصلة تجارتهم الخاصة، لقد كانت المغامرة التجارية التى تنطوى عليها التجارة الخاصة هى العامل الرئيسى الذى مهد الطريق لمعركة بلاسى . وأخذت العلاقة بين الشركة ونَوّاب البنغال تزداد سوءا، ففى أغسطس من عام ١٧٥٢ كتب روبرت أورم ـ أحد كبار تجار الشركة فى كلكُتا ـ خطابا لأحد أصدقائه فى مدراس يقول فيه بغضب شديد : «من الأفضل شنق ذلك الكلب العجوز (أليفاردى خان)، وأنا لا أتحدث جزافيا إذا قلت أن الشركة لا بد أن تفكر فى ذلك الأمر بجدية وإلا لن تكون تجارتها فى البنغال ذات جدوى»[١٦] . وكان ذلك الصديق هو الآخر يدعى روبرت، روبرت كلايف .

روح الحرب والغزو[١٧]

إلا أن هناك فارقًا كبيراً بين الغضب وتحقيق تلك الأفكار الشخصية، إذ كانت عملية الانهيار الداخلى المطردة فى الإمبراطورية المغولية هى التى وفرت الظروف الملائمة لحدوث هذا الانقلاب فى النهاية . كان التوسع الاستعمارى الضخم الذى قام به الإمبراطور أورانجزب، قد أدى إلى جعل المغول عرضة لعمليات الغزو المتكررة من قبل الأفغان والفرس وأهل إقليم ماراثا الهندى . كذلك أدت

مؤامرات البلاط وضعف القوة العسكرية إلى تقويض نظام الحكم الإمبراطورى الذى كان فعالاً وقويّا فى الإمبراطورية المغولية . وكان أساس هذا النظام هو السيطرة الصارمة على حكام الأقاليم لضمان بقاء سلطة التعيينات فى يد السلطة المركزية . وقام المغول علاوة على ذلك بتقسيم السلطة فى الأقاليم بين الناظم الذى كان يدير الشئون السياسية والقضائية ، والديوان الذى كان معنيا بالضرائب والشئون المالية . وبدأ هذا النظام الرائع فى البنغال فى التدهور فى عام ١٧١٧ عندما جمع مرشد كولى بين كلا المنصبين ، وقام على الفور بنقل العاصمة من داكا إلى المدينة التى سميت فيما بعد مرشدأباد . وعندما توفى فى عام ١٧٢٧ خلفه صهره شوجادين ، الذى ظل فى الحكم حتى عام ١٧٣٩ ، ثم تولى ابنه الحكم ، بعدها قام أليفاردى خان ـ الذى كان يحمل له النارجيلة (الشيشة) ـ بانقلاب دموى وخلع ابن شوجادين ، وهو الانقلاب الذى كان يمثل سابقة لما حدث فيما بعد . كان لاقتصاد البنغال الكثير من نقاط القوة ، إلا أنها بدأت تضعف بسبب الهجمات المتواصلة من إقليم ماراثا خلال الأربعينيات من القرن الثامن عشر ، وكذلك بسبب قيام النوَّاب باطراد باتخاذ إجراءات تعسفية للحصول على العائدات . وعلى الرغم من أن فترة حكم أليفاردى استمرت ١٥ عاما فقد كان نظام الحكم الذى تركه لحفيده سراج الدولة نظاما شخصيا إلى أبعد الحدود ويزداد ضعفا بمرور الوقت . وكان تولى حاكم ضعيف السلطة يعنى تعرض البنغال إلى الآثار المصاحبة للحرب التى انخرطت فيها فرنسا وبريطانيا فى ذلك الوقت .

أصبحت فرنسا هى المنافس الرئيسى لبريطانيا فى مجال الاستعمار وليس هولندا منذ أن حدث الاندماج بين المصالح الهولندية والإنجليزية فى الثورة المجيدة فى عام١٦٨٨ . وبعد مائة عام من الحروب المتقطعة بين الدولتين ، حسمت معركة واترلو الأمر فى عام ١٨١٥ . وفى البداية كانت شركتا الدولتين فى جنوب شرق آسيا قادرتين على البقاء بعيدا عن ذلك الصراع الجيوبوليتيكى . ووافق كلا الطرفين على عقد اتفاقية حياد خلال حرب الخلافة الإسبانية (١٧٠١ - ١٧١٤) إلا أنه خلال حرب الخلافة النمساوية (١٧٤٠ ـ ١٧٤٨) دفعت بريطانيا الشركتين

إلى مناصبة العداء بعضهما البعض. وأصبح دوبلييه حاكما على مدينة بونديشرى بعد أن انتهت فترة حكمه على تشاندرناجور. وعندما وصلت أنباء الحرب إلى الهند فى عام ١٧٤٤ عرض دوبلييه مرة أخرى على نظيره فى الشركة البريطانية فى مدراس توقيع اتفاقية حياد، ولجأت الشركة إلى مناورات لكسب الوقت، إلا أن الأسطول الملكى البريطانى هاجم سفن الشركة الفرنسية بعيدا عن الشاطئ، وهكذا بدأت العداوة.

وخلال المعارك التالية لم يسيطر الفرنسيون على مدراس فقط، بل هزموا أيضا الحاكم المحلى لإقليم كارناتك الذى كان قد منع الشركتين من القتال فوق أراضى الإقليم التابع له لأسباب معقولة. وعلى الرغم من استعادة الشركة لمدراس خلال معاهدة صلح «أيكس ـ لا ـ تشابل ـ Aix-la-Chapelle» التى أنهت الحرب فى النمسا، استمر الصراع بين الشركتين اللتين كانتا تساندان فى ذلك الوقت أميرين يتنافسان على تولى حكم إقليم كارناتك. لقد ظهرت المهارة الحربية الفائقة لروبرت كلايف أول ما ظهرت خلال تلك الصراعات التى حدثت فى جنوب الهند، ورأت الشركة أن تعيين الحكام المحليين (النوَابين) سيكون بمثابة مصدر دخل آخر بالإضافة إلى التجارة. كان كلايف ـ شأنه شأن باقى مديرى الشركة ـ قد جاء إلى الهند فى سن صغيرة ليعمل كاتبا فى الشركة، وكان عمره ١٩ عاما عندما وصل إلى مدراس فى شهر يونية من عام ١٧٤٤. كان كلايف ينحدر من طبقة أرستقراطية متواضعة، وكان يريد بشدة استعادة مكانة عائلته الاجتماعية، فاستخدم العائدات التى حصل عليها من أول ثروة تمكن من تكوينها فى الهند لفك رهنية ضيعة العائلة ستايكى هول فى مقاطعة شروب شاير، وهو مسقط رأسه.

اشتهر كلايف عندما كان صبيا «بحبه المفرط» للعراك، ولم تر الشركة فيه سمات النجاح إلا عند اندلاع الحرب فى الهند. لم يكن كلايف قد تلقى تدريبه كجندى، إلا أنه كان يمتلك قدرة غريبة على شن حروب عصابات جريئة إلى أقصى الحدود، حيث تمكن من السيطرة على مدينة أكروت، وظل مسيطرا عليها فى مواجهة قوة عسكرية فرنسية ساحقة. وفى العام التالى أجبر مدينة

ترتشونوبلى على الاستسلام فى النهاية تمكنت الشركة عند عقد معاهدة السلام من الحصول على مدينة سانطوم وبونامالى، وهكذا ازدادت عائدات الأراضى التى تحصل عليها الشركة من مدراس. وعاد كلايف إلى إنجلترا فى شهر أكتوبر من عام ١٧٥٣ كبطل شعبى، ومنحه أعضاء مجلس إدارة الشركة - عرفانا بالجميل - هدية عبارة عن سيف حوافه مغطاة بالذهب ومرصع بالماس.

واشترك كلايف فى انتخابات البرلمان، إلا أنه أزيح من تلك الانتخابات التى كانت مثيرة للجدل، فعاد إلى الهند فى شهر أبريل من عام ١٧٥٥ كحاكم لمنطقة فورت سانت ديفيد فى كادالور. وكانت مهمته فتح جبهة جديدة ضد الفرنسيين فى الساحل الغربى ومهاجمة مصالحهم فى مدينة حيدر أباد. إلا أنه عندما وصل إلى بومباى كانت الأطراف المتصارعة قد وافقت على عقد معاهدة صلح، واتجه كلايف إلى مدراس، وفى الطريق وصلته أنباء مزعجة تقول بأن الشركة طُردت من إقليم البنغال.

الطريق إلى بلاسى

كان حفيد أليفاردى خان - سراج الدولة - فى الحادى والعشرين من عمره عندما تولى الحكم فى شهر أبريل من عام ١٧٥٦. وكان موقفه من البريطانيين يتسق تماما مع المبادئ الأساسية التى سادت حكم جده، على الرغم من أن خصومه يصفونه عموما بأنه شخص شرير وفاسد. كان أليفاردى خان قد حاول منع الشركة من إساءة استخدام حق إصدار «أذون المرور» الذى حصلت عليه، كما كانت تساوره شكوك لا حصر لها حول تزايد حجم التجهيزات العسكرية الخاصة بالشركة فى المستوطنة التى أقامتها فى كلكُتا. واعترض على وجه الخصوص على الخندق الذى أقامته الشركة لحماية المدينة من هجمات إقليم ماراثا فى الأربعينيات من القرن الثامن عشر. وقال لمسئولى الشركة: **«إنكم تجار، فما حاجتكم إلى إقامة الحصون؟»**(١٨) وكان هذان العاملان من الأسباب الرئيسية التى دفعت سراج الدولة إلى محاولة تعليم الشركة درسا لا تنساه. أيضا كان

يساوره قلق شديد حيال قرار الشركة تحصين فورت ويليام (حصن ويليام) فى كلكُتا، والذى جاء إلى حد ما بسبب الخطر المتصاعد من الحرب التى بانت فى الأفق ضد فرنسا. كذلك زاد من استياء النوَاب الجديد قرار الشركة إيواء أحد أهم خصومه. بل إن أحد مديرى الشركة ـ ريتشارد بيكر ـ قد أقر بأن ما فعلته الشركة «يكفى لإثارة سخط حاكم البنغال ضد الإنجليز»[١٩].

أما بالنسبة للشركة، تحت قيادة رئيسها فى كلكُتا، روجر دريك، الذى كان صعب المراس فقد قللت تماما من أهمية عزم الحاكم الجديد وضع قيود لمنعها من ارتكاب المخالفات. وكما هو الحال فى النزاعات السابقة التى ثارت بين الحكام المحليين والشركة، كانت المفاوضات هى الخيار الأول لحل النزاع. **أرسل سراج الدولة سفيره نارايان سينخ للتفاوض مع مسئولى الشركة فى كلكُتا، إلا أن مسئولى الشركة أهانوا سينخ وطردوه شر طردة. وعندما عاد سينخ إلى مرشدأباد عبر عن غضبه الشديد وهو يقول: «أى شرف هذا نفخر به نحن الرجال مادامت شرذمة قليلة من التجار الذين لم يتعلموا بعد كيف يغسلون مؤخراتهم قد ردوا على أوامر الحاكم بطرد مبعوثه؟»[٢٠] إلا أن سراج الدولة أصر على الوصول إلى حل عن طريق التفاوض وأعلن: «لو أحسن الإنجليز التصرف كما يفعل التجار فسوف يفوزون بلا شك بحظوتى وحمايتى ومساعدتى»[٢١]. إلا أن المشكلة بطبيعة الحال هى أن الشركة لم تعد تريد أن تكون مجرد هيئة تجارية ضمن التجار الكثيرين العاملين فى البنغال، بل تريد فرض سيطرتها؛ ولهذا رفضت الشروط التى قدمها حاكم البنغال، الذى كان يريد إزالة التحصينات التى قامت بها الشركة، ووضع حظر على بيع «أذون المرور» للتجار الآسيويين، ووضع نهاية لقيام الشركة بإيواء أعدائه.**

وعندما فشلت كل المساعى الأخرى، أرسل الحاكم قواته للسيطرة على كلكُتا. قد تكون الشركة ذات أهمية كبيرة من الناحية التجارية إلا أن الجبن وعدم وجود الإعدادات اللازمة تسبب فى سقوط فورت ويليام سريعا فى شهر يونية من عام ١٧٥٦. وفى تلك الليلة مات حوالى مائة من أسرى الشركة بسبب الاختناق فى الزنزانة السوداء، وهى زنزانة صغيرة كانت موجودة فى إحدى المناطق

المجاورة لفورت ويليام، وهى حادثة أصبحت جزءا من المفاهيم الخاطئة المصاحبة للتاريخ الاستعمارى لبريطانيا. وأصبحت الشركة على وشك الطرد من البنغال تماما ـ أهم فروعها ـ كما حدث فى عام ١٦٨٩. وكانت التقديرات الواردة فى مقالات الصحف فى لندن تقول بأن الشركة خسرت ٢ مليون و٠٠٠, ٢٥٠ جنيه إسترلينى عند سقوط كلكُتا، وهو أكثر من نصف رأس مال الشركة من الأسهم الاسمية. وقام سراج الدولة بتغيير اسم كلكُتا لتصبح أليناجار، وطلب من الشركة إعادة دفع الرسوم الجمركية التى تهربت منها خلال الخمس عشرة سنة الماضية، وذلك لتأكيد سيادته. أما بالنسبة للسوق المحلى فى البنغال فقد دفعت عملية الإذلال التى تعرضت لها الشركة التجار إلى تغيير خططهم، فارتفعت أسعار أقمشة شيت بنسبة ٥٠٪، وهبطت أسعار البضائع الأوروبية بالمثل. وقال أحد المراقبين «لقد تسبب ما حدث فى إزعاج شديد لمديرى الشركة حتى أنهم بدءوا على الفور فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة مستعمراتهم»[٢٢].

ولم يكن سراج الدولة على علم بأن الشركة كانت تقوم بالتجهيز لهجوم مضاد باستخدام قوات حملة حيدرأباد التى كان يقودها كلايف، وكذلك سفن البحرية الملكية بقيادة الأدميرال واطسن(*). وفى الحادى عشر من شهر أكتوبر من عام ١٧٥٦ أرسل كلايف خطابا إلى اللجنة السرية الخاصة بالشركة فى لندن يقول فيه: **«إن ما يسرنى ويشرفنى هو أن هذه الحملة لن تنتهى فقط باستعادة كلكُتا، بل إن أملاك الشركة فى تلك المناطق ستصبح فى وضع أفضل على الدوام أكثر من أى وقت مضى»[٢٣]. وأكد مجلس مدراس فى الخطاب الذى بعثه إلى كلايف بعد ذلك بيومين على أهمية استعادة كلكُتا والحصول على التعويضات، لكن المجلس أضاف أيضا فى خطابه أن تلك المهمة يجب أن «تؤدى إلى التحالف مع أى قوى فى البنغال قد تكون مستاءة من العنف الذى تمارسه حكومة نوّاب البنغال أو تطمح فى تولى منصب الحاكم»[٢٤]. لقد استغلت الشركة الخبرة التى اكتسبتها مما حدث فى إقليم كارناتك خير استغلال.**

(*) الأدميرال واطسن Admiral Watson (١٧١٤ ـ ١٧٥٧) أحد ضباط البحرية الإنجليزية خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر. أصبح حاكما فيما بعد للأراضى المكتشفة حديثا ومات فى كلكُتا ـ (المترجم).

كان عدد الجنود الذين شاركوا فى حملة كلايف قليلا، إلا أنها كانت حملة مركزة قامت بنهب مدينة هوجلى فى شهر يناير من عام ١٧٥٧، واستعادة كلكُتا فى الشهر التالى. وتم توقيع «معاهدة أليناجار» التى أعطت الشركة سلطة سك العملة الخاصة بها والتوسع فى إصدار «أذون المرور» لتشمل تجارتها الخاصة. وواصل كلايف حملته، فقامت قواته بقصف مدينة تشاندرناجور والاستيلاء عليها فى شهر مارس بعد أن تهرب من العرض الفرنسى الذى كان يهدف إلى توقيع اتفاقية حياد فى البنغال، واستغل الهجوم الذى قام به اللصوص الأفغان فى غرب الإقليم لصالحه. ولا يمكننا التقليل من الأهمية التجارية لهذا النصر، فعندما وصلت أنباء سقوط تشاندرناجور إلى لندن بعد شهور ارتفع سهم الشركة بنسبة ١٢٪[٢٥]. لقد سقطت أولى العقبات التى تقف فى طريق الشركة لفرض سيطرتها على اقتصاد البنغال.

وسرعان ما قضت المؤامرات على كل من نَوَاب البنغال والتجار الآسيويين. إن قصة المؤامرة التى أدت إلى معركة بلاسى تبدو غير واضحة المعالم بسبب الادعاءات التى تثور حول المسئول الرئيسى عما حدث والادعاءات المضادة. ويرى أحد الخبراء أن البريطانيين هم الذين «خططوا للانقلاب وشجعوا على القيام به»[٢٦]. ويقول كلايف فى أحد الخطابات التى أرسلها إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة عقب النصر الذى حققه فى معركة بلاسى إن البنغاليين الذين لم يكونوا موالين لنَوَاب البنغال هم الذين «عرضوا علينا ذلك»[٢٧]، وأياً كان المسئول عما حدث، فمن الواضح وجود تقارب كبير بين مصالح الشركة الإنجليزية وبعض قطاعات البلاط الإمبراطورى فى البنغال. وإذا كان لابد من توجيه اللوم فمن الواضح أن الشركة تتحمل وزر قيامها بالتحريض على عصيان مسلح غير قانونى، كذلك ارتكب مير جعفر وجاجات سيث وأمير تشاند- وغيرهم من المتآمرين - جريمة الخيانة العظمى.

كانت الشخصيات الثلاث الرئيسية الضالعة فى المؤامرة من البنغاليين شخصيات مهمة بالفعل. فكان مير جعفر من كبار المحاربين ورئيس دائرة صرف الرواتب فى نظام سراج الدولة، إلا أنه أعفى من منصبه فى أعقاب ما حدث فى

مدينة تشاندرناجور؛ وكانت عائلة جاجات سيث تمتلك قوة اقتصادية فى شمال الهند لا منافس لها. وكان جاجات سيث يدعى «ممول العالم». لقد تمكنت تلك العائلة الماروارية(*) من تكوين موارد اقتصادية هائلة بسبب إدارتها لدار سك العملة الإمبراطورية، وكذلك بسبب عمليات إقراض الأموال واسعة النطاق. وتمكنت تلك العائلة ببراعة من استخدام ذلك النفوذ الاقتصادى فى البلاط الإمبراطورى فى البنغال؛ وقال عنهم أحد المعلقين الفرنسيين فى عصرهم أنهم «السبب الرئيسى وراء الثورات التى حدثت فى البنغال»(٢٨).

كان أمير تشاند أحد أصحاب المال والتجارة الكبار، حيث كان يسيطر على جانب كبير من تجارة الأفيون والملح الصخرى، وكان ينتمى فى أصله إلى مدينة أجرا، وكان أيضا من أشهر المتعاملين مع الشركة، حيث كان أحد تجار العربون الذين كانوا يعملون معها منذ بداية الثلاثينيات من القرن السابع عشر. إلا أن العلاقات بينه وبين الشركة لم يسدها الوئام، وفى عام ١٧٣٥ أنهت الشركة عقدها معه بسبب اتهامه بالاحتيال. إلا أن الشركة عادت للتعامل معه بعد أربع سنوات، وتولى فيما بعد إدارة ثلث الاستثمارات السنوية للشركة فى البنغال.

ولم يكن الشىء الجديد الذى يميز انقلاب بلاسى عن غيره هو المؤامرات والخيانة التى حدثت فى عاصمة البنغال مرشدأباد، بل كان هو قبول المتآمرين ضد سراج الدولة التحالف مع أشخاص كانوا فى حقيقة الأمر مرتزقة أجانب، حيث كان كبار طبقة النبلاء والتجار فى البلاط الإمبراطورى فى البنغال يعتقدون أن بإمكانهم السيطرة على الهمج الأجانب!! لتحقيق مصالحهم، تماما كما حدث مع النبلاء الضعاف الجشعين خلال الفترة من تاريخ بريطانيا التى تلت خروج الرومان منها. إلا أنهم ارتكبوا خطأ فادحا. **صحيح أن البنغال كانت منطقة ثرية بكل تأكيد، لكن حكامها وأعيان تجارها كان ينقصهم الحكمة، فكانوا يهتمون فى المقام الأول بالعلاقات الشخصية والتحالفات، وفى مقابل ذلك كانت هناك مؤسسة قوية تجردت من العلاقات الشخصية ولها مجموعة واضحة إلى أقصى الحدود من الأولويات، حيث أن البنية الهيكلية لشركة الهند الشرقية كشركة**

(*) العائلة الماروارية نسبة إلى منطقة ماروار فى شمال غرب الهند ـ (المترجم).

ضخمة منحتها قوة جماعية، وكذلك وحدة الهدف التى لم تكن متاحة للتجار الآسيويين ولا للحكام الذين جاءوا بعد عهد الإمبراطورية المغولية[٢٩]. وسرعان ما ظهرت وحدة الغرض تلك فى البنغال.

وخلال المفاوضات المكثفة للوصول إلى اتفاق يهدف إلى الإطاحة بسراج الدولة، تعدى أمير تشاند حدوده مرة أخرى، وأصبح بذلك أول من يُطلق عليه لقب «السيد خمسة بالمائة ـ Mr. Five Percent». لقد هدد بفضح المتآمرين إذا لم يحصل على ٥٪ بالكامل من الخزانة العامة فى البنغال حتى يستمر فى دعمه للمتآمرين. وفى عام ١٩١٤ ـ بعد ١٥٠ عاما ـ استحق كالوستى جلبنكيان ـ أحد وسطاء الشركات الكبرى والذى حقق نجاحا أكثر من أمير تشاند ـ لقب «السيد خمسة بالمائة» بسبب نصيبه الذى حصل عليه من الشركة التركية للبترول مقابل الاتفاق الذى عقده بين أحد الاتحادات الأنجلو ـ إيرانية وشركة شل وبنك دويتش. وعودة مرة ثانية إلى عام ١٧٥٧ نجد أن كلا من مسئولى الشركة وغيرهم من المتآمرين البنغاليين كانوا يشعرون بغضب شديد بسبب وقاحة أمير تشاند. فلجأ كلايف إلى خدعة أصبحت أسطورة فيما بعد، حيث قام بإعداد اتفاقيتين مع مير جعفر، ووافق كلايف على طلب أمير تشاند فى اتفاقية زائفة كتبت على ورق أحمر، وقام بتزوير توقيع الأدميرال واطسون قائد الحملة العسكرية. أما الاتفاقية الحقيقية فقد كتبت على ورق أبيض ولم يُذكر فيها ما يشير إلى هذه الصفقة. وعندما علم أمير تشاند بتلك الخدعة عقب معركة بلاسى أغمى عليه ومات حسيرا بعدها بفترة قصيرة.

كانت المؤامرة التى تجلت نتائجها فى معركة بلاسى مجازفة وانتهت بكارثة إلى حد ما. وكان سراج الدولة قد اكتشف تلك المؤامرة بالفعل، إلا أنه قرر عدم القضاء عليها وسعى من أجل التصالح بدلا من ذلك، وكانت لحظة التردد تلك هى السبب فى دماره. علاوة على ذلك كان سراج الدولة مشتت الانتباه، حيث كان يخشى من هجمات كل من القوات الأفغانية غرب بيهار، والشركة المعتدية فى الجنوب. وفى الثالث والعشرين من شهر يونية من عام ١٧٥٧ حدثت المواجهة بين قوات النَوّاب البنغال وقوات الشركة بالقرب من أخدود من أشجار المانجو فى بلاسى، وعلى الرغم من أن قوات الحاكم كانت أكثر عددا من قوات

الشركة إلا أنها كانت سيئة التنظيم ومنقسمة من الداخل، أما قوات الشركة فكانت أقل عددا بكثير ولكن أفضل تنظيما. ويرجح أن القوات البنغالية كانت تبلغ حوالى ٥٠,٠٠٠ جندى فى مواجهة قوات الشركة التى كانت تبلغ ٣,٠٠٠ من جنود المشاة ثلثهم فقط من البريطانيين. وجاءت هزيمة الحاكم نتيجة اجتماع الحظ والشجاعة والخيانة، وسرعان ما تم اغتياله بعد ذلك. وقامت الشركة بتعيين مير جعفر كحاكم صورى ثم بدأت تنفيذ شروط الاتفاقية.

وعلى الفور بدأت عملية الانتقام، حيث قامت الشركة بالقضاء على المصانع الفرنسية فى البنغال، **وحصلت على تعويضات كبيرة لها، وكذلك لسكان كلكتا من الإنجليز والهنود والأرمينيين، كما تلقت الشركة هبات من الأراضى المحيطة بالمدينة،** وعقد كلايف *«اتفاق غير عادى»* حصل من خلاله على ٢,٥ مليون جنيه إسترلينى على الفور لصالح الشركة، ثم تلا ذلك زيادة فى العائدات المستقبلية للشركة. وقال كلايف فى خطاب بعثه إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة فى السادس والعشرين من شهر يولية من عام ١٧٥٧ إن **«هذه الثورة العظيمة التى قمنا بها بنجاح تبدو كاملة من جميع النواحى»**[٣٠].

حصاد الانقلاب

وبعد الانقلاب الذى حدث فى بلاسى أصبحت على الفور الأساليب التى استعملها كلايف محلا للفحص الدقيق وباتت موضعا للجدل منذ ذلك الحين، حيث وجه الكثيرون النقد لكلايف لأنه حط من قدر نفسه ولجأ إلى ما يدعونه أساليب الفساد والخداع فى «الشرق». وبعد سنوات عديدة قام توماس بابينجتون ماكولاى[*] باستعراض مشوار حياة كلايف، وخلص إلى أنه قد تحول إلى «متآمر فى الهند»، وأن خداعه لأمير تشاند «لم يكن مجرد جريمة، بل كان خطأ فادحا». أما روبرت هارفى ـ آخر كتاب السيرة الذاتية لكلايف فى العصر الحديث ـ فقد اتخذ موقف «الغاية تبرر الوسيلة»، حيث يرى أن كلايف «يستحق

(*) توماس بابينجتون ماكولاى سياسى وشاعر ومؤرخ وعضو فى البرلمان. شغل مناصب مهمة فى الحكومة البريطانية فى الهند. له كتابات عدة أهمها خطاباته وأحاديثه التى ظهرت ضمن مجموعة الأعمال الكاملة ـ (المترجم).

جُل التقدير لمهارته فى الخداع»[٣١]. لكنى لا اعتقد أننا سنشعر بالتعاطف مع أمير تشاند لأن شخصا أكثر مكرا منه تمكن من خداعه. غير أن الخدعة البارعة التى قام بها كلايف لا تنفصل عن الكذبة الأساسية التى دعمت أسس الحكم البريطانى فى الهند، حيث أن حادثة «الزنزانة السوداء» قد تفاقمت بعد ذلك حتى أصبحت بمثابة الجريمة التى تبرر عملية العقاب التى قامت بها الشركة بلا تهاون. إلا أن الشركة أصبحت عرضه للاتهام بالازدواجية عندما امتدحت فيما بعد «تعاملاتها التى لا يشوبها شائبة» ـ وفقا لكلمات كلايف ـ ووصفتها بأنها كانت أساس حكمها[٣٢].

والأخطر من ذلك هى الاتهامات التى وجهت لكلايف بالفساد. لقد حصل كلايف ـ وكذلك قادة الحملة العسكرية الآخرين ـ على أرباح طائلة من الانقلاب الذى حدث فى بلاسى، حيث حصل على ٢٠٠,٠٠٠ روبية فى مقابل عضويته للجنة المختارة الخاصة بالبنغال، و٢٠٠,٠٠٠ أخرى كقائد عام، وكذلك مليون و٦٠٠,٠٠٠ روبية فى شكل هدايا من أشراف البنغال، وكان مجموع ما حصل عليه ٢٣٤,٠٠٠ جنيه إسترلينى، وهو ما يعادل حوالى ٢٢ مليون جنيه إسترلينى فى عام ٢٠٠٢، وأصبح كلايف فجأة وهو فى سن الثالثة والثلاثين من أغنى أغنياء إنجلترا. وبعد سنوات عديدة وقف كلايف أمام البرلمان مدافعا عن نفسه ومؤكدا على براءته من جميع التهم المنسوبة إليه قائلا: «سيدى الرئيس، إننى أقف أمامكم فى هذه اللحظة وكلى دهشة من النهج المعتدل الذى انتهجته». إلا أن كلايف لم يخالف القانون عندما قبل هذه الأموال على الرغم من أنه يبدو من غير اللائق له قبولها. إن ما حدث هو أنه كان «قدوة سيئة» للآخرين كما قال ماكولاى. **علاوة على ذلك نجد أن هذه الهدايا لا تختلف فى جوانب كثيرة عن مكافآت النجاح التى يحصل عليها رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الكبرى فى تسعينيات القرن العشرين لنجاحهم فى الحصول على حصص ضخمة فى مشروعات تجارية لصالح شركاتهم. فنجد على سبيل المثال أن كريستوفر جينت ـ من شركة فودافون ـ قد حصل على عشرة ملايين جنيه إسترلينى إضافية فى عام**

٢٠٠٠ لأنه تمكن من شراء شركة مانزمان الألمانية، وقد وصف أحد حاملي الأسهم في ذلك الوقت حصول جينت على تلك المكافأة بأنه مسلك شبيه بمسلك «التجار الأقوياء البرابرة في العصور القديمة»(٣٣).

لقد حذا الآخرون حذو كلايف فيما فعله، فخلال السنوات الثماني التي تلت معركة بلاسي، قامت الشركة بتعيين أربعة نوابين على البنغال. وكلما حدثت عملية انقلاب تنتقل المزيد من الأراضي إلى حوزة الشركة لإعادة جدولة ديون نواب البنغال التي أصبحت ثقيلة جدا بحلول ذلك الوقت، إضافة إلى الهدايا السخية التي كان مديرو الشركة يحصلون عليها، وكان مجموع تلك الأموال ٢,٢ مليون جنيه إسترليني إضافة إلى ٣,٨ مليون أخرى كتعويضات. **وفي عام ١٧٦٠م، أطاحت الشركة بمير جعفر وعينت زوج ابنته مير قاسم حاكما على البنغال بدلا منه، ثم أطاحت به هو الآخر في عام ١٧٦٣ عندما حاول الإضرار بتجارة التجارة الخاصة للشركة، والتي كانت تزداد على نحو مؤذ. كان الحل الذي أتى به مير قاسم حلا جريئا، حيث ألغى جميع الرسوم الجمركية الداخلية، وهكذا لم يعد لأذون المرور المعفاة من الرسوم الجمركية التي تصدرها الشركة أي قيمة. ولم تكن الشركة لتسمح باستمرار هذا الإجراء الإصلاحي، لهذا لجأت إلى الحرب مرة أخرى.**

كان أهالي البنغال يكرهون الشركة بشدة حتى أن قوات مير قاسم قتلت مجموعة من الأسرى الإنجليز في باتنا في عام ١٧٦٣، وكان ذلك بمثابة عمل انتقامي متعمد أكثر وحشية من حادثة «الزنزانة السوداء» التي وقعت قبل ذلك بست سنوات. أيضا أعدمت عائلة جاجات سيث لتحالفهم مع الإنجليز، تلك العائلة التي كانت في يوم من الأيام من أبرز العائلات في البنغال؛ كذلك كان للجماعات المسلحة بقيادة «رجال الدين ـ sannyasi» دور في هذا الاضطراب، حيث قامت إحدى تلك الجماعات بمهاجمة داكا ونهب مصنع الشركة في منطقة باجانباري. لقد تحالف مير قاسم مع نَوَاب إقليم أود والإمبراطور المغولي شاه علم الثاني لمواجهة الشركة والسيطرة على البنغال. وفي نهاية تلك الحرب الثانية

التى خاضتها «الشركة ضد المغول» جاءت النتيجة على عكس المتوقع ؛ ففى شهر أكتوبر من عام ١٧٦٤ حققت قوات الشركة النصر فى معركة بوكسار، وكان نصرا حاسما أكثر من النصر الذى تحقق فى معركة بلاسى . وعاد مير جعفر لحكم البنغال وظل حاكما عليها لفترة بسيطة جدا بلغت أشهر قليلة ، وكانت تلك هى آخر فترات حكمه قبل أن يتولى ابنه نجم الدولة الحكم فى بدايات عام ١٧٦٥ . ولقد وُصفت تلك الفترة بحق بأنها «إحدى أسوأ فترات التاريخ البريطانى»[٣٤] .

وبعيدا عن التفاصيل القذرة وراء عمليات الانقلاب المتكررة التى أحدثتها الشركة فى البنغال ، نجد أن الدافع الرئيسى وراء تلك الأحداث كان هو أن تفرض الشركة سيطرتها على السوق لصالحها وصالح مديريها . ويقول ماكولاى أن كلايف «كان يعتبر نفسه قائدا حربيا يخضع للشركة وليس للتاج البريطانى»[٣٥] . ولكن ما الذى حصلت عليه الشركة من وراء هذا الانقلاب؟ لقد انهارت سلطة نَوَاب البنغال التنظيمية مما مكن الشركة من فرض الاحتكار الذى كانت تنشده منذ وقت طويل على تجارة التصدير ، وتوسيع أنشطتها لتشمل السوق المحلى ، والاستيلاء على العائدات العامة فى البنغال واستغلالها لصالحها . ويشير أحد التقديرات إلى أن البنغال فقدت خلال العشر سنوات التى تلت معركة بلاسى ثلثى عائداتها بسبب هذا النهب التجارى[٣٦] .

لقد مكنت معركة بلاسى الشركة ـ كما قال ليوك سكرافتن بعد ذلك، وهو اليد اليمنى لكلايف ـ من «السيطرة على تجارة الهند ككل (باستثناء التجارة مع الصين) لمدة ثلاث سنوات دون إرسال أوقية واحدة من سبائك الفضة إلى الهند»[٣٧] . وكانت تلك هى بداية انقلاب الأوضاع الاقتصادية فى العالم .

لقد ضعفت بشدة قدرة حاكم البنغال على وضع القواعد التى تمنع الشركة من سوء استخدام حق إصدار «أذون المرور» ، وفرض تلك القواعد داخل البنغال . وبدأ كلايف فى استغلال السلطة الجديدة التى حصل عليها ، فقرر أنه من الواجب

أن يكون لمديرى الشركة (وهو بينهم) الحرية الكاملة لاستغلال السوق الداخلية للبنغال. وسرعان ما تحققت مخاوف أهالى البنغال من قيام الإنجليز باحتكار السوق. وفى عام ١٧٩٢، أخذ مير قاسم يوجه اعتراضاته إلى الشركة فى كلكتا محتجا على قيام عملاء الشركة **«بأخذ البضائع والسلع بالقوة من الفلاحين والتجار وغيرهم بربع الثمن، واللجوء إلى العنف والقهر لإجبار الفلاحين على دفع خمس روبيات فى بضائع لا تساوى إلا روبية واحدة»**[٣٨].

وبعد القضاء على السلطة التنظيمية للدولة البنغالية أصبح بمقدور الشركة التخلص من خطر منافسيها الآخرين من الشركات التجارية الأوروبية وكذلك التجار الآسيويين المحليين. وكانت الشركة قد قضت بالفعل على الخطر الفرنسى عندما سيطرت على مدينة تشاندرناجور خلال الفترة التى سبقت معركة بلاسى. وبالرغم من عودة الفرنسيين إلى ذلك الميناء وبقائهم هناك حتى عام ١٩٤٧، فقد ضعفت الشركة الفرنسية كثيرا عما كانت عليه من قبل، وتمت تصفيتها فى عام ١٧٦٩. أما فيما يتعلق بشركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة، فقد بدأ تجار شركة الهند الشرقية الإنجليزية بعد معركة بلاسى بأشهر قليلة فى استغلال وضعهم الجديد لتقويض تجارة منافسيهم الهولنديين. واشتهر عملاء الشركة بالدخول بأعداد كبيرة إلى المناطق التى تنتج المنسوجات والاستيلاء على قطع القماش التى كان النساجون يغزلونها لصالح شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة. وعندما رأى الهولنديون أن تجارتهم على وشك الزوال، قرروا القيام بمحاولة دفاعية يائسة للحفاظ على نظامهم التجارى. وفى شهر يونية من عام ١٧٥٩ أرسلت شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة أسطولا من باتافيا (جاكارتا) إلى البنغال، إلا أنها كانت حملة غير متقنة وفاشلة وأجبر الهولنديون على التعهد بعدم إحضار أى قوات عسكرية إلى البنغال مرة أخرى. وكان الهولنديون يحتكرون تجارة الأفيون فى البنغال من خلال شركة خاصة هى جمعية الأفيون، فقامت الشركة الإنجليزية بإنهاء هذا الاحتكار أيضا وحل محل الهولنديين جماعة التجار الإنجليز فى باتنا، وسرعان ما ذاع عن هؤلاء التجار ممارساتهم السرية والثروة التى كونوها. فكان مديرو الشركة على سبيل المثال يشتهرون بأنهم «يأمرون الفلاحين

بحرث الحقول الغنية بنبات الخشخاش وزراعتها أرزا» وذلك لتقليل المعروض من الأفيون وبالتالى زيادة سعره[٣٩].

وبالنسبة للتجار الآسيويين، فقد فرضت الشركة احتكارها رسميا على المجالات المهمة من اقتصاد المناطق الداخلية فى البنغال التى كان التجار الآسيويون يسيطرون عليها. ففى عام ١٧٥٨ على سبيل المثال، أعطى مير جعفر الشركة حق احتكار تجارة الملح الصخرى، وهى التجارة التى كان أمير تشاند يسيطر عليها فى يوم من الأيام. علاوة على ذلك توسعت الشركة فى نظام العملاء ذوى المرتبات، وهكذا لم تعد فى حاجة إلى شركاء تجاريين من التجار الآسيويين.

تجارة بالإكراه

أصبح إقليم البنغال بأكمله تحت رحمة الشركة بعد معركة بوكسار، حيث تخلصت الشركة من منافسيها ولم يعد النَوَاب يشكل خطرا. ولكن كان على الشركة أن تحصل على شىء أخير يكمل الانقلاب الذى قامت به، فكان عليها أن تستحوذ على العائدات المالية للبنغال وتضمها إلى حساباتها الخاصة. أضافت عملية نقل ملكية الأربعة والعشرين بارجانا إلى الشركة عقب معركة بلاسى إلى عائداتها ٥٨,٠٠٠ جنيه إسترلينى من الضرائب. وسرعان ما لجأ الإمبراطور المغولى إلى كلايف وطلب منه أن تتولى الشركة مهمة إدارة الضرائب (الديوانى) حتى يمكن للبنغال مواصلة دفع الضريبة المعتادة لدلهى. وكتب كلايف خطابا لرئيس الوزراء البريطانى ويليام بيت فى يناير من عام ١٧٥٩ يقول فيه إنه رفض هذا العرض «مؤقتا». بعدها أبحر كلايف عائدا إلى بريطانيا ومعه ثروة تبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى ـ أى أكثر من ٣٤ مليون جنيه إسترلينى فى يومنا هذا ـ ومِنْحة «جاجير» مدى الحياة من مير جعفر تساوى حوالى ٣٠,٠٠٠جنيه إسَترلينى[٤٠].

وعندما قامت الشركة بتنصيب مير قاسم فى عام ١٧٦٠، صارت مقاطعات ميدنابور، وبردوان، وتشيتاجونج تحت سيطرة الشركة، وكانت تدر على الشركة

٦٥٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى أخرى. وعندما عاد كلايف إلى الهند للمرة الثالثة والأخيرة فى مايو عام ١٧٦٥، طرح جانبا الحذر الذى توخاه فى البداية، وأجبر الإمبراطور الضعيف الشاه علم الثانى على إضفاء الطابع الرسمى على سيطرة الشركة على البنغال. وفى الثانى عشر من شهر أغسطس عام ١٧٦٥ منح الإمبراطور الشركة حق تحصيل ضرائب (الديوانى) فى البنغال، وبيهار، وأوريسا فى مقابل جزية سنوية مقدارها ٢,٦ مليون روبية، وهو ما يعادل ٣٢٥,٠٠٠ جنيه إسترلينى. ووفقا لحسابات كلايف، نجد أنه بعد طرح الأموال التى تحتاجها إدارة النَوّاب من عائدات الضرائب السنوية فى البنغال التى تبلغ ٢٥ مليون روبية، يتبقى «ربح صافى للشركة» يقدر بحوالى ١٢ مليون روبية، أو ١,٦٥٠,٩٠٠ جنيهًا إسترلينيًا[٤١]، ونجد أن ذلك يعادل فى القرن الحادى والعشرين فائضًا سنويًا يصل إلى أكثر من ١٥٠ مليون جنيه إسترلينى، أى هامش ربح يصل إلى حوالى ٤٩٪.

ورسم كلايف صورة رائعة من صور السخاء لأعضاء مجلس إدارة الشركة فى شارع ليدنهول الذين كانوا يحاولون تقليل التكاليف، وكانوا مجبرين على إرسال سبائك الفضة النادرة إلى آسيا، وقال لهم أن حصول الشركة على حق تحصيل ضرائب الديوانى سوف يؤدى إلى «دفع جميع نفقات استثمارات الشركة، وتوفير الأموال اللازمة للتجارة الثمينة مع الصين، والوفاء باحتياجات كل مستعمراتكم الأخرى فى الهند، ويتبقى أيضا رصيد كاف فى خزينتكم»[٤٢]. واستمر كلايف بمهارة فى إيهام الناس بوجود سلطة مغولية، حيث جعل المسئولين المحليين هم الذين يجمعون الضرائب كما كانوا يفعلون من قبل، ويقول البروفسور سراج الإسلام من «الجمعية الآسيوية فى بنجلاديش - Bengladesh's Asiatic Society» أن ذلك كان «أوضح مثال على الحصول على دخل دون استثمار»[٤٣]. وقامت الشركة خلال السنوات الست التالية بجمع أكثر من ٢٠ مليون جنيه إسترلينى، وحققت فائضا مقداره ٤ مليون جنيه إسترلينى، وهو أقل من المتوقع. ولكن ذلك المبلغ كان يعد كسبا عظيما فى وقت كانت

الواردات الكلية للشركة من آسيا قبل حصولها على حق تحصيل ضرائب الديوانى تصل إلى مليون جنيه إسترلينى فقط كل عام.

لقد قامت دولة الشركات الكبرى؛ فكلايف لم يحصل على ضرائب الديوانى من أجل تعزيز مصالح الإمبراطورية البريطانية، وهو الأمر الذى يخالف المسوغات التى قدمها مؤرخو الاستعمار فيما بعد. لقد كان الدافع وراء ما قام به أكثر بساطة من ذلك، فنجد أن جيمس ميل يقول فى كتابه «تاريخ الهند البريطانية ـ History of British India»: «على الرغم من أن كلايف لم يَغفل أبدا عن تحقيق، مصالحه الشخصية، فإن الدافع وراء ما قام به هى رغبة حقيقية لتحقيق الثروة والرخاء للشركة»[٤٤]. ولم يصدق أعضاء مجلس إدارة الشركة أن الحظ قد ابتسم لهم، وطلبوا من موظفى الشركة فى البنغال استخدام جزء من الفائض لشراء المنسوجات البنغالية لشحنها إلى إنجلترا وإرسال الأموال المتبقية إلى ميناء كانتون الصينى لشراء الشاى. وأدى ذلك النظام إلى إفقار البنغال تدريجيا، وهو ما يُطلق عليه «التجارة من جانب واحد»، أو «التجارة بالإكراه»، وهو اسم شاعرى إلى حد ما. وبطبيعة الحال أصبح ٨٥ إلى ٩٠٪ من تجارة البنغال الخارجية فى يد الشركة بحلول نهاية القرن[٤٥].

النساجون وأصابع الإبهام

كان الثراء الذى تتمتع به صناعة المنسوجات فى البنغال هو الذى أغرى الشركة فى البداية بدخول البنغال، وكان نساجو البنغال هم الذين تأثروا إلى أقصى حد بسلطة الشركة التى اكتسبتها مؤخرا على سوق البنغال. ولم يكن نساجو البنغال من طبقة الأثرياء قط، إلا أنهم كانوا يتمتعون بمستوى معيشة أفضل من نظرائهم فى إنجلترا فى ذلك الوقت، ويرجع ذلك عموما إلى قدرتهم على تحديد الشروط التى يعملون وفقا لها. ويرى براساننان بارثاساراثى أن هناك أدلة مقنعة على أن نساجى الهند كانوا «يكسبون أموالا أكثر من نظرائهم البريطانيين، وأن وضعهم المالى كان أكثر أمانا واستقرارا»[٤٦]. لقد كانت الأعراف الاقتصادية فى الهند تخدم مصالح النساجين أمام التجار. وفى ذلك العصر كانت الدولة البريطانية

تتدخل لصالح صاحب العمل لوضع حد أقصى للأجور. أما نساجو الهند فكان باستطاعتهم التحرك على نحو جماعى، وهو ما أعطاهم قدرة أفضل على التفاوض حول أسعار أفضل. وكان نتيجة هذه القدرة على التفاوض واجتماعها مع الطلب الأوروپى القوى على القماش فى النصف الأول من القرن الثامن عشر أن أصبح السوق يتحكم فيه البائعون ويرفعون الأسعار كما يشاءون، وكان ذلك بمثابة «عصر ذهبى» للنساجين الهنود يتمتعون فيه بتكلفة أقل وأسعار أعلى.

إلا أن ذلك كله ذهب أدراج الرياح عقب معركة بلاسى، فبعد أن كان النساجون الهنود يتمتعون بوضع مستقل اقتصاديا إلى حد ما، أصبح وضعهم يقترب من العبيد، حيث لم يكن باستطاعتهم بيع بضائعهم إلا للشركة، وكانوا مجبرين على قبول أى سعر يعرضه عليهم عملاء الشركة فى مقابل الأقمشة التى ينسجونها. وكشف أحد التقارير المختصرة الذى تسلمه فيليب فرانسيس فى سبعينيات القرن الثامن عشر أن: **«مسئولى الشركة كانوا يتعاملون فى السوق البنغالية على أنهم حكام ومستبدون، فبدلا من أن يكون لهم الأفضلية من خلال دفع أسعار أفضل، كانوا يجبرون الصناع على العمل لصالحهم، والعمل بسعر بخس، وكانوا فى ذات الوقت يمنعون جميع التجار الذين يمارسون التجارة الخاصة من تجارة الأصناف التى كانت الشركة تتاجر فيها»**. وكانت النتيجة حتمية: «وهكذا فرضت الشركة بعنف، وعلى الفور، احتكارها الشامل على السوق»[٤٧].

لقد استخدمت الشركة كل أنواع الحيل لخفض الأسعار أكثر وأكثر. ومن بين تلك الممارسات تصنيف القماش ذى الجودة الممتازة على أنه أقل من الجودة المعيارية، وكان الناس يكرهون تلك الخدعة على وجه الخصوص. ثم تقوم الشركة بعد ذلك ببيع هذه القطع من القماش فى السوق المفتوحة بأسعار أكبر بكثير من السعر الذى حصل عليه النساجون، وهو الأمر الذى كان يعود بأرباح وفيرة على عملاء الشركة وممثل الشركة المقيم. ومع انخفاض الأسعار أصبح النساجون عاجزين عن تغطية تكاليف الإنتاج، وكان الحال يزداد سوءا بحيث لم يعودوا قادرين على كسب ما يكفى لدفع المقدمات النقدية التى تسلموها من الشركة.

وأدى ذلك إلى المزيد من الفقر والدين. وترى الباحثة حميدة حسين من بنجلاديش أن «عملاء الشركة الذين وفروا للنساجين رأس المال الذى يعملون به وفتحوا الطريق أمام منتجاتهم لدخول السوق، باتوا هم السبب الأساسى للفقر الشديد وحالة الاغتراب التى كان يعانى منها النساجون وبعدهم عن حرفتهم»(٤٨).

إلا أن بعض النساجين قاوموا سوء استعمال الشركة لسلطتها؛ ففى عام ١٧٦٧ على سبيل المثال، قامت مجموعة من النساجين من منطقة خيربال بإرسال وفد إلى مدينة كلكُتا يحمل شكوى يطالبون فيها بزيادة أسعار الشراء للقماش. ومن الرائع حقا أن مسئولى الشركة وافقوا على ذلك. إلا أن ممثل الشركة المقيم لم يتجاهل فقط هذه الأوامر، بل هدد أيضا بالقبض على المشاغبين من النساجين إذا واصلوا قضيتهم. إلا أن ذلك المثال من أمثلة المقاومة كان نادرا، وبحلول بدايات السبعينيات من القرن الثامن عشر كانت الشركة تحصل على عائدات مبهرة من وراء سياسة القهر التى تتبعها فى التبادل التجارى. ويشير أحد التقديرات إلى أن عملاء الشركة كان باستطاعتهم دفع أسعار «تقل بنسبة ١٥٪ على الأقل فى كل مكان ـ بل و٤٠٪ فى بعض الأماكن» ـ عن السعر الذى كان يمكن للنساجين الحصول عليه فى السوق(٤٩).

كانت الشركة تلجأ إلى أساليب وحشية لخفض الأسعار، وهو الأمر الذى ذاع عنها فى ذلك الوقت. ويقول ويليام بولتس فى حكايته الشهيرة: **«ما أكثر طرق قهر النساجين الفقراء وتنوعها؛ غرامات، حبس، جلد، توقيع صكوك دين بالقوة... إلخ»**(٥٠). ولم يكن أمام بعض النساجين سوى الاستسلام لليأس أمام هذا الظلم. ويقول بولتس إن ممارسات الشركة أدت إلى حدوث أشكال مروعة من عمليات تشويه النفس بين الحرفيين الذين كانوا يقومون بلف الحرير الخام ويطلق عليهم اسم «الناجادون ـ nagaads»، حيث «قام بعضهم بقطع إصبع الإبهام من أياديهم حتى لا يتم إجبارهم على لف الحرير»(*)(٥١).

(*) هناك روايات تاريخية أخرى بأن الإنجليز هم الذين أمروا ببتر سبابات النساجين حين أرادوا القضاء على النسيج الهندى لصالح النسيج الإنجليزى ـ (المترجم).

من الصعب تخيل هذا العنف الاقتصادى المروع الذى يجبر العمال المهرة على إيذاء أنفسهم بتلك الطريقة. ولا توجد أدلة على تلك الحوادث أو ما يماثلها سوى ما قاله بولتس. إلا أن ذلك لم يغير من وضع حكاية بولتس التى لا تزال رمزا مشكوكا فيه على الألم الجسدى والنفسى الذى نتج عن استيلاء الشركة على البنغال. بل إن تلك الصورة لا تزال حية فى ذاكرة العامة فى جميع أنحاء شبه القارة الهندية، وهو ما تُظهره قصيدة الشاعر «شاهد على» «شاش داكا ـ Dacca Gauzes» :

من التاريخ علمنا أن أيدى

النساجين قد بترت

ومغازل البنغال أُسكتت

والقطن خاما قد شحن

إلى بريطانيا من مواطنيها

ولأن التاريخ لا يعنى للجدة شيئا

أخذت تقول وحسب

كيف يبدو موصلين اليوم

خشنا أم أخشن

وأنه فى الخريف فقط إذا استيقظت

فى الفجر تصلى أحسست بنفس الملمس ثانية[٥٢].

ثروة الثراء

عندما اتجه كلايف إلى إنجلترا للمرة الأخيرة فى شهر فبراير من عام ١٧٦٧ كانت العواقب طويلة الأمد لمعركة بلاسى لا تزال غامضة. لقد أصبحت البنغال أفضل أملاك الشركة، إلا أن مدراس كانت لا تزال تحت ضغط شديد، حيث

كانت مهددة بالتدخل الفرنسى وهجمات إقليم ماراثا والقوة المتنامية لإقليم ميسور؛ ولم تتمكن الشركة من الاستيلاء على جنوب الهند إلا بعد ثلاثة عقود أخرى. غير أن كلايف كان واثقا من أن ما قام به قد منح الشركة «ممتلكات» منقطعة النظير. وعلى الرغم من مشاعر «الحسد، والحقد، والشقاق، والمقت» التى أخذت تتزايد ضد الشركة، كان كلايف يشعر بالفخر بإنجازاته، **وكان يرى أن الشركة لها الحق فى أن تفخر بأنها «تمتلك أكبر ثروة فى العالم»**(٥٣)**. وكانت تلك الثروة من الناحية العملية تقدر بحوالى ٣٨ مليون و٠٠٠ ,٤٠٠ جنيه إسترلينى ما بين عامى ١٧٥٧ و١٧٨٠ فى صورة بضائع تنقل إلى بريطانيا فى إطار تجارة من جانب واحد**(٥٤). وأخذ كلايف معه ثروة تقدر بحوالى ٠٠٠ ,٤٠٠ جنيه إسترلينى، وترك خلفه قصره الذى كان يحبه والذى يقع على بعد أربعة أميال شمالى كلكُتا فى منطقة دمدم. وقد أعيد هذا القصر إلى حالته الأولى خلال عملية المسح الأثرى للهند، ويجرى حاليا الحديث عن إنشاء متحف فى ذلك الموقع. إلا أنه بعد مرور ٢٥٠ عاما لا يزال الجدل دائرا حول كيفية تقديم هذا «المغولى الصغير» للناس فى وطنه السابق.

يرى البعض أن كلايف كان عبقريا يركز على هدف واحد، ويرى البعض الآخر أنه كان وغداً لا خلاق له، والحقيقة أنه كان هذا وذاك، بل وأكثر من ذلك؛ فمكره هو الذى مكن الشركة من استعادة كلكُتا ثم تحقيق انتصار بلاسى الذى كسر شوكة الدولة البنغالية، وقضى على طبقة التجار الآسيويين والمنافسة الفرنسية. ويمكن إرجاع ذلك كله إلى الانتهازية المحسوبة التى كانت تميز كلايف واستعداده لمخالفة أى قانون فى سبيل تحقيق هدفه. فبدلا من أن «يتورط» كلايف هو ومن يعمل معه من مديرى الشركة فى أزمة داخلية وقعت بين صفوف الصفوة فى البنغال، كانوا يبذلون جهودا حذرة لاستغلال أى فرصة لتعزيز مصالح مستخدميهم ومصالحهم الخاصة. كان كلايف ذلك «الثورى» العظيم وصانع «النوَابين» منقطع النظير.

إلا أن كلايف لم يكن جبارا وحسب، لقد كان أيضا الممثل الرئيسى لأصحاب الشركة الضخمة الذين كانوا يتبعون منطقا لا يعرف الرحمة لتحقيق أهدافهم.

كانت دولة النَوَابين تبدو مترفة، إلا أنها كانت تواجه الكثير من الأعداء الذين شتتوا جهودها، وكانت منقسمة من الداخل بسبب مؤامرات البلاط، كما كانت تنقصها المرونة المؤسسية التى تحميها من هجوم خصمها الذى وضع نصب عينيه غرضا واحدا فقط. ولم يكن أعضاء مجلس إدارة الشركة قد وضعوا خطة مسبقة لغزو البنغال، وهى حقيقة يعطيها مؤرخو الاستعمار أهمية أكثر مما تستحق، ويقولون أن انقلاب البنغال جاء «بالمصادفة» إلى حد ما. إلا أن ما قام به كلايف يتسق مع التعليمات التى صدرت من لندن قبل ذلك بفترة طويلة بتأمين ممتلكاتها فى الخارج. ويعد حق تحصيل ضرائب الديوانى الذى حصل عليه بمثابة ثروة هائلة، هبطت عليه من السماء وجعلت الجميع يثنون عليه.

إن «الثورة الكبيرة» التى قامت بها الشركة فى البنغال تستحق أن تصطف جنبا إلى جنب مع غيرها من الثورات الشهيرة ـ الثورة الأمريكية والفرنسية والروسية ـ لأنها غيرت شكل العالم المعاصر، حيث تمكنت الشركة خلال أقل من العقد من تغيير مسار الثروات المتدفقة، لتصب فى خزائن الغرب. إلا أنها كانت ثورة قامت بها الشركة الضخمة للاستحواذ على ثروات شعب بأكمله لمصلحة شركة وحيدة. وبعد الثورة لم يكن من تولوا الحكم وطنيين ولا جمهوريين ولا بلشفيين وإنما شركة تتكون من تجار مسئولين أمام مجموعة مثابرة من حاملى الأسهم فى لندن. بل إن نائب رئيس مجلس إدارة الشركة ـ لورانس سوليفان ـ اعترف بأن ذلك الوضع، قام على «دوافع وحشية». ولا عجب فى تحطم تلك الشركة.

* * *

• الفصل الخامس

الانهيار الكبير لشركة الهند الشرقية

إلى المخزن

لقد كانت المشكلة، بالطبع، هى أين سيتم تخزين كل هذه الأسلاب الهندية، ففى إنجلترا، كانت الشركة تضع وارداتها من الشرق فى مخازن تنتشر فى مدينة لندن تحت حراسة مشددة. وكانت لندن فى القرن الثامن عشر مركزا تجاريا وكذلك موقعا للتبادل المادى للسلع، وكان المبنى النموذجى لتلك العملية هو المخزن. وكانت مخازن الشركة تقع فى جميع أنحاء المدينة: فى لايم ستريت، وفينتشرش ستريت ـ بجانب المنطقة التى لا يزال مقر أسلحة شركة الهند الشرقية قائما حتى الآن، «وثيزينج لين»، وستيل يارد، وكرتشيد فرايرز. ولكن بعد معركة بلاسى، تزايدت البضائع الواردة على مخازن الشركة بشكل كبير عن إمكانية تخزينها، وكان من غير العملى أن تقوم الشركة بشحن كنوز البنغال فى شكل سبائك فضية، ولهذا قررت أن تعيد الثروة إلى مساهميها عن طريق زيادة مشترياتها من البضائع البنغالية وخاصة المنسوجات.

وبعد حصول الشركة على حق تحصيل ضرائب «الديوانى» فى عام ١٧٦٥، أصبحت تجارة السلع المادية، كطريقة لنقل الضرائب البنغالية إلى إنجلترا أكثر إلحاحا ففى عام ١٧٦٩، وكما جاء فى خطاب من مجلس البنغال إلى مديرى الشركة: «يمكن النظر إلى تجارتكم هنا على أنها وسيلة لنقل عائداتكم إلى بريطانيا وليس مجرد نظام تجارى»[١]. ولمواكبة هذه الزيادة الكبيرة فى البضائع قامت الشركة بإنشاء مخازن جديدة فى براونزيارد بالقرب من برج لندن، وقامت

فى عام ١٧٧١ ، بافتتاح مخزن البنغال فى بيشوبس جيت لتخزين قماش الموصلين والشيت والحرير الخام. وسرعان ما انتشرت الأخبار حول ما يحتويه هذا المخزن، فأصبح هدفا للمجرمين واللصوص فى لندن، والذين كانوا يريدون بشدة الحصول على محتوياته القيمة، فعلى سبيل المثال، تمت محاكمة ثلاثة لصوص فى شهر يناير من عام ١٧٧٣ فى المحكمة الجنائية فى لندن لقيامهم بسرقة ٦٢٨ منديلا حريريّا، وتم نفيهم خارج البلاد والأرجح أنهم لم يعودوا ثانية.

وبعد مرور عشرين عامًا، أصبح مخزن البنغال جزءا من مجمع كتلر ستريت الضخم الذى لا يزال جانب كبير منه قائما حتى اليوم. كان ارتفاعه يبلغ ستة طوابق، وكان ذا تصميم رائع وعلى درجة مدهشة من الأناقة؛ فقد كانت نوافذه مصممة على الطراز الدورى(*)، وكانت السلالم على الطراز البيرانيسى(**). كانت تلك المبانى من القوة بحيث صمدت أمام الاستعمال والبلى لفترة دامت أكثر من قرنين. وبعد أن فقدت شركة الهند الشرقية احتكارها التجارى فى عام ١٨٣٣ ، تم بيع المخازن، وظلت قيد الاستخدام حتى سبعينيات القرن العشرين. وتم تطوير تلك المخازن إلى مكاتب ـ تمثل مخازن عصر التمويل ـ لتصبح مجمعات مكاتب، واستمرت تلك المبانى بعد تطويرها توحى بشىء من القوة التى كانت توحى بها بعد معركة بلاسى. ولا يزال السلم الموجود فى مخزن البنغال على حالته الأصلية، وكان قد صنع من الجرانيت والحديد، وكان عرضه يبلغ ثمانى أقدام؛ ليسمح بمرور بالات القماش وصناديق الشاى. ولا توجد فيه الآن بضائع معروضة للبيع، لكن الشاعر جون ماسفيلد قام فى بدايات القرن العشرين بجولة فى المجمع وكتب انطباعاته فى هذه السطور:

أريتنى جوزة الطيب وقشورها

وريش النعام والأفيال أنيابها

مئات الأطنان من الشاى الثمين

(*) أسلوب معمارى إغريقى قديم ـ (المترجم).

(**) أسلوب معمارى ابتكره الإيطالى جيوفانى باتستا بيرانيسى ـ (المترجم).

في صناديق من الخشب وضعه السيلانيون

وعقاقير لا تعد ولا تحصى ذات تنوع مبين

أريتنى القرفة والمُر وتوابل من قشرة الطيب تُستخرج

وعصافير الجنة الذهبية ألوانها تتوهج

ومليونا من فصوص الثوم تراكمت فى جبل تفوح رائحته

وخمراً حمراء داكنة ممتازة فى ينبوع لامعة زجاجاته

أريتنى فى ساعة هى الأسعد فى حياتى

ثروة العالم وما تمتلكه لندن من القدرات[٢].

ويمكن أن نعرف من تلك الأبنية الصلبة حكاية أخرى. كانت الشركة فى أوج قوتها عندما قامت ببناء مخزن البنغال. وظلت أسهم الشركة على مدى عشر سنوات بعد معركة بلاسى هى بؤرة نشاط مكثف من المضاربات العالمية، وكان الإعلان بصفة متوالية عن الاستيلاء عن أقاليم أعظم وأكبر فى الشرق، يؤدى إلى ارتفاع سعر الأسهم. حيث تضاعفت قيمة سهم الشركة لتصل إلى ٢٧٦ جنيهاً إسترلينيًا فى الفترة من شهر فبراير من عام ١٧٥٨ عندما وصلت أنباء الانتصار فى معركة بلاسى إلى لندن، وحتى شهر ديسمبر من عام ١٧٦٨ عندما اشترت الشركة الأرض التى قامت ببناء مخزن البنغال عليها. لكن ذلك كان يمثل أوج ازدهارها، فبعد خمسة أشهر، فى مايو عام ١٧٦٩ وصلت أنباء إلى لندن مفادها أن الأسطول الفرنسى دخل إلى المحيط الهندى، وأن حيدر على ـ سلطان ميسور ـ قام بغزو الأراضى التى تمتلكها الشركة فى جنوب الهند. وهكذا هبط سعر السهم بنسبة ١٦٪ فى شهر واحد، واستمر فى الهبوط على مدى الخمسة عشر عاما التالية ليصل إلى ١٢٢ جنيهاً فى شهر يولية عام ١٧٨٤، وهو انخفاض بنسبة ٥٥٪. وعلى الرغم من أن الشركة واصلت مشروع إنشاء مخزن البنغال، فإنها أرجأت تنفيذ باقى خططها حتى عاد للشركة حظها فى تسعينيات ذلك القرن. ولم تستعد أسهم الشركة قيمها المبهرة التى وصلت إليها فى عام ١٧٦٨ إلا فى

عام ١٨٢٤ ، وذلك بعد أربعين عاما من هبوط سعر السهم إلى القاع . ويمكن قياس مدى الانهيار المالى للشركة إذا ما نظرنا إلى حقيقة أن بورصة نيويورك قد تمكنت فى غضون ثلاثين عامًا فقط من الوصول إلى القيمة التى كانت قد وصلت إليها فى عشية «الانهيار الكبير ـ Great Crash» فى عام ١٩٢٩(*) .

فساد من الرأس

لقد كانت هناك مجموعة من القوى تسببت فى انهيار الشركة . وكانت للأحداث غير المتوقعة وما قام به الأفراد دور فى هذا الانهيار . إلا أن معظم ما حدث كان مصدره البنية المؤسسية للشركة . ولعل أهم التحديات التى تواجهها المؤسسات ، هو ضمان قيام الموظفين بالعمل على تحقيق المصالح الجماعية بدلا من مصالحهم الفردية . وفى حالة الشركات المساهمة ، نجد أن هناك عاملين يبرزان هذه المشكلة القديمة وهما : فصل الملكية عن الإدارة وإغراء المضاربة على أرباح الأسهم فى البورصات . أما بالنسبة لشركة الهند الشرقية ، فكانت تواجه تحديا أكبر لتحقيق السيطرة ، حيث كان على أعضاء مجلس إدارتها أن يحققوا توازنا صعبا بين مصالح الشركة والتجارة الخاصة لمديريها .

أصبحت التجارة الخاصة واحدة من سلسلة من الأمراض التى كانت تأكل فى بدن النسيج الأخلاقى للشركة ، حيث كانت الرشاوى التى يقدمها التجار المحليون للحصول على الصفقات التجارية أمرا معتادا ، وكانت تلك «الهدايا» تؤثر على جودة وسعر السلع التى كانت الشركة تشتريها . لقد وضعت الشركة قواعد سلوكية واضحة لموظفيها ؛ حيث ألزمتهم بتعهدات تدعمها سندات لازمة التحصيل ضخمة ، إلا أن الشركة «فشلت فشلا ذريعا فى كبح الفساد حتى عند اكتشافه» «وكان من الصعب عليها عقاب المذنب»(٣) . ويرجع ذلك إلى عدم رغبة الشركة فى ذلك وعدم امتلاكها لوسائل القيام به . إلا أنه كان من السهل السيطرة

(*) الانهيار الكبير هو أحد أسوأ الأحداث الاقتصادية التى مرت بها أمريكا عبر تاريخها كله ، ومن المعلوم أن البورصة الأمريكية قد استغرقت ٣٠ عامًا لكى تتعافى من آثار ذلك الانهيار ، فى حين أن شركة الهند الشرقية قد أخذت فترة أطول ، وهذا هو الشاهد من المثل الذى يضربه المؤلف . ثم حل الآن الانهيار الجديد فى ٢٠٠٨ ، والذين يشبهونه فى أمريكا بانهيار ١٩٢٩ ـ (المترجم) .

على تلك المشاكل الدائمة عندما كانت الشركة مجرد شركة واحدة صغيرة من بين العديد من الشركات التى تتصارع للحصول على جانب من التجارة الآسيوية، وعندما كان النَوَابون لا يزالون يحتفظون ببعض السلطة التنظيمية.

لقد قلبت معركة بلاسى ذلك النظام، وأدت إلى إزالة كل القيود التى تضمن التعاملات السليمة. وعلاوة على ذلك كان قادة الشركة فى مجلس كلكتا ومجلس إدارتها فى لندن هم السبب فى زيادة الممارسات الفاسدة زيادة كبيرة. ودخلت اللغة الإنجليزية عبارة جديدة مشهورة هى «فتاة ومائة ألف روبية فى اليوم» لوصف أسلوب حياة مديرى الشركة فى البنغال، والذين كانوا يشبعون شهوتهم الجنسية مع البغايا، ويستمتعون بالهدايا التى حصلوا عليها من مسئولى الدولة والتجار الآسيويين. وفى لندن تجلت آثار معركة بلاسى فى المقر الرئيسى للشركة، فقد انقسم أعضاء مجلس الإدارة إلى فرق متنافسة، وذلك لأول مرة منذ المعركة التى نشبت بين تشايلد وبابيلون. ولم تكن انتخابات مجلس إدارة الشركة حتى ذلك الوقت يشوبها النزاع، حيث كان المساهمون يسعدون بتأييد قائمة مرشحى الشركة عقب الزيادات الثابتة فى رأس المال وحصولهم على حصص أرباح مرضية. إلا أن الغنى والثراء الذى كان يلوح فى الأفق بعد معركة بلاسى كان يعنى أن إدارة الشركة ستكون مصدرا للنهب والمحسوبية فى التعيين فى الوظائف. وبدأ النزاع بين مساهمى الشركة، حيث حاولت المجموعات المتنافسة السيطرة على مقاليد الأمور. وسرعان ما أصبحت اجتماعات مجلس مالكى الشركة «واسعة النطاق وتمتلئ بالغضب، بل والشغب» وتثور فيها مناقشات «عدائية بذيئة»[٤].

كان طرفى النزاع هما لورانس سوليفان، والقوة الصاعدة لفرقة البنغال العسكرية بقيادة روبرت كلايف. كان سوليفان قد حقق الثراء فى بومباى وأصبح أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة فى عام ١٧٥٥، وهو فى سن الثانية والخمسين. ولم يكن سوليفان قديسا لكنه بمقاييس ذلك العصر كان يعد كفؤاً ونزيها على وجه العموم. وانتخب فى أبريل عام ١٧٥٨ كرئيس لمجلس الإدارة للمرة الأولى، وتمكن خلال الخمس سنوات التالية من السيطرة على شئون الشركة.

وقام على الفور باتخاذ إجراءات لكبح جماح كلايف وعصابته من المغامرين؛ فكتب أعضاء مجلس إدارة الشركة خطابا لكلايف يقولون فيه: «يبدو أن أفكار الغزو والفتح تسيطر على تفكيرك حتى إنك نسيت أن مستخدميك ما هم إلا تجار وأن التجارة هى هدفهم الأساسى»[٥]. وتذكرنا هذه الكلمات بالانتقاد الذى وجهه أليفاردى خان لسياسة كلايف من قبل. إلا أن ما أثار غضب سوليفان هو منحة «الجاجير» التى حصل عليها كلايف، والتى منحه إياها مير جعفر مقابل المساعدة التى قدمها كلايف له ضد محاولة نوّاب البنغال غزو أراضيه. وكان مير جعفر قد منحه لقبا مغوليا فخما بالإضافة إلى منحة الجاجير التى كانت تعود عليه بعائدات سنوية تساوى حوالى ٣٠ ألف جنيه إسترلينى. إلا أن مير جعفر أشار إلى أن الأرض التى ستعطى تلك العائدات السنوية ليست سوى أراضى الشركة التى تبلغ ٢٤ بارجانا، فأصبح كلايف صاحب أراضى الشركة فى قلب البنغال، إضافة إلى ما يمتلكه أصلا من الأموال التى جعلته أغنى من أى من أعضاء مجلس الإدارة فى مقر الشركة فى شارع ليدنهول.

نشب الصراع بين سوليفان وكلايف فى عام ١٧٦١ عندما حذر الأول الأخير من أن الجاجير المخصصة له ليست شرعية، وبعد عامين أمر سوليفان بإيقاف دفع الأموال لكلايف. وكان رد كلايف عنيفا، كما استخدم ثروته لإلغاء القرار. ولتنفيذ ذلك قام كلايف بمخالفة القواعد التى كانت تنص على أن كل حامل الأسهم له صوت واحد بغض النظر عن مقدار ما يملكه من أسهم. فقام بتقسيم حصته من الأسهم إلى حصص كثيرة جدا تبلغ الواحدة منها ٥٠٠ جنيه إسترلينى؛ وهكذا أصبح لديه جيش من حاملى الأسهم الزائفين يبلغ أكثر من ٢٠٠ ويصوتون لصالحه. وحذا سوليفان حذو كلايف وأصبح لديه ١٦٠ صوتا أخرى، كما طلب من وزارة اللورد شيلبيرن(*) أن تستخدم إمكانياتها لإنهاء محاولة كلايف الاستحواذ على السلطة. وفى عام ١٧٦٣، أدى هذا التقسيم فى رأس المال إلى أن أصبح عدد الأصوات فى مجلس مالكى الشركة أكثر من ثلاثة

(*) وزارة تولت السلطة فى عهد الملك جورج الثالث بعد وفاة روكينجهام واستمرت فى السلطة من يولية ١٧٨٢ إلى فبراير من العام التالى فقط - (المترجم).

أضعاف الأصوات فى عام ١٧٥٨ موزعة على ١٤٠٠ من حاملى الأسهم، وهو عدد لم يكن له مثيل من قبل.

نجح سوليفان بشق الأنفس، فأصدر على وجه السرعة أمرا بإيقاف كل العائدات التى تدفعها الشركة لكلايف عن أراضيها بمقتضى منحة الجاجير التى حصل عليها. إلا أن عهد سوليفان كان على وشك الزوال، ففى بداية شهر فبراير وصلت إلى لندن أنباء عن محاولات مير قاسم للقضاء على فوضى التجارة الخاصة. وكان سوليفان يؤيد عملية التنظيم، ويطالب «بوضع نهاية حاسمة وفعالة فى أقرب وقت للتجارة المحلية فى الملح وبزرة الفوفل(*) والتبغ». أما فرقة البنغال العسكرية فقد كان لها رأى آخر، إذ تم عزل سوليفان فى أبريل من عام ١٧٦٤ خلال اجتماع مساهمى الشركة، كما استعاد كلايف حق الحصول على الريع من أراضى الشركة بمقتضى منحة الجاجير، وأصبح بطل معركة بلاسى رئيسا لمجلس كلكُتا. وأصبحت مهمته هى استعادة النظام فى البنغال. كذلك أصدر مجلس مالكى الشركة قرارا يمنع مديرى الشركة من تلقى الهدايا؛ إلا أن أعضاء لمجلس كلكُتا تجاهلوا هذا القرار بوضوح، وعندما تولى نجم الدولة - ابن مير جعفر - منصب النوّاب فى فبراير من عام ١٧٦٥ حصل أعضاء المجلس على آخر مجموعة من الهدايا تصل قيمتها إلى ١١٤,٠٠٠ جنيه إسترلينى.

تجارة حصرية

لقد أحكم كلايف تمثيل دوره فى البنغال، حيث تظاهر بالتقوى وبأنه مثل ملاك الانتقام الذى أرسل ليخلص البلاد من الفساد. وفى سبتمبر عام ١٧٦٥ كتب خطابا إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة، يقول فيه إن الاستبداد والقهر الذى وجده «سوف يظل على الدوام - وهو ما أخشاه - عارا على هويتنا البريطانية فى هذه البلاد»(٦). وفيما بعد - وبالتحديد فى مايو عام ١٧٧٢ - قال كلايف أمام البرلمان إنه لم يكسب «قرشا واحدا» خلال الفترة التى قضاها فى

(*) نوع من النخيل - (المترجم).

البنغال، وذلك فى محاولة منه للمقارنة بينه وبين مديرى الشركة الآخرين وجشعهم. إلا أن أفعاله كانت عكس أقواله.

وكانت أول طريقة لجأ إليها كلايف لاستغلال موقعه، هى التجارة من داخل الشركة. فقد أرسل خطابا إلى أحد محاميه - جون ولش - يطلب منه أن يشترى أكبر كمية ممكنة من أسهم الشركة؛ بل إنه قام بذلك قبل أن يعقد اتفاقية ضرائب الديوانى. وبعد أن حصل على تلك الأسهم طلب من ممثليه وأصدقائه «أن يقوموا على وجه السرعة بشراء كل ما يستطيعون من الأسهم، لأنه على قناعة تامة من أن قيمة الأوراق المالية سوف تتضاعف خلال ثلاث سنوات»(٧). وقام المؤرخ هيو باون برسم مخطط، يوضح كيف قام ممثلو كلايف فى لندن بتنفيذ طلباته الملحة، حيث قاموا بشراء الأوراق المالية قبل أن يأتى خبر ضرائب الديوانى ليزلزل سوق الأوراق المالية فى لندن. وكان مجموع الأوراق المالية التى اشتراها ممثلو كلايف له فى الأشهر الثلاثة التالية ٣٠ ألف جنيه إسترلينى ارتفعت قيمتها إلى أكثر من ٥١ ألف جنيه؛ وهكذا أصبحت الحصة الكلية التى يملكها فى الشركة ٧٥ ألف جنيه إسترلينى، ثم قام بعد ذلك بفترة ببيع بعض الأسهم الخاصة به فى توقيت مناسب فى مايو من عام ١٧٦٧ فتضاعفت أمواله.

دخل كلايف أيضا إلى مجال التجارة الخاصة على الرغم من الحظر الشديد الذى وضعه أعضاء مجلس إدارة الشركة على جميع حالات الدخول إلى السوق الداخلية فى البنغال، فبعد شهر واحد من وصوله إلى كلكُتا؛ قام بتكوين اتحاد كان يدر ربحا يقدر بـ ٤٥٪ من تجارة الملح خلال الأشهر الست التالية. ثم قام بعد ذلك فى أغسطس من عام ١٧٦٥ بوضع خطته الماكرة للتخلص من فوضى التجارة الخاصة عن طريق تأسيس تجارة حصرية بدلا منها. وقام بتأسيس «أداة ذات غرض خاص» أطلق عليها «جمعية التجارة» التى كانت تتمتع بحقوق احتكارية فى تجارة بذرة الفوفل والملح والتبغ، كما خصصت أسهمها مجانا لكبار مديرى الشركة فى كلكُتا. كان لتلك الجمعية ٥٦ سهما اختص كلايف لنفسه منها بخمسة أسهم، وهو ما يمثل أقل من ١٠٪ من المشروع التجارى الذى تملكه الصفوة، وحصل كل عضو من العشرة أعضاء الآخرين من المجلس على

سهمين، أما القس فلم يحصل سوى على ثلثى سهم، وحصل الحارس المسكين الذى كان يحرس مخزن الصادرات الثانوية على نصيب تافه وهو ثلث سهم. وهكذا صارت هناك عصابة صغيرة من مديرى الشركة تستحوذ على التجارة المحلية بأكملها، ولم يقوموا بإبعاد التجار الآسيويين فقط بل أيضا المديرين الصغار والتجار الأوروپيين المستقلين. ومن الناحية النظرية كانت هذه الخطة ستوفر للنخبة من مديرى الشركة عائدات مرتفعة بما يكفى لتأمين مغامرات التجارة الخاصة، أيضا كانت الشركة ستحصل على عائدات مضمونة عن طريق دفع الرسوم الجمركية. أما الواقع فكان مخزيا: زيادة أسعار الملح بمقدار الضعف، وعدم دفع الرسوم الجمركية، وقيام عدد قليل من الصفوة بالاستيلاء على أرباح الشركة تدريجيا. وقد حصل كلايف بمفرده على ٢١ ألف جنيه إسترلينى من الأرباح خلال العام الأول من ممارسة التجارة.

وعندما علم أعضاء مجلس إدارة الشركة عن تلك الآلية الجديدة لكسب الأموال فى عام ١٧٦٦، أعلنوا اعتراضهم على ذلك لأنه كان بمثابة «قرار قد اتخذ للتضحية بمصالح الشركة وأمن البلاد من أجل أهداف الربح والأنانية»[٨]، وحظروا على أى من المديرين التنفيذيين الاشتراك فيها. إلا أن ما حدث مع الحظر الذى فرض على تلقى الهدايا هو ما حدث هذه المرة أيضا، حيث تجاهل كلايف وأعضاء مجلس كلكُتا عن عمد أوامر أعضاء مجلس الإدارة لأطول فترة ممكنة، ولم يقوموا بإنهاء تلك الجمعية وما يخصها إلا فى شهر سبتمبر من عام ١٧٦٨. أما فى لندن فقد ثار الرأى العام بسبب جمعية التجارة التى أسسها كلايف والتى كانت بمثابة خدعة. ووفقا لمجلة جنتلمنز ماجازين، فإن قيام كلايف باحتكار السلع الضرورية للحياة كان بمثابة «إصدار حكم بالإعدام على مليونى إنسان»[٩].

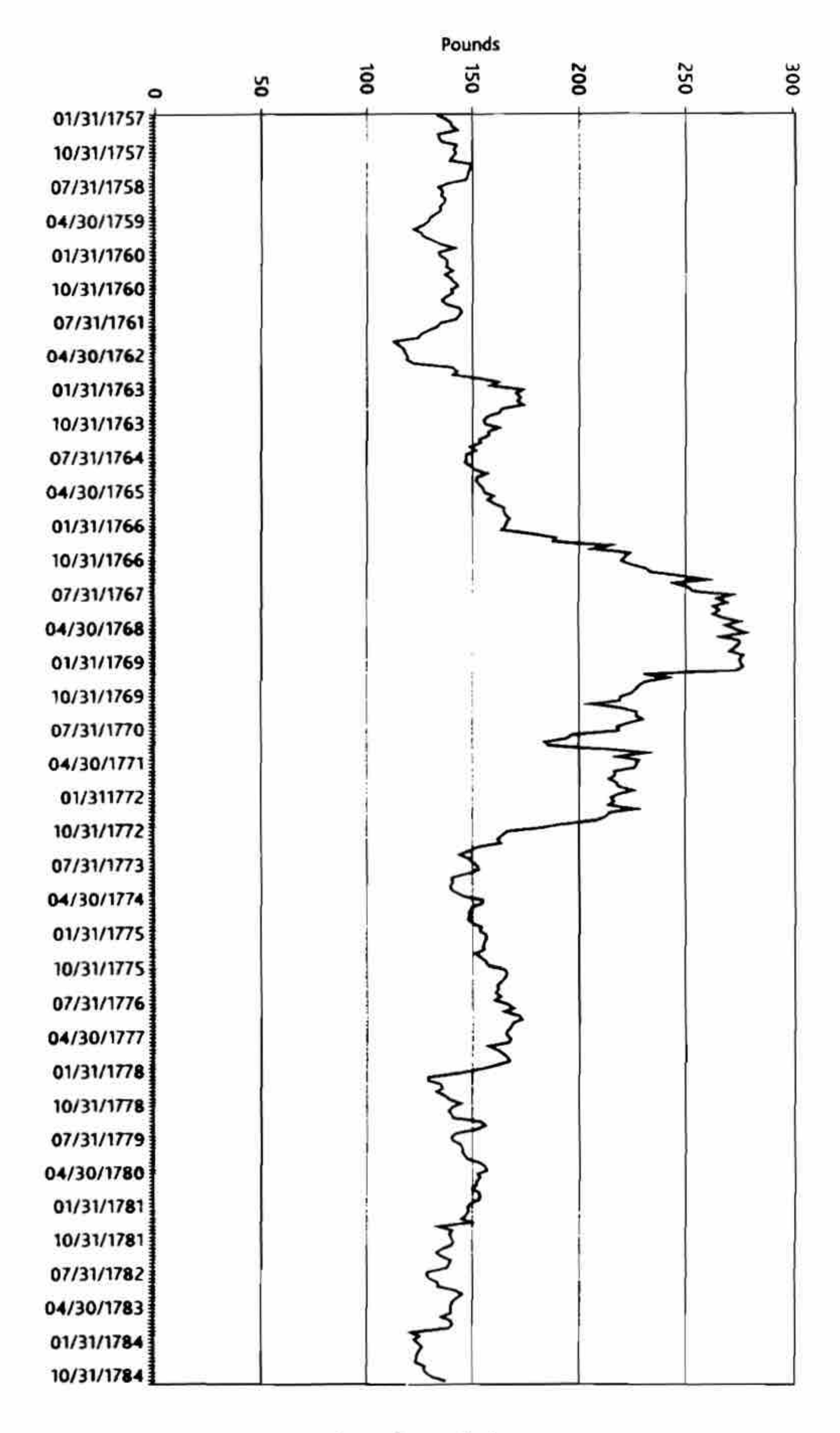
قد يكون كلايف عبقريا «كأمير تجارة» استحوذ على البنغال لتكون ضمن أملاك الشركة، لكنة بكل تأكيد لم يكن الشخص المناسب لتأسيس أنظمة حكم دائمة، ويحتمل أن ماكيافيلى نفسه كان سيحذرنا من ذلك. لقد اتخذ كلايف إجراءات صارمة لمنع الآخرين من التمتع بأرباح إضافية، وذلك حتى يحقق

مصالحه مما تسبب فى مخزون ضخم من المرارة التى سرعان ما اتخذت طريقها إلى قلوب أعضاء مجلس ملاك الشركة . ولعل الأخطر من ذلك هو إصراره على المغالاة فى تقدير القيمة التجارية للأراضى التى حصل عليها ، مما جعل أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم فى لندن يعتقدون أن «سيلا من الكنوز» كان على وشك التدفق على خزائن الشركة[١٠] . لقد وصف سپريديون فى لوحته «التقديم» الثروات الآسيوية وصفا فخما ، ولم يكن من مُلهم له فى هذا الوصف سوى كلايف .

فقاعة البنغال

لم يكن كلايف هو الوحيد الذى وقع فى شباك تلك الدوامة من المضاربات ، فلم يكن فى إمكان المستثمرين فى لندن مقاومة إغرائها . وخلال خمسينيات القرن الثامن عشر أدت المصاعب التى تواجهها الشركة إلى انخفاض سعر السهم إلى ١٣٣ جنيها فقط فى شهر يناير من عام ١٧٥٧ . وعندما وصلت السفن إلى إنجلترا تحمل أنباء معركة بلاسى تحسن سعر الأسهم بنسبة ٧٪ . إلا أن التمزق الذى حدث جراء حرب السنوات السبع ، أدى إلى هبوط سعر سهم الشركة إلى ١١٢ جنيهًا فقط فى يناير من عام ١٧٦٢ . وعندما حل السلام فى عام ١٧٦٣ عادت الثقة إلى الأسواق ، وبدأ سعر الأسهم فى الارتفاع ببطء .

وعندما وصلت إلى لندن أنباء ضريبة الديوانى فى التاسع عشر من أبريل من عام ١٧٦٦ ، وصل سعر سهم الشركة إلى ١٦٥ جنيهًا . وحذا المستثمرون البريطانيون والأجانب حذو كلايف ، فتكالبوا على شراء سندات شركة الهند الشرقية . وبعد ذلك بسبعين عاما ، يعود لورد ماكولاى بالذكريات إلى الوراء ، فيقول إن ذلك العصر كان عصر «اهتياج محموم» ، يزكيه «حالة صعبة المراس من نفاد الصبر للحصول على الثروة» و «ازدراء للأرباح البطيئة والمضمونة والمتوسطة» ، وفى منتصف شهر يونية كانت الأسعار قد ارتفعت بسرعة لتصل إلى ١٨٧ جنيهًا بسبب التوقعات بالحصول على حصص أرباح متزايدة . كان مضاربو البورصة يشعرون بالإحباط فى بداية الأمر ، عندما رفض أعضاء مجلس



الشكل: (٥-١)

سعر سهم الشركة فى الفترة ١٧٥٧ إلى ١٧٨٤

إدارة الشركة مقترحًا لزيادة حصة الربح من ٦ إلى ٨٪، وذلك خلال الاجتماع ربع السنوى فى شهر يونية. إلا أن أحدا لم يكن بقادر على إيقاف ذلك الدافع القوى المتعطش للحصول على الربح، فواصل المضاربون شراء الأوراق المالية الخاصة بالشركة خلال فترة الصيف، وقد عزموا هذه المرة على تشكيل أغلبية تمكنهم من الحصول على عائدات لاستثماراتهم. وأتت تلك الجهود أكلها فى الاجتماع التالى فى شهر سبتمبر، عندما صوت أعضاء مجلس ملاك الشركة لصالح زيادة حصة الربح من ٦ إلى ١٠٪ رغما عن أنف أعضاء مجلس الإدارة. وبحلول عيد الميلاد كان سعر السهم يبلغ ٢٢٣ جنيهًا، أى بزيادة مقدارها ٣٣٪.

وعلى الفور سيطر على لندن هاجس الثروة التى ستحققها أملاك الشركة فى البنغال. أيضا لم يكن المستثمرون الأجانب أقل اهتماما من أهل بريطانيا باستثمار أموالهم فى الشركة، حيث كان خُمس حاملى أسهم الشركة من الهولنديين. وفى مايو من عام ١٧٦٧، اجتمع مساهمو الشركة مرة أخرى للحصول على شريحة أكبر من ثروات البنغال. ودارت المناقشات بينهم من ظُهر الثامن عشر من مايو إلى الساعة الرابعة صباحا من اليوم التالى حول نسبة حصص الأرباح، ووافقوا فى النهاية على زيادة حصة الأرباح من ١٠ إلى ٥ , ١٢٪، وكان ذلك الاجتماع هو أطول اجتماع فى تاريخ الشركة. ولكن قبل دفع تلك الحصة من الأرباح، تدخلت الحكومة التى كانت تريد بشدة الحصول على نصيبها من ضريبة الديوانى، وخاصة أنها كانت تريد تسديد ديون الحرب الثقيلة. وأجبرت الشركة على دفع مبلغ سنوى قدره ٤٠٠ ألف جنيه إسترلينى، وأقر البرلمان «قانون حصة الأرباح» فى شهر يونية ـ الذى لم يكن له مثيل من قبل ـ والذى حدد نسبة ثابتة للأرباح هى ١٠٪. إلا أن سعر سهم الشركة لم يهتز وواصل ارتفاعه السريع.

كانت الأسعار تتأثر أيضا بما يقوم به الوسطاء فى السوق ـ مضاربو رفع الأسعار ومضاربو خفضها ـ والذين كان لهم دور كبير فى فقاعة شركة ساوث سى. وكان مضاربو رفع الأسعار يهدفون إلى رفعها بدرجة كبيرة: «يبدو أن كل شخص اليوم قد تحول إلى مضارب يرفع الأسعار ويحاول أن يستغل كل الظروف للحصول على زيادة مالية». إلا أن التغير فى اتجاه السوق كان يتسبب فى تحول

الشخص نفسه إلى مضارب خفض أسعار، يهدف إلى تقليل قيمة الأسهم حتى يتمكن من شرائها بعد ذلك بسعر بخس، وكل ذلك بهدف «إعاقة الشركة ومضاعفة نفقاتها، وكذلك بهدف التقليل من أهمية أى ميزة تحصل عليها»[١١]. وكان مراقبو السوق يرون أن تلك التغيرات تخدع الأبرياء فقط. وكتب أحدهم يقول: «إن رؤية الخراف وهى تُساق إلى المجزر، أهون من رؤية هؤلاء السذج الأبرياء - رجالا ونساء - يهرعون إلى مقر شركة الهند الشرقية حتى يصوتوا لصالح تخفيض قيمة ممتلكاتهم البسيطة».

وفى شهر أبريل من عام ١٧٦٩، وصل هذا السُعار إلى ذروته. لقد نجح سوليفان فى الحصول ثانية على حق زيادة حصة الربح إلى حد أقصى يصل إلى ١٢,٥٪، وذلك فى مقابل الاستمرار فى دفع مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى للحكومة. وكان كل شيء مهيأ لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة فى أبريل، تلك الانتخابات التى شهدت عمليات تقسيم لرأس المال أكثر من غيرها، لقد كانت «حالة فريدة من حالات الصراع والتنافس» حيث قامت الفرق المتنافسة بتقسيم الحصص الكبيرة من رأس المال إلى حصص صغيرة «ببراعة ماكيافيلية»[١٢]. وفى يوم الثلاثاء الموافق الثالث والعشرين من شهر مايو من عام ١٧٦٩، وصلت السفينة فالانتين بسلام إلى أرض الوطن، وهى إحدى سفن شركة الهند الشرقية. إلا أن الأنباء التى جلبتها معها عن تجدد الصراع فى جنوب الهند كانت مدمرة، وهبطت أسعار الأسهم بحدة من ٢٧٣ جنيهًا إلى ٢٣٠ جنيهًا فى شهر واحد؛ وأرسل الخبير المالى إسرائيل بار تقريرا إلى السياسى الكبير اللورد شيلبيرن فى يولية عام ١٧٦٩ يقول فيه: «لم يحدث مثل هذا الانهيار فى أسعار الأسهم منذ ذلك العام الذى حدثت فيه أزمة ساوث سى»[١٣].

وأصبح العديد من الصفوة فى لندن على وشك الإفلاس جراء هذا الانهيار المفاجئ، ومنهم على وجه الخصوص لورانس سوليفان الذى قام بزيادة أسهمه للفوز بانتخابات أبريل. وبعد ذلك أرسل ابنه ستيفن إلى البنغال ليصلح من الأحوال المالية للعائلة تحت رعاية وارين هاستينجس الذى كان سوليفان من مؤيديه. تسبب هذا الانهيار أيضا فى حالة من الإحراج المادى لعائلة بيرك:

الأخوين إدموند وريتشارد بيرك، وسميهما ويليام بيرك. وكان ويليام بيرك من بين أول من قاموا برفع قيمة أسهم الشركة فى عام ١٧٦٦ فى إطار شراكة مع اللورد فيرنى الذى كان يدعم عائلة بيرك ماليا. وعقب ذلك الانهيار ذهب ويليام إلى الهند فى محاولة لاستعادة ثروته، وأصبح فى النهاية ممثل أمير تانجور. أما ريتشارد فقد ذهب إلى جزر الهند الغربية. ولم يتمكن أى منهما من التخلص من السمعة التى ذاعت عنهما بأنهما يتعاملان فى الأسهم دون التقيد بمبادئ أخلاقية. أما إدموند - مؤلف كتاب «السامى والجميل» والنجم الصاعد آنذاك فى حزب العمال - فقد أصر على براءة ذمته من أى سوء تصرف. إلا أن العزبة التى كان قد اشتراها حديثا فى أرياف منطقة بيكونزفيلد صارت عرضة للخطر بسبب الفشل الذى تعرضت له الشركة، وأصبح إدموند خلال الخمس سنوات التالية يؤيد بشدة روبرت كلايف والامتيازات التى حصلت عليها الشركة بموجب مرسوم تأسيسها ضد الهجمات المتوالية للبرلمان.

الهلاك

بينما كان أعضاء المؤسسة اللندنية يدرسون تكاليف التبذير المالى لها فى صيف عام ١٧٦٩، كان البنغال - فى الجانب الآخر من العالم - على شفا حالة من الجفاف بلغت من الشدة ما لم يحدث من قبل. فلم تسقط الأمطار الموسمية لمدة ستة أشهر كاملة بداية من شهر أغسطس من عام ١٧٦٩ وحتى يناير عام ١٧٧٠؛ مما أدى إلى نقص دائم فى المياه تسبب فى تدمير حوالى نصف المحاصيل، وخاصة فى غرب وشمال غرب البنغال. وبحلول العام الجديد، بدأ الجفاف يتحول إلى مجاعة. وفى شهر يونية عام ١٧٧٠ هطلت الأمطار الغزيرة، إلا أن «الآمال تبددت فى القيام بعمليات إغاثة بسبب فيضان الأنهار فى الأقاليم الشرقية»، فتفاقمت المجاعة بسبب الفيضان[١٤].

كانت المجاعة جزءًا أساسيًا من الواقع الاجتماعى للهند لآلاف السنين، ولم يتم التغلب عليها فعلا إلا بعد الاستقلال فى عام ١٩٤٧. لقد وصف الرحالة

الإنجليز الأوائل نطاق المجاعة التى حدثت فى عام ١٦٣١ وصفا مرعبا، تلك المجاعة التى دمرت التجارة المعتادة. **إلا أن معدل حدوث المجاعات ازداد بشكل كبير تحت حكم الشركة فى البداية ثم تحت حكم التاج البريطانى. وعندما بدأت سيطرة بريطانيا على الهند، وقعت مجاعة فى البنغال فى عام ١٧٧٠، وانتهت أيضًا بمجاعة فى البنغال فى عام ١٩٤٣. وفى عام ١٨٧٧، وقعت مجاعة رهيبة، وكان كورنيليوس ولفورد أحد من يقومون بأعمال الإغاثة، عندما اشتدت تلك المجاعة، وسجل ـ وفقا لتقديراته ـ موت ١٠ ملايين نسمة، و قد أحصى وقوع ٣٤ مجاعة فى الهند خلال الحكم البريطانى الذى دام لمدة ١٢٠ عامًا، مقارنة بسبع عشرة مجاعة فقط على امتداد الألفيتين اللتين سبقتا الحكم البريطانى[١٥]. ومن العوامل التى أسهمت فى التكرار الفظيع للمجاعات هو تخلى الشركة عن نظام القواعد العامة والاستثمار الذى وضعته الإمبراطورية المغولية. وكان المغول يستخدمون عائدات الضرائب لتمويل عمليات المحافظة على المياه، وهو الأمر الذى كان يؤدى إلى زيادة إنتاج الغذاء، بل إنه عند حدوث المجاعة كانوا «يفرضون حظرا على تصدير الأغذية، ولوائح تمنع المضاربة فى الأسعار، كما كانوا يخففون من عبء الضرائب، ويقومون بتوزيع الأطعمة المجانية»[١٦]. بل إنه إذا ثبت قيام التجار بخداع الفلاحين خلال المجاعات وإعطائهم أموال أقل من حقهم، يتم أخذ ما يقابل ذلك النقص من لحم هؤلاء التجار فى المقابل.**

كان يمكن التغلب على مشكلة نقص الأمطار الموسمية، الذى حدث فى البنغال فى عام ١٧٦٩ دون خسائر كبيرة فى الأرواح، كما حدث من قبل مع حالات عدم انتظام دورة الطبيعة. غير أن الشركة جعلت البنغال أكثر ضعفا فى مواجهة الكوارث الطبيعية. وكان مديرو الشركة قد استولوا على البنغال بأكملها خلال العقد السابق. وازدادت عمليات جمع العائدات بشكل كبير، فبعد أن كانت ٦٠٦ آلاف جنيه إسترلينى فقط قبل أن تحصل الشركة على حق جمع ضرائب الديوانى بعام، وصلت إلى ذروتها بعد ذلك بعامين: ٢ مليون و٥٠٠ ألف جنيه. وهبطت قيمة السبائك المصدرة إلى البنغال من ٣٤٥ ألف جنيه فى

عام ١٧٦٤ إلى ٥٤ ألف فى عام ١٧٦٥ ، وتوقفت نهائيا فى عام ١٧٦٦ . وبدلا من ذلك بدأت الشركة فى تصدير السبائك الفضية من البنغال لتمويل تجارة الشركة من الشاى . وبحلول عام ١٧٦٩ ، **اعترف ريتشارد بيتشر ـ ممثل الشركة المقيم فى مرشد أباد ـ وهو يشعر بنوع من الخجل أن «حال الشعب فى هذه البلاد أصبح أسوأ من قبل»، وقال أن «هذه البلاد الجميلة ـ التى كانت مزدهرة فى ظل حكم أكثر أنظمة الحكم استبدادية وظلمًا ـ صارت على وشك الدمار عندما صار للإنجليز نصيب كبير فى إدارتها»**[١٧] .

استطاعت الشركة خلال عام ١٧٦٩ السيطرة على الموقف ، وفى شهر نوفمبر من ذلك العام أرسل مجلس كلكُتا خطابا إلى لندن يقول فيه إن العائدات ستقل فى العام التالى . وفى سبتمبر من عام ١٧٧١ ، نُشر خطاب مؤسف فى مجلة جنتلمنز ماجازين بتوقيع ج . س ، يكشف هذا الخطاب عن مواصلة الشركة تحقيق مصالحها الشخصية بشكل صارم ، وهو التوجه الذى انتهجته الشركة تجاه الأزمة . ويقول ج . س فى الخطاب : «بدلا من أن يقوم رجالنا الأفاضل فى الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف المضاربات فى أسعار الحبوب ، كانوا أول من اشترى ما وجدوه من الأرز بمجرد أن حل القحط وبدت فى الأفق ندرته»[١٨] . وعلى الفور قدم الفلاحون شكوى للنوّاب الهندى يقولون فيها إن الإنجليز «استحوذوا على الأرز جميعه» ، وعندما تم عرض هذه الاتهامات على مجلس الشركة فى كلكُتا كان رد الفعل هو الضحكات العالية . لقد حصل موظفو الشركة على ثروات ضخمة عن طريق وضع السوق فى مأزق ؛ حيث تمكن أحد مديرى الشركة الصغار من تكديس ثروة تقدر بأكثر من ٦٠ ألف جنيه إسترلينى عندما ارتفعت أسعار الأرز بشدة من ١٢٠ سيراً للروبية فى بداية المجاعة إلى ٣ سير فقط للروبية فى شهر يونية من عام ١٧٧٠ . وفى ذلك الوقت كان السير يساوى فى الوزن ٢ باوند . وحاول الحاكم الهندى وغيره من نبلاء البنغال حل المشكلة بالطريقة التقليدية ، وقاموا بتوزيع الأرز مجانا . إلا أنه سرعان ما نفد مخزونهم من الحبوب بسبب قيام مديرى الشركة بتخزينها .

وعندما اشتدت المجاعة، هرب الآلاف إلى كلكُتا ومات الكثيرون فى الشوارع. ومن الواضح أن ج. س ـ مهما تكن هويته ـ كانت عنده نزعة للإحسان، وكان يطعم الجوعى الذين تجمعوا بالقرب من مقر إقامته فى كلكُتا. إلا أنه كان سريع التقزز، ففى مرة من المرات أرسل خدمه لكى يبعدوا الجوعى بعيدا عن مقر إقامته. **إلا أن واحدًا ممن كانوا يوشكون على الموت تجرأ وقال فى احترام: «أبى! أبى! إن هذا العذاب سببه أهل بلدك، ولقد جئت هنا للموت فى حضرتك»[١٩]. وينهى ج. س خطابه بقوله إن كلكُتا كانت حسنة الحظ لأن الكلاب والنسور الموجودة فيها كانت تتكفل بالموتى؛ فكانت النسور تخرج عيون الموتى وأمعاءهم، والكلاب تأكل أرجلهم وأيديهم.**

ولا توجد لدينا لوحات أو صور فوتوغرافية توضح لنا هول ذلك الحدث؛ ولهذا لا يوجد سوى حكايات شهود العيان الذين وصفوا كيف كان الأحياء يأكلون الموتى، وتحدثوا عن الجثث المنتفخة التى كانت تملأ نهر هوجلى، ويقول كريم على ـ مؤلف كتاب مظفر نامه ـ إن عائلات بأكملها كانت فريسة «البراثن من لا يرحمون»[٢٠]. إلا أن الشغل الشاغل للشركة كان إطعام جيشها، وضمان الحصول على الضرائب. واستمرت الشركة فى جمع الضرائب على الأراضى أثناء المجاعة بدلا من التخفيف على الناس كما كان يفعل الحكام المغول، بل إن الشركة قامت بزيادة الضرائب. وفى شهر فبراير عام ١٧٧١، بعث مسئولو الشركة فى كلكُتا تقريرا لأعضاء مجلس الإدارة فى لندن يقولون فيه إنه «على الرغم من شدة المجاعة الأخيرة وما نجم عنها من نقص شديد فى الأنفس، فقد تم تحقيق قدر من الزيادة فى جمع العائدات»[٢١]. واستغل الكثيرون من مديرى الشركة الكبار موقعهم لشراء الحبوب عنوة، بل كانوا يشترون أيضا البذور اللازمة للزراعة فى الموسم التالى، وكانوا يبيعون تلك الحبوب بأسعار المجاعة فى المدينتين الكبيرتين كلكُتا ومرشد أباد. وأخيرا تحركت الشركة، حيث قدمت ٩٠ ألف روبية كمساعدة للتخفيف عن الشعب، إلا أن ذلك كان يعتبر مبلغا صغيرا بالنسبة لأرض يعيش عليها ٣٠ مليون شخص، وتُدر عائدات سنوية تقدر بـ ١٧

مليون روبية. **وحتى مؤرخى الاستعمار الذين جاءوا بعد ذلك اعترفوا بأن الشركة «لم تحاول تخفيف تلك الكارثة»**[٢٢] **. لقد كانت فاجعة من صنع البشر.**

عدم وجود سجلات شاملة يجعل من المستحيل علينا حساب عدد الموتى فى المجاعة حسابا دقيقا؛ ففى عام ١٧٧٢ قال وارين هاستينجس إن حوالى ١٠ ملايين بنغالى تعرضوا للجوع حتى الموت، وهو ما يعادل حوالى ثلث السكان. كما أضاف هاستينجس أن السبب وراء المجاعة كان نقصا زائفا فى إمدادات الغذاء نتج عن التلاعب بالسوق. وألقى هاستينجس باللائمة على التجار المحليين متجاهلا الدور الذى لعبه مديرو الشركة أنفسهم. وكانت أعلى نسبة للوفيات بين الجماعات محدودة الدخل والحرفيين فى الأرياف وفقراء المدن، الذين لم يكن من السهل على أى منهم الحصول مباشرة على مخزونات الغذاء. وكانت بورنيا أكثر المناطق تأثرا بالمجاعة، وقد كتب ممثل الشركة فيها يقول إن «أكثر من نصف الفلاحين فى الأراضى المرتفعة والرملية قد لقوا حتفهم»[٢٣] . كذلك اقتربت نسبة الوفيات فى منطقة مالدا من تلك النسبة. أما فى راشاهدى فقد مات ما بين ثلث إلى نصف السكان، وهلك حوالى ربع سكان بيربهم. وتقول الباحثة راجات داتا بعد أن أعادت فحص البيانات أن عدد الوفيات المسلم به الذى يبلغ ١٠ ملايين هو عدد مبالغ فيه، وتقول بدلا من ذلك إن عدد الوفيات كان ١,٢ مليون[٢٤] . وحتى لو أقررنا هذا الرقم الأكثر تحفظا، نستطيع بالكاد إدراك النتائج الرهيبة التى أدت إليها المجاعة. لقد كان عدد السكان فى لندن فى ذلك الوقت أقل من مليون، وكان هذا العدد من البشر وأكثر منه سيمحى من الوجود لو أن المجاعة حدثت فى المدينة الأم للشركة (لندن) بدلا من أراضى البنغال النائية. وكانت لندن ستصبح مدينة أشباح، لكن البنغال هى التى ذهب سكانها، وأصبح ثلث الأراضى التى تملكها الشركة «غابة تسكنها الحيوانات البرية فقط»[٢٥] .

لقد انتهجت الشركة مسلكا وحشيا خلال المجاعة التى حدثت فى عام ١٧٧٠، وترجع تلك الوحشية إلى رفض الشركة التقليل من الضرائب التى كانت تقوم بجمعها. وفى نوفمبر من عام ١٧٧٢، أرسل وارين هاستينجس خطابا إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة يعترف فيه بأنه «كان من الطبيعى أن نتوقع حدوث

نقص فى العائدات يوازى العواقب الأخرى لمثل تلك الكارثة المفجعة». أما السبب فى بقاء العائدات كما هى فهو «استخدام العنف للإبقاء عليها كما كانت من قبل»(٢٦). وفى السيرة الذاتية الجذابة لدين محمد(*) نجد وصفا - كان خفيا عنا - لمعنى هذا العنف عمليا. لقد اشتهر محمد بريادته فى مجال الأطعمة الهندية فى إنجلترا، وكذلك تعيينه فى وظيفة «مدلك الشعر الخاص بالملك جورج الرابع»، إلا أنه قد عمل فى بداية حياته فى جيش الشركة اقتداءً بوالده. ويصف محمد فى القسم الافتتاحى من كتابه كيف كان لوالده دور فى قمع ثورة قام بها الأمير بودمال فى عام ١٧٦٩. وكان الأمير يشكو من «المجاعة الرهيبة» ويقول إنه من المستحيل عليه دفع حصته من الضرائب. إلا أن الشركة رفضت هذا الالتماس، وأرسلت قواتها للقبض عليه وسجنه. غير أن العنف تزايد وخرج عن السيطرة وأدى فى النهاية إلى مقتل والد محمد(٢٧). وفى العام التالى، التحق هو نفسه بقوات الشركة. ويصف لنا مجموعة من عمليات التحالف بين باجالبور، ورجماهال للقضاء على ثوار باهارياس الذين كانوا يعارضون حكم الشركة وينهبون المسافرين. وقامت الشركة على نحو شائن بتعليق بعض الأسرى «فى نوع من المشانق وتركتهم فى العراء بامتداد الجانب البارز من الجبل». وتقدمت فرقة محمد من الجنود الهنود: «وبينما كنا نتقدم شاهدنا جثث هؤلاء التعساء الشائنين التى فارقتها الحياة، وقد رُفعت بامتداد الطريق لمسافة كبيرة جدا»(٢٨). وكان ثوار باهارياس يرون أن قدرهم يماثل ما حدث للعبيد الذين قادهم سبارتاكوس(**) بعد هزيمتهم؛ حيث صلبوا وشُدوا إلى الخوازيق بامتداد طرق روما. إلا أن ثوار باهارياس لم يكونوا هم وحدهم من ثار ضد دفع الضرائب أثناء المجاعة. إن لدينا من الدلائل ما يشير إلى انضمام الفلاحين الأجراء إلى الثوار الصوفيين التابعين للشاه مانجو خلال ثورة السانياسى(***) التى قام بها ضد الشركة(٢٩).

(*) دين محمد رحالة ومقاول بنغالى، وأول هندى يؤلف كتابًا باللغة الإنجليزية، وهو أول من أدخل الشامبو إلى إنجلترا - (المترجم).

(**) سبارتاكوس ثائر يونانى شهير قاد ثورة العبيد، إلا أن ثورته فشلت وشنق هو وأتباعه الثوار، وتم التمثيل بجثثهم - (المترجم).

(***) يطلق هذا الاسم على الثورة التى قام بها زهاد الهندوسية والإسلام على حد السواء ضد البريطانيين - (المترجم).

فشل الإدارة الذريع

لعل مجاعة البنغال هى أبرز وأسوأ الأمثلة على سوء إدارة المؤسسات الكبرى فى تاريخ البشرية. إلا أن الأسباب التى أدت إلى تلك المجاعة كانت موجودة لعقود. لقد أدى تدفق الأموال على الشركة من خلال الانقلابات والفساد إلى إنهاء النهج الشريف فى التجارة الذى كان يميز إدارة الشركة من قبل. فبينما كان أصحاب الشركة فى إنجلترا يتصارعون حول كيفية توزيع الأسلاب، انهارت كل أنظمة الرقابة الإدارية فى الهند؛ مما أعطى الفرصة لزيادة سوء استخدام السلطة على حساب كل من شعب البنغال والشركة نفسها. لقد وصف ويليام بولتس هذا الانهيار المزدوج وصفا كاملا عندما كتب فى عام ١٧٧٢ يقول: «فى حين تتطلع هذه الأمة للحصول على الثمرة، يقوم مساهمو الشركة وممثليهم باجتثاث الشجرة»[٣٠]. **كانت قيمة الأموال التى حولها مديرو الشركة إلى لندن ٧٩ ألف جنيه إسترلينى فقط فى عام ١٧٥٦، لكن عقب الانتصار الذى تحقق فى بلاسى أصبح متوسط تلك التحويلات ٥٠٠ ألف جنيه سنويا حتى عام ١٧٨٤[٣١]. وفى الفترة من عام ١٧٧٠ إلى ١٧٧١ ـ عندما كانت مجاعة البنغال فى ذروتها ـ حوَّل مديرو الشركة مبلغًا هائلاً مذهلاً إلى لندن يصل إلى مليون و٨٦ ألف و٢٥٥ جنيهًا، وهو ما يعادل تقريبا مائة مليون جنيه بلغة القرن الحادى والعشرين[٣٢].**

لقد ضل مديرو الشركة فى البنغال عن الهدف التجارى الذى ذهبوا هناك من أجله. وفى لندن أعلن المراقبون عن حسرتهم بسبب تدنى جودة المنسوجات التى كان يتم إرسالها من البنغال، والتى لم يكن بها أى شكل من «التنويع ولا الذوق، ولم يكن من جديد يملأ الأسواق القديمة بالتنوع أو يكسب أسواقا جديدة»[٣٣]. وعلاوة على ذلك، انتشر الاختلاس. وبعد ذلك بوقت طويل يكتب وارين هاستينجس شاكيا فى عام ١٧٨٢: «إن كل سلعة من استثمارات الشركة تصل إليها بسعر يزيد عن قيمتها الحقيقية بنسبة ٣٠ أو ٤٠ أو حتى ٥٠٪»[٣٤]. لقد تبددت كل الأفكار الخاصة بمراقبة التكلفة عندما أصبحت القوة العسكرية عنصرا أساسيا فى العمليات التى تقوم بها الشركة، وحيث كان أعضاء فيلق الضباط يحصلون على جانب من الأسلاب عقب كل مغامرة عسكرية ناجحة. وخلال

ستينيات القرن الثامن عشر، ازداد عدد الجنود تحت إمرة الشركة أربع مرات. أما الضباط فقد تزايدت أعدادهم عشرة أضعاف للحصول على غنائم الحرب. وبحلول عامى ١٧٧٠ و١٧٧١، كان الإنفاق العسكرى والتجارى للشركة فى البنغال قد وصل إلى ٣ مليون و٢١٠ آلاف جنيه إسترلينى، وهو ما يعادل أكثر من عائداتها بنسبة ٥٠٪.

وسرعان ما خلص المراقبون بعيدو النظر إلى أن حجم الأراضى التى سيطرت عليها الشركة كان أكبر من قدراتها الإدارية. بل إن تشارلز جينكنسن(*) كتب يقول قبل أن تحصل الشركة على حق ضرائب الديوانى: «يبدو أن شئون هذه الشركة قد أصبحت أكبر بكثير من أن يقوم مجموعة من التجار بتصريفها»[٣٥]. وجعلت الصراعات التى كانت تدور بين أعضاء مجلس الإدارة فى لندن الشركة ألعوبة تتحكم فيها القوى المتنافسة من المساهمين، وكان ذلك بمثابة رسالة واضحة لمديرى فروع الشركة فى الشرق بأن الوقت كان مواتيا لتصفية الشركة من الداخل. وفى سبتمبر من عام ١٧٦٦، كتب كلايف ـ بطل معركة بلاسى ـ مذكرة تكشف عما حدث، وقال فى تلك المذكرة إن المشكلة ترجع إلى «مسلك الحكام (مديرى الشركة) الذين ورطوا أنفسهم؛ بسعيهم الحثيث لتحقيق مصالحهم الشخصية، فى أمور لا يمكن أن تتوافق مع مبادئ الاستقامة الصارمة». وكعادته، دافع عن مسلكه الشخصى أمام النقد[٣٦].

وكان التخلص من سلطة الحاكم الهندى (النوَاب) التنظيمية هو الذى أعطى الفرصة لشهوة مديرى الشركة للغنى السريع لكى تسود وتسبب هذه الكوارث، فشجرة البلوط أو الأرز الهندى الكبيرة توفر الظل الذى يفيد الغابة، وكذلك تمدنا القوانين المنظمة القوية بالإطار الذى يمكن للبيئة الاقتصادية أن تزدهر فيه، فإذا ضعفت هذه القوانين أو ألغيت ستكون النتيجة هى الفوضى والظلم. وهكذا نجد من نواح كثيرة أنه كان يمكن تحقيق الأهداف التجارية طويلة الأمد للشركة بشكل أفضل عن طريق إقامة الشراكة مع حاكم محلى قوى بدلا من الهيمنة على

(*) تشارلز جينكنسن (١٧٢٧ ـ ١٨١٨) سياسى بريطانى تولى مناصب عدة فى وزارات الملك جورج الثالث ـ (المترجم).

السوق. وبحلول نهاية ستينيات القرن الثامن عشر، بدأ أعضاء مجلس إدارة الشركة يدركون أن أملاكهم فى البنغال أصبحت بلا قيمة، فبدلا من الثروات التى لا تعد ولا تحصى ـ التى كانوا يتوقعونها ـ «كانت الشركة قد ضحت بربح أكيد من التجارة فى مقابل ربح متقلب من العائدات»(٣٧).

وفى لندن تسببت أنباء المجاعة فى إحساس حقيقى بالفزع والرغبة فى تقديم الإحسان. ولقد وصلت أول أنباء تلك الأحداث إلى لندن فى ديسمبر من عام ١٧٧٠ عندما جاء فى مجلة جنتلمنز ماجازين أن **«المؤن كانت قليلة فى الأقاليم الجديدة التى استحوذت عليها الشركة، حتى إن العائلات كانوا يجلبون أبناءهم لبيعهم مقابل لقمة عيش»**(٣٨). وعندما عُرفت القصة كاملة تحول الفزع إلى غضب شديد بسبب إهمال الشركة. وفى ذلك الوقت قال هوراس والبول: **«لقد قتلنا وعزلنا ونهبنا واغتصبنا الأراضى، كلا، بل ما رأيك فى مجاعة البنغال التى هلك خلالها ثلاثة ملايين، والتى تسبب فيها احتكار للمؤن قام به موظفو شركة الهند الشرقية؟»**(٣٩).

سُذَّج يبحثون عن حصة فى الربح

إلا أن التجارة لا تعترف بالعواطف. فبينما كانت المجاعة تشتد وطأتها، كان مساهمو الشركة يركزون جهودهم على تعويض خسارتهم. وفى ديسمبر من عام ١٧٦٩، استغل ملاك الشركة اتفاق سوليفان مع الحكومة لصالحهم وقاموا برفع حصة الربح إلى ١١٪، ثم زادت تلك النسبة فى سبتمبر من عام ١٧٧٠ لتصل إلى ١٢٪. ثم قاموا بعد ذلك فى مارس من عام ١٧٧١ بالتصويت لصالح زيادة حصة الربح لتصل إلى ١٢,٥٪، وذلك خلال الشهر نفسه الذى نشرت فيه مجلة جنتلمنز ماجازين أخبار «البؤس الشديد الذى يعانى منه أهالى الهند بسبب المجاعة والطاعون»(٤٠). وبدأت أسعار الأسهم فى التحسن حيث وصل سعر السهم إلى ٢٢٦ جنيهًا مرة أخرى فى مايو من عام ١٧٧١. إلا أن ذلك كان مظهرا خادعا؛ حيث كانت موارد الشركة المالية تستهلك من الداخل. وعلى

الرغم من أن واردات الشركة من البنغال كانت تبدو مرضية بكل تأكيد، فإن مديرى الشركة فى الهند كانوا هم أنفسهم الذين يمولون تلك الواردات إلى حد ما عن طريق القروض التى كانوا يمنحونها للشركة، حيث كانت خزائنهم قد امتلأت بالأموال من التجارة الخاصة والنهب. وكانت هذه القروض تُسجل فى صورة كمبيالات تُسدد قيمتها فى لندن. وكان فى إمكان الشركة ـ من الناحية النظرية فقط ـ تسديد تلك الكمبيالات بمنتهى السهولة. إلا أن مقاطعة المستعمرات الأمريكية لتجارة الشاى مع الشركة التى كانت مزدهرة فى يوم من الأيام، أدى إلى ضعف الموارد التى كانت تحت تصرفها ضعفا تدريجيا. وبالإضافة لذلك كان الهبوط الذى حدث فى قيمة الأسهم لا يزال يسبب آثارا مدمرة على النظام المالى الأوروبى؛ حيث كان الكثير من المضاربين قد اشتروا أسهم الشركة بالدين، وعندما هبطت أسعار الأوراق المالية تعرضوا للإفلاس.

وأيضا تعرضت المكانة السياسية للشركة للنقد الشديد عندما فضحت جرائد لندن مسلك الشركة. وفى يناير من عام ١٧٧٢، نشر ويليام بولتس كتابه *«اعتبارات فى الشئون الهندية»* فى لندن، وكان ذلك الكتاب بمثابة القنبلة. كان بولتس نجما صاعدا فى عمليات الشركة فى البنغال، إلا أنه طرد من الشركة بعد الصراع الذى حدث بينه وبين الصفوة من مديريها. وكان انتقامه جميلا، وجاء فى صورة هجوم شديد على القواعد الحاكمة للشركة، فجاء فى كتابه: «يمكن أن نقارن الشركة بصرح مبهر بنى فجأة على أساس لم يتم فحصه جيدا من قبل، ويسكنه ملاك ومديرون مؤقتون، منقسمون لأن مصالحهم مختلفة ومتعارضة، وبينما تقوم مجموعة منهم بتحميل البنية الفوقية أكثر من طاقتها تقوم مجموعة أخرى بتدمير الأساسات»(٤١). لقد قام هؤلاء «الملاك المؤقتون» الذين يحتقرهم بولتس بشدة بالتصويت لصالح زيادة حصة الربح لتصل إلى ١٢,٥٪ فى شهر مارس، وبعد ثلاثة أشهر بدأت الأساسات تنهار.

وفى الثامن من شهر يونية، اختفى مصرفى إسكتلندى يدعى ألكسندر فورديس كان يعمل فى لندن. وكان فورديس مثقلا بالديون فى سوق لندن، وقام ببيع أسهم الشركة فجأة متوقعا أن يزداد انخفاضها، وخلف ديونا تقدر بـ

٥٥٠ ألف جنيه إسترلينى. وكانت معظم هذه الديون مستحقة لشركة دوجلاس وهيرين وشركائهما، وهى شركة مصرفية كانت تعرف باسم بنك آير. وعلى الفور انهار بنك آير داخليا، وكانت تلك بداية أزمة مالية فى أوروبا. وانهار ثلاثون بنكا آخر فى أقل من ثلاثة أسابيع؛ مما أدى إلى نقص الأموال السائلة نقصا شديدا، وضعف الثقة فى الأعمال التجارية، والركود التجارى. وقامت الشركة بتأجيل المزاد العلنى الذى كان مقررا فى سبتمبر حتى شهر نوفمبر، على أمل تحسن القوة الشرائية للسوق، وكانت خطوة لم يسبق لها مثيل. إلا أن الشركة كانت تواجه فى ذلك الوقت أزمة ثلاثية: ١,٥ مليون جنيه إسترلينى قيمة كمبيالات لم يحن موعد استحقاقها بعد، وقرض قصير الأمد من بنك إنجلترا قيمته ٣٠٠ ألف جنيه إسترلينى وفات موعد استحقاقه، وحوالى مليون جنيه ضرائب لم تدفعها الشركة للحكومة. وفى الخامس عشر من شهر يولية، قدم أعضاء مجلس إدارة الشركة طلبا لبنك إنجلترا للحصول على قرض قيمته ٤٠٠ ألف جنيه. وبعد أسبوعين عادوا مرة أخرى للحصول على قرض آخر قيمته ٣٠٠ ألف جنيه. إلا أنه لم يكن فى استطاعة البنك هذه المرة إعطاؤهم سوى ٢٠٠ ألف جنيه. وبحلول شهر أغسطس، أخبر مديرو الشركة الحكومة سرا أن الشركة تحتاج إلى مليون جنيه إسترلينى للخروج من أزمتها. ولم تكن مثل هذه القصة الكبيرة لتظل فى الخفاء لفترة طويلة. وفى الثامن عشر من شهر، سبتمبر تسربت إلى السوق أنباء عن الضائقة المالية للشركة؛ مما أدى إلى انخفاض الأسهم بنسبة ١٠٪.

وتبادل الجميع الاتهامات، وأعلن أعضاء مجلس إدارة الشركة أن حصة الربح الثمينة سوف تتأخر، بعد أن كانوا قد أخفوا حقيقة الأمور عن مساهمى الشركة. كما توسلوا إلى الحكومة حتى تسقط الضرائب التى كانت الشركة مدينة بها، وأن تمد الشركة بقرض لسد الفجوة المتزايدة فى حساباتها. وهكذا انقلبت العلاقة التقليدية بين الدولة والشركات؛ حيث أصبحت الحكومة هى مصدر الأموال التى تحتاجها الشركة بشدة. وتم استدعاء البرلمان للبحث فيما يلزم من تشريعات لمنع انفلات الموقف كما حدث فى كارثة شركة ساوث سى قبل ذلك بنصف قرن.

وكان الجو المسيطر على الجلسات هو الرغبة فى الانتقام؛ حيث كان البرلمانيون يودون لو أنهم استطاعوا «شنق كل من أعضاء مجلس الإدارة وموظفى الشركة»[٤٢]. وعندما حدثت المواجهة أخيرا بين أعضاء مجلس الإدارة ومجلس ملاك الشركة فى شهر ديسمبر، وتحديدا قبل عيد الميلاد بيومين، لم يكن بمقدور أعضاء مجلس الإدارة تقديم شىء سوى حصة ربح سنوية نسبتها ٦٪. ووجه مساهمو الشركة وهم فى ذروة الغضب «انتقادا شديدا لمسلك أعضاء مجلس الإدارة». وبعد مرور ستة أيام اضطر المساهمون لقبول ذلك العرض بعد أن أصبحت خزائن الشركة الفارغة واقعا لا مفر منه.

ولكن كيف تبدلت الأحوال بعد أن كانت الأسعار العالية وحصص الربح الكبيرة تُدير الرءوس؟ يقول أحد المراقبين وكان يشعر بالمرارة: «إن السذج فعلا هم ملاك الشركة الدائمون القدامى الذين لم يتركوا الشركة، وكانوا يعتمدون على حصة الربح كوسيلة للعيش»[٤٣]. لقد مرت الشركة فى أقل من عقد واحد بدورة الانتعاش والكساد التقليدية، التى قام عالم الاقتصاد ووتر بيدجهوت ابن القرن التاسع عشر بوصفها بدقة وبراعة على أنها «السكون، ثم التحسين، ثم الثقة، ثم الازدهار، ثم الحماس، ثم التجارة التى تزيد عن الإمكانيات الاقتصادية واحتياجات السوق، ثم الاضطراب، ثم الضغط، ثم الركود، والانتهاء ثانية بالسكون»[٤٤] والمأساة التى تحدث من حين لآخر هى أن هذه الدورة تضيع بسرعة من العقول عند حدوث المرحلة التالية، وأن العواقب الوخيمة على البشر يتم تهميشها. إن «السكون» الذى أعقب انهيار شركة الهند الشرقية كان يعنى دون شك الموت لسكان البنغال. لقد فقد الآلاف فى أواخر التسعينيات من القرن العشرين وظائفهم ومدخراتهم عند نهاية فقاعة سوق الأوراق المالية. وفى السبعينيات من القرن الثامن عشر، فقد الملايين أرواحهم بسبب الانهيار الكبير لشركة الهند الشرقية.

لقد وُضعت لوحات دائرية على حوائط كتلرز جاردنز ـ بعد تطويرها ـ لتبين فيما كانت تستخدم من قبل؛ ففى المنتصف تقف سفينة لا اسم لها، وحول

أطراف اللوحة نجد أسماء السلع التى تعجب منها الشاعر ماسفيلد : أقمشة الحرير، والجلود، والشاى، والعاج، والسجاد، والتوابل، والريش، والقطن. لقد صممت هذه اللوحات بدقة وتتميز بالتحفظ. إلا أنها لا تذكر شيئا عن الثمن الذى دفعه البشر فى مقابل هذه السلع الأجنبية، ولا شيء يذكر عن ذلك الانهيار الذى زلزل العالم، فمنذ مائتى وثلاثين عاما كانت مخازن الشركة المنتشرة فى المنطقة التجارية فى لندن تحتوى على ملايين الأرطال من الشاى فى شكل أكوام عالية، وكان ذلك يرجع إلى نجاح عملية المقاطعة التى سادت فى المستعمرات البريطانية فى القارة الأمريكية. لقد كان هناك عامل واحد فى الاقتصاد العالمى فى أواخر القرن الثامن عشر يوحد مؤيدى القومية فى أمريكا : أعضاء البرلمان الإنجليز، والمزارعون الهنود. وكان الوقت قد حان لترويض الوحش.

* * *

• الفصـــل الســادس

تنظيــم الشركــة

راصد الزلازل

كان آدم سميث أحد المنشغلين بما حدث نتيجة انهيار شركة الهند الشرقية، وكان قد بدأ لتوه العمل فى مدينة كيركالدى بمقاطعة فايف الساحلية(*)، وكان يبحث فى دهاليز الاقتصاد العالمى. وعندما علم هو والكثير من أفراد مؤسسة الحكم الإسكتلندية بالانهيار المفاجئ لبنك آير فقدوا توازنهم. وفى يونية عام ١٧٧٢ - بعد الانهيار - كان الفيلسوف ديفيد هيوم(**) صديق سميث يتساءل فى الخطاب الذى أرسله إلى صديقه (سميث) من لندن قائلا: «هل تؤثر تلك الأحداث على نظريتك؟ ماذا ترى؟ هاهى مادة خصبة تغذى تأملاتك»[١]. وكان سميث على وشك الانتهاء من كتابه الذى أصبح أهم أعماله فيما بعد *«بحث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم»*، إلا أن الفوضى الاقتصادية كانت كبيرة حتى أنه اعترف لويليام بولتيناى(***) فى سبتمبر بأن الكتاب قد تأخر بسبب الجهود التى بذلها لتخليص بعض أصدقائه من هذه «الكارثة العامة».

وفى النهاية خرج كتاب سميث *«ثروة الأمم»* إلى العالم فى مارس من عام ١٧٧٦، ويعد هذا الكتاب أحد الكتب القلائل التى تنتمى للقرن الثامن عشر،

(*) ويعود تاريخها إلى ممالك البكت القديمة، ولا تزال من أهم أقاليم إسكتلندا - (المترجم).

(**) ديفيد هيوم (١٧١١ - ١٧٧٦) فيلسوف وعالم اقتصاد ومؤرخ إسكتلندى، وأحد أهم أعلام الفلسفة الغربية وأحد رواد التنوير فى إسكتلندا - (المترجم).

(***) ويليام بولتيناى (١٦٨٤ - ١٧٦٤) سياسى إنجليزى تولى الوزارة فى عهد الملك جورج الثانى لمدة يومين فقط، وشهد أخطر اضطرابات شركة الهند الشرقية - (المترجم).

ولا تزال تسيطر على عقلية العصر الحديث. ويقدم سميث فى هذا الكتاب «نظام واضح وبسيط للحريات الطبيعية»، ويقول إن السوق المفتوحة هى أكثر الطرق فعالية لرفع مستوى المعيشة، ويرى أيضا أن سعى الفرد لتحسين ظروفه يُعد أحد السمات الباقية على الدوام ـ والإيجابية أيضا ـ للحياة الاقتصادية، ويقول إننا «لا نتوقع الحصول على عشائنا من الجزار وصانع الجعة والخباز اعتمادا على رغبتهم فى الإحسان، وإنما اعتمادا على سعيهم لمصالحهم الشخصية»[٢]. **إلا أن منظور سميث وتوقعاته المستقبلية كانت أكبر بكثير من مجرد الاهتمام بالأمور الاقتصادية البحتة وحسب، فكان يرى أنه من الأهمية بمكان أن تتم المعاملات التجارية وفقا «لقوانين العدالة»**[٣]. لقد كان آدم سميث ـ الذى يعد نموذجا لعصر التنوير فى إسكتلندا ـ يعمل أستاذا لفلسفة الأخلاق فى جامعة جلاسجو، **وكان يرى أن القوانين الطبيعية التى اكتشفها، والتى تحكم عملية كسب الثروة بمثابة سلم نرتقيه للوصول إلى المجتمع الفاضل وليست غاية فى حد ذاتها**. ونجد فى المدينة الفاضلة التى يحدد سميث معالمها أن السعى الحثيث وراء المصلحة الشخصية توجهه «يد خفية» حتى يأتى بنتائج تفيد المجتمع بصفة عامة[٤]. **وقام سميث بوضع نموذج متسق داخليا بهدف التخلص من النظريات التى تدعم النظام السائد الذى يعتمد على مذهب المركانتيلية، ذلك النظام الذى كان لا يزال يقيد الحياة الاقتصادية. لكن كان هناك مؤسستان تقفان فى طريقه: الدولة، ومؤسسات الأعمال. وكان من الطبيعى أن يستهدف سميث الدولة ـ التى تمتلك القوة المفرطة ـ وكذلك المؤسسات الكبرى التى لها نفس القوة.**

لم تكن رؤية سميث للحرية الاقتصادية تتضمن المؤسسات الكبرى، وهو الأمر الذى يناقض بشدة هؤلاء الذين استولوا على أفكار سميث فى كتاب «ثروة الأمم» لاستغلالها فى وضع سياساتهم المؤيدة للمؤسسات الكبرى. وكانت الشكوك تساور سميث حول طبقة التجار بصفة عامة، فكان يرى أنهم **«ينتمون لطبقة من البشر لا تتطابق مصالحها أبدا مع مصالح العامة؛ طبقة تتسم بصفة عامة بالرغبة فى خداع ـ بل وظلم ـ العامة، طبقة قامت ـ تحقيقا لتلك الرغبة ـ بخداع**

وظلم العامة فى مناسبات كثيرة»[٥] . وكان يرى أن الربح نتيجة أساسية للنشاط الاقتصادى، إلا أنه كان يقول إن ذلك الربح سيكون «منخفضا بطبيعة الحال فى الدول الغنية ومرتفعا فى الدول الفقيرة، ويكون مرتفعا على الدوام فى الدول التى تسير بمعدل أسرع نحو الانهيار»[٦] ، وذلك بمثابة صفعة فى وجه هؤلاء الذين يرون أن الأرباح المرتفعة تعد مقياسا لكل شىء فى عصرنا هذا. إلا أن سميث كان يعارض نظام المؤسسات الكبرى على وجه الخصوص، وكان السبب وراء هذا الموقف خليطا من عدم التعاطف النظرى، أيدته الفوضى الناجمة المعاصرة.

وكان سقوط شركة الهند الشرقية من العظمة التى كانت عليها بمثابة مادة خام غزيرة تدعم وتؤيد أطروحة سميث ككل. وكان سميث قد ألف كتابه «*ثروة الأمم*» فى الفترة التى سيطر خلالها عدوان الشركة فى الخارج وعمليات المضاربة الخاصة بها فى الداخل على الحياة العامة فى بريطانيا، وليس من قبيل المفاجأة أن يتناول الكتاب تلك الشركة بشكل موسع. وكان سميث يتمتع أيضا بعلاقات وثيقة مع ذوى الشأن فى الدوائر السياسية فى لندن، بل إنه قد تم ترشيحه ليكون عضوا فى لجنة تقصى حقائق انهيار الشركة فى عام ١٧٧٢ . وكان من رأى سميث أن ظهور الشركة وسقوطها ينطوى على حل لأكثر الألغاز تعقيدا فى عصره، وشرح توزيع فوائد عملية اندماج الاقتصاد العالمى التى كانت تزداد على نحو متسارع. وكان يقول: «إن اكتشاف أمريكا واكتشاف رأس الرجاء الصالح إلى جزر الهند الشرقية هما أعظم وأهم حدثين فى تاريخ البشر»[٧] . وكان يؤمن بأن العالم لم ينتفع بالإمكانيات الكاملة لهذا الفتح الضخم؛ بسبب الأثر المشترك للمستعمرات والمؤسسات الكبرى. أما بالنسبة للسكان الأصليين فى جزر الهند الشرقية والغربية فقد «ضاعت وانهارت الفوائد التجارية جميعا» عبر سلسلة من «البلايا المروعة»، ففى آسيا كان المتسبب فى هذا الألم هى الشركات الهولندية والبريطانية العاملة فى جنوب شرق آسيا، وهى من الشركات الاحتكارية التى أدانها سميث ووصفها بأنها «مصدر للأذى من كل الجوانب»[٨] .

لقد سبق سميث معظم علماء الاقتصاد عندما أدرك أن النجاح التجارى لا ينتج فى الكثير من الأحيان من مجرد الوفاء بمتطلبات المستهلكين، ولكن أيضا من بناء قوة السوق تدريجيا للحصول على زيادة فى الربح. ويرى سميث أن «توسيع السوق وتضييق حيز المنافسة دوما ما يكون فى صالح التجار»، وينتج عن هذا المسلك المضاد للمنافسة رفع الأرباح فوق مستوياتها الطبيعية لتصل إلى ما يعد «ضريبة لا معنى لها يفرضها التجار على مواطنيهم الآخرين»(٩). وهكذا تصبح الاتحادات التجارية الاحتكارية خطرا يهدد على الدوام اقتصاد السوق، وكما يقول سميث بكلمات قدر لها الخلود: «نادرا ما يجتمع أهل الحرفة الواحدة سويا إلا وتنتهى محادثتهم بمؤامرة ضد العامة أو خطة ما لرفع الأسعار»(١٠). لقد أعطانا سميث هنا وصفا دقيقا لعمليات الشحن التى كانت تقوم بها شركة الهند الشرقية ومجموعة ملاك السفن الذين كانوا يؤجرون سفنهم للشركة. وكان هذا «الاتحاد» من القوة حتى إن الشركة كانت تؤجر سفنا أكثر من حاجتها وبأسعار أعلى من الأسعار المعقولة. ويمكن تفسير ذلك إلى حد ما إذا علمنا أن الكثير من ملاك السفن كانوا أيضا أعضاء فى مجلس إدارة الشركة؛ ويعد ذلك تضاربا فى المصالح تحظره لوائح الشركة، لكن كان يتم تجاهله تماما(١١).

إلا أن الأكثر خطورة من ذلك هو تأسيس مؤسسات ذات حقوق حصرية مثل شركة الهند الشرقية، وهو الأمر الذى أنهى تماما المنافسة. **لقد تحدت الشركات الاحتكارية منطق السوق، وقاومت «انخفاض الأسعار وبالتالى انخفاض الأجور والأرباح الذى كان سيحدث بكل تأكيد فى حال وجود منافسة»، كان ذلك هو رأى سميث**(١٢). **ولكى يخرج بتلك النتيجة اعتمد على التجارب المتكررة فى مجال التجارة مع آسيا، وكانت تلك فترات نادرة من فترات التجارة المفتوحة، كما حدث فى هولندا ما بين عامى ١٥٩٥ و١٦٠١، وفى إنجلترا ما بين عامى ١٦٩٤ و١٧٠٢، وخلال تلك الفترات ارتفعت أسعار بيع المنتجين وقلت أسعار شراء المستهلكين؛ مما أدى إلى زيادة الرفاهية بشكل عام.** ويعرض لنا سميث مرة أخرى العيوب الواضحة لهيمنة الشركة على السوق، وعلى وجه الخصوص قيامها على نحو غير عادل بإبعاد غيرها من التجار الإنجليز من الشرق،

بالإضافة إلى النفقات الزائدة التى كان المستهلك الأوروبى يتحملها. إلا أن أهل إنجلترا لم يتحملوا فقط دفع «كل تلك الأرباح الضخمة التى حصلت عليها الشركة من بضائعها نتيجة الاحتكار الذى تفرضه»، بل كانوا يعانون أيضا من «عمليات إهدار للأموال واسعة النطاق نتجت بالضرورة عن عملية الخداع وسوء استخدام السلطة التى لا ينفصل عن إدارة شئون تلك الشركة الضخمة»[١٣]. وهكذا نجد أن وقوع الشركة فى سوء التصرف لم يكن من قبيل المصادفة، ولكن نتيجة حتمية وأساسية لمؤسسة تشوبها العيوب، فالاحتكار لم يتسبب فقط فى إيجاد حالة من عدم العدالة الاقتصادية، بل قد كان أيضا «عدوا لدودا لعملية الإدارة»[١٤]. ووفقا لرؤية سميث عن الاقتصاد المفتوح لا يمكن لأصحاب المشاريع التجارية فى الأحوال العادية إغضاب المستهلكين؛ حيث إن باستطاعة هؤلاء المستهلكين، أن يتحولوا بسهولة إلى مصادر أخرى للحصول على احتياجاتهم. إلا أن شركة الهند الشرقية ـ تلك الشركة الاحتكارية ـ لم تتعرض لأى من تلك الضغوط التى تؤدى إلى السلوك السوى؛ ولذلك استمرت فى التغاضى عن ممارسات كانت ستنتهى من الوجود لو لم يكن الحال هو الحال.

وكان سميث يرى أن العيوب لا تشوب عمليات الشركة التجارية فقط. فبعد معركة بلاسى، ظهر الاستبداد أيضا بسبب «فكرة سخيفة وغريبة» هى حصول شركة مساهمة على سلطة الحكم. **وكان يرى أيضا أن قيام التجار بتولى الحكم يعد «خطأ فادحا» وأنه أدى إلى إعاقة النمو الطبيعى فى البنغال «الذى لا يتناسب مع احتياجات الشركة»، ووصف سميث ـ وهو يشعر بالتقزز من القسوة التى نتجت عن ذلك ـ كيف كان مديرو الشركة يسعون وراء تكوين الثروة ثم مغادرة البنغال فى أسرع وقت ممكن «دون أدنى مبالاة حتى ولو ابتلع البلاد بأكملها زلزال»[١٥]. وحدث فعلا هذا الزلزال ولكن فى صورة مجاعة البنغال.**

الحرية أو العبودية

لم يكن سميث هو الوحيد الذى وجه النقد للشركة، فعقب حصول كلايف

على حق تحصيل ضرائب الديوانى، ظهرت هناك مخاوف من العواقب الاجتماعية والسياسية والأخلاقية لهذا التغير الهائل الذى طرأ على ظروف الشركة. وازدادت حدة هذه المخاوف عندما تزايدت الأدلة التى تشير إلى سوء إدارة جسيم فى الشركة. وبعد حالة من الابتهاج فى بداية الأمر، ظهرت المخاوف حول العواقب السياسية الخطيرة المصاحبة للزيادة السريعة فى ثروة الشركة وقوتها. وكانت هناك فى ذلك الوقت حالة من الاستياء المتصاعد بسبب فساد دولة الملك جورج. ويعد المثال الأول على هذا الصراع هو جون ويلكس عضو البرلمان عن مقاطعة ميدلسكس - الذى كان يتقد حماسا - ثم سلسلة خطابات مذيلة بتوقيع جونيوس[*]. وكان الجميع ينظرون إلى الشركة على أنها مثال آخر «للفساد القديم» بسبب علاقاتها التجارية والسياسية الوثيقة بمؤسسة الحكم. وكان السياسيون ومؤلفو الكتيبات السياسية - الذين كانوا على دراية تامة بتاريخ الجمهورية فى روما - يخشون من أن يؤدى استيلاء الشركة على البنغال إلى الاستبداد فى إنجلترا تماما كما استخدمت روما الأموال التى عادت عليها من غزوها لآسيا (غرب الأناضول) فى كبت الحريات التى اكتسبتها الجمهورية منذ القدم. وقال بيت الأكبر: «لقد انهالت علينا ثروات آسيا، ولم تجلب معها فقط وسائل الترفيه الآسيوية ولكن أيضا مبادئ الحكم فى آسيا، وهو ما أخشاه».

كان الكثيرون ينظرون إلى الشركة على أنها كائن هجين بشع: هيئة تجارية فى شارع ليدن هول، وفى الوقت نفسه نظام حكم شرقى مستبد. لكن مواطن الخطورة لم تكن فى الثروة التى حصلت عليها الشركة بل «ما إذا كانت هذه الثروة ستتسبب فى حرية أو عبودية هذه الجزيرة (بريطانيا)». وهذا هو ما انتهت إليه مجلة جنتلمنز ماجازين فى شهر أبريل من عام ١٧٦٧[١٦]. وتزايدت المخاوف من قيام أثرياء الشركة باستغلال ثرواتهم لإنهاء توازن القوى الهش بين التاج البريطانى والبرلمان، وتحويل الدولة إلى دولة نقابية (دولة يحكمها ممثلو الحرف

(*) خطابات جونيوس سلسلة خطابات أرسلها كاتب مجهول الهوية لتنشر فى صحيفة «بابليك أدفرتايزر - Public Advertiser» فى الفترة من ٢١ يناير ١٧٦٩ إلى ٢١ يناير ١٩٧١. والاسم مأخوذ أصلا عن اسم الرومانى لوشيوس جونيوس بروتوس، إذ كان كاتب المقالات قد استخدم الاسمين الآخرين «بروتوس و لوشيوس» فى خطابات سابقة - (المترجم).

والمهن بدلا من ممثلى المناطق الجغرافية) . وكان للاعتبارات الأخلاقية دورها أيضا، حيث كان هناك إحساس حقيقى بالغضب الشديد بسبب الخسائر البشرية التى نجمت عن حكم الشركة . كذلك كانت هناك مجموعة من العوامل الأخرى بجانب المبادئ السياسية، وعلى وجه الخصوص تعجرف الطبقة الأرستقراطية الحاكمة التى كانت تكره أن يكون بمقدور التجار ـ مثل روبرت كلايف ـ استغلال أموالهم للحصول على المكانة الاجتماعية، ومقاعد فى البرلمان، ومنازل فخمة فى الريف . وفى المنطقة التجارية فى لندن، أخذ منافسو الشركة فى التجمع مرة أخرى تحت قيادة ويليام بيكفورد ـ تاجر العبيد الشهير وعمدة مدينة لندن ـ الذى أحيا «الدعوة القديمة لفتح التجارة»، وهدد بإلغاء رخصة الشركة حتى تكون الفرصة متاحة أمام الجميع للتجارة مع الهند .

وبعيدا عن السياسة، أصبحت ممارسات الشركة فى الهند جزءا أساسيا من ثقافة بريطانيا؛ حيث أصبح «الثرى الفاسد» أحد الشخصيات الأدبية المألوفة فى ذلك العصر . ومن أوائل الأمثلة على ذلك هو العمل الهجائى مجهول المؤلف *«مناقشات فى مجلس آسيا»* الذى كان يسخر من ممارسات أعضاء مجلس إدارة الشركة ومساهميها التى كانت تهدف إلى خدمة مصالحهم، وقد أظهرهم هذا العمل فى صورة شخصيات كاريكاتورية هى السير جانوس بلابر(*) وشايلوك بافالو(**) وجونديس برايول(***) والسير جوداس فينوم(****) بالإضافة إلى اللورد فالتشر(*****) الجشع الذى يكاد يكون هجاء مكشوفا لروبرت كلايف(١٧) . وبعد خمس سنوات أصبحت تلك الآراء هى الاتجاه السائد فى المجتمع، ووضعت أساس مسرحية «النابوب» للكاتب صمويل فوت التى عرضت لأول مرة على خشبة مسرح هايماركت فى شهر يونية عام ١٧٧٢ .

(*) واسمه يعنى السمين ذا الوجهين ـ (المترجم) .

(**) شايلوك كان تاجراً يهوديا طماعًا فى مسرحية تاجر البندقية لشكسبير، وكلمة بافلو buffalo بالإنجليزية تعنى «جاموس» ـ (المترجم) .

(***) Jaundice هو مرض اليرقان ـ (المترجم) .

(****) جوداس هو اسم يهوذا الحوارى الذى خان المسيح فى مقابل دراهم قليلة طبقًا للأناجيل . (المترجم)

(*****) فالتشر Vulture يعنى «النسر» ـ (المترجم) .

كانت تلك المسرحية تسخر من الذين سلبوا ثروة الهند، تماما مثل مسرحية «أموال خطرة» للكاتب كاريل تشرشل التى كانت تهاجم شباب المدينة الذين يتقاضون مرتبات باهظة فى الثمانينيات من القرن العشرين، وفى المسرحية نجد السير ماثيو مايت الثرى الذى يهدف إلى استخدام غنيمته لكى يناسب عائلة عريقة، ويفوز بانتخابات البرلمان عن بلدة «برايبم ـ Bribe'm» (وهى تعنى «ارشوهم»). إلا أن المجتمع ينبذ مايت» : مهما كان فساد هذه البلاد فى نظرك، فهناك نفوس سامية لا تزال على قيد الحياة، وتمقت التحالف مع العظمة والفخامة التى جاءت على حساب الشرف والفضيلة»[١٨].

تعديل مرسوم تأسيس الشركة

كان تدخل الدولة فى شئون شركة الهند الشرقية واقعا، حيث كان وجودها يعتمد بالكامل على تجديد مرسوم تأسيسها باستمرار. وكانت الدولة تنظر إلى الشركة على أنها مصدر مهم للأموال منخفضة الفائدة، ووسيلة تحقق من خلالها مصالحها فى آسيا. وجاءت معركة بلاسى لتنهى المعتقدات التى كانت تستند إليها هذه الصفقة. وقد طُرحت أسئلة كثيرة حول ما إذا كان للشركة أحقية فيما حصل عليه كلايف من الأسلاب، وأيضا حول مدى شرعية قيام شركة تجارية بحكم أراض أجنبية. وعندما حصلت الشركة على حق تحصيل ضرائب الديوانى، تأكدت ضرورة وضع حل لتلك القضايا فى أسرع وقت ممكن. ونشب صراع بين الدولة والشركة على مدى القرن التالى للوصول إلى تسوية لهذا الوضع الغريب. وكانت هناك تعقيدات من الناحية العملية والقانونية، ولهذا كان لا بد أن يكون الحل ذا أبعاد متعددة لمواجهة العيوب التى تشوب القواعد الحاكمة للشركة فى الداخل والخارج، وتخصيص مواردها المالية فى الهند، وإدارة الاحتكار الخاص بها. لقد كانت الأموال والمبادئ والسلطة جميعا فى خطر؛ **فدستور الدولة البريطانية كان يؤكد على أحقيتها فى أى أراضٍ يحصل عليها رعاياها عن طريق الغزو.** إلا أن ضرائب الديوانى لم تكن كذلك من الناحية القانونية، وإنما كانت منحة من الإمبراطور المغولى الذى ظل الحاكم الاسمى للبنغال. وكذلك أعلنت

الشركة أن وضعها القانونى يعطيها استقلالية عن تدخل الدولة فى شئونها الداخلية . وكان الكثيرون يتخوفون من أن تصبح أى محاولة لكبح جماح الشركة خرقا خطيرا لحقوق الملكية الخاصة بشركة تم تأسيسها بشكل قانونى . ولعل الأهم من ذلك هو تساؤل عملى بحت : من سيتولى عملية التعيين فى المناصب فى الشرق، التى تجلب أموالا باهظة؟ . لقد كان التعيين فى وظائف الشركة فى الهند يعد ضمانا للثراء السريع ، وكانت الشركة عازمة على الحفاظ على حق أعضاء مجلس إدارة الشركة فى الترقية . وكانت المخاوف تساور الأحزاب المتنافسة فى مؤسسة الحكم ؛ لأنه لو سيطر التاج البريطانى أو البرلمان على حق التعيين فى المناصب فى الهند فإنه سيتحكم فى عالم السياسة فى بريطانيا . ومن أجل ذلك كله ، كانت الجهود المبذولة لإصلاح الشركة على مدى عقود متوالية تهدف إلى الحفاظ على توازن القوى فى بريطانيا ، وكذلك حل مشكلة سوء الإدارة فى الهند فى آن واحد . ولا عجب فى أن النتائج كانت تمثل مفارقة تاريخية وكانت ظالمة أيضا . وفى نهاية الأمر كانت الحاجة إلى الأموال السائلة هى التى تسيطر على النقاط القانونية الدقيقة فى الدستور . **لقد خرجت بريطانيا من حرب السنوات السبع (١٧٥٦ ـ ١٧٦٣) متصرة، ولكنها كانت على وشك الإفلاس ، وكان رئيس الوزراء البريطانى ويليام بيت الأكبر ينظر إلى ضرائب الديوانى على أنها هدية إلهية لملء الفجوة المتسعة فى الخزانة العامة .** وحاول أعضاء مجلس إدارة الشركة كسب الحكومة لصفهم ؛ حيث تقدموا باقتراح فى شهر نوفمبر من عام ١٧٦٦ يمنح التاج البريطانى كل العائدات على الأراضى ـ مخصوما منها النفقات ـ فى مقابل مد مرسوم تأسيس الشركة لمدة ٣٧ عامًا والموافقة على إعطاء مساهمى الشركة حصة ربح سنوية غير محدودة تبلغ ١٥٪ . إلا أن مساهمى الشركة اعترضوا على هذا العرض ورفضوه ، لأنه كان عرضا سخيا أكثر من اللازم لصالح الحكومة ، وفى شهر مايو من العام التالى قاموا بالتصويت لصالح حصة ربح مقدارها ٥ , ١٢٪ ، وهكذا حرموا الحكومة من جانب كبير من ضريبة الديوانى . وثار غضب الحكومة التى تقدمت على الفور بمشروع قانون حصة الربح الذى يحدد الأموال المدفوعة بنسبة ١٠٪ ، وفى أثناء ذلك تواصلت المفاوضات ، وتم التوصل فى النهاية إلى اتفاق فى شهر يناير من عام ١٧٦٩ ،

وكانت الحكومة بمقتضى هذا الاتفاق تحصل على ٤٠٠ ألف جنيه سنويا ـ وهى بالفعل «ضريبة هبطت من السماء» ـ واحتفظت الشركة بحق زيادة حصة الربح الخاصة بها كحد أقصى ١٢,٥٪. أما بالنسبة لمسألة السيادة فقد تم إرجاؤها لوقت آخر، وخاصة أن التاج البريطانى كان متخوفا من تحمل المسئوليات التى ستترتب على حكم الهند.

وأدى انهيار المشروع الوهمى فى البنغال إلى قلب الوضع رأسا على عقب، وتعرضت الشركة لاتهامات بسوء الإدارة فى الهند؛ إذ كان العديد من أعضاء البرلمان من مساهمى الشركة. وعندما انخفضت أسعار الأوراق المالية الخاصة بالشركة، ظهر فى الصورة مجموعة قوية من السياسيين الحانقين، وأدت التقارير الواردة من البنغال إلى إثارة غضبهم بشدة، فأرسلت الشركة ثلاثة مراقبين لعلاج الموقف حتى تُحبط أى محاولة أخرى للتدخل فى شئونها. إلا أن السفينة التى كانت تحملهم ـ أورورا (والاسم يعنى «الفجر») ـ فُقدت فى طريقها إلى الهند بكل من كان عليها. وعندما وصلت الأنباء لندن قام أعضاء مجلس إدارة الشركة بتعيين وارين هاستينجس حاكما على البنغال فى عام ١٧٧١، وأخذوا فى الإعداد لإصدار تشريع جديد يعطى الشركة حقوقا قضائية إضافية تمكنها من السيطرة على مديريها فى الخارج. إلا أن تلك الجهود التى جاءت فى اللحظة الأخيرة لتنظيم أمور الشركة داخليا بعيدا عن التدخل الخارجى كانت تتعارض على نحو لا يبعث على الأمل مع ما يتطلبه الموقف. وفى أبريل من عام ١٧٧٢ رفض البرلمان مشروع قانون النظام القضائى الذى قدمه سوليفان، وتم تشكيل لجنة مختارة بدلا منه يتولى رئاستها جون بيرجوين للتحقيق فى شئون الشركة. وهكذا كان البرلمان يراجع شئون الشركة بالفعل قبل انهيارها فى شهر سبتمبر.

نهاية الجشع المركانتيلى

يشتهر بيرجوين بأنه الجنرال الذى خسر بعد ذلك معركة ساراتوجا خلال حرب الاستقلال الأمريكية. وعندما ترأس اللجنة المختارة نجح فى اجتذاب سلسلة متوالية من الشهود المشهورين جماهيريا لتفسير ما قامت به الشركة منذ

معركة بلاسى . إلا أن كلايف كان من الغطرسة بحيث لم يكترث بالتحقيقات التى أجرتها اللجنة، وقال إنه برىء من أى تعاملات تتصف بالفساد، وأنه حتى لو كان قد تلقى هدايا فإنه لا يرى «سببا وجيها ـ بعد أن خاطر بحياته كثيرا فى خدمة الشركة ـ يجعله يتجاهل الفرصة الوحيدة الشريفة التى تمكنه من الحصول على الثروة، ويعتمد اعتمادا كاملا ـ وهو ما قاله بالحرف الواحد- على سخاء مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة مهما تكن»[١٩]، ثم انقلب على مستخدميه السابقين واتهم أعضاء مجلس الإدارة بأنهم فشلوا فى التعامل تعاملا سليما مع التحدى الذى فرضه استيلاء الشركة على البنغال، وأنهم تعاملوا معه كما لو كان «ذلك المشروع الوهمى لشركة ساوث سى، وليس كشىء مادى واقعى» وأضاف أنهم «لم يهتموا سوى بالحاضر بغض النظر عن المستقبل»[٢٠].

وعندما انعقد البرلمان للمرة الثانية فى الشتاء، كان الجميع قد علم بالكارثة المالية التى تواجهها الشركة. وحاول أعضاء مجلس الإدارة حل مشكلة الشركة للمرة الثانية عن طريق إرسال لجنة من المراقبين، وهى اللجنة التى تم ترشيح سميث ليكون عضوا فيها. إلا أن ذلك الإجراء جاء بعد فوات الأوان، ولم يدرك من قاموا به أن الشركة فى ذلك الوقت كانت محط «كراهية الجميع»، فقام رئيس الوزراء اللورد نورث بتشكيل اللجنة السرية، وهى التى سرعان ما أظهرت قوتها عندما اقترحت إصدار تشريع يمنع لجنة الشركة من أى مبادرات. وأصبحت الدولة فى موقع القوة بلا جدال، وكشف نورث عن نواياه بوضوح عندما أعلن أمام البرلمان فى شهر مارس: «فى ظنى يا سيدى أن البرلمان له حق فى مساءلة شركة الهند الشرقية». وبدأت المفاوضات الجدية حول المنحة المالية العاجلة فى العام الجديد. وكان أعضاء مجلس إدارة الشركة هم أصحاب المبادرة، حيث طلبوا عن ثقة قرض مقداره ١,٥ مليون جنيه إسترلينى من الحكومة، وأن يكون فى مقدورهم دفع حصص الأرباح من جديد عند تسديد نصف هذا القرض. إلا أن البرلمان لم يوافق على ذلك واقترح بدلا منه قرضا أصغر، ووضع قيوداً أكثر صرامة على حصص الأرباح، ومنح كل المساعدات المالية بشرط «أن يتم فى الوقت نفسه اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع اللوائح التى تضمن إدارة شئون الشركة إدارة سليمة فى المستقبل»[٢١].

أنهى بيرجوين تحقيقاته، وقدم التقرير النهائى فى شهر مايو. وانتهى هذا التقرير إلى أن كلايف حصل على ثرواته من معركة بلاسى بطرق غير شرعية. ووقف بيرجوين على منصة البرلمان متحدثا وهو يَلقى التأييد والدعم من أعضاء لجنته بمن فيهم ويليام ميرديث(*)، الذى انتقد بشدة الاستبداد الذى كانت الشركة تمارسه فى البنغال. ووقف ميرديث يتحدث بأعلى صوته: **«لم يوجد قط مثل هذا النظام الذى يؤمن بمبدأ واحد وهو الجشع التجارى، ويستخدم وسيلة واحدة للحكم هى القوة»**، ونبذ بقوة محاولة الشركة الفوز بتعاطف الجماهير عن طريق تركيز اهتمامهم على الخسائر فى الأرواح التى نجمت عن حادثة «الزنزانة»، وقال: «إنى أتذكر حادثة مشابهة فى سجن سانت مارتن[٢٢]. وأعلن بيرجوين أمام مجلس العموم فى شهر مايو من عام ١٧٧٣ أنه «من واجب أعضاء المجلس كحراس على شرف الأمة أن يجدوا العلاج»، وقال إن «عدالتنا العقابية يجب أن تتعقب جذور الشر»؛ أى عملية الانقلاب التى حدثت فى عام١٧٥٧[٢٣]. وأشار بيرجوين إلى كلايف دون غيره على أنه «أقدم، بل وأهم المقصرين» وأنه كان يمثل «قدوة سيئة» لبقية مديرى الشركة. وكان بيرجوين يقدح فى سمعة كلايف داخل البرلمان، وفى الخارج كانت المجلات والمنشورات تمتلئ بالرسوم الكاريكاتورية التى تدين كلايف وتتهمه بالفساد، ويظهر كلايف فى أحد هذه الرسومات وقد تراجع فى رعب أمام ثلاثة أشباح لتجار هنود جاءوا للمطالبة بالعدالة. وفى الحادى والعشرين من شهر مارس، عرض بيرجوين اقتراحه أمام البرلمان للتصويت عليه، وكان ينص على أن: **جميع الأراضى التى تم الاستيلاء عليها بالغزو تنتمى للتاج البريطانى(**)، وأن القانون لا يسمح للأفراد بالاستيلاء على تلك الملكية العامة لأنفسهم، وأن كلايف فعل ذلك بالفعل»**. إلا أن حلفاء كلايف قاموا بإدخال مجموعة من التعديلات على الاقتراح جعلته غير ذى نفع، ثم وافق البرلمان عليها، وتلا ذلك على الفور مقترح يُطرى على **«خدمات كلايف العظيمة التى تستحق التقدير»**. وفى النهاية نجا كلايف من اللوم بعد مناقشة دامت

(*) ويليام ميرديث سياسى بريطانى لامع فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ـ (المترجم).

(**) كما لو كانت المشكلة هى من هو اللص الذى يستحق الأسلاب، الشركة أم الحكومة البريطانية؟ ـ (المترجم).

من الساعة الثالثة ظهرا حتى الساعة الخامسة من صباح اليوم التالى . إلا أن ذلك حطم سمعته ، ولقى كلايف حتفه بعد ثمانية عشر شهرا فى ظروف غامضة . وكان الكثيرون يرون أنه قد انتحر ، حيث قال د. جونسون إن كلايف «كان قد حصل على ثروته عن طريق جرائم مروعة ، حتى إن إدراكه لتلك الجرائم دفعه إلى قتل نفسه»[٢٤] .

ثم تحول الاهتمام إلى الشركة نفسها ، وقرر رئيس الوزراء نورث ألا يستمر فى ذلك الجدل الدستورى المتعلق بمن يملك البنغال ، كما تجنب اتخاذ أى إجراءات بخصوص الاحتكار الذى تمارسه الشركة ، حيث كان يدرك أن ذلك الاحتكار هو الآلية الأساسية للعودة بالضرائب الهندية إلى بريطانيا . وبدلا من أن يقوم بعملية إصلاح جذرية للشركة عمل على صدور ثلاثة قوانين لتخفيف الضائقة المالية التى تمر بها الشركة وإصلاح ممارساتها . وجاء فى القانون الأول شروط وأحكام القرض الذى ستقدمه الحكومة للشركة ، الذى كان يبلغ ١,٤ مليون جنيه ، وأهم تلك الشروط هو وضع سقف لحصص الأرباح يصل إلى ٦٪ إلى أن تسدد الشركة الدين بالكامل . وفى المقابل ، كان على الشركة أن تتقبل القانون الثانى ، وهو القانون المنظم الذى صدر فى عام ١٧٧٣ . كان ذلك القانون بمثابة تعد خطير على استقلالية الشركة فى الداخل والخارج على حد السواء . وكان الكثيرون يرون أن النظام الديموقراطى الذى كانت الشركة تطبقه فى إدارتها هو السبب الرئيسى وراء الفوضى التى وقعت فيها ؛ وكإجراء مضاد قام القانون المنظم بوضع قيود صارمة على حقوق المساهمين ؛ حيث تم رفع الحد الأدنى من قيمة رأس المال اللازم لمنح العضو حق التصويت فى اجتماعات الشركة ليصل إلى ألف جنيه بدلا من ٥٠٠ جنيه . وعندما صدر هذا القانون كان عدد مساهمى الشركة يبلغ ٢١٥٣ ، منهم ١٢٤٦ يملكون ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه من قيمة رأس المال ، وهم الذين تم سحب حق التصويت منهم جميعا بضربة واحدة . علاوة على ذلك جعل القانون المنظم للمساهمين الذين يملكون ٣٠٠٠ جنيه صوتين ، والذين يملكون ٦٠٠٠ جنيه ثلاثة أصوات . أما الأثرياء الذين يملكون ١٠٠٠٠ جنيه من أسهم الشركة فكان لهم أربعة أصوات . وكان نورث من السذاجة بحيث كان

يأمل أن يؤدى تخفيض عدد المساهمين الفاعلين إلى القضاء على الفوضى، وأن «ازدياد حجم الملكية سيؤدى إلى الاستقامة السلوكية»[٢٥]. إلا أن تلك الإجراءات زادت من تعقيد مشكلة «العصابات والفساد»، حيث أصبح من السهل على القليل من الأثرياء العائدين من الهند السيطرة على الشركة. كما تم تقييد سيطرة مساهمى الشركة على مجلس إدارتها، حيث ألغيت الانتخابات السنوية التى كانت تجرى لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة جميعهم، وحل محلها اقتراعات متعاقبة يتم خلالها انتخاب ربع أعضاء مجلس الإدارة كل عام، الذين يبلغ عددهم ٢٤ عضواً. وكان الهدف من ذلك هو إضفاء صفة مميزة على قيادة الشركة تكون أكثر قدرة على البقاء، إلا أن القانون قام أيضا بإضعاف استجابة أعضاء مجلس الإدارة لملاك الشركة دون وضع آلية للمساءلة من خلال إجراءات أخرى.

أيضا تم وضع قيود على حرية الشركة فى تصريف أمورها الخاصة فى الهند، حيث ظهر منصب جديد هو «الحاكم العام للهند» الذى كان مقره الرئيسى هو كلكُتا، وله السيادة على رئاسات بومباى (مومباى) ومدراس. وتم تخصيص راتب سنوى مبهر لهذا المنصب وهو ٢٥ ألف جنيه إسترلينى، وهذا المبلغ لا يزيد كثيرا عما كسبه كلايف فى عام واحد من جمعية التجارة التى كانت تقتصر عليه وباقى مديرى الشركة فقط. وحصل وارين هاستينجس ـ الذى كان حاكما عاما للبنغال وقتها ـ على هذا المنصب الجديد، وكان هذا المنصب الذى يجعل شاغله حاكما مطلق السلطة جزءا من مجلس يتكون من خمسة أعضاء، يقوم البرلمان بتعيين ثلاثة من أعضائه. وأصبح للدولة أغلبية من الناحية النظرية فقط بالنسبة لاتخاذ القرار فى أهم فروع الشركة. وأدى ذلك أيضا إلى زرع الصراع الداخلى الدائم بين الأعضاء المعينين من قبل البرلمان ورجال الشركة. كذلك تم تأسيس محكمة عليا فى البنغال بهدف تحقيق العدالة للرعايا البريطانيين هناك، إلا أن سلطاتها كانت غير واضحة إلى أقصى الحدود. كما تم إلغاء الامتياز الذى كانت تتمتع به الشركة بالنسبة للخصوصية التجارية؛ حيث أعطى القانون المنظم الحكومة حق الاطلاع على جميع المراسلات الواردة من الهند، ثم ازداد هذا التدخل فيما بعد ليشمل حق رفض الخطابات الصادرة أيضا.

واعترضت الشركة على تلك الإجراءات الجديدة، وقالت إنها بمثابة تخريب لمرسوم تأسيسها، وأنها سابقة يمكن تطبيقها فى مواضع أخرى «لإنهاء استقلال المنطقة التجارية فى لندن نفسها»، إلا أن وضع الشركة لم يكن يسمح لها أبدا باعتراض طريق التعديلات. **وكان رئيس تحرير مجلة جنتلمنز ماجازين يرى أنه من الواضح أن القانون المنظم «سيكون فى المستقبل (ولعله ليس المستقبل البعيد) وسيلة لنقل ثروة وسلطة أعظم شركة تجارية فى العالم إلى الحكومة، وكانت العبارات التى قالها بالضبط هى transit Gloria mundi التى تعنى «هكذا ينتقل مجد العالم»**(٢٦).

الشاى المقيت أفظع البلايا(٢٧)

إلا أن مشكلات الشركة لم تنته بعد، حيث كان القانون الثالث الذى عمل اللورد نورث على صدوره هو قانون الشاى. ويتفق المؤرخون الآن على أنه لم يحدث أبدا أن حظى مشروع قانون تسبب فى تلك العواقب الوخيمة باهتمام أقل مما حظى به «مشروع القانون هذا أثناء إقراره فى البرلمان»(٢٨). وأهمية البنغال بالنسبة لحسابات الشركة يمكن أن توضح الأهمية المتزايدة لتجارة الشاى مع الصين؛ ففى بداية القرن الثامن عشر كانت كمية الواردات من هذا المشروب الجديد تصل إلى ١٠٠ ألف رطل فقط، وهو ما يعادل ١٪ فقط من تجارة الشركة. إلا أن هذه النسبة زادت بسرعة لتصل إلى ٢,٥ مليون رطل فى أواخر الأربعينيات من القرن الثامن عشر، ثم وصلت إلى أكثر من ٤ ملايين رطل سنويا فى الفترة ما بين عامى ١٧٦٠ و١٧٦٧. فى ذلك الوقت كانت الشركة تدفع فى المتوسط شلن واحد(*) مقابل كل رطل من الشاى فى كانتون، وتبيعه فى مزاداتها فى لندن بأربعة أضعاف هذا المبلغ. وكان الشاى بلا شك هو أربح السلع على الرغم من تكاليف الشحن والرسوم الجمركية الباهظة التى كانت الحكومة تفرضها على واردات الشاى. وكان كوب الشاى المحلى بالسكر، الذى يزرعه العبيد فى

(*) ما يعادل (١/ ٢٠ من الجنيه الإسترلينى) ـ (المترجم).

جزر الهند الغربية، ويشربه المواطن بعد الظهر يعبر عن إمبراطورية الاستهلاك البازغة فى بريطانيا.

وكان هناك طلب كبير على الشاى من خارج السوق البريطانية، وخاصة من أمريكا، تماما كما حدث مع تجارة المنسوجات. وكان التجار يقومون بشراء الشاى من مزادات الشركة ربع السنوية، ويقومون بإعادة تصديره عبر المحيط الأطلنطى حيث كانت رخصة الشركة تشمل فقط الواردات الآسيوية. وبحلول عام ١٧٦٠ كانت القارة الأمريكية تستهلك أكثر من مليون رطل من الشاى فى العام. إلا أن ربع هذه الكمية فقط كانت تأتى من بريطانيا مباشرة، وكان الباقى يدخل عن طريق التهريب للتحايل على نظام الضرائب الباهظة فى بريطانيا. وعندما وضعت حرب السنوات السبع أوزارها، أصبحت تلك التجارة المهمة جزءا من صراع جديد؛ حيث كان التاج البريطانى يسعى وراء مد سلطة فرض الضرائب التى يتمتع بها إلى المستعمرات البريطانية فى القارة الأمريكية. وفى عام ١٧٦٥ قامت بريطانيا بفرض رسوم الدمغة على المستعمرات الأمريكية؛ حيث كانت الدولة فى حاجة ملحة لجعل سكان مستعمراتها يشاركون فى دفع نفقاتها العسكرية، تماما كما حدث عندما أخذت الدولة من أموال الشركة بسبب حاجتها الملحة إلى المال بعد الحرب. إلا أن رد الفعل كان سريعا وعنيفا؛ حيث كان الأمريكيين الذين عارضوا القرار يرون أن الدستور لا يعطى للبرلمان حق فرض الضرائب على المستعمرات، وحدثت عمليات مقاطعة وشغب مما أجبر الحكومة البريطانية على إلغاء تلك الرسوم بعد عام واحد فقط.

وخلال تلك الفترة، كانت الشركة تحاول جاهدة حشد التأييد لإيجاد سبل لزيادة تجارتها الشرعية مع أمريكا. وكان الاتفاق الأول الذى عقدته الشركة مع الحكومة فى عام ١٧٦٧ لتقسيم عائدات البنغال بينهما ينص أيضا على أحقية الشركة فى استرداد جميع الرسوم الجمركية على تصدير الشاى فى حالة إعادة تصديره إلى القارة الأمريكية لمدة خمس سنوات. وعندما ألغيت الضرائب أصبح سعر الشاى الآن مساويا للسعر الذى يدفعه المهربون فى أمستردام، وزادت الواردات الشرعية إلى القارة الأمريكية بنسبة ٤٢ ٪ فى نيويورك وبنسبة ١٠٠٪

فى فيلادلفيا خلال الثمانية عشر شهرا التالية. إلا أن ما قدمته الحكومة باليد اليمنى أخذته باليد اليسرى؛ حيث قام وزير الخزانة تشارلز تاونسند بإصدار قانون للعائدات يفرض رسومًا جمركية على واردات الزجاج والرصاص والورق والشاى إلى أمريكا بالتزامن مع عملية استرداد الرسوم الجمركية. وبدلا من جمع الرسوم الجمركية على الشاى فى إنجلترا، قام تونسند بمنتهى البساطة بنقل الضرائب عبر المحيط الأطلنطى؛ مما أدى إلى ضياع الامتيازات التى حصلت عليها الشركة منذ فترة قصيرة.

والأسوأ من ذلك أن أهالى المستعمرات كانوا يعارضون ما قام به تاونسند شكلا ومضمونا، وأصبح الشاى هو مصب هذا الغضب؛ حيث ظهرت حملة قوية مضادة للشاى فى المناطق الممتدة على طول الساحل الشرقى، وكان ناشطو هذه الحملة يروجون للشاى الذى تنتجه لابرادور كبديل، وأقسم الكثيرون على الامتناع عن شرب الشاى تماما حتى يتم إلغاء الرسوم الجمركية، وانخفضت بشدة واردات الشركة من الشاى الذى يدخل البلاد بطريقة شرعية لتصل إلى ١٠٨ آلاف رطل فقط فى عام ١٧٧٠ بعد أن كانت قد وصلت إلى رقم قياسى فى عام ١٧٦٨ هو ٨٦٩ ألف رطل. وعندما قدم التجار البريطانيون التماسا إلى الحكومة يشتكون فيه من الآثار المدمرة لتلك الأحداث على التجارة، أعادت الحكومة النظر فى الأمر. وفى عام ١٧٧٠، ألغت جميع الرسوم الجمركية التى فرضها تاونسند. إلا أن اللورد نورث أبقى على الرسوم الجمركية الخاصة بالشاى رغم الجهود الكبيرة التى بذلتها الشركة لإلغائها. ولم تصدر الشركة من الشاى سوى ألف رطل فقط إلى نيويورك وفيلادلفيا فى الفترة ما بين عامى ١٧٧١ و ١٧٧٣.

كان الخراب قد حل على الشركة بالفعل؛ حيث أدت المقاطعة التى قام بها أهالى المستعمرات البريطانية فى القارة الأمريكية إلى بقاء ١٨ مليون رطل من الشاى غير المباع فى مخازن الشركة فى لندن، وهو هم جديد أضيف إلى هموم الشركة الأخرى: انهيار أسعار أسهم الشركة فى عام ١٧٦٩، وسوء الإدارة المتزايد فى البنغال؛ فطالب أعضاء مجلس إدارة الشركة بإعطائهم حق تصدير فائض الشاى عبر المحيط الأطلنطى، وذلك فى الالتماس الذى قدموه للبرلمان.

وجاء قانون الشاى ليمكن الشركة من بيع الشاى مباشرة للقارة الأمريكية، وهو ما كان يمثل خطوة إستراتيجية عبقرية، إضافة إلى ذلك تمكنت الشركة بمقتضى هذا القانون من الحصول على تخفيض ضريبى كبير عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية على الشاى الذى تستورده الشركة إلى إنجلترا. وبعد منع الوسطاء وتخفيض الضرائب المدفوعة، قلت التكلفة كثيرا حتى صار بإمكان الشركة بيع الشاى بأسعار أقل من أسعار الشاى المهرب الذى كان ينافس شاى الشركة. وكانت الحكومة البريطانية ترى أن أسعار الشاى المنخفضة سوف تدفع الأمريكيين إلى قبول استمرار الرسوم الجمركية المتواضعة التى فرضها تاونسند على الشاى. واعترضت مجموعة من أعضاء البرلمان على ذلك، وقالوا إنه سيؤدى إلى زيادة الغضب السائد بسبب تلك الرسوم الجمركية. إلا أن الحكومة تشبثت برأيها، وهكذا قامت الشركة فى صيف عام ١٧٧٣ بوضع خطط لشحن ٢٠٠٠ صندوق شاى إلى أربعة موانى مهمة هى بوسطن وتشارلستون ونيويورك وفيلادلفيا.

إلا أن اللورد نورث ارتكب خطأ إستراتيجيّا. وكانت حملة مقاطعة الشاى قد بدأت تنتهى فى القارة الأمريكية عند إلغاء الجزء الأكبر من الرسوم الجمركية التى فرضها تاونسند على الشاى، لكن قانون الشاى أحيا الحملة من جديد وجعلها أكثر حدة؛ حيث بدأت تعلن معارضتها لهيمنة الشركات الكبرى وكذلك الضرائب غير العادلة. وكذلك كان الوطنيون (الأمريكيون) يجدون عونا كبيرا من جانب التجار البريطانيين الذين تدهورت تجارتهم بسبب المميزات التى حصلت عليها الشركة. ووفقا لأحد شهود العيان، «كان المعارضون لهذا الإجراء من البريطانيين يبعثون خطابات إلى القارة الأمريكية يحثون فيها الوطنيين على المقاومة بثبات واجتهاد»[٢٩]. وقامت الجرائد والمنشورات منذ شهر أكتوبر فصاعدا بتوفير وابل من التحليلات والحجج المنطقية لمواطنى المستعمرات الثلاث عشرة. فنجد على سبيل المثال مقالة مؤثرة فى صحيفة بوسطن إيفنينج بوست فى الثامن عشر من شهر أكتوبر من عام ١٧٧٣ بتوقيع شخص يدعى «ريكلوسوس»[*] وتكشف عن حماقة الخطة التى وضعها اللورد نورث. وكان ريكلوسوس يقول

(*) Reclusus ويعنى «الزاهد» ـ (المترجم).

فيها: «على الرغم من أن أول كمية من الشاى ستباع بسعر منخفض حتى يُقبل عليها الناس، فإنه عندما يعتاد الناس على هذا النظام الجديد ستفكر الشركة - شأنها شان كل المحتكرين - فى الحصول على ربح أكبر من بضاعتها فترفع أسعارها كما تشاء»[٣٠]. وكان سوء تصرف الشركة فى الهند - الذى أصبح معروفا للجميع - سببا قويا آخر لمنع الشركة من الحصول على مكان آمن فى القارة الأمريكية تنطلق منه بعد ذلك. أما فى صحيفة «ذى ألارم - The Alarm» فقد شدد مقال يحمل توقيع شخص يدعى «رستيكوس» على أن «مسلك الشركة فى آسيا لسنوات مضت يدل على أنها لا تحترم قوانين الشعوب ولا حقوق ولا حريات ولا أرواح البشر». لقد كان غزو كلايف للبنغال والمجاعة التى تلت ذلك بمثابة فرصة لا يمكن تضييعها، فكان رستيكوس يقول أيضا: «لقد شنوا الحروب، وتسببوا فى الثورات، وخلعوا الأمراء الشرعيين. وضحوا بملايين البشر من أجل الكسب». ويقال إن مليونا ونصف المليون (١٥٠٠٠٠٠) من البشر قد هلكوا فى المجاعة فى عام واحد، ليس بسبب أرض لم تجود بخيراتها، ولكن لأن هذه الشركة وموظفيها استحوذوا على كل السلع الضرورية للحياة، ورفعوا أسعارها إلى أقصى حد حتى إن الفقراء لم يتمكنوا من شرائها[٣١].

وكان تجار الشاى يواجهون تهديدات بمعاقبتهم عن طريق تلطيخ أجسادهم بالقار ونثر الريش عليهم، وقد جاءت هذه التهديدات بالأثر المطلوب؛ حيث أرسل التجار فى نيويورك وفيلادلفيا خطابات إلى الشركة يتنازلون فيها عن عقود تجارة الشاى التى حصلوا عليها. وفى بوسطن، رست ثلاث سفن فى الميناء ورفضت العودة. فتخفى الوطنيون فى ليلة السادس عشر من شهر ديسمبر من عام ١٧٧٣ فى ملابس قبيلة موهاوكس الهندية وقاموا بإلقاء ٩٠ ألف رطل من الشاى تبلغ قيمتها ٩,٦٥٩ جنيهًا إسترلينيًا فى مرفأ بوسطن. وقامت السلطات البريطانية على الفور بإغلاق ميناء بوسطن إلى أن يقوم مواطنوها بتعويض الشركة عن بضاعتها. إلا أن ذلك لم يحدث بالطبع، وأدت حفلة الشاى تلك إلى حدوث ثورة فى ليكسينجتون فى شهر أبريل من عام ١٧٧٥ لم يكن فى الإمكان إيقافها. وهكذا ساهمت الشركة التى دبرت من قبل الانقلاب الذى حدث فى البنغال،

وبغباء فى إشعال ثورة أخرى فى القارة الأمريكية. وترى جين آن موريس ـ وهى تعود بالذاكرة من بدايات القرن الحادى والعشرين إلى الوراء ـ أن هذا الاحتجاج ذو الدلالة الرمزية ضد المؤسسات الكبرى له معان رنانة، وكتبت تقول فى عام ٢٠٠١ : «إن الشعب الذى وضع القواعد التى قامت عليها هذه الأمة لم يدخل فى حرب من أجل أن يصبح لديهم اثنان من «ممثلى المواطنين» يجلسون فى اجتماعات شركة الهند الشرقية البريطانية، لقد قاموا بثورة لكى يتحرروا من الظلم سواء كان ظلم الشركات الكبرى أو الحكومات أو غيره من أنواع الظلم»[٣٢].

انتقام رافاييل

كانت موجة الاشمئزاز المتصاعدة ضد شركة الهند الشرقية على وشك الخمود، لكن كانت هناك عملية تصفية حسابات أخيرة تلوح فى الأفق. فعندما نشر ويليام بولتس كتابه «اعتبارات فى الشئون الهندية» فى بدايات عام ١٧٧٢ كانت إحدى شكاواه المؤلمة هى عدم مثول أوغاد الشركة أمام القضاء حتى تأخذ العدالة مجراها. وجاء فى كتابه : «إن عجز السلطة فى هذا الجانب من المحيط قد وصل إلى درجة لا تستطيع معها محاكمة أحد المقصرين فى الهند فى أوروبا»[٣٣]. وكان بولتس يكتب من منطلق خبرته الشخصية؛ حيث كان يشعر أنه طرد من البنغال بغير حق بسبب نظام قضائى ضعيف تمزقه الصراعات من أجل المصالح الشخصية. ويبدو أن الشركة لم تكتف بطرد بولتس، فقامت بالقضاء على المشروع التجارى المشترك بينه وبين مجموعة من التجار الأرمينيين الأثرياء الناجحين حيث وجه هارى فيريلست ـ الحاكم العام الذى جاء بعد كلايف ـ سلسلة من الضربات المنظمة ضد ذلك المشروع التجارى، فقام بالقبض تعسفيا على جريجور كوجامول، وميلكوم فيليب فى مدينة فاراناسى فى شهر مارس من عام ١٧٦٨، وبعد أيام قلائل ألقى القبض على جوهانس بادرى رافاييل، وواسكن إستيفان فى مدينة فايز أباد، وتم نقل الأربعة فى نهاية الأمر إلى مرشد أباد، وتم إطلاق سراحهم بعد أن قضوا أكثر من خمسة أشهر فى السجن دون أن توجه إليهم تهمة أو يجدوا توضيحا لما حدث. وعندما استعادوا حريتهم اكتشفوا

أن الوضع التجارى قد انقلب رأسا على عقب؛ حيث تم منع جميع التجار الأرمينيين والإنجليز والبرتغاليين من ممارسة تجارتهم فى أسواق البنغال الداخلية.

وقرر اثنان من التجار الأربعة - كوجامول، ورافاييل - العودة إلى إنجلترا للمطالبة بالتعويض، وكانت تلك خطوة غير عادية. وأدى وصول هذين التاجرين الثريين إلى توفير أساس قوى تستند إليه الشكاوى المضادة للشركة، وهو ما لم يتمكن النقد اللاذع الذى وجهه بولتس للشركة من تحقيقه. إلا أنهما خاضوا معركة عسيرة، حيث كان عليهما أولا إقناع المحاكم البريطانية باختصاصها فى القضية، ثم إثبات الجريمة التى ارتكبها فيرلست، وهم على بعد آلاف الأميال من مسرح الجريمة؛ لقد كان صراعا طويلا وصعبا استمر ثمانى سنوات حتى تم حسمه. وفى شهر سبتمبر من عام ١٧٦٩ قدم كوجامول، ورافاييل التماسا لأعضاء مجلس إدارة الشركة يشتكون فيه من المعاملة القاسية وغير الإنسانية «التى لقياها، ويعلنان أسفهما على القرار التعسفى الذى أصدره فيرلست، الذى حرمهما من حرية التجارة التى تمتع بها شعبهما على الدوام حتى خلال فترات حكم أسوأ الحكام المغول القدامى»[٣٤]. إلا أن أعضاء مجلس الإدارة لم يتخذوا أى إجراء حيال هذه الشكوى فبدآ فى اتخاذ الإجراءات القانونية ضد فيرلست للحصول على التعويضات فى شهر يولية من عام ١٧٧٠. وهكذا بدأ رحلة طويلة فى متاهات القانون البريطانى. لكن فى شهر ديسمبر من عام ١٧٧٤، عُرضت القضية فى النهاية على هيئة محلفين فى مجلس مدينة لندن، وأدان المحلفون فيرلست بتهمة «الحبس الخطأ» وحكموا عليه بدفع خمسة آلاف جنيه إسترلينى إضافة إلى مصاريف الدعوة، فشعر فيرلست بالغضب الشديد وطالب بإعادة المحاكمة، إلا أنه لم يتمكن من فعل شىء سوى تأجيل الأمر الذى كان قد تم حسمه بالفعل وتخفيض ألف جنيه من قيمة التعويض، وكذلك أصدرت المحاكم البريطانية حكما لصالح كوجامول بتعويض قدره ٣٢٠٠ جنيه، وفى شهر يولية من عام ١٧٧٧ ، حصل واسكن إستيفان على حكم بتعويض قدره ٢٥٠٠ جنيه. وكان مجمل ما دفعه فيرلست هو ٩٧٠٠ جنيه إسترلينى (ما يعادل ٨٠٠ ألف جنيه فى عام ٢٠٠٢)، بالإضافة إلى مصاريف الدعوة القضائية الباهظة للتجار الأرمينيين وله شخصيا[٣٥]. ويعد ذلك شهادة لصالح النظام القضائى فى بريطانيا

بأن هيئات القضاة والمحلفين المتتالية كانت عازمة على عدم الاكتراث بالقومية الإنجليزية وعلى إدانة فيرلست «بالظلم، والسجن الخطأ، وعمليات نهب لا مثيل لها»[٣٦]. وانتهى مستقبل فيرلست فى الشركة بعد أن كان أحد مديرى الشركة الأثرياء، وقضى أيامه الأخيرة فى المنفى بعيدا عن دائنيه[٣٧].

وبعيدا عن مسرح الجريمة بآلاف الأميال، كان مبدأ خضوع الشركات التى تعمل خارج حدود الدولة البريطانية للمساءلة القضائية فى بريطانيا على سوء التصرف قد ترسخ فى سبعينيات القرن الثامن عشر فى لندن. وينظر الكثيرون من العاملين فى مجال التجارة إلى الموجة المتصاعدة حاليا من القضايا التى ترفع فى جميع أنحاء العالم ضد المؤسسات الكبرى على أنه شىء جديد ولا مبرر له إلى حد ما. إلا أن قضية فيرلست تعد سابقة قضائية قوية توضح لنا أنه منذ ٢٠٠ عام جرت محاكمة أحد كبار مديرى أول شركة متعددة الجنسيات فى العالم وإدانته بتهم تُعد فى يومنا هذا انتهاكات لحقوق الإنسان. إلا أن النتائج العملية لهذا النجاح لم يكن لها تأثير كبير؛ حيث لم يكن لدى التجار الآخرين الوسائل أو الإرادة للعودة إلى إنجلترا وطلب التعويض.

نوبة خاطفة من حسن السلوك

كان آدم سميث يكره المستعمرات كما يمقت مؤسسات الأعمال، ويرى أنها بطبيعتها تتسبب فى ضياع مجهود ومال المستعمر وعادة ما تتسبب فى ظلم المستعمَر. وأعلن عن حزنه لأنه لم يحدث أبدا أن تَخلت أى دولة عن مستعمرة طواعية، وذلك بسبب حقيقة محزنة وهى أن «هذه التضحيات تخدش الكبرياء»[٣٨]. وكان يرى أن اندلاع الحرب فى القارة الأمريكية يعد فرصة كبيرة ضائعة لتأسيس اتحاد عقلانى فى المحيط الأطلنطى أساسه التجارة المفتوحة والحكومة النيابية. وبعد نشر كتاب «ثروة الأمم» بأربعة أشهر، أصدرت المستعمرات الثلاثة عشرة إعلان الاستقلال، وتلا ذلك سبع سنوات من الحرب المريرة. وعندما كان سميث منهمكا فى إعداد الطبعة الثالثة من رائعته فى عام ١٧٨٣، كانت الحرب الأمريكية على وشك الانتهاء. وكانت شركة الهند

الشرقية تواجه «ضائقة هى الأسوأ فى حياتها» بعد «نوبة السلوك الحسن الخاطفة» التى تلت صدور القانون المنظم.

أرسل سميث خطابا للناشر ويليام ستراهان فى شهر مايو من عام ١٧٨٣ يعلمه فيه أنه كان يعتزم إضافة قسم جديد للكتاب يقدم «شرحا مفصلا لما تمثله معظم الشركات التجارية المرخصة فى بريطانيا من سخف وأذى»[٣٩]. وأدى ذلك إلى إحياء الاهتمام الشعبى والسياسى بشئون شركة الهند الشرقية. وظهر ذلك الرد القوى المضاد فى المجلد الأخير من الكتاب الجديد، وكان يتناول «الأشغال العامة والمؤسسات اللازمة لتيسير فروع معينة من التجارة». إلا أن الشركات المساهمة تعد من وجهة نظر سميث أحد العيوب الخطيرة فى السياسة العامة. وكان هناك دافع معين يتسم بالخطورة، ويؤدى إلى تلك المجازفة غير محسوبة العواقب التى نتجت عن فصل الملكية عن الإدارة فى الشركات المساهمة، حيث إن قصر المسئولية القانونية للمساهمين على القيمة الاسمية لاستثماراتهم يؤدى إلى مضاربات أكثر من اللازم. وبالنسبة لشركة الهند الشرقية، فقد كان المستثمرون يضعون أموالهم فيها لرغبتهم أيضا فى التمتع بحق التعيين فى المناصب فى الهند، حيث كانوا يشاركون فى «تعيين اللصوص الذين نهبوا الهند، وإن لم يكن لهم نصيب من الغنيمة»[٤٠]. وفى الوقت نفسه، لم يكن قط مديرو الشركة فى الهند «ليولوا عنايتهم» الموارد المالية لمساهمى الشركة كما هو الحال فى الشركات التى يكون فيها أصحاب رأس المال هم الذين يتولون الإدارة. والنتيجة هى «الإهمال والإسراف» إلى حد ما فى إدارة مثل هذه الشركة»[٤١]. والأسوأ من ذلك أن الشركة كانت تستغل وضعها الاحتكارى للحصول على رسوم غير عادلة من كل من المستهلكين والمنتجين. وكان سميث يرى أنه ربما كان الاحتكار ضرورى فى بدايات التجارة مع الهند، إلا أن ذلك الاحتكار قد حقق النفع المرجو منه منذ زمن طويل ولم نعد فى حاجة إليه، وأصبح أداة تساعد على المزيد من «الإهمال والإسراف وخيانة الأمانة» من قبل مديرى الشركة[٤٢]. وكان يشعر أنه لا طائل من محاولة جعل المساهمين يتصرفون «بأمانة وثبات أكثر» وقدم سميث بدلا من ذلك علاجا أبسط لتلك العلل: يجب أن ندرك أنه من المستحيل أن تكون الشركة «أهلا لحكم» ممتلكاتها

فى الهند وجعل التجارة بين الهند وبريطانيا «مفتوحة أمام الجميع». وبصفة أعم كان من رأى سميث أن رءوس الأموال المشتركة يجب أن تقتصر فقط على الخدمات المالية (الخدمات المصرفية والتأمين) والمنافع العامة (المسطحات المائية والقنوات).

مدينة فاضلة صارمة

عندما نقرأ كتب سميث من جديد، وندرس جيدا تحليلاته عن شركة الهند الشرقية، نشعر بالصدمة عندما نجد أن النقد اللاذع الذى وجهه سميث لمؤسسات الأعمال قد لقى تجاهلا تامًا؛ حيث نجد أن مؤيدى المذهب الليبرالى الحديث فى يومنا هذا لا يذكرون شيئا فى خطاباتهم الجماهيرية عن تلك الشكوك التى كانت تساور سميث حول المؤسسات الضخمة وسعيها وراء الاحتكار والعيوب التى تشوب إدارتها. وهم أثناء ترويجهم لأفكاره الخاصة بالتجارة الحرة يتجاهلون عمدا أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال قيود راسخة على سلطة المؤسسات الضخمة. صحيح أن سميث كان يؤمن بفتح الأسواق، إلا أن رؤيته لم تشمل قط تحرير العالم تجاريا حتى تسيطر عليه المؤسسات الضخمة. وكان سميث يوافق بشدة على القيود المفروضة على تأسيس الشركات المساهمة الضخمة، تلك القيود التى سادت فى ذلك الوقت، وفرضها قانون المشروعات الوهمية فى عام ١٧٢١، ولم يتم إزالة تلك القيود فى بريطانيا إلا بعد مرور قرن آخر تقريبا على صدور كتاب *«ثروة الأمم»*. وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلنطى، كانت المؤسسات الضخمة تلعب دورا محدودا إلى أبعد الحدود فى الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت قد استقلت حديثا. وكانت ذكرى شركة الهند الشرقية لا تزال حية فى مخيلة العامة فى تلك الجمهورية حديثة العهد؛ ولهذا تم وضع قيود صارمة على المؤسسات الضخمة، وكانت مراسيم تأسيسها محدودة بوقت معين ويمكن إلغاؤها عند ثبوت سوء التصرف. كما أن الذين قاموا بصياغة الدستور الأمريكى لم يذكروا شيئا عن المؤسسات الضخمة؛ وهو ما يوحى بأنهم لم يتوقعوا أن يكون لتلك المؤسسات دور كبير فى الجمهورية حديثة النشأة، وهو أمر ذو مغزى[٤٣]. كذلك أخذ الرئيس الأمريكى توماس جيفرسون ـ الذى أتى بعد

ذلك ـ فى العمل بلا كلل لمنع تكتلات القوة الاقتصادية، وكتب يقول فى عام ١٨١٦ : **«أتمنى أن نقضى على حكم الشركات الضخمة الثرية فى بلدنا فى المهد، تلك الشركات التى تتحدى بالفعل حكومتنا فى استعراض للقوة وتتحدى قوانين بلدنا»**. ويتصور جون كينيث جالبريث ـ مؤخرا ـ أنه لو عاد سميث إلى الحياة مرة أخرى سيصاب بالصدمة عندما يرى العالم وقد سيطرت آلاف الشركات الضخمة فيه على المجالات الصناعية والتجارية والمالية؛ شركات يديرها مديرون أجراء، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية[٤٤].

كانت تحليلات آدم سميث تتغلغل فى أسباب وعواقب التوسع الكبير للشركات الضخمة، إلا أن إيمانه المستنير فى «اليد الخفية» أعماه عن حقيقة أن السوق نفسه عندما يسيطر سيؤدى إلى الظلم والتقلقل. إن رؤية سميث لم تتجاهل فقط ما يطلق عليه علماء الاقتصاد اليوم «التأثيرات الخارجية» (ميل السوق إلى استنزاف الصالح العالم). بل إن إيمانه فى النتائج الملائمة التى يأتى بها السوق صرف نظره عن نزوع السوق إلى دورات الانتعاش والكساد. وعلى الرغم من النقد اللاذع الذى وجهه سميث للطبيعة التجارية، لم يكن يرى أسبابا لإعطاء السوق حرية متوسطة. وعندما قامت الثورة الصناعية، اتضح أن «المبادئ الأخلاقية» التى كان سميث يأمل فى أن تضع قيودا على المصالح الشخصية المتشددة لم تعد ملائمة لمنع سوء الاستخدام المروع فى مكان العمل، أو استغلال البيئة بلا رحمة. وكان كارل بولانى يقول عقب انهيار النظام العالمى الحر فى الثلاثينيات من القرن العشرين إن السوق الذى يحكم نفسه بنفسه، والذى كان يفكر فيه سميث ما هو إلا «مدينة فاضلة صارمة» لا يمكن أن تتواجد «لأى فترة من الزمن دون القضاء على جوهر المجتمع الإنسانى والطبيعى»[٤٥].

توفى آدم سميث فى شهر يولية عام ١٧٩٠، قبل أن يرى بعض أفكاره وقد طبقت بعد ذلك بفترة طويلة لتبرير عملية القضاء التدريجى على الاحتكار التجارى لشركة الهند الشرقية. وبدلا من أن يؤدى ذلك إلى بداية عهد جديد من الحرية والعدالة، كانت النتيجة هى السيطرة الاستعمارية؛ حيث كانت الدولة تقوم بحماية أصحاب الصناعات فى بريطانيا عن طريق الحواجز الجمركية والتجارية العالية، وبدأ الاقتصاد الهندى بأكمله ينحرف عن مساره لخدمة

المصالح الاستعمارية. وكثيرا ما كانت المبررات التى أتى بها سميث لتحرير التجارة تستخدم لتبرير السياسات الاستعمارية غير الإنسانية، وخاصة فيما يتعلق بجهود الإغاثة أثناء المجاعات. ويقول آدم سميث بلهجة واثقة فى كتابه *«ثروة الأمم»* إنه «لم تحدث مجاعة قط لأى سبب من الأسباب إلا لسبب واحد وهو العنف الذى تمارسه الحكومة فى محاولتها بوسائل غير ملائمة علاج المصاعب الناتجة عن حالة من حالات ندرة الغذاء»[٤٦]. لقد توصل سميث إلى تلك النتيجة اعتمادا على رؤيته للمجاعة الرهيبة التى حدثت فى البنغال فى عام ١٧٧٠، حيث إن «بعض اللوائح غير السليمة، وبعض القيود غير الحكيمة التى فرضها موظفو الشركة على تجارة الأرز، قد ساهمت على الأرجح فى تحويل ندرة الغذاء إلى مجاعة»[٤٧]. إلا أن الفرق شاسع بين تلاعب الشركات الضخمة بالأسواق لتحقيق أهدافها والحلول التى يجب على الدول التوصل إليها، والتى تكفل حماية حقوق الإنسان، وأهم هذه الحقوق هو الحق فى الحياة. كذلك قام البريطانيون فى الهند بتطبيق دعوة سميث بعدم التدخل من قبل الدولة أثناء المجاعات، وهو ما أدى إلى نتائج قاسية. كما عارض بعض موظفى الشركة فى بدايات عام ١٧٨٣ المحاولات التى كانت تهدف إلى تقديم المساعدات الغذائية، واستشهدوا فى ذلك بكتابات سميث. ثم جاء بعد ذلك عالم الاقتصاد السياسى توماس مالثوس ليؤيد بقوة هذا التوجه، وكان مالثوس أستاذا مقيما فى الكلية التى أنشأتها الشركة فى هيلبيرى. لقد كانت المجاعة بمثابة اختبار لذلك السوق الخيرى الذى تحدث عنه سميث، وثبت من هذا الاختبار أنه سوق ضعيف لا يستطيع التجاوب مع أشد احتياجات البشر إلحاحا.

ويبقى آدم سميث أحد أقوى الباحثين الذين تناولوا آلية عمل وتطور الشركات الضخمة الحديثة وخاصة شركة الهند الشرقية، تلك الآلية التى تشوبها العيوب. إلا أن الأمر الناقص فى رؤيته العالمية هو أن يعير ما يكفى من الاهتمام لطريقة تفعيل «قوانين العدالة» فى سوق عالمى فوضوى. وكان ذلك هو الشغل الشاغل لصديق سميث؛ إدموند بيرك.

* * *

• الفصل السابع

العدالة ستأخذ مجراها

أشجار الدمار

فى جنوب فورت ويليام ـ وسط كلكُتا ـ تقع ألبور، وهى ضاحية خصبة لا تزال تمتلئ بالنوادى الخاصة والقصور الفخمة التى تعود إلى عهد الاستعمار. ويعد دار بيلفيدير أحد تلك القصور اللافتة للنظر إلى أقصى حد، الذى أصبح الآن مكتبة الهند القومية. أهدى مير جعفر هذا الموقع ـ الذى كان فى الأصل نزلا صيفيا لنَوّاب البنغال ـ لوارين هاستينجس فى عام ١٧٦٣، وفى هذا المكان كان اللقاء فجرا بين اثنين من أكبر المديرين التنفيذيين فى الشركة فى ١٧ أغسطس عام ١٧٨٠ لتدور بينهما واحدة من أكثر عراكات مجلس الإدارة إثارة فى تاريخ الشركات؛ مبارزة حتى الموت.

كان أحد الطرفين هو وارين هاستينجس ـ الحاكم العام للبنغال ـ وهو مثال لرجل الشركة، وكان قد عمل فى الشركة فى عام ١٧٤٩ وهو فى السابعة عشرة، واكتسب خبرة فى الهند امتدت على مدى عقود. كان سجينا لدى سراج الدولة فى إطار الاستعداد لمعركة بلاسى، وارتقى بين صفوف الجنود بسبب مهارته الجلية وإخلاصه. وقد عُرف عن هاستينجس نزاهته، وذلك مقارنة بالخلفية التاريخية للبنغال التى سادها السلب والنهب. وكان أحد القلائل الذين حاولوا إيقاف الفوضى التى تعم التجارة الخاصة فى الستينيات من القرن الثامن عشر، وذلك لوضع أسس للتجارة البريطانية تعتمد على الأخلاق بشكل أكبر؛ فقد قال فى البرلمان: «إذا اقتصر رجالنا على التجارة الشريفة العادلة بدلا من تنصيب أنفسهم

أسياداً وظالمين فى هذه البلاد، لوجدوا الاحترام فى كل مكان، وبدلا من أن يكون الاسم الإنجليزى عارا سيصبح محل التوقير فى كل مكان»[1]. وبحلول عام ١٧٨٠، كانت ثمانى سنوات قد مرت على قيام هاستينجس بإدارة أمور الشركة فى البنغال، وهو يتلاعب بمتطلبات التنافس فى التجارة والتمويل والعدالة والدفاع، وكثيرا ما كان يقدم الفلسفة البراجماتية على المبادئ، ويتورط بمرور الوقت فى نقاشات لا تنتهى مع الأغلبية البرلمانية فى مجلس البنغال الجديد.

وكان فيليب فرانسيس - الذى كان من قادة المجلس - يعارضه، الطرف الثانى. ومن المعروف الآن أن فرانسيس - الذى كان على الأرجح أكثر الدعاة براعة فى عصره - هو مؤلف «خطابات جونيوس» مجهولة المصدر التى كانت تحتوى على نقد بلغ من القوة أن زلزل الأرض تحت أقدام حكومة الملك جورج الثالث بين عامى ١٧٦٨ و ١٧٧١. وقبل أن يتم تعيين فرانسيس عضوا فى المجلس فى عام ١٧٧٣، كان قد حقق نجاحا غير مسبوق فى وظيفة صغيرة فى وزارة الحرب البريطانية. والتفسير الوحيد المقبول لترقيته المفاجئة وتعيينه فى مجلس البنغال ذات المرتب المبهر الذى يبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى فى العام، هو أن ذلك كان محاولة من النظام للتخلص من «خطابات جونيوس» وإخراجها من البلاد. كذلك فإن إرساله إلى البنغال كان يعنى أيضا احتمال عدم عودته ثانية عندما يموت من أثر المرض، كما حدث للكثير من العاملين فى الشركة. وكانت الحاجة إلى مقاومة للطغيان لا نهاية لها جزءاً أساسيّا من هوية فرانسيس، وسرعان ما تحول اهتمامه من فساد البلاط الملكى فى بريطانيا إلى سوء إدارة الشركة. وفى نوفمبر من عام ١٧٧٤ - بعد شهر واحد فقط من وصوله إلى البنغال - كتب فرانسيس إلى صديقه جون بورك: «لم يعد الفساد قاصرا على جذر الشجرة أو القليل من الفروع الرئيسية، بل إن كل غصن وكل ورقة قد طالها العفن»[2].

كان كلا من المتبارزين يشعر أنه على حق؛ حيث كان هاستينجس يرى أن النقد المستمر الذى يوجهه فرانسيس لسياساته قد وصل حدا لا يمكن احتماله، وأنه انتهك سلطته كحاكم للبنغال. وكان فرانسيس - على النقيض - يرى أن هاستينجس هو تجسيد للفساد المؤسسى فى الشركة. ولكن إذا كانت أخطاء

هاستينجس مردها إلى ميله إلى الاستبداد السلطوى، فإن إحساس فرانسيس بأفضليته، واعتقاده خطأ أن رغبته فى الانتقام فضيلة كان السبب فى دماره. بل إن أصدقاءه حذروه من «الغطرسة التى ذاعت عنه» وسرعان ما عرفه الناس فى كلكُتا باسم «الملك فرانسيس». وبعد ست سنوات تقريبا من نزاع لا يتوقف، عجل هاستينجس بإنهاء تلك المسألة فى ١٤ أغسطس من عام ١٧٨٠؛ حيث قام بالطعن فى شخصية منافسه وأعلن أنه بعيد كل البعد عن «الحقيقة والشرف». ولم يكن أمام فرانسيس خيار سوى أن يتحدى هاستينجس فى مبارزة. لقد وصلت المعركة التى دامت طويلا بين المبادئ والانتهازية إلى طريق مسدود. وتقابل الرجلان فيما بين الخامسة والنصف والسادسة صباحا عند الجانب الغربى من قصر هاستينجس تحت أجمة من الأشجار تعرف باسم «أشجار الدمار». ولم يكن أى منهما قد شارك فى مبارزة من قبل، بل يحتمل أن فرانسيس لم يستخدم مسدسا من قبل. وقف الرجلان يفصلهما ١٤ خطوة، وبعد محاولات مبدئية لتشتيت الانتباه أطلق فرانسيس النار، لكن الطلقة لم تصب هاستينجس. وبعد ثوان أطلق هاستينجس النار فأصاب فرانسيس فى كتفه. وقع فرانسيس على الأرض وصرخ قائلا إنه سيموت مما جعل هاستينجس يصيح قائلا: «يا إلهى! معاذ الله!» ومن حسن الطالع أن الجرح لم يكن مميتا، لكنه أنهى الصراع الدائم بين فرانسيس و هاستينجس، وعاد الأول إلى إنجلترا بعد عام وقد أخذ على عاتقه أن يثأر لنفسه.

كانت المبارزة التى حدثت فى قصر بيلفيدير أكثر من مجرد مناوشة غريبة بين عدوين لدودين، بل إنها مثال على المعركة عميقة الجذور التى بدأت وأخذت تتطور من أجل السيطرة على الشركة، معركة بين الحاجات الضرورية لشركة ذات رءوس أموال مشتركة والمطامع الجامحة للإمبراطورية البريطانية. لقد كشفت - كما هو واضح للجميع - عن الفشل الذريع الذى منى به القانون التنظيمى الذى أصدره نورث، الذى كان يهدف إلى توزيع المسئوليات ذات الفعالية، وبالتالى إجراء عمليات الشركة التجارية فى هدوء. وخلال الخمس عشرة سنة التى تلت ذلك، عُقدت صفقة بين الدولة والشركة؛ وأدت تلك الصفقة إلى تقييد وحصر

نفوذ الشركة واستقلاليتها بأساليب غير مسبوقة. إلا أن هذا الصراع كان يغلب عليه ذلك الهوس المستمر بالأسس الأخلاقية، الذى كان الدافع وراء التحقيقات الأولى حول الشركة فى السبعينيات من القرن الثامن عشر. والسؤال الذى طرحه إدموند بيرك على العالم فى النهاية من خلال ذلك الاتهام المثير بالتقصير الذى وجهه لهاستينجس: هل يمكن محاكمة الشركة ومديريها التنفيذيين؟

....، وأرسل المزيد من الأموال

عندما تولى هاستينجس حكم إقليم البنغال فى عام ١٧٧٢، كان شاغله الأول هو استعادة النظام وجعل عمليات الشركة التجارية تحقق الأرباح مجددا، بعد أن حول الفساد والإنفاق العسكرى المتزايد بشدة ذلك الكسب الوافر الذى كانت تجلبه ضرائب الديوانى إلى ديون. وكانت العائدات من الضرائب على الأراضى تمثل نصيب الأسد من الديوانى، وسرعان ما قام هاستينجس بالتحرك لإنهاء وهم «نظام كلايف الثنائى» عن طريق نقل بيت المال من مرشد أباد إلى كلكُتا. وقام هاستينجس أولا - من أجل زيادة العائدات إلى أقصى حد - بتوزيع مهمة جمع الضرائب لمدة خمس سنوات على آخرين، ثم استبدلت بذلك النظام مجموعة من المزادات السنوية. وقام هاستينجس مبدئيا بتحويل جمع الضرائب إلى عملية تجارية، و أتى ذلك بعائدات وفيرة؛ حيث زادت العائدات ٢٠٪ تقريبا ما بين عامى ١٧٧٢ و١٧٧٦[٣]. إلا أنه بعد ذلك تضاءل جمع الضرائب كثيرا مرة أخرى، وتزايدت حالات جمع الضرائب بالقوة.

وبالنسبة للاقتصاد الكلى، قام هاستينجس بصرامة بتشديد الحظر الطويل الأمد على التجارة الخاصة. وقرر هاستينجس - بعد أن تعلم الدرس من فشل جمعية التجارة التى أسسها كلايف - أن يقوم بتأسيس شركات احتكارية كبيرة بدلا من الاحتكار الفردى للأفيون والملح الصخرى وذلك لزيادة العائدات. وبالنسبة للأفيون، كان من رأى هاستينجس أنه يجب الإشراف على تلك «السلعة الضارة من سلع الرفاهية» وقصرها على «التجارة الخارجية». وهكذا قام هاستينجس فى عام ١٧٧٣ بحرمان مجلس الشركة من الامتيازات التى كان يتمتع

بها بالنسبة للأفيون. وكانت الشركة تتمتع بحقوق حصرية لشراء كل الأفيون، وهى الوظيفة التى قام هاستينجس بتوزيعها على متعاقدين ليقوموا بتلك المهمة بدلا من الشركة. ويقول تشاندرا براكاش سينها فى كتابه: **«كانوا يستخدمون كل أنواع الإكراه والقهر لإجبار الفلاحين على زراعة الأفيون رغم أنفهم، وكانوا يدفعون لهم فى المقابل أسعارا اعتباطية منخفضة»**[٤]. وقبل أن تتولى الشركة زمام الأمور، كان سعر السير الواحد يبلغ ثلاث روبيات. وكانوا يجبرون الفلاحين على بيع محصولهم من الخشخاش للمتعاقد، وسرعان ما هبط السعر الذى يتقاضونه إلى ما بين روبية واحدة وروبيتين. إلا أن متوسط السعر فى المزاد كان ست روبيات للسير الواحد، وهو ما عاد على الشركة بأرباح هائلة. وعندما اشتكى فرانسيس من أن هذا الاحتكار كان يسبب «فقرا واسع النطاق ونقصًا فى السكان فى بيهار»، أعطى هاستينجس عقد الأفيون لصديق فرانسيس جون ماكينزى، وهكذا تخلص من ذلك النقد. إلا أن ماكينزى لم يكن أفضل من هاستينجس فى تولى الأمور. **وفى عام ١٧٧٧، اشتكى مجموعة من الفلاحين من أن مساحة كبيرة من الذرة تم قطعها بالقوة واستبدل بها الأفيون**[٥].

واتبع هاستينجس مسلكا مشابها مع الملح؛ حيث جعل إنتاج الملح حكرا على الشركة بالقوة ثم قام بتوزيع الإنتاج الحقيقى على متعاقدين. إلا أن ما حدث هو أن سوء الإدارة أدى إلى تضاءل عائدات الشركة، وهكذا قام هاستينجس فى عام ١٧٨٠ بوضع نظام لإدارة الشركة إدارة مباشرة. وكان على الشركة أن تقوم ببيع كمية الملح جميعها لعملائها بسعر ثابت، وكان عملاء الشركة يبيعونه بعد ذلك لتجار الجملة. وقامت الشركة برفع عائداتها إلى حوالى ثلاثة ملايين روبية فى العام الأول وحده، وذلك عن طريق خفض السعر الذى تدفعه للمنتجين قدر الإمكان ورفع سعر الجملة، ثم تزايدت تلك العائدات إلى حوالى ستة ملايين روبية بحلول عام ١٧٨٤[٦]. وبقى هذا النظام بلا تغيير يذكر حتى نهاية الحكم البريطانى فى عام ١٩٤٧.

كان المصدر الأخير الذى حصل منه هاستينجس على الأموال لإرضاء مديرى الشركة هو البحث عن أماكن جديدة خارج إقليم البنغال، مستخدما الجيش

الخاص بالشركة كمصدر قوة. وكان أول ما قام به هو إلغاء الجزية السنوية التى كانت تبلغ ٦ , ٢ مليون روبية، والتى كان يدفعها للإمبراطور المغولى فى دلهى، وتبع ذلك سلسلة من الصفقات مع إقليم أوادا، الجار الغربى لإقليم البنغال، فكانت أول صفقة هى قيام هاستينجس بالتنازل عن إقليمى الهاباد، وكورا فى مقابل مبلغ كبير من المال يبلغ خمسة ملايين روبية، ثم قام بتأجير جنود الشركة فى مقابل مبلغ آخر مقداره خمسون مليون روبية لمساعدة أوادا على ضم روهيلخاند إلى أراضيها. وبصفة عامة تمكن هاستينجس من الحصول على ٥ , ٥ مليون روبية كان فى أمس الحاجة إليها عن طريق مقايضة الأراضى وعمليات تأجير المرتزقة. وقام فى عام ١٧٧٥ بالسيطرة على فاراناسى (بينارس) التى سيحصل منها على ربع مليون جنيه أخرى سنويا، وأرسل خطابا إلى المديرين يقول فيه: «إنها إحدى الأملاك الثمينة التى حصلت عليها الشركة»، وعندما اندلعت الأعمال العدائية مع فرنسا فى عام ١٧٧٨ كجزء من حرب الاستقلال الأمريكية الأوسع نطاقا، قام هاستينجس بممارسة المزيد من الضغوط على بينارس لدفع المزيد من الأموال.

كان هاستينجس يشتهى المال بشدة، وكان لذلك عواقب وخيمة على البشر ظهر الكثير منها فى الاتهام بالتقصير الذى وجه ضده؛ فلم يكن حاكما قاسيا على الإطلاق، لكنه كان يواجه مشكلة عويصة تناولها ماكولاى فى مقالاته التى نشرها فى عام ١٨٤٠ تناولا رائعا. وكان جوهر المشكلة أن مديرى الشركة كانوا يريدون من هاستينجس أن يقوم بتحسين الأداء الاقتصادى لإقليم البنغال، ويقوم فى الوقت نفسه بتحسين المعايير الأخلاقية لهذا الاقتصاد. وكان المديرون ـ وفقا لما ذكره ماكولاى ـ يحثونه قائلين: «فلتكن حاكما رحيما وأرسل المزيد من الأموال. فلتطبق العدالة بحذافيرها وتنهج نهجا معتدلا مع القوى المجاورة. وأرسل المزيد من الأموال»[٧]. وأدرك هاستينجس «أن عليه أن يختار بين أمرين: إما أن يتجاهل ذلك الكلام عن الأخلاقيات الذى وجهه إليه مستخدميه، أو يتجاهل طلباتهم المالية»، واختار أكثر الطرق أمانا وقرر «أن يتجاهل المواعظ ويبحث عن الروبيات (الأموال)»[٨].

كان يميز إدارة هاستينجس المالية وجود مسحة من اليأس . وازداد هذا التوتر بسبب التغير المثير فى القواعد الحاكمة للشركات الذى جدت نتيجة القانون المنظم ؛ مما أدى إلى وصول الأمور إلى طريق مسدود فى قصر بيلفيدير . وكان من المتعارف عليه أن الحاكم الذى تعينه الشركة فى كل فترة رئاسة يمتلك سلطات واسعة ، ويقوم بتوجيهه مجلس يأخذ معظم قراراته بالإجماع . لكن القانون الجديد أبطل ذلك العرف ، وقام بتكوين مجلس من خمسة أعضاء ، وجعل اتخاذ القرارات بالأغلبية . وعلاوة على ذلك كان البرلمان يقوم بتعيين ثلاثة من أعضاء المجلس حتى يمثلوا ـ ظاهريا ـ المنفعة العامة . وكان الثلاثة أعضاء الذين عينهم البرلمان هم الجنرال جون كلافارينج ، وفيليب فرانسيس ، وجورج مونسون . وبمجرد وصولهم إلى كلكُتا فى أكتوبر من عام ١٧٧٤ ظهرت الاضطرابات ؛ فبدلا من تحية الواحد والعشرين مدفعًا التى كانوا ينتظرونها كان هاستينجس قد جهز سبعة عشر مدفعا فقط لإطلاقها عند نزولهم من السفينة . وبالإضافة إلى ذلك لم يهتم هاستينجس بتحيتهم شخصيا ، وعندما قابلهم بعد ذلك فى نفس اليوم لم تكن المقابلة رسمية كما كانوا يتوقعون . وقد عبر ألكسندر ماكرابى (سكرتير عضو المجلس الجديد فيليب فرانسيس) عن ذلك كتابة : «من المؤكد أن السيد هاستينجس كان يرتدى قميصا غير مناسب» . إلا أن تلك الأمور التافهة التى تتعلق بالمراسم كانت تخفى تحتها صراعا واسع النطاق للسيطرة على الشركة فى إقليم البنغال .

وكان فرانسيس وكلافيرينج ومونسون يهدفون من البداية إلى عزل هاستينجس ؛ حيث كانوا يرون أنه شخص فاسد ولا يمكن إصلاحه لدرجة أنه حاول رشوة الأعضاء الجدد فى المجلس حتى يتوقفوا عن تحقيقاتهم . وكان أول تلك الصراعات الكبيرة فى عام ١٧٧٥ عندما أيد فرانسيس وكلافيرينج ومونسون الاتهامات التى وجهها راجا نانداكومار لهاستينجس . ذلك أن نانداكومار الذى كان حاكما سابقا لمقاطعة هوجلى فى ظل حكم النَوَابين فى البنغال ؛ كان أكثر الأرستقراطيين فى إقليم البنغال قوة فى سبعينيات القرن الثامن عشر ؛ كما كان

عدوا لدودا لهاستينجس. إلا أن فرانسيس ومن معه لم يقدروا قدرة هاستينجس على البقاء حق قدرها. فقد أعاد هاستينجس فتح قضية احتيال كانت قد رفعت قبل ذلك بأعوام ضد نانداكومار، وتمت محاكمته فى المحكمة العليا الجديدة؛ ووفقا للقانون الإنجليزى، تولى حليف هاستينجس إليجا إمبى محاكمته، وأدانه وحكم عليه بالإعدام. ويقول جيرمى بيرنشتين - كاتب السيرة الذاتية لهاستينجس فى العصر الحالى -: «لا جدال فى أن إعدام نانداكومار كان بمثابة جريمة قتل ارتكبها القضاء»[9]. وإضافة إلى وحشية ذلك العمل نفسه نجد أمامنا تلك المقارنة التى نأسف لها، وهى مقارنة هذا العمل بالعمل الشائن الذى قام به كلايف، وهو تزوير اتفاقية مع أمير تشاند فى عام ١٧٥٧. وهكذا نجد أن كلايف قد ترقى إلى طبقة النبلاء وتلقى الثناء على جريمة شُنق نانداكومار بسببها.

أدى ذلك فى البداية إلى ترويع المجموعة البرلمانية، ثم حاولوا بعد ذلك إزاحة هاستينجس من السلطة فى يناير من عام ١٧٧٧ عندما جاءت أنباء إلى كلكُتا تفيد بأن ممثل هاستينجس فى لندن قد قدم استقالة هاستينجس، وعلى الفور أعلن كلافيرينج نفسه الحاكم العام الجديد. ووقف هاستينجس صامدا وأنكر استقالته وقام باللجوء إلى المحكمة العليا، التى انحازت له مرة ثانية. وانتصر هاستينجس، وأدى موت كلافيرينج بعد ذلك إلى أن أصبح فرانسيس وحيدا. وفى سبتمبر عام ١٧٧٧، كتب فرانسيس - بعد أن سيطر عليه اليأس إلى حد ما - إلى رئيس الوزراء اللورد نورث يلعن الدور الذى تقوم به الشركة فى إقليم البنغال، ويقول إن هذا الدور **«قائم على الظلم فى مبدئه الأساسى» حيث «يجمع بين شخصية الحاكم والتاجر، ويستغل سلطة الأول لتحقيق مصلحة الثانى»،** وكان فرانسيس يرى أن الحل الوحيد هو «ألا تستمر سيطرة تلك الهيئة التجارية على الحكم»[10]. وكان فرانسيس ينتمى للأقلية فى مجلس البنغال، وعندما وجد أن مكانته قد ضعفت ضعفا شديدا قام بعقد هدنة مع هاستينجس عندما ظهرت بوادر الحرب مع ماراثاس. إلا أنه كان من المستحيل أن يستمر السلام لفترة طويلة بين هذين العدوين اللدودين، وكانت النتيجة هى المبارزة التى جرت فى قصر بيليفدير فى صيف ١٧٨٠، والتى كانت ذروة الصراع بينهما.

وعندما غادر فرانسيس إقليم البنغال عائدا إلى إنجلترا، أصبح هاستينجس طليق اليد، يصرف الأمور كما يشاء. **وقام فى مارس من عام ١٨٨١ بمنح عقد الأفيون بسعر زهيد لستيفن سوليفان، ابن رئيس الشركة، ونصير هاستينجس لورنس سوليفان. وعلى الفور قام سوليفان الصغير ببيع هذا العقد لجون بن(*) مقابل ٣٥٠ ألف روبية (٤٠ ألف جنيه إسترلينى)، ثم قام الأخير ببيع العقد مرة أخرى لويليام يونج، وحقق من وراء ذلك ربحا قدره ١٥٠ ألف روبية**(١١). وبعد أن قام هاستينجس بوضع أفضل إستراتيجية - فى رأيه - لتحقيق الأرباح من وراء إنتاج الأفيون، **بدأ يدرس إمكانية تحقيق مبيعات إضافية للأفيون فى الصين**. وأمر هاستينجس بتحميل سفينتين (هما: ننتش، و بيتسى) بعدد ٣٤٥٠ صندوقا من الأفيون وإرسالهما سرا إلى الصين. وعندما علم مديرو الشركة فى لندن بتلك المجازفة، شعروا بصدمة شديدة، وأخبروا هاستينجس بشكل قاطع «أنه من غير اللائق بالشركة أن تقوم بمثل هذه التجارة السرية؛ وبناءً على ذلك تقرر بشكل قاطع عدم إرسال المزيد من الأفيون باسم الشركة»(١٢). وفى يناير من عام ١٧٨٢، انقلب هاستينجس على إقليم أوادا - الحليف السابق - واستغل اعتلاء نوَاب ضعيف للعرش لكى يستولى على كنز يقال إنه كان يقدر بـ ٢ مليون جنيه إسترلينى من مقر الأميرات المسلمات (البيجوم - begums)؛ وقامت قوات هاستينجس بالانسحاب خلسة، وأخذوا معهم ٥٥٠٠ جنيه إسترلينى فقط بعد أن قاموا بحبس الأميرات لمدة عام، وقيل إنهم قاموا بتعذيب بعض صغار أفراد الحاشية.

وظهر مرة أخرى أن الشركة كانت فى طريقها إلى السقوط فى الفساد والصراع والخراب. وفى عام ١٧٦٩، أفادت الأنباء قيام حيدر على - سلطان ميسور - بمهاجمة مدراس؛ مما أدى إلى انهيار «مشروع البنغال الوهمى». وقام فى يَناير من عام ١٧٨٠ بغزو الكرناتك (جنوب الهند)، وسحق قوات الشركة فى بوليلور. ثم أصاب الجفاف إقليم البنغال فى عامى ١٧٨١ و ١٧٨٢، واندلعت الثورة

(*) جون بن (١٨٥٠ - ١٩٢٢) سياسى بريطانى ارتبط اسمه بالسياسة فى لندن والحزب التقدمى الذى تزعمه لفترة - (المترجم).

أخيرا ضد عمليات الابتزاز التى كانت تميز نظام ريع الأرض فى الشركة . **وفى عام ١٧٨٢ ، سافر بعض فلاحو ديناجبور إلى كلكُتا ومعهم شكوى ضد الاضطهاد الذى يمارسه ديبى سينغ، مندوب الشركة فى المنطقة . وكان الفلاحون يريدون تخفيف المستويات الضريبية التى لا يستطيعون دفعها، وإلغاء الجبايات غير المشروعة، ووضع حد لبيع الملكية بالقوة لدفع المتأخرات الضريبية، وكذلك تعويضهم عن العنف الذى مارسه وكلاء الشركة ضدهم، ولكن الشركة رفضت هذه الشكوى وقالت إنها «تافهة» و «ملفقة» . وبحلول شهر نوفمبر كان الفلاحون قد بدءوا يرفضون دفع الإيجار، وفى شهر يناير اندلعت ثورة عارمة فى ديناجبور رانجبور[١٣] . وتوحدت مظالم الفلاحين مع حرب رجال الدين (السانياسى) المقدسة التى كان يقودها الشاه منجو والشاه موسى، إلا أن قوات الشركة سرعان ما قمعت الثورة. ثم ثار إقليم أوادا المجاور هو الآخر ضد الجزية المتزايدة التى كان يفرضها هاستينجس عليهم والتى أدت إلى «حبس الذين لا يستطيعون دفعها فى أقفاص مفتوحة» إلا أن قوات الشركة سحقت الثورة مرة أخرى بكل سهولة، ثم تبعها مجاعة شديدة فى عام ١٧٨٤ ، لكنها لحسن الحظ لم تكن على نفس مستوى الكارثة التى حدثت فى عام ١٧٧٠ .**

بعد ذلك قام «بانكيم تشاندرا شاتوبادهيايا» باستلهام روايته «أنانداماس» التى تتميز بالأصالة والتجديد من قصة ثورات السانياسى ضد الشركة خلال فترة حكم هاستينجس. ويعد إدراج النشيد القومى «باندى ماتارم» (الذى يعنى اسمه «تحية للأم») على أنه أغنية الثوار أمراً محوريا بالنسبة لقصة الماهاتما ساتيا، ماهندرا، بهافان وكليانى. وكان أكثر ما يلفت النظر فى الرواية هو تشديد الشخصيات الرئيسية على حقيقة أن الثورة المسلحة هى السبيل الوحيد لتخليص الهند من البريطانيين، وهى إستراتيجية تبنتها فيما بعد الحركة الثورية فى إقليم البنغال فى مستهل القرن العشرين. ونجد فى الرواية أن بهافان المتطرف يحاول أن يقنع ماهندرا بأنهم فى حاجة إلى ثورة، فيقول: «إن البريطانيين يقومون بشحن ثروة بلادنا وتخزينها فى خزائنهم فى كلكُتا، ومنها سوف تشحن ثانية إلى إنجلترا؛ فلا أمل للهند إلا بعد أن نُخرج الإنجليز منها . . . بقوة السلاح وحسب»[١٤] .

وعندما غادر هاستينجس كلكُتا فى فبراير من عام ١٧٨٥ عـائدا إلى وطنه، كان السلام قد عاد بين إقليم البنغال ومارثاس، وكان حيدر على قد مات، وتمت استعادة مَدراس. وقد صور ويليام كوبر(*) الجو السائد فى قصيدته التى وضعها فى عام ١٧٨٢ بعنوان «احتجاج». كان كوبر زميلا لهاستينجس فى الدراسة فى يوم من الأيام، وقد انقلب عليه ووجه له توبيخا شديدا لشخصه:

هل صدَّرت العبودية إلى الشرق الذى فتحناه؟!

رغم أنك من صدر الحرية الجميل قد أرضعت فاه

وأخضعت طغاةً خدمتهم الهند مخافة منهمُ

ونصبت نفسك طاغية أكبر مكانهمُ؟

ذهبت مسلحا جوعانًا وعدت متخمًا

تغذيت على عروق لأهل دلهى دسمةً

طاغية عظمته سلطة كسبها المال

وسلطة من السلب والنهب تُنال؟

ملأت العقل برذائل أهل آسيا

وتركت خلفك فضائلهم وفضيلتك سويا

وبعد أن شريت نفسك عدت إلى الوطن والثمن معك

لتغرى به الفقير ليبيع نفسه لك؟(١٥)

أكل حقوق مرسوم تأسيس الشركة

كانت الأغلبية الساحقة من مديرى الشركة فى لندن ـ بعد الانهيار الذى حدث فى عام ١٧٧٢ ـ تريد تسديد القرض الذى اقترضته الشركة من الحكومة، والذى

(*) ويليام كوبر (١٧٣١ ـ ١٨٠٠) شاعر وكاتب تراتيل إنجليزى. كان من أبرز شعراء عصره ـ (المترجم).

كان يبلغ ٤ , ١ مليون جنيه إسترلينى ، والحصول على الحرية الاقتصادية . إلا أن الإشاعات فى مجلس إقليم البنغال ، تسربت منه إلى لندن عن نشوب الحرب الأهلية التى أعاقت مهمتهم . وبعد فضيحة قتل نانداكومار بواسطة القضاء ، والصراع الداخلى الذى تسبب فيه ذلك الأمر داخل المجلس ، كان مديرو الشركة قد صوتوا لصالح استدعاء هاستينجس فى صيف عام ١٧٧٦ ، إلا أن اقتراحهم قد قوبل بالرفض فى اجتماع لمساهمى الشركة . ولكن ممثل هاستينجس فى لندن استغل تلك الحادثة لتقديم استقالة هاستينجس فى محاولة للحصول على شروط أفضل ، وقبلها مديرو الشركة . وبطبيعة الحال عندما سمع هاستينجس بمسألة مغادرة منصبه فى العام التالى ، رفض أن يتزحزح قيد أنملة عن موقفه . وأدى ذلك العناد إلى تأجيج مشاعر الغضب فى لندن أكثر مما كانت عليه فى السابق ، وكشف عن فشل القانون المنظم فى تخويل الدولة حق استدعاء الحاكم العام ، فطالب الملك جورج الثالث بعزل هاستينجس ، وأراد البعض محاكمته . إلا أن الحرب فى أمريكا كان لها الأسبقية ، وتُركت الأمور فى الهند تتطور على نحو عفوى . وفى أثناء ذلك ، نجحت الشركة فى عام ١٧٧٦ فى تسديد دينها للحكومة ، وتخفيض الديون ، ونجحت فى زيادة حصة الأرباح من ٦ إلى ٨ ٪ .

إلا أن تلك السعادة تحولت إلى النقيض سريعا عندما وصلت إلى لندن فى عام ١٧٨١ أنباء غزو حيدر على منطقة جنوب غرب الهند (الكارناتك) ؛ حيث كانت الشركة قد بدأت فى مفاوضات مع إدارة اللورد نورث ـ التى كانت تتعرض للصعاب والمشاكل ـ لتجديد مرسوم تأسيس الشركة ، وأدت تلك الواقعة التى تدل على عجز الشركة إلى تقوية سيطرة الحكومة عليها . وطالب نورث الشركة بتقديم ثلاثة أرباع صافى الربح بالإضافة إلى المبلغ المطلوب لدفع حصة الربح السنوية التى بلغت٨٪ ، وهكذا وصل المبلغ إلى ٦٠٠ ألف جنيه إسترلينى سنويا . وهب إدموند بيرك -المتحدث باسم الويجيين المعارضين ـ للدفاع عن الشركة ، وقال إن ما حدث لم يكن سوى «محاولة تتسم بالعنف والوقاحة لسرقة الشركة حتى يمكن الاستمرار فى تحقيق أغراض أكثر أنواع الإسراف تبذيرا وأكثر أنواع الفساد فجورا»[١٦] . إلا أن الشركة كانت فى حاجة شديدة إلى تجديد مرسوم

إنشائها؛ فوافقت على دفع ٤٠٠ ألف جنيه إسترلينى مقدما، وكذلك ثلاثة أرباع الفائض فى مقابل عشر سنوات أخرى من الاحتكار.

ولم ينته الأمر بذلك، حيث تم تعيين بيرك فى فبراير فى لجنة البرلمان المختارة التى تحقق فى إدارة الشئون القضائية فى إقليم البنغال. وبعد شهرين تم تكليف هنرى دانداس ـ النجم الصاعد وسط النخبة الإسكتلندية الذى كان يبلغ من العمر ٣٩ عاما ـ بقيادة لجنة مناظرة للتحقيق سرا فيما حدث فى منطقة جنوب غرب الهند (الكارناتك). وهكذا كانت الشركة تواجه هجوما برلمانيا مزدوجا كما حدث فى عام ١٧٧٣. **ونتج عن هذين التحقيقين معا ـ خلال العامين التاليين ـ تقديم سبعة عشر تقريرا للبرلمان تفضح الشركة وتعطى ما يبرر إخضاعها لسلطة الدولة.** وعلى الرغم من أن بيرك، ودنداس كانا خصمين سياسيين، إلا أن تحليليهما لجذور المشكلة كان متشابها فى معظمه. ولم يختلفا إلا حول المؤسسة التى سوف تسيطر على الأمور. فكان دنداس يرى أن الملك يجب أن يتولى قيادة ذلك الأمر. أما بالنسبة لبيرك فإن البرلمان هو الذى يجب عليه مسائلة الشركة. إلا أن الأمر الذى أدى إلى تعقيد الأمور أكثر من ذى قبل هو عدم الاستقرار السياسى فى الحكومة البريطانية؛ حيث كانت مؤسسات الدولة البريطانية تناضل من أجل تقبل خسارة أمريكا. وفى نهاية الأمر، سقط نورث فى مارس من عام ١٧٨٢، وجاء بعده ثلاث إدارات تولت الحكم لفترة قصيرة قبل أن يتولى الحكم ويليام بيت الأصغر فى ديسمبر عام ١٧٨٤، ويقوم بتنفيذ رؤية دنداس عن الإصلاح.

كان دنداس يرى أن المشكلة تكمن فى أن الشركة لم تعد قادرة على القيام بواجباتها كمؤسسة تجارية، وكذلك عدم قدرتها على تجنب الانصياع لإغراءات الفتوحات العسكرية. وقال أمام البرلمان: «أتمنى أن يعرف كل موظف فى الشركة أن هدفه الأول فى الحياة ـ وهذا هو الواجب عليه ـ أن يكون ممثلا أمينا للشركة، وأنه لا يحق له أن يتخيل أنه الإسكندر الأكبر جديد، أو أورانجزب آخر، مفضلا القيام بالإنجازات العسكرية الجنونية على مراعاة تجارة البلاد»[١٧]. وأراد دنداس

تأديب الحكام الثلاثة الذين عينتهم الشركة فى الهند (رمبولد فى مدراس، وهورنبى فى بومباى، وهاستينجس فى كلكُتا) حتى يؤكد أن للبرلمان سلطة على الشركة. وكان رمبولد مشهورا بالفساد، وكان فساده هذا ـ وفقا للكثيرين ـ هو السبب فى عجز مدراس عن الصمود أمام هجمات حيدر على. ونجح خلال الفترة بين عامى ١٧٧٨ و١٧٨٠ فى أن يرسل إلى وطنه بريطانيا ١٦٠ ألف جنيه إسترلينى، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف مرتبه الذى تقاضاه فى تلك الفترة. إلا أن هاستينجس كان هو الغنيمة الرئيسية، وفى مايو من عام ١٧٨٢ قدم دنداس مقترحا للبرلمان قال فيه إنه «تصرف بطريقة لا تليق بشرف وسياسة هذه الأمة، وتسبب فى كوارث ضخمة للهند ونفقات كبيرة على شركة الهند الشرقية»، ووافق البرلمان وصوت لصالح استدعاء هاستينجس. ولكن مساهمى الشركة اعترضوا على القرار بنسبة ٤٢٨ إلى ٧٥، تماما كما حدث عندما قاموا بإلغاء قرار استدعاء مديرى الشركة فى عام ١٧٧٦. وكان أحد مساهمى الشركة البارزين يرى أن ذلك مثالاً آخر على وجود «خطة راسخة لأكل حقوق الشركة فى مرسوم تأسيسها»[(١٨)]. شعر دنداس بغضب شديد من مساهمى الشركة، وفى الربيع التالى قدم مشروع قانون مكتمل الأركان لإجبار مساهمى الشركة على احترام «رأى البرلمان»، ولكن تحالف شيلبورن قصير الأمد الذى كان دنداس ينتمى إليه كان قد سقط قبل ذلك بتسعة أيام. وبعد ذلك جاءت حكومة اللورد نورث وتشارلز جيمس فوكس[(*)] التى لا مثيل لها ـ تحالف بين شخصين بينهما عداوة متأصلة ـ والتى استمرت لمدة تسعة أشهر. أما بخصوص شركة الهند الشرقية، فقد جاء بيرك ليكمل مشروع القانون الذى قدمه دنداس للبرلمان.

الاستنزاف المستمر

يعتبر إدموند بيرك ـ الذى ولد فى دبلن فى عام ١٧٢٩ ـ هو واضع المبادئ الجديدة لحزب المحافظين، ويرجع ذلك إلى دفاعه الحماسى عن نظام الحكم

(*) جيمس فوكس (١٧٤٩ ـ ١٨٠٦). وزير خارجية بريطانى فى وزارة الماركيز روكينجهام، ثم بعد ذلك شكل الوزارة مع خصمه السابق اللورد نورث فى عام ١٧٨٣ ـ (المترجم).

القديم خلال الثورة الفرنسية . وسرعان ما أصبح كتابه «خواطر عن الثورة فى فرنسا ـ Reflections on the Revolution in France » مرجعا لكل الرجعيين فى جميع أنحاء أوروبا فى حربهم من أجل «حقوق الملكية» ضد «حقوق الإنسان» لكن بيرك لم يكن بطبيعته مؤيدا للسلطة الملكية التى لا تُكبح . بل إن بيرك ـ خلال معظم الفترة من حياته السياسية التى قضاها مع الويجيين ـ كان هدفه كبح الطغيان والحفاظ على ميزان القوى بين الملك والبرلمان الذى تحقق من خلال الثورة المجيدة . فعلى سبيل المثال ، قام بيرك فى الفترة من عام ١٧٧٩ إلى ١٧٨٠ بتنظيم حملة «للإصلاح الاقتصادى» كان يهدف من ورائها إلى منع الحاشية الملكية من استخدام الأموال العامة استخداما سيئا . كما وقف بيرك بثبات مؤيدا أمريكا فى الصراع البريطانى مع المستعمرات الثلاثة عشرة ، كما كان يؤيد التسامح الدينى مع الكاثوليكيين فى أيرلندا ، مسقط رأسه . كذلك كان الموقف الذى تبناه من شركة الهند الشرقية يتسق مع فلسفة الاحترام والواجب التى يؤمن بها . وكان بيرك يدعم الشركة طالما كانت الشركة تُثبت وفاءها بالشروط المذكورة فى مرسوم تأسيسها . لكنه عندما وجد أنها أصبحت أداة للاضطهاد ، أصبح يلح على ضرورة علاج ذلك الأمر من جذوره .

كان بيرك فى البداية يعارض الجهود التى يبذلها اللورد نورث للتحكم فى الشركة ؛ حيث كان يرى أن تلك الجهود خروقات لا مبرر لها للوضع القانونى للشركة . كما أن ذلك العداء تجاه سياسات نورث تجاه الشركة كان يتفق مع النفعية السياسية للمعارضة الويجية . إلا أن الأمور تغيرت بعد سقوط نورث فى عام ١٧٨٢ ؛ حيث بدا موقف بيرك يتغير عندما ظهرت نتائج التحقيقات المكثفة التى كان يجريها فى الهند . ففى الجنوب ، كان كبار مديرى الشركة فى مدراس يستغلون مناصبهم أسوأ استغلال حتى يتمكنوا من إعطاء الحكام المحليين قروضا خاصة ، وعلى وجه الخصوص نَوَاب «أركوت» ، وراجا «تانجور» . وكان ويليام بيرك ـ صديق بيرك الحميم وسَميه ـ قد أصبح ممثلا لراجا تانجور فى عام ١٧٧٨ ، وتعاون الاثنين فى عمل كتيب فى عام ١٧٧٩ يفضح القروض المشكوك فيها والتى وصلت إلى أكثر من ثلاثة مليون جنيه إسترلينى . وبالنسبة للشرق ، كانت معرفة بيرك بإقليم البنغال قد تزايدت بسبب تعاونه الحميم مع فيليب فرانسيس

عند عودته من كلكُتا. وفى صيف ١٧٨٣، توحد هذان التياران عندما نُشر التقرير التاسع للجنة المختارة، الذى يعد رائعة من روائع الاقتصاد السياسى، وقد قام بيرك بمعظم العمل فى هذا التقرير.

وكان بيرك يرى أن السبب فى ذلك الفشل الذريع الذى منى به القانون المنظم هو «عجزه عن تتبع آثار سوء استخدام السلطة» واستخدام «علاج ملائم لفوضى سياسية بعينها»[١٩]. كانت ثورة إقليم البنغال قد قطعت «دورة التجارة» التى كانت بمثابة الضمان للنفع المشترك الذى جلبته التجارة بين الهند وبريطانيا. وقد وصف بيرك هذا النوع من المقايضة بكلمات دقيقة بأنه «معاملات ـ حيث إن ذلك لا يعد تجارة»، **فالهند تعانى «مما يمكن وصفه بأنه نهب سنوى لسلعها المصنعة وإنتاجها، بما يعادل مليونًا ومائتى ألف جنيه ١,٢٠٠,٠٠٠)؛ ومعنى ذلك أن الهند تتعرض للغش».**

لم يكن بيرك حانقا فقط على الضرر الذى أوقعته ثورة الشركة بالحقوق التقليدية لتجار ومنتجى الهند، لكنه كشف أيضا عن فشلها فى تحقيق أى فائدة طويلة الأمد للشركة نفسها؛ حيث إن ذلك النموذج التجارى الذى يرتكز على مقايضة غير عادلة، أدى بطبيعة الحال إلى تقليص القدرة الإنتاجية لإقليم البنغال؛ مما كان يتطلب اتخاذ إجراءات «عشوائية واستثنائية» للحصول على الموارد المالية بالقوة. وبالنسبة للنفقات، نجد أن تورط الشركة فى «سلسلة لا نهاية لها من الحروب» أدى إلى زيادة كبيرة فى الأموال التى كان على هاستينجس أن يحصل عليها من خلال التجارة والضرائب. وفى ديسمبر عام ١٧٨٠، بدأ هاستينجس يخبر مديرى الشركة سرا أن الفجوة باتت شاسعة، وأنه عليهم أن «يوقفوا استثماراتهم كليا» فى العام التالى. وكان النظام التجارى للشركة قد تحطم تماما. وكان السبيل الوحيد أمام الشركة لإرسال البضائع التى يتم بيعها فى المزادات ربع السنوية التى تنظمها الشركة، هو تأجير أماكن على سفن التجارة مع الهند الخاصة بالشركة لمديريها التنفيذيين، الذين كانوا يشترون البضائع البنغالية لحسابهم الخاص. إلا أن ذلك كان بمثابة وهما تجاريا؛ حيث لم يكن هناك أمل للشركة فى تحقيق أرباح عند خصم التكاليف.

وكتب بيرك قائلا :

أدت تلك الخطة الاستثنائية إلى سقوط الشركة بالكامل وضياع كل علاقاتها . فبعد أن كانت الشركة هيئة معنية بالتجارة وتستخدم موظفيها كوكلاء تجاريين ، أصبحت التجارة فى غمضة عين فى يد هؤلاء الموظفين ، ويعملون فيها برءوس أموالهم هم ، وعلى مسئوليتهم الخاصة ؛ وأصبحت الشركة ممثلا ووكيلا تجاريا لهم ، تبيع بضاعتهم وتعطيهم الربح فى مقابل عمولة[٢٠] .

وكان الحل الوحيد لتلك الأزمة هو إعادة تأسيس الشركة «على أساس تجارى حقيقى»[٢١] ؛ مما يضع حدا للتظاهر بأن الشركة يمكنها تحمل المسئوليات العامة بأى شكل من أشكال العدالة . علاوة على ذلك ، كانت الأنظمة الحاكمة للشركة تحتاج إلى إعادة هيكلة أساسية تتخطى الإجراءات المؤقتة المسكنة التى أتى بها القانون . «إن إهمال مجلس الإدارة كان يجارى - ولا بد أنه كان يسرع بطبيعة الحال - الممارسات التى كانوا يدينونها» بدلا من أن يكون قيدا على سوء تصرف المديرين فى البنغال[٢٢] . وعندما قام فوكس ، ونورث بتشكيل تحالفهما ، أصبحت الفرصة سانحة أمام بيرك لتطبيق النتائج التى توصل إليها ، وقد كان فى مركز قوة بسبب تعرض الموارد المالية للشركة للخطر . وفى مارس عام ١٧٨٣ ، أرسل مديرو الشركة التماسا ذليلا للبرلمان يتوسلون فيه الحصول على «العون والمساعدة الفعالة» من الدولة . وبحلول خريف ذلك العام ، صار من الواضح أن الشركة لم تعد قادرة على الوفاء بديونها .

لقد أفلست الشركة من الناحية المالية والمؤسسية ، وخرقت الشروط الضمنية الواردة فى «رخصة ممارسة الأعمال الخاصة بها» التى حصلت عليها فى عهد الملك جورج الثالث . وكان من رأى تشارلز جيمز فوكس - الذى كان ينهل من التقاليد الثرية لحزب الويجيين المتعلقة بالمقاومة الشرعية للحكومة الاستبدادية - إن الشركات - مثل الملوك - عليها واجبات تجاه الشعب . ولم يعد أحد ينظر إلى مرسوم تأسيس الشركة على أنه تخويل مقدس للحقوق ، وإنما تعبير عن الثقة المتبادلة بين الشركة والشعب . وكان فوكس يقول : «إذا أُسيء استخدام تلك الثقة ، وكان السبب فى الفشل هو إثم ملموس ، أو جهل ، أو سوء إدارة ، هل

سيقول أحد إن الثقة لا يجب أن تُسحب وتخول لآخرين؟» وتناول بيرك الموضوع نفسه قائلا إن «كل أنواع الامتيازات التجارية هى ـ فى معناها الضيق ـ نوع من الثقة، ومن جوهر كل أنواع الثقة أن تكون قابلة للمساءلة»[٢٣]. وأضاف بيرك بعبارات بلاغية منمقة متسائلا: «أمام من إذن ستكون شركة الهند الشرقية مسئولة؟ عجبا! طبعا ستكون مسئولة أمام البرلمان بكل تأكيد». وكان مشروع قانون شركة الهند الشرقية ـ الذى قام بصياغته فوكس ـ يهدف إلى إجبار الشركة على تقبل تلك المساءلة القانونية عن طريق استبدال هيئة من المفوضين الحكوميين الذين يعينهم البرلمان بمجلس المديرين. وسيكون ذلك بالتالى بمثابة قطع رأس الشركة، بحيث يبقى المساهمون هم الملاك الاسميين، ولكن لا يكون لهم الحق فى إبداء أى رأى فيما يتعلق بإدارة أصول الشركة التى يمتلكونها. ويقال إنه عندما قرأ السير ويليام جيمس ـ أحد أقدم مديرى الشركة ـ مشروع القرار؛ مات من الصدمة. وكان لذلك أثره أيضا على أسهم الشركة التى هبطت بنسبة ١٣٪ عند ذيوع نبأ مشروع القرار لتصل إلى سعر منخفض جدا، ١٢٠ جنيهًا إسترلينيًا، فى نهاية شهر نوفمبر.

وعندما قدم بيرك مشروع قانون شركة الهند الشرقية أمام مجلس العموم فى ديسمبر عام ١٧٨٣، أوضح بشكل قاطع «إن الإنسانية والعدالة، وكل مبدأ من مبادئ السياسة الحقة، يطالبنا بإيجاد العلاج». وكان الغضب الواسع النطاق الذى شعر به أعضاء مجلس العموم ضد الشركة يعنى إمكانية الحصول على أغلبيات كبيرة بسرعة. إلا أن الشركة لم تستسلم بسهولة؛ وردت بهجوم دعائى يحافظ على قداسة الامتيازات التى حصلت عليها قانونيا، وحذرت الأمة من أن مشروع القرار سوف يؤدى إلى تركيز سلطة التعيينات فى يد فوكس، كما استغلت الكره الشديد الذى يشعر به الملك تجاه فوكس. وقام جيمس سايرس(*) بإنتاج سلسلة من الرسوم الكاريكاتورية المعادية لفوكس، وذلك للتصدى لما يحققه فوكس من تقدم واضح فى البرلمان لا يستطيع أحد كبحه. وقد نُشر أكثر

(*) جيمس سايرس (١٧٤٨ ـ ١٨٢٣) رسام كاريكاتير إنجليزى اشتهر بلوحته المسماة «كارلو خان يدخل شارع ليدنهول منتصرا»، ـ (المترجم).

تلك الرسومات نجاحا فى الخامس من شهر ديسمبر، وكان يصور «دخول كارلو خان منتصرا إلى شارع ليدنهول» ويظهر فوكس فى الرسم على أنه حاكم إمبراطورية دلهى القديمة (المغولى الأعظم) وهو يجلس منفرج الساقين فوق فيل يحمل وجه رئيس الوزراء اللورد نورث. وفى هذا الكاريكاتير يقود الفيل إدموند بيرك وهو يرتدى ملابس المنادى ومعه خريطة لإقليم البنغال تتدلى من البوق الذى يمسك به. والشىء المهم هو أن فوكس يحمل لافته تقول باليونانية «ملك الملوك» لقد أصبح فوكس طاغية؛ حيث لم يعد رجل الشعب كما كان فى السابق. وقد أقر اللورد نورث بعد ذلك - وهو يتذكر ذلك التغير المثير - أن «ذلك الهراء التافه الذى كان يدور حول كارلو خان قد أضل، على نحو بالغ الغرابة، ذلك القسم من الشعب الذى يفتقد الحكمة»[٢٤].

كان ذلك التغير فى الرأى العام فى البلاد بمثابة ذريعة للملك جورج ليقضى على التحالف. وكان الملك يحتقر فوكس لتدخله فى شئونه العائلية، ووجد أن مشروع القانون الخاص بالهند هو الفرصة المناسبة للتخلص من حكومة يمقتها. وقام الملك جورج بما يعد خرقا للمبدأ الدستورى الذى يقول بأن الملك لا يجب عليه أن يتدخل فى شئون البرلمان، وأعلن أن أى نبيل من أعضاء مجلس اللوردات يصوت لصالح مشروع القانون سيناصبه الملك العداء. ونجحت الخدعة نجاحا بارعا؛ ورُفض مشروع القانون. وأجبر فوكس ونورث - اللذان رفضا الاستسلام - على تسليم أختام منصبيهما بعد أيام فقط من النصر الواضح الذى حققاه فى مجلس العموم. وبعد ذلك، تم تعيين ويليام بيت الأصغر رئيسا للوزراء، ولم يتولى بيرك بعد ذلك منصبا عاما أبدا.

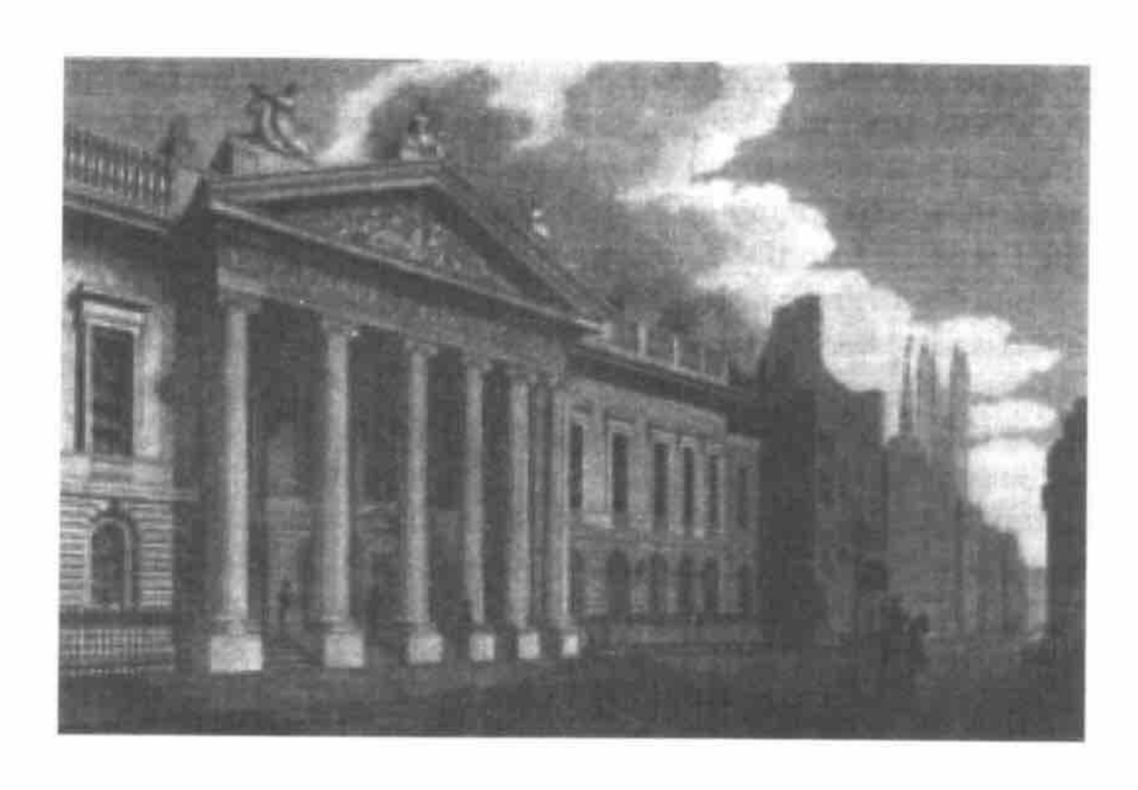
الإدارة والرقابة

قام بيت بوضع خطة بارعة لوضع الشركة تحت سيطرة الدولة بدلا من إستراتيجية قطع الرأس التى تبناها بيرك. وفى مارس عام ١٧٨٤، تم حل البرلمان وانتخاب برلمان جديد يكون بمثابة أداة أكثر فعالية لتحقيق غرض بيت. ومُنى الويجيون بهزيمة ساحقة؛ وألقوا باللائمة على أثرياء الشركة الذين قاموا بتقديم

الرشاوى بشكل مكثف لصالح بيت. وفى العام التالى، تأكدت شكوكهم عندما قام بيت بعمل الترتيبات اللازمة لدفع قروض نَوَاب أركوت لمديرى الشركة دون أن يقوم أولا بالتحقيق فى شرعية هذه الادعاءات. وخلال الفترة بين عامى ١٧٨٤ و١٨٠٤، كان يتم تحويل ٤٨٠ ألف جنيه إسترلينى فى المتوسط كل عام. ولكن بحلول ذلك الوقت، كان الاتفاق قد تم على جبال من القروض تبلغ ٣٠ مليون جنيه إسترلينى، ولم يثبت صحة سوى ٥٪ من هذه الاتفاقيات. وقامت الدولة البريطانية - فيما يعد فضيحة من فضائح تخفيف أعباء الدين فى القرن الثامن عشر - بتأييد الادعاءات الزائفة لأثرياء الشركة فى مقابل عائدات الهند.

وكانت أولى أولويات بيت هى تحقيق الاستقرار لموارد الشركة المالية. ودخل ممثلو الملك مقر شركة الهند الشرقية بعد أيام من الدعوة للانتخابات فى مارس؛ لكى يطالبوا بأملاك الشركة فى مقابل أكثر من ١٠٠ ألف جنيه إسترلينى دين للحكومة. وكان على الشركة أن تجد طرقا جديدة لزيادة عائدات التجارة واستعادة ثقة أسواق المال، تماما كما حدث فى عام ١٧٧٣ عندما بدأت الحكومة فى تجارة الشاى. وكان قانون الشاى قد تسبب فى كارثة؛ حيث أبقى الضريبة غير العادلة كما هى. وقام بيت - بدلا من ذلك القانون - بتخفيض تلك الضريبة البغيضة على الشاى من ١١٩ إلى ١٢,٥٪، وعوض الخسارة الأولية فى العائدات بما أطلق عليه «ضريبة النوافذ - Window Tax». وكانت تلك خطوة عبقرية قللت من سعر الشاى الذى دخل البلاد بطريق شرعى، وجعلت الكثير من المهربين بلا عمل، ورفعت واردات الشركة من الشاى من خمسة ملايين رطل فقط فى عام ١٧٨٤ إلى ثلاثة عشر مليون رطل فى العام التالى. بعد ذلك تحول اهتمام بيت إلى الأسواق. ووقعت الشركة مرة أخرى فى متاعب مالية؛ حيث لم يكن لديها ما تدفع منه حصة الربح. **وفى يناير من عام ١٧٨٤، قام رئيس الشركة آنذاك، ناشانيال سميث، بمناشدة البرلمان لتقديم مساعدة مؤقتة للشركة، وحذر من إمكانية حدوث انهيار مالى آخر فى جميع أنحاء أوروبا إذا لم يكن الإنقاذ وشيكا. وقال سميث أمام مجلس العموم إنه «لو ذهب إلى مجلس الملاك وأخبرهم أنه لن يدفع حصة الربح، فلن يكون مسئولاً عن العواقب. فسرعان ما**

ستصل الأنباء إلى هولندا وليست الحكومة فى حاجة إلى معرفة ما سيحدث بعد ذلك»(*)(٢٥). ومارس بيت الضغوط لإصدار تشريع يزيد من قدرة الشركة على الاستدانة؛ وهكذا تتمكن من دفع حصة الربح المعتادة بنسبة ٨٪. ولم يكن ذلك الإجراء بطبيعة الحال معقولا من الناحية المالية؛ حيث إن الشركة كانت تدفع حصة الأرباح من الدين. إلا أن هذا الإجراء ساعد على استقرار الوضع.



الرسم التوضيحى (٧-١)
فنان مجهول، دار شركة الهند الشرقية، أواخر القرن الثامن عشر

كان بيت يريد تتويج إنجازاته، فقدم إلى المجلس مشروع قانون «تنظيم الحكومة [فى الهند] بشكل أفضل» فى السادس من يولية من عام ١٧٨٤. وقام حليفه الراسخ هنرى دنداس بوضع مسودة مشروع القانون الذى كان يراعى الطبيعة المقدسة لمرسوم تأسيس الشركة. إلا أن الملك قام بتشكيل لجنة رقابية مكونة من خمسة أعضاء فى مقر الحكومة البريطانية فى ويتهول. وكانت اللجنة تتمتع

(*) قد يشبه ذلك الأزمة المالية التى أصابت الولايات المتحدة فى أواخر عام ٢٠٠٨، وحذر الرئيس الأمريكى، والعديد من كبار الماليين بأنه يجب مساعدة المؤسسات الأمريكية حتى يمكن إنقاذ الاقتصاد العالمى - (المترجم).

بسلطة كاملة لتوجيه ومراقبة والإشراف على الشئون المدنية والعسكرية لممتلكات الشركة الإقليمية. وعلاوة على ذلك، تم إلغاء حق الملاك فى الاعتراض على قرارات مديرى الشركة؛ وأصبح للملك سلطة استدعاء أى من مديرى الشركة فى الهند؛ وهكذا تم وضع حل للمشكلة التى سببها هاستينجس للندن خلال العقود السابقة. وكان ذلك المشروع ـ كما قال أحد المؤرخين الحكماء ـ «مشروعا ذكيا خادعا، أخفى بنجاح نية الوزارة فى إخضاع مجلس إدارة الشركة على نحو فعال»[٢٦]. لقد نجح بيت فى السيطرة على الشركة؛ لأنه أدرك أن اهتمام الشركة ينصب أساسا وبلا نزاع على الأمور المالية وليس السياسية. ونجح فى إغراء الشركة على أن تأمن جانب الدولة وتسلم لها؛ حيث ترك للمديرين سلطة تعيين الموظفين، وقام بدعم حصة الأرباح. لقد تحول مديرى الشركة ـ كما قال أحد الموظفين الحكوميين فى ارتياح بعد إصدار القانون ـ إلى «مجرد موظفين»[٢٧].

أخلاق جغرافية

لم يكن إدموند بيرك من النوع الذى يتوقف عن سعيه لتحقيق العدالة بسبب خسارته للانتخابات. إلا أن أكثر ما كان يحبط بيرك هو اعتقاده أن **«الطغيان والسرقة والدمار الذى تسببه الشركة للبشرية فى الشرق، كان محبوبًا فى البلاد، ويسعدها»**[٢٨]. بل إن أقرب أصدقائه كانوا يشعرون بالحيرة من الاهتمام الذى أبداه تجاه «الحيوانات السود ـ black primates»(*) فى الهند[٢٩]. أيضا كان بيرك يدرك تماما عدم جدوى مواصلة قضية الهند فى ظل السيادة التى يتمتع بها بيت. وقام فى فبراير من عام ١٧٨٥ بمهاجمة السياسة التى اتبعها بيت فى قضية دين أركوت، ووصف بول بينفيلد وعصابته من أصحاب الديون بأنهم «ديدان شريطية حصينة تلتهم أمعاء الهند». ولم تنجح خطبة بلاغية رنانة استمرت لأربع ساعات فى التأثير على بيت، ودنداس. ولا شك فى أن ذلك يرجع إلى حد ما إلى الصفقات التى تورطا فيها بالنسبة لـ «فائدة دين أركوت». إلا أن بيرك كرر

(*) المقصود بالطبع الهنود، وهم سود بالنسبة للإنجليز ـ (المترجم).

المحاولة ثانية بعد ذلك بأربعة شهور بعد وصول هاستينجس إلى بليموث(*) بفترة قصيرة؛ حيث بدأ دعوة قضائية استمرت بعد ذلك لمدة عقد آخر فى شكل محاكمة بطولية طويلة حول اتهام بالتقصير.

لكن ما أعاق بيرك هو عدم جدوى الوسائل القانونية التى كانت متاحة أمامه لمحاسبة مديرى الشركة؛ فقد كان يمكنه محاولة كسب تصويت لتوجيه اللوم كما فعل بيرجوين فى عام ١٧٧٣، وأن يحيى نظام الاتهام القديم، إلا أن أيا من تلك الإجراءات لم يكن فعالا من الناحية القانونية. ففى إحدى جلسات المحاكمة الخاصة بالاتهام بالتقصير، على سبيل المثال، كان على مجلس العموم أن يصوت على اتهامات يقوم مجلس اللوردات بالحكم فيها؛ وهكذا ينعقد المجلس على أنه محكمة وليس هيئة تشريعية. والخلل هنا واضح للعيان؛ فالذى يحسم الأمر هو التصويت بالأغلبية وليس الدليل أو القانون، ويكون للانتماءات الحزبية التأثير الأكبر بدلا من وقائع القضية. علاوة على ذلك، «فإن العدالة الجنائية المعتادة لا تعرف ما يسمى بالموازنات. ولا يمكن أن نناشد أحد بتطبيق أقصى عقوبة فى جريمة بسيطة». هذه هى كلمات ماكولاى بعد ذلك بسنوات عديدة[٣٠]. ولكن ما يتم فعلا فى نظام العدالة السياسية هو الموازنات، وهو ما حدث مع الاقتراح الذى قدمه بيرجوين للبرلمان ضد كلايف، وحدث أيضا بعد ذلك فى محاكمة التقصير التى نظمها بيرك ضد هاستينجس. فلم يكن أقوى دفاعات هاستينجس هو أنه برىء، بل إنه «كان من الضرورى إيجاد وسائل استثنائية، وتطبيقها بكل قوة وحزم للحفاظ على مصالح الشركة من الضياع»[٣١]. وهكذا تلاشت على الفور أى فرصة للحصول على محاكمة عادلة لأى من الطرفين فى ظل هذه الظروف.

لكن محاكمة التقصير كانت الأداة الوحيدة فى يد بيرك. وعندما أرسل بيرك خطابا إلى حليفه فيليب فرانسيس أوضح موقفه قائلا: «ليس هدفى هو التفكير فيما سيدين السيد هاستينجس ـ فنحن نعرف أن ذلك مستحيل ـ وإنما شغلى الشاغل هو ما يبرر موقفى أمام هؤلاء القلائل من الناس الذين سيأتون بعد ذلك، والذين قد يهتمون بتلك الأمور، وأمام القرون القادمة»[٣٢]. ومما يشهد على

(*) بليموث مدينة تقع على ساحل ديفون على بعد ٣١٠ كم جنوب غربى لندن ـ (المترجم).

براعة بيرك فى المذكرة التى قدمها، أنه لم ينجح فقط فى جعل أعضاء مجلس العموم يؤيدون حجته، بل نجح أيضا فى جعل المحاكمة تستمر لفترة طويلة بعد أن يأس منها الكثيرون واعتبروها قضية خاسرة. وكان من السهل على بيت أن يجعل الدعوة القضائية تصل إلى طريق مسدود؛ وبالفعل عندما قدم بيرك اتهامه الأول لهاستينجس والخاص بتأجير قوات الشركة لقمع الرويلا(*)، كان النصر لأغلبية بيت. إلا أن مسئولى الحكومة البارزين كان لديهم إحساس داخلى بأن «قوة الأدلة» ـ على حد قول دنداس ـ تعنى ببساطة أن على هاستينجس مواجهة العدالة[٣٣]. وبطبيعة الحال كان دنداس فى طليعة المناضلين من أعضاء البرلمان لاستدعاء هاستينجس فى عام ١٧٨٢. وكان السبيل أمام بيت ودنداس ليبعدا عن أنفسهما وصمة العار التى ستلحق بهما عندما يقال إنهما كانا مجرد أداة فى يد أثرياء الشركة، هو تأييد مقترح الاتهام بالتقصير الذى قدمه بيرك للبرلمان. وهكذا أعلن بيت موافقته عندما تم التصويت فى عام ١٧٨٦ على الاتهام الموجه لهاستينجس بسبب مسلكه تجاه فاراناسى.

وقام مجلس العموم بالتصويت والموافقة على ٢٠ تهمة ككل. وفى ١٣ فبراير من عام ١٧٨٨، بدأت المحاكمة الكاملة فى قاعة وستمينيستر، وجاء صفوة الدولة البريطانية يشاهدون وقائعها. وكانت وقائع القضية واللغة التنويرية الرائعة التى استخدمها بيرك وحليفه ـ الكاتب المسرحى والسياسى ريتشارد برينسلى شيريدان ـ تكفى لجعل المحاكمة تأخذ مكانا بارزا فى التاريخ الإنجليزى فى القرن الثامن عشر. وقام شيريدان بتوجيه تهم لهاستينجس تتعلق بسوء معاملته للأميرات المسلمات فى منطقة أودا، وشبهه «بالأفعى التى تتلوى وتتمعج»، كما حمل عليه بسبب شخصيته «المتغيرة، الغامضة، الشريرة، الخادعة، الحقيرة» إلى أبعد الحدود. أما بالنسبة للشركة، فقد وصفها بأنها تجمع بين **«دناءة البائع المتجول وفساد القرصان. . . وهى تمسك هراوة فى أحد يديها، وتنشل جيوب الناس بالأخرى»**[٣٤].

(*) سكان المرتفعات المسلمون، أصلهم من قبائل الباشتون، اعتادوا على معارضة الوجود الإنجليزى فى الهند ـ (المترجم).

كان ذلك بمثابة ضربات موجعة موفقة، لكن ما جعل المحاكمة على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لمبدأ مساءلة الشركات، هى المبادئ التى أسس عليها بيرك قضيته. لقد كان يؤمن بأن قانون الفطرة يعطى لكل البشر حقوقا متساوية للحصول على العدالة أينما يكونوا، وقال فى اليوم الثالث من المحاكمة: «إن المبادئ الأخلاقية واحدة فى كل مكان، ولا يوجد عمل يعد من أعمال الابتزاز والاختلاس والرشوة والظلم فى إنجلترا، ولا يعد كذلك فى أوروبا وآسيا وإفريقيا وجميع أنحاء العالم»[٣٥]. وكشف بيرك عن مبدأ العدالة المطلقة فى مواجهة مبدأ نسبية الأخلاق المتهالك الذى كان ينظر إلى الهند على أنها بلاد أقل مرتبة يجب أن تطبق فيها معايير مختلفة للعدالة. وقال: «لا بد أن أطبق العدالة فى الشرق، فأنا أؤكد أن مبادئهم الأخلاقية تعادل مبادئنا»، وكان بيرك يحتقر «نظرية اختلاف المبادئ الأخلاقية باختلاف الجغرافيا» التى كان يرى أن هاستينجس يطبقها، وكان يشجب الرأى القائل بأن «واجبات الإنسان لا يحكمها علاقته برب هذا الكون العظيم أو علاقته مع البشر، وإنما يحكمها المناخ وخطوط الطول والعرض، وما يوازى المناطق الجغرافية وليس الحياة»، وأضاف قائلا فى صورة جمالية رائعة: «وكأنك عندما تعبر خط الاستواء تموت القيم جميعا».

وكان بيرك يعارض بشدة كتاب توماس بين(*) «حقوق الإنسان ـ The Rights of Man» عندما اشتد وطيس الثورة الفرنسية؛ ولهذا فمن الغريب أن يقوم هو نفسه فى أثناء صراعه مع هاستينجس بطرح القضية وفقا لمبادئ حقوق الإنسان العالمية.

اتهام ضعيف

كان بيرك يرى أن أفضل ما يضمن تطبيق «مبادئ الأخلاق» هو احترام أنظمة الحكم الأساسية. إلا أن الشركة قامت بثورة فى الهند وقلبت النظام المؤسس، الذى كان بيرك يُجله على الدوام، حتى أنه قارن فى التقرير الخامس الذى قدمه بين ملاك الأراضى فى إقليم البنغال، والطبقة الأرستقراطية التى كانت تمتلك

(*) توماس بين (١٧٣٧ ـ ١٨٠٩) مفكر وثورى وكاتب إنجليزى أمريكى، اشتهر بآرائه التنويرية، ودعا إلى حرب الاستقلال الأمريكية وشارك فيها، كما شجع الثورة الفرنسية. من أهم كتبه «حقوق الإنسان»، و«الحس المشترك»، و«عصر العقل» ـ (المترجم).

الأرض فى فرنسا، الذين دافع عنهم بعد ذلك بحماس شديد عقب سقوط سجن الباستيل[٣٦]. وقال جون مورلى ـ السياسى الليبرالى ابن القرن التاسع عشر ـ لقد اتضح من أفعال بيرك أنه يُكن «احتراما فلسفيا متعقلا لكل الأنظمة القديمة المستقرة، سواء فى البرلمان الحر فى بريطانيا العظمى، أو بالنسبة لمبدأ الأخلاق المطلقة القديم فى قصر فيرساى (فرنسا)، أو الأبهة الدنيوية فى أودا[٣٧]. وكان اللغز الذى حير الأجيال التالية من الجذريين الذين عارضوا الإمبراطورية البريطانية فى الهند، هو أن بيرك المحافظ هو الذى أظهر إلى أبعد الحدود تعاطفه مع هؤلاء الذين طرحتهم فتوحات الشركة أرضًا. وبالمقارنة، كانت الأجيال التالية من الليبراليين ـ وعلى وجه الخصوص ثنائى الأب والابن جون وجيمس ستيوارت ميل ـ وحتى الاشتراكيين مثل كارل ماركس، كانوا يعدون بيرك نصيرا لهوية الهند. ولم يكن بيرك ينظر إلى التاريخ على أنه صراع حضارى بين أمم بدائية وأخرى متقدمة، وإنما كان يؤمن بأن كل مجتمع له قيمته الذاتية التى لا يجب التضحية بها لصالح الربح والقوة[٣٨]. وقال بيرك عندما بدأ هجومه على هاستينجس فى فبراير عام ١٧٨٨ **«الخطوة الأولى نحو الإمبراطورية هى الثورة»**. وكان يرى أن أخطر عيوب الشركة هو طبيعتها الثورية، وسعيها للسيطرة على السوق الذى دفعها إلى إخضاع الناس أمراء وفلاحين. وقدم بيرك صورة لمجتمع مركب يعتمد على الحقوق والمسئوليات يدعم أساسه «قانون يمتزج بفلسفة تشريع هى الأكثر حكمة وثقافة وتنويرا فى تاريخ العالم»، وذلك فى مقابل الفكرة المتغطرسة عن إنجلترا التى عندما توجه ناظريها إلى الشرق لا ترى سوى «استبداد الشرق»[٣٩]. إن دلت المحاكمة على شىء، فهو «الدرس العظيم الذى تعلمنا منه أن الآسيويين لهم حقوق، وأن الأوروبيين عليهم واجبات»[٤٠].

من المؤكد أن البلاغة كانت تقف مع بيرك وشيريدان؛ فلقد استمر خطاب بيرك الافتتاحى لمدة أربعة أيام، وكان يمثل هجوما على هاستينجس يجلده بكلماته:

«بناء على أمر مجلس العموم، أقف بكل ثقة وأدين المبجل وارين هاستينجس بجرائم ومخالفات شائنة.

أدينه باسم شعب الهند الذى أفسد قوانينه، وضيع حقوقه وحرياته، والذى دمر ممتلكاته، والذى هدم بلاده وخربها.

أدينه باسم ويحق قوانين العدالة الخالدة التى خرقها.

أدينه باسم طبيعة البشر نفسها التى انتهكها بقسوة، وآذاها واضطهدها فى كلا الجنسين، وفى كل الأعمار والأقدار وأوضاع الحياة وحالاتها.

كانت النساء تُحملن خارجا وهن فاقدات الوعى، وحتى رئيس البرلمان لم يكن يجد ما يقوله. وعندما قدم شيريدان الاتهام المتعلق بالأميرات الهنديات المسلمات (البيجوم) استغرق أسبوعا كاملا لإكمال القضية، وكان الجمهور يدفع ٥٠ جنيهًا إسترلينيًا فى المقعد الواحد حتى يسمعوا بلاغته. وعندما وصل هذا الماراثون القضائى الطويل إلى نهايته فى أبريل عام ١٧٩٥، أنهى بيرك المحاكمة بخطاب ختامى دام لتسعة أيام.

وبالرغم من حنكة التحليل، و البراعة اللغوية التى كانوا يتمتعون بها، اتسمت المحاكمة بالتشوش والفوضى، أو كانت «اتهامًا ضعيفًا» على حد تعبير السيدة مالابروب ـ الشخصية المسرحية العظيمة التى أبدعها شيريدان[٤١]. لقد كانت مسودة بنود الاتهام سيئة، كما كان ينقص تلك البنود التفاصيل القانونية. وكانت هناك فترات فاصلة كبيرة قطعت سير الدعوى القضائية وأوقفت المحاكمة نفسها، وكان السبب فى ذلك على، وجه الخصوص، هو حماقة وجنون الملك جورج الثالث واندلاع الثورة الفرنسية. وعلى الرغم من أن المحاكمة استمرت سبع سنوات كاملة، لم يحضر اللوردات سوى ١٤٩ يومًا، وكان ذلك عادة لمدة أقل من ساعتين يوميا. **وفى عام ١٧٩٥، تم تبرئة هاستينجس من جميع التهم المنسوبة إليه، ولم يكن ذلك مفاجأة لأحد.**

إن ذلك الحكم الظالم لا يزال فى حاجة إلى تفسير؛ فعندما ننظر إلى الأعمال التى قام هاستينجس بها وهو فى منصب الحاكم العام، نجد بلا شك أن أقل ما يقال عن الوسائل التى استخدمها لرعاية مصالح الشركة كانت مريبة، وخصوصا

إدارة حرب الرويلا وإعدام ناندا كومار، ولم يتضمن الاتهام أيا منها. وكانت معاملته لراجا فاراناسى والأميرات المسلمات فى أودا أيضا موضع شبهة، حتى وفقا لمعايير السياسة الخارجية فى القرن الثامن عشر. كما أن سياسته المالية كانت السبب فى قمع لا ينكره أحد فى البنغال وأوادا. وكان من الضرورى بكل تأكيد أن يكون هناك من يوجه اللوم إليه بسبب سوء قراراته والمعاناة التى تسببت فيها. إلا أن الاتهام بالتقصير كان أداة غير ماضية قد عفا عليها الزمن، ولا تصلح فى كبح ذلك الاستغلال السيئ للسياسة. علاوة على ذلك، كانت مقاضاة بيرك لهاستينجس ينقصها التفاصيل، وكان معنى ذلك أنه لن يتم إدانة هاستينجس بخروقات واضحة لقانون الشركات. والشىء المقزز هو أن هاستينجس قَبل مجموعة من «الهدايا»؛ وهكذا فقد أخل بالاتفاق الذى وقعه مع الشركة. كما أن تهمة الفساد التى وجهت إليه والتى تتعلق بتصرفه فى عقد الأفيون الذى أعطاه لابن رئيس الشركة «لا سبيل أبدا إلى نفيها»[٤٢]. ولكن المأساة التى حدثت هى أن هذه الجرائم الواضحة لم تنفصل عن قضية الاتهام صعبة المأخذ، واستمرت فى المحاكم الجنائية حتى وصلت إلى نهاياتها المنطقية.

السلطة الخفية

فى حين أن بيرك كان يمتلئ بالحماس والمبادئ، فإن ثنائى حزب التورى[*] بيت، ودنداس كانا يجمعهما هدف واحد واقعى إلى أبعد الحدود، وهو السعى وراء السلطة. وكان من نتائج قانون الهند فى عام ١٧٨٤ ظهور نظام ذى طبقتين، أو «حكومة مزدوجة»؛ حيث احتفظت الشركة بسلطة ظاهرية، فى حين كانت السلطة الحقيقية فى يد الدولة.

(*) التوريون: هم مجموعة سياسية فى إنجلترا فى القرن الثامن عشر. عنت الكلمة فى أصلها الأيرلندى: خارج عن القانون، وكانت كلمة ازدراء لأولئك الذين يؤيدون حق جيمس، دوق يورك (الملك جيمس الثانى لاحقًا) فى عرش إنجلترا، وعارضهم الويجيون فى ذلك. وعدّل التوريون عقيدتهم فى حق الملوك الإلهى فى الحكم المطلق، ومثلوا الطبقات العليا من ملاك الأراضى والتجار، وعارضوا التسامح الدينى (مع المسيحيين البروتستانت). وتطوروا بعد ١٨١٥ إلى حزب المحافظين ـ (المترجم).

كانت الشركة تتمتع بسلطة ظاهرية. وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، زادت تجارتها الكلية مع آسيا حتى وصلت إلى أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه إسترلينى، وحققت متوسط ربح ضخم وصل إلى ١٧٪ سنويا. وكانت تمتلك أسطولا يتكون من ٧٠ سفينة فى عام ١٧٨٤. وفى نهاية حروب نابليون، تزايد هذا العدد ليصل إلى أكثر من مائة سفينة تتراوح فى حجمها ما بين ٥٠٠ إلى ١٢٠٠ طن. وبعد ذهاب تلك الأيام الكئيبة - أيام ممثلى الملك والانخفاض الشديد فى سعر الأسهم - بدأ التحسن يظهر بقوة على مواردها المالية فى الثمانينات والتسعينيات من القرن الثامن عشر. ولأول مرة منذ عام ١٧٠٩، ازداد رأس مال الشركة؛ حيث بدأ ذلك بضخ ٨٠٠ ألف جنيه إسترلينى بمعدل ١٥٥ جنيهًا للسهم فى عام ١٧٨٦، بعدها تم ضخ مليون جنيه إسترلينى بمعدل ١٧٤ جنيهًا للسهم وذلك فى عام ١٧٨٩؛ وأدى ذلك إلى رفع رأس المال المدفوع ليصل إلى ٥ ملايين جنيه إسترلينى. وفى فبراير من عام ١٧٩٢، بلغ سعر سهم الشركة ٢٠٠ جنيه إسترلينى لأول مرة منذ عام ١٧٧٠.

إلا أن اللجنة الرقابية هى التى كانت تقوم بتوجيه إدارة الشركة للهند. وكان أول أمارات هذا التغير هو القرار الذى اتخذه دنداس بتعيين اللورد تشارلز كورنوليس كحاكم عام للبنغال فى عام ١٧٨٥. ولم يكن يختلف كثيرا عن سابقه هاستينجس. كان جنديا منى بالهزيمة فى يوركتاون، كما كان من الأرستقراطيين ذوى الأطيان، وكان يمتلك عزبا فسيحة فى صفولك. إلا أنه كان بريئا من وصمة الفساد؛ فوصف ما وجده فى الهند بأنه «نظام قائم على أقذر أنواع العمل»[٤٣]. وقام بفصل فرعى الشركة المدنى والتجارى عن بعضهما البعض لوقف الاختلاس البنيوى لعائدات الشركة. والأكثر جدية من ذلك هو قراره عزل نظام إدارة الشركة عن الهند، وذلك عن طريق تعيين الأوروبيين فى المناصب الكبيرة كلها. وكان كورنوليس يحتقر التجارة احتقارا شديدا وخاصة التجارة مع الهنود، على عكس تلك الأجيال من تجار الشركة الذين امتزجوا بالمجتمع المحلى، وقال كلمات ذائعة الصيت وهى أن **«كل سكان الهند الأصليين - فى رأيه - فاسدين»**[٤٤].

كانت مهمة كورنوليس الرئيسية هى إضفاء قدر من النظام على جمع الضرائب فى الشركة. ولقد تزايدت الضرائب بكل تأكيد تحت حكم الشركة لإقليم البنغال. ويشير أحد التقديرات إلى أن الضرائب السنوية التى تم جمعها فى البنغال خلال حكم مير قاسم فى بداية عقد الستينيات من القرن الثامن عشر بلغت حوالى ٦٤٦ ألف جنيه إسترلينى، وازداد هذا المبلغ ليصل إلى مليون و٤٧٠ ألف جنيه إسترلينى فى العام الأول من جمع ضرائب الديوانى. وخلال السبعينيات من القرن الثامن عشر، تزايدت حصيلة الضرائب لتصل إلى ٢ مليون و٥٧٧ ألف جنيه إسترلينى، وبحلول عامى ١٧٩٠ و١٧٩١، تزايدت لتصل إلى ٢ مليون و٦٨٠ ألف جنيه إسترلينى؛ أى أن الضرائب تزايدت بمقدار أربعة أضعاف فى خلال ثلاثين عاما(٤٥). إلا أن نظام العائدات ظل دائما نظاما مؤقتا تجرى فيه تعديلات متكررة فى مقدار الضرائب وطرق إدارتها. وكان عدد كبير من العاملين فى الشركة - بداية بفيليب فرانسيس - يرون أن الطريقة الوحيدة لإنهاء هذا الوضع هو إعطاء نظام جمع الضرائب شكلا ثابتا إلى الأبد. وفى واحدة من أسوأ حالات سوء التقدير، قرر محللو الشركة أن طبقة ملاك الأراضى من ملتزمى جباية الضرائب الزراعية من المغول المسلمين، تعادل طبقة النبلاء ذات الأطيان فى إنجلترا، وأن الفلاحين هم أجراؤهم من المزارعين. إلا أن المصلحة الذاتية كانت ذات تأثير أيضا؛ لقد كانت الشركة تريد إيجاد طبقة سياسية من مالكى الأراضى تؤيد وجودها. فقامت الشركة بتطبيق نموذج «مالكى الأراضى - Landlordship الإنجليزى» بدلا من أنظمة الملكية المعقدة التى تتشابك فيها الحقوق والمسئوليات.

كان كورنوليس يرى أن «التسوية الدائمة» هى «النظام الوحيد الفعال لجعل أصحاب الأراضى ملاكا (وفقا للنظام البريطانى) مقتصدين، وأوصياء عقلاء على المصلحة العامة»(٤٦). وهكذا صدر إعلان فى ٢٢ مارس من عام ١٧٩٣ يحدد مقدارا ثابتا لعائدات الأراضى (الجُمع - jumma) وهو ٣ ملايين جنيه إسترلينى «إلى الأبد». وهكذا تم التضحية بفلاحى إقليم البنغال الأُجراء، وهو نفس ما حدث فى إنجلترا عندما ضاعت حقوق العامة فى بريطانيا بسبب حركة

تسييج الأراضى العامة وجعلها ملكية خاصة[٤٧]. لقد حصلت طبقة ملاك الأراضى على حقوق حصرية فى أراضيهم، وعلى حد تعبير راناجيت جوها «نشأ حكم الملاك» مما أدى إلى تمزيق النظم السابقة الخاصة بملكية الأراضى والحكم[٤٨]. وكانت النتيجة وفقا لما كتبه جون كابر فى خمسينيات القرن التاسع عشر أن «٢٠ مليونًا من صغار مالكى الأراضى قد حُرموا من حقوقهم، وأصبحوا بلا حيلة وتحت رحمة مجموعة من الطغاة الذين يؤجرون الأراضى بسعر مرتفع»[٤٩]. وإذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر الإمبراطوريات، فإن ذلك هو أعظم إنجازات كورنوليس؛ حيث قام باحتواء أراضى الشركة فى إقليم البنغال فى نظام قانونى وإدارى يخدم مصالح الإمبراطورية البريطانية الأعم. وعند عودته إلى إنجلترا، قام تجار لندن الذين يشعرون بالامتنان له بمنحه «الحرية الشرفية للمدينة»(*)، وأعطوه ميدالية ذهبية فى صندوق مطلى بالذهب كمكافأة له. أما فى إقليم البنغال، فصارت هناك أعداد كبيرة من ملاك الأراضى الهنود غير قادرين على دفع الضريبة الجديدة، وكانت النتيجة هو بيع أراضيهم عنوة بالمزاد. ويرجح أنه بحلول عام ١٧٩٦ كان قد تم الإعلان عن بيع ١٠٪ من إقليم البنغال ككل (بيهار وأوريسا)، وفى عام ١٨١٢، كان هناك ١٦٣ ألف قضية حول المتأخرات لم يتم حسمها.

لم تتوقف طموحات دنداس عند هذا الحد؛ فعندما بدأت المناقشات حول تجديد مرسوم تأسيس الشركة فى عام ١٧٩٣، تحول اهتمامه إلى العمليات التجارية للشركة. وكانت موانى الأقاليم فى بريطانيا تمتعض دوما من الوضع التجارى الحصرى للشركة. أما الآن فقد أصبحت المصالح الصناعية المتصاعدة تمثل تحديا للشركة، وكان الاحتكار الذى تتمتع به الشركة يعد العائق الأساسى أمام عمليات تصدير ناجحة إلى آسيا. وأدرك دنداس ـ الذى لم يتخلى قط عن تفكيره العملى ـ أن الاحتكار الذى تمارسه الشركة على الواردات، لا يزال وسيلة أساسية لتوريد الضرائب إلى الدولة، إلا أن حقها الحصرى فى التصدير لم يعد

(*) «حرية المدينة» نوع من التكريم يمنح لمن قدموا خدمات جليلة للبلد، وبمقتضى هذا التكريم يتم إعطاء المُكرَّم دليلاً للحياة بالصورة الفخرية، ويمنح أبناءه حق الدخول إلى أهم وأعرق مدارس المدينة. هذا إلى جانب حقوق أخرى، مثل حق حمل السيف بدون غمد فى شوارع المدينة... إلخ ـ (المترجم).

يخدم الصالح القومى. وأراد أن يغرى الشركة ومساهميها لتقبل هذا الأمر المرير؛ فقام بالعمل على زيادة حصة الربح المضمونة للشركة من ٨ إلى ١٠٪ ثم قام بكسر احتكار الشركة؛ حيث طلب من الشركة أن تمنح المصدرين الذين يعملون لحسابهم الخاص على الأقل ٣ آلاف طن سنويا، وهو حوالى ثلث إجمالى الصادرات. وقال أمام مجلس العموم: «إن الهدف الذى أرمى إليه هو إيجاد نظام تجارة مفتوحة جنبا إلى جنب مع الامتيازات الحصرية التى تتمتع بها الشركة»[٥٠]. واندلعت الحرب مع فرنسا، وصدر قانون مرسوم تأسيس الشركة فى عام ١٧٩٣ دون أن يلحظه أحد تقريبا. وحصلت الشركة على تصريح بزيادة رأس مالها بمقدار مليون جنيه إسترلينى إضافى؛ فوصل رأس مالها إلى ستة ملايين، وأخذ الدور الذى كان يقوم به دنداس فى الخفاء الطابع الرسمى عندما ظهر منصب جديد وهو رئيس اللجنة الرقابية. وكان فيليب فرانسيس - الذى كان يجلس فى المقاعد الخلفية للبرلمان نظرا لكونه عضوا جديدا فيه - أحد هؤلاء الأعضاء الذين لم يكترثوا بمجريات الأمور، كما لم يدركوا أهمية ما يحدث، واتهم عدوه القديم دنداس «بأنه يستخدم اسم الشركة كقناع وستار يخفى تحركات سلطة حقيقية وراءه»[٥١].

طريق لم يسلكه أحد

وبحلول منتصف التسعينيات من القرن الثامن عشر، صار من الواضح أن العدالة هى الطرف الخاسر فى المعركة الطاحنة بين متطلبات السلطة والمبادئ. ولم يكن فوكس محبوبا بين الملك وحاشيته، كما أن محاولته للسيطرة وحده على قدرة الشركة على التعيين فى الوظائف، أدت إلى فشل محاولة الويجيين لإصلاح الشركة فى عام ١٧٨٣. إلا أن بيت، ودنداس قاما بتطبيق هذا النظام بطريقة أكثر فعالية إلى أبعد الحدود، وصارت لهم السلطة الحقيقية فى جميع الأمور، دون أن يترتب على ذلك تحمل أية مسئوليات. كما أنهم أيدوا بيرك فى محاولته الحماسية لتوجيه الاتهام لهاستينجس، وهو الأمر الذى أدهش

الكثيرين. غير أن بيت، ودنداس لم يكونا ليخسرا شيئا، وأدركا أنهما لو تركا الدعوة القضائية تأخذ مجراها سيمكنهما وضع حد للتاريخ المشين للشركة. والأهم من ذلك أنهما كانا يعرفان أنه من المستحيل على بيرك أن يصل إلى مرماه. وعندما صدر الحكم فى الاتهام الموجه لهاستينجس فى أبريل من عام ١٧٩٥، كانت الحالة السياسية فى بريطانيا قد تغيرت؛ حيث كان الشغل الشاغل فى ذلك الوقت هو الدفاع عن الأمة ضد الطموحات الثورية لفرنسا، وليس استعادة شرف الأمة فى الهند. وفشلت فشلا مجيدا الجهود التى بذلها بيرك لهزيمة مبدأ «اعتماد المبادئ الأخلاقية على الموقع الجغرافى».

كان الكبرياء وحب الوطن دوما يعوقان الجهود التى ترمى إلى تحديد المتطلبات الأخلاقية للإمبراطورية، وهو ما حذر منه آدم سميث فى معمعان حرب الاستقلال الأمريكية. ولم يتساءل أحد من الذين اعترضوا على ممارسات الشركة، عن الدور الذى تقوم به إنجلترا فى الهند؛ **فقد كان بيرك، على سبيل المثال، يصر على أن الذى منح بريطانيا مُلك إقليم البنغال هو «الرب الذى يصرف الأمور»**. وكان كلا من بيرك، وفرانسيس يرى أن عدم أهلية الشركة لم تكن كارثة أخلاقية وحسب، لكنها أيضا كانت تهدد بفقدان أملاك قيِّمة فى الهند. **وكان جورج ديمستر(*) (١٧٣٢-١٨١٨) الوحيد تقريبا من بين معاصريه الذى قال إن على بريطانيا أن تتوقف عن حكم الهند.** وكان ديمستر صديقا للشاعر روبرت بيرنز(**)، وأصبح من مساهمى الشركة فى عام ١٧٦٣، وتم انتخابه مديرا فى الشركة فى تلك الأيام السوداء ما بين عامى ١٧٦٩ و ١٧٧٢. وكان ديمستر يشعر بالقلق من توجهات الشركة؛ فألح على ضرورة أن تتخلى الشركة عن حيازتها من الأراضى وتعود إلى جذورها التجارية، وهو الأمر الذى أغضب غيره من المديرين. ولم يتمكن ديمستر من تحقيق أى نجاح فى الشركة؛ فاستقال

(*) جورج ديمستر (١٧٣٢-١٨١٨) محام إسكتلندى تم انتخابه عضوا فى البرلمان، وكان يتمتع بمكانة مرموقه - (المترجم).

(**) روبرت بيرنز (١٧٥٩-١٧٩٦) الشاعر القومى لإسكتلندا، ويعتبر أيضا رائد الحركة الرومانسية - (المترجم).

ودخل البرلمان ليواصل مناهضة التوجه نحو الإمبراطورية، سواء من جانب الدولة أو الشركة. وقد وجه ديمستر انتقادا شديدا للشركة فى حديثه أثناء المناقشة التى دارت حول مشروع قانون الهند الذى قدمه فوكس فى نوفمبر من عام ١٧٨٣، فكان يرى أن الفظائع التى ارتكبتها الشركة تعنى أن مرسوم تأسيسها يجب «إنهاؤه من أجل مصلحة البلاد، من أجل مصلحة الهند، ومن أجل مصلحة البشرية»[٥٢]. إلا أن مهاجمة الشركة لم يكن كافيا؛ فعلى بريطانيا ككل أن تتخلى عن سلطتها فى الهند. فكان ديمستر يقول «إنى لأشعر بالأسف الشديد لاكتشاف طريق الملاحة إلى الهند. وإنى لأناشد الوزراء نبذ أى توجهات سيادية فى هذا الجزء من العالم. فمن الحكمة تولية أحد الأمراء من أهل البلاد عليها، وترك الهند تصرف شئونها بنفسها».

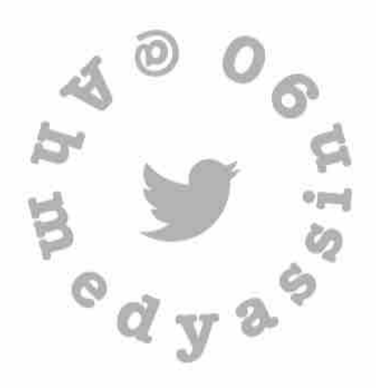
لكن أحدا لم يلقى بالا لتوسلات ديمستر؛ حيث كان الوضع التجارى للشركة وإمبراطوريتها شيئا جوهريا فى النضال الذى خاضته بريطانيا فى جميع أنحاء العالم ضد فرنسا التى يحكمها الثوار. ودعم ذلك التوجه خسارة بريطانيا لمستعمراتها الأمريكية، وهو الأمر الذى أكد بشدة على ضرورة احتفاظ الشركة بأملاكها فى الهند. ورغم كل تلك الانتقادات الرنانة لمسلك الشركة، فإن الاتفاق الذى تم كان رخيصا ولا يناسب عصر التنوير. ومن أشد مستحيلات التاريخ، تصور تطبيق المثل العليا للثورة الأمريكية على ذلك الإقليم الآخر الذى يسبب مشكلة للإمبراطورية البريطانية، وهو الهند. فلم تكن الهند دولة عصرية ولا أوروبية ولا مسيحية؛ وهكذا تم إخضاعها فى النهاية لاتفاق من المرتبة الثانية، ومعاملتها على أنها أحد الأملاك وليس مجتمعا بشريا حيا.

ولا يزال هذا الصراع الملحمى معروضا فى معرض لندن القومى للوحات، ففى الطابق الثانى حيث صالات عرض اللوحات الفنية التى تصور تحول بريطانيا إلى إمبراطورية مهيمنة فى القرن الثامن عشر؛ فنجد فى أحد أركان الحجرة لوحة مبهجة للفنان جوشوا رينولدز تعود إلى الفترة ما بين عامى ١٧٦٦ و١٧٦٨، وفيها يظهر وارين هاستينجس كمدير شاب فى الشركة، وذلك قبل تعيينه حاكما

عاما بسنوات قليلة ؛ وفى الجانب الآخر نجد على الحائط لوحة فيليب فرانسيس وهو ينظر إلى أسفل وخيبة الأمل تظهر على وجهه ، وقد رسم تلك اللوحة الفنان جيمس لاندزديل فى الفترة ما بين عامى ١٨٠٦ و١٨١٠ ، ويتضح فيها أن فرانسيس لم يفشل فحسب فى عزل هاستينجس ، بل وفشل أيضا فى أن يصبح حاكما عاما ، وحصل على وسام باث(*) كتعزية . والمسافة التى تفصل بين هاتين اللوحتين هى ١٤ خطوة ، وهى نفس المسافة بالضبط التى كانت تفصل بين هذين الرجلين فى فجر أحد الأيام فى أغسطس من عام ١٧٨٠ ؛ مما يعد إحياء غير مقصود لتلك المبارزة التى جرت بينهما على المروج الخضراء فى قصر بيلفيدير . إلا أن التعليقات فى أسفل اللوحتين لا تذكر شيئا عن مبارزتهما على مستقبل إحدى أقوى الشركات فى العالم ، فمرة أخرى يتم إخفاء ارتقاء الشركة إلى مرتبة الإمبراطورية المهيمنة ، الذى كان محل جدل شديد .

* * *

(*) هو وسام الفرسان فى إنجلترا ، أسسه الملك جورج الأول عام ١٧٢٥ ـ (المترجم) .


@Ahmedyassin90

• الفصـــل الثـامـن

سيـــادة مركـانتيليـة

على درب ماكدرجى(*)

يمثل تقاطع الطرق فى منطقة بانك نقطة المركز فى عالم المال فى لندن ؛ ففى الشمـال يقع بنك إنجلترا ـ الذى يطلقـون عليه «عـجوز شارع ثريدنيدل»، ذلك البنك الذى كانت بينه وبين شركة الهند الشرقية فى يوم من الأيام منافسة على من منهمـا سيـصبح أكثر نفوذا فى القـرن الثامن عشر . وفى الجانب الشرقى، تقع البورصة الملكية التى اعتادت الشركة تخزين الفلفل الأسود فى قبوها . وعلى الجانب الآخـر من الطريق مـباشرة تقع حـارة المبادلات، والتى كـانت تباع فيـها أسهم الشركة وأسهم البنك بحماس شديد . وإذا ما تعمقنا شرقا على امتداد كورنهيل(**) ، يمتد شارع ليدنهول، وهو موقع شـركة الهند الشـرقية . وتحت مدخل بسيط ذى قنطرة فى الجنوب نجـد أنفسنا فى ٣ شـارع لومبـارد، حيث مكاتب ميثسون وشركاه(***)، وهو مقر مجموعة شركات جاردن ميثسون العملاقة، التى يقع مقرها الرئيسى فى هونج كونج . وكـانت شركة جاردن ميثسون ـ التى أنشأت عام ١٨٣٢ ـ فى طليعة جيل جديد من المشروعات التجارية المغامرة

(*) ماكدرجى تعبير يطلق على السيدة العجوز الغنية جدا التى تتظاهر بأنها تساعد الفقراء بدافع الخير، ولكنها فى الحقيقة تضمر مصلحتها الذاتية ـ (المترجم).

(**) كورنهيل حى وشارع رئيسى فى لندن القديمة ـ (المترجم).

(***) شركة جاردن ميثسون القابضة المحدودة شركة عابرة للقارات تأسست فى برمودا، وتتم المضاربة على أسهمها غالبا فى بورصة سنغافورة وبورصة لندن. وعادة ما يشار إليها باسم جاردنز ـ (المترجم).

التى كانت تريد أن تحل محل شركة الهند الشرقية فى تجارة آسيا . كان ويليام جاردن طبيبا يعمل على سفن الشركة ، لكنه تركها ليعمل فى مجال التجارة فى عام ١٨١٧ وهو فى سن الثالثة والثلاثين . كذلك اتجه جيمس ميثسون ـ الذى كان يصغره بثمان سنوات وكان أيضا من إسكتلندا ـ إلى التجارة الخاصة فى عام ١٨١٥ .

كانت نتيجة اتحادهما خليطا ناجحا من الحكمة فى التجارة والنشاط فى السياسة ، وقد استغلا هذه الحكمة وذلك النشاط بمهارة كبيرة عندما كانت شركة الهند الشرقية تتجه بخطى ثقيلة إلى الانهيار التجارى . وكان ميثسون هو مسئول الدعاية ، وقام بتأسيس صحيفة «سجل كانتون»(*) لتكون منبرا للتعبير عن آرائه المغامرة فى التجارة الحرة ، وهو ما عجل بإنهاء الاحتكار الذى كانت تمارسه شركة الهند الشرقية . وعندما قام البرلمان فى النهاية بفتح باب التجارة مع الصين أمام الجميع فى عام ١٨٣٣ ، كانت شركة جاردن ميثسون على أتم استعداد ، وقامت بشحن أول الشحنات الخاصة من الشاى إلى بريطانيا فى العام التالى . وسرعان ما حصلت الشركة ، على نصيب الأسد من ذلك السوق المزدهر ، وقال جاردن لصديق له كان من المهتمين باستثمار أموالهم فى هذه التجارة : «إنها أكثر المضاربات التى أعرفها أمانا وملاءمة للنبلاء»[١] . وبنهاية ذلك العقد ، أصبح للشركة (جاردنز) أسطولا يتكون من ١٢ سفينة تعمل على طول ساحل الصين ، وتقوم بتصدير الشاى والحرير من الصين ، وتستورد لها فى المقابل الآلاف من صناديق الأفيون .

ولم تكن الشركة تخفى شيئا عن تجارتها ؛ حيث كتب جاردن يقول لشخص كان من المحتمل أن يكون شريكا تجاريا لهما : **«نحن لا نتردد أبدا فى إعلامك صراحة أن تجارتنا تعتمد فى المقام الأول على الأفيون»**[٢] . وكانت الشركة تعلم تماما أن توريد الأفيون إلى الصين ليس قانونيا . إلا أن الحدود الصينية كانت تمتلئ بالثغرات ، وكان الفساد موجود دائما ؛ وكانت النتيجة هى زيادة هذا الكم الكبير من «الوحل الأجنبى» زيادة مستمرة خلال عشرينيات القرن التاسع عشر . وفى

(*) سجل كانتون صحيفة نصف شهرية ناطقة بالإنجليزية ، كانت تطبع فى كانتون الصين ـ (المترجم) .

حين نجد من السهل علينا توجيه الانتقاد للمبادئ الأخلاقية التى اعتمد عليها النموذج التجارى الأول للشركة، فإن شركة جاردن ميشسون وغيرها من أصحاب التجارة الحرة، أدوا إلى زيادة تجارة السموم التى كانت تنمو فى ظل إدارة شركة الهند الشرقية لمدة نصف قرن. **وقد عادت تلك التجارة على أصحاب التجارة الخاصة بأرباح عالية، وكانت هذه التجارة بالنسبة لشركة الهند الشرقية بمثابة منفذ ثمين للأفيون الذى تزرعه الشركة بمقتضى رخصة الاحتكار التى حصلت عليها فى بيهار. أما بالنسبة للحكومة البريطانية فى لندن، فكانت تلك التجارة هى الوسيلة الوحيدة لتوفير الأموال اللازمة لواردات الشاى الذى كانت البلاد تحبه حبا شديدا، والتى كانت بدورها تمثل شريحة كبيرة من القاعدة الضريبية لخزينة الدولة عن طريق الرسوم الجمركية على الواردات. ويقول أحد «التجار البريطانيين» ـ إما جاردن أو ميشسون على أرجح الاحتمالات ـ «إن هذه التجارة غير المشروعة امتزجت امتزاجا شديدا بالنظام المالى الخاص بنا فى الهند، وكذلك بتجارتنا لدرجة أنها لا تقل أهمية عن العائدات التى نحصل عليها من الشاى فى وطننا الأم»**[٣]. ولم يكن هذا التحدى السافر للقانون يروق لأحد، فقام بنيامين دزرائيلى(*) ـ الصاعد آنذاك ـ فى روايته «سيبيل» بهجاء الطبيب جاردن ووصفه بأنه «رجل مروع! إسكتلندى أغنى من قارون، ماكدرجى آخر من كانتون، ومعه مليون من أموال الأفيون فى كلِ جيوبه، يشجب الفساد، ويؤيد بصرخاته التجارة الحرة»[٤].

وكانت «صيحات» دزرائيلى تحث الحكومة البريطانية على استخدام القوة لإجبار الصين على قبول هذا المنطق المستنير الخاص بالتجارة الحرة فى جميع البضائع، وحتى فى الأفيون. وبعد اشتعال حربين، تم فتح موانى الصين بالقوة، ونقل ملكية هونج كونج لبريطانيا، وتشريع تجارة الأفيون؛ وهكذا نجحت شركة جاردن ميشسون فى تحقيق مآربها. وبعد أن حققت الشركة ثروة طائلة، تحولت بذكاء عن تجارة الأفيون فى سبعينيات القرن التاسع عشر. وبحلول ذلك الوقت،

(*) بنيامين دزرائيلى (١٨٠٤ ـ ١٨٨١) سياسى محافظ وأديب إنجليزى عمل فى الحكومة لمدة ٣٠ عاما، منها ثلاث مرات كوزير للخزانة، ومرتين كرئيس وزراء، وهو يهودى من أصل إيطالى ـ (المترجم).

كان ويليام جاردن قد مات، إلا أن ميثسون ظل على قيد الحياة حتى عام ١٨٨٧. واستغل ميثسون كنزه الآسيوى - كما فعل الكثير من الأثرياء من قبله - ليدخل فى صفوف الأرستقراطيين أصحاب الأطيان فى بريطانيا، فقام بشراء جزيرة لويس الواقعة ضمن جزر غرب وشمال غرب الساحل الإسكتلندى مقابل أكثر من نصف مليون جنيه فى عام ١٨٤٤. **أما فى الصين فقد صار وباء إدمان الأفيون يتفاقم. ونجد بصفة عامة أن الملايين من الصينيين لقوا حتفهم فى القرن التاسع عشر نتيجة للأفيون، وهى جريمة «لا يعترف أحد - حتى فى يومنا هذا - بأنها كانت من صنع البشر»**[٥]. وربما لا نشعر بالمفاجأة عندما لا نجد شيئا عن الأفيون فى العرض التاريخى للشركة (شركة جاردن ميثسون) على موقع جاردن الحديث على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت»، على الرغم من أن الأفيون كان ينافس الشاى كسلعة رئيسية لشركة الهند الشرقية فى سنواتها الأولى. ولا تزال عائلة كيزويك - أحفاد مؤسسى شركة جاردن ميثسون - تدير أعمال الشركة، ولا يزالون أيضا من أغنى العائلات فى بريطانيا[٦]. وتحولت الشركة فى يومنا هذا إلى مجموعة شركات تعمل فى عدد متنوع من المجالات، ما بين الملكية والتأمين، إلى الفنادق وبيع التجزئة. قد يكون الأفيون اختفى من الصورة العامة الحالية لشركة جاردن ميثسون، إلا أن الشركة لا تزال حلقة الوصل الأكثر وضوحا بيننا وبين الأيام الأخيرة لشركة الهند الشرقية.

ومع بداية القرن التاسع عشر، صارت شركة الهند الشرقية فى حالة تدهور مستمر كمؤسسة تجارية؛ حيث أدت الإصلاحات التى طبقت فى السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الثامن عشر إلى إنهاء استقلالية الشركة كمشروع تجارى وكسر احتكارها لتجارة آسيا. لقد ابتلعت الشركة الطعم، وكان كل وزير من وزراء الحكومة البريطانية يحاول تقليص ما بقى للشركة من امتيازات خطوة بخطوة حتى ضعُفت الشركة وصار من اليسير القضاء عليها. لم تكن هناك خطة رئيسية خلال عملية التصفية التى استمرت لعقود، وخلال تلك العملية كانت الشركة تبدو أقوى من أى وقت مضى، وتزداد تجارتها بشكل غير مسبوق وكذلك عائداتها وقوتها العسكرية. إلا أن مكانة الشركة كشركة مستقلة كانت فى

انهيار مستمر، ولم يُبد أحد الندم على ذلك، وهكذا صارت مجرد أداة لتحقيق التوسع الاستعمارى، وضاعت طبيعتها التجارية تدريجيا حتى صارت تتاجر فى الورق فقط.

حكة مالابار(*)

قامت مجموعات متتالية من الجنود والأرستقراطيين ـ وليسوا التجار والبائعين ـ بتصريف الأمور الخاصة بممتلكات الشركة؛ وهو ما أكد على الطبيعة العسكرية المتنامية لعمليات الشركة فى الهند. لقد أثبت كلايف وهاستينجس أن قيام الشركة بنشر جيشها الخاص بطريقة ناجحة يمكن أن يعود بمنافع شخصية ومنافع للشركة: ضرائب إضافية تصب فى خزينة الشركة، وغنائم حرب لطبقة الضباط. وفى الفترة ما بين عامى ١٧٦٣ و١٨٠٥، ازداد جيش الشركة عشرة أضعاف تقريبا ليصل إلى ٥٠٠ , ١٥٤ جندى بعد أن كان ١٨ ألف جندى؛ وهو ما يتعدى كثيرا ما تحتاجه الشركة للدفاع عن النفس، وأدى ذلك إلى وجود قوة تُحرض على المزيد من الاعتداءات. بل إنه بعد انتهاء عصر التجارة الخاصة، أصبحت المغامرة العسكرية هى السبيل الوحيد المفتوح أمام الطموحين لتحقيق الثروة فى الهند.
وكان ذلك يعد ـ من الناحية الاسمية فقط ـ مخالفا للشروط الواردة فى قانون شركة الهند الشرقية، الذى كان ينص على أن «مواصلة خطط الغزو وتوسيع السيادة فى الهند يعد من الإجراءات المقيتة بالنسبة لإرادة وشرف وسياسة هذه الأمة». إلا أن بدأ الصراع من جديد مع فرنسا ـ بعد إدارة كورنوليس الحازمة ـ كان بمثابة غطاء لمرحلة جديدة من العدوان أثناء حكم ريتشارد ولزلى(**) الذى تولى منصب الحاكم العام فى الفترة ما بين عامى ١٧٩٨ و ١٨٠٥.

وفى جنوب غرب الهند، كان ولزلى هو السبب فى وصول الصراع الذى دام لمدة ٣٠ عاما مع إمارة ميسور إلى نهاية طاحنة. كانت إمارة ميسور الصغيرة التى

(*) مالابار منطقة فى جنوب غرب الهند كانت خاضعة للحكم الإنجليزى إبان أيام الشركة ـ (المترجم).
(**) ريتشارد ولزلى (١٧٦٠ ـ ١٨٤٢) نبيل أيرلندى عمل حاكما عاما فى الهند، وهو وراء تحويل مستعمرات إنجلترا فى الهند إلى إمبراطورية ـ (المترجم).

حكمها حيدر على ومن بعده ابنه تيبو (النمر) يُطلق عليها «رعب شارع ليدنهول»، وكانت هذه الإمارة قد خلخلت أمن رئاسة مدراس لعشرات السنين. وكان الوطنيون الذين جاءوا بعد ذلك ينظرون إلى تيبو بإعجاب شديد على أنه حاكم هندى عصرى؛ حيث كان يهدف إلى مجاراة التفوق المؤسسى والتقنى الذى كانت تتميز به شركة الهند الشرقية، وذلك عن طريق استثمار الكثير من الأموال فى مجال التنمية الزراعية والتوسع فى الأسطول. كما قام بتوسيع علاقاته الديبلوماسية بهدف عقد تحالفات ضد البريطانيين. ومن المؤكد أن تيبو كان يرتبط بعلاقات قوية مع فرنسا بعد ثورتها، وحصل فى إطار ذلك على لقب «المواطن تيبو»، كما أحيا فكرة الحرب المقدسة فى الإسلام (الغزوة) لحشد التأييد لصالح الصراعات المتكررة التى يخوضها ضد الشركة. إلا أن إقامة تحالفات مع فرنسا والدولة العثمانية لم تنجح فى حمايته من عملية التطويق التى قامت بها الشركة. وفى عام ١٧٩٢، تمكن كورنوليس من هزيمته وأجبره على التخلى عن مالابار. وفى أبريل عام ١٧٩٩ ـ بعد سبع سنوات ـ تمكنت الشركة فى النهاية من نهب سرينجاباتام(*) وقتل تيبو. وكتب ولزلى خطابا لدنداس الذى كان فى اللجنة الرقابية، يقول له فيه وهو مبتهج بالنصر «أرجو أن تمكننى فتوحاتى من إرضاء شهوتك النهمة للحصول على أراض وحصون جديدة»[٧]. وكانت الغنيمة التى حصلت عليها قوات الشركة المنتصرة كبيرة، **وتم توزيع كنوز سرينجاباتام على متاحف إنجلترا ومنازلها الريفية الضخمة**. وكان من بين الغنيمة ذلك التمثال سيئ السمعة الخاص بتيبو والذى يُطلق عليه «النمر ـ الإنسان»، وهو عبارة عن نموذج بالحجم الحقيقى لنمر يأكل رقبة أحد جنود الشركة ويمضغها فى فمه، وكان هذا النموذج يصدر صوتا هادرا عندما يتم لف الزنبرك الخاص به. وقامت الشركة بشحن التمثال إلى إنجلترا ووضعه فى متحفها الداخلى الخاص بغرائب الشرق فى شارع ليدنهول، وبعدها تم نقله إلى الجانب الآخر من لندن، حيث يُعرض الآن فى متحف فيكتوريا وألبرت.

(*) سرينجاباتام هى حاليا مدينة فى مقاطعة مانديا فى ولاية كاماتاكا الهندية، وتقع على مقربة من مدينة ميسور، وهى ذات أهمية دينية وتاريخية وثقافية ـ (المترجم).

أيضا مكنت الفتوحات العسكرية الشركة من استخدام أساليبها المضمونة للحصول على الاحتكار فى المناطق الجديدة. ويؤكد ما حدث فى مالابار الصدمة الاقتصادية التى تسبب فيها حكم الشركة؛ حيث تم زيادة الضرائب على الأراضى، واحتكار إنتاج وبيع الملح والتبغ والأخشاب، وكان احتكار الشركة لإنتاج وبيع الأخشاب يهدف إلى الحصول على مخزون حيوى للأسطول الملكى من أخشاب الساج فى حربه ضد نابليون[٨]. كما قامت الشركة أيضا بعمل مزرعة ضخمة للتوابل تصل مساحتها إلى ١٠٠٠ فدان فى أنجاراكاندى لإنتاج القرفة والقهوة والفلفل الأسود وجوزة الطيب. إلا أن الشركة اغتصبت الأرض التى أقامت عليها المزرعة، وقامت فعليا بخطف العمال الزراعيين وحولتهم إلى ما يشبه العبيد. وكان جنود الشركة يخطفون الأطفال من عائلاتهم فى منتصف الليل، ويحشون أفواههم بالقماش لمنعهم من الصراخ، ويزيلون العلامات التى تميز طبقتهم الاجتماعية من على أجسادهم[٩]. ولعله من غير المستغرب أن يرفض السكان المحليون بيع نباتات الفلفل لمدير المزرعة الجديدة ميردوك براون لكى يملأ بها مزرعة التوابل. إلا أن ذلك كان بمثابة الخطوة الأولى فقط فى رد الفعل العنيف.

قامت فى مالابار ثورتان بقيادة أحد نبلائها ويدعى بازهاسى راجا[*] وذلك خلال العقد الأول من حكم الشركة لها. وكان السكان المحليون يكرهون مزرعة أنجاراكاندى على وجه الخصوص؛ وهكذا قام الثوار بتدميرها. ولجأ بازهاسى راجا إلى غابة ويناد، وقام بشن حرب فدائيين على الشركة حتى يتفادى الاشتباك المباشر مع جنودها. فقام آرثر ولزلى الأخ الأصغر للحاكم العام بقيادة قوات الشركة فى المنطقة، وكان رد فعله عنيفا؛ حيث بعث خطابا إلى أحد ضباطه يقول فيه: **«من الأفضل أن تحرق أكبر عدد ممكن من القرى التى هجرها أهلها، وتحمل معك ما تستطيع من الأنعام والأملاك»**. وأضاف قائلا لضابط آخر: **«لا يمكن إقناع أهل مالابار تدريجيا بالخضوع؛ إلا أن الإرهاب هو الذى سيجعلهم يلقون**

(*) بازهاسى راجا، كان حاكم مملكة كوتيام شمال كيرالا، وأحد أول شهداء الهند فى كفاحها ضد الاستعمار البريطانى - (المترجم).

سلاحهم»[١٠] وقد أتت الأساليب العسكرية التى اتبعتها الشركة بثمارها، ففى عام ١٨٠٥ قامت قوات الشركة فى نهاية الأمر بمحاصرة بازهاسى راجا فى التلال. وانتحر بازهاسى ـ وفقا للحكايات التى يرويها التراث.

عندما رسخت الشركة أسس حكمها، تدهورت حالة السكان المحليين بشكل شديد. وفى عام ١٨١٩، قدم سكان كاداتاناد التماسا للشركة لتخفيف أعباء الديون وغيرها من مظاهر الاضطهاد. وجاء فى التماسهم:

> **لقد قامت بعض الشخصيات المرموقة بإنهاء حياتهم طواعية حتى لا يعيشوا ويَرَوا عجزهم عن تخفيف آلام أطفالهم الذين يموتون. ولم يحدث أن عانينا نحن ولا أجدادنا ـ سواء فى عهد الأمراء أو عهد تيبو ـ من تلك المظالم، أو صرنا فى مثل تلك الحالة القاسية من العوز الشديد. ونحن لا نستطيع التحمل أكثر من ذلك**[١١].

واستمر القتال الخفيف فى التلال لعشرات السنين، حيث قاوم أفراد قبيلة كوريشيار محاولات الشركة لجعلهم يتوقفون عن الزراعة المتنقلة التى اعتادوا على ممارستها. ورغم الجهود التى قام بها ولزلى، فقد أصيب بعدوى المرض المدعو «حكة مالابار» وهى عدوى جلدية خبيثة، قاومت العلاج المعتاد وهو شحم الخنزير والكبريت، ولم يكن فى الإمكان التخلص منها سوى عن طريق الاستحمام بصفة متكررة بمحلول حامض النيتريك المخفف[١٢]. وقد عُرف ولزلى بعد ذلك باسم «جنرال الهند» بسبب إنجازاته التى حققها فى الهند، كما فاز بلقب دوق ولينجتون تكريما له على الحروب التى خاضها ضد نابليون. وظلت مزرعة أنجاراكاندى تعمل لمدة ٢٠٠ عام بعد ذلك، وهى نموذج لاقتصاد المزارع الذى ساد فى تلال ولاية كيرالا فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

وبعد ذلك تحول اهتمام ولزلى ـ الحاكم العام ـ إلى إقليم ماراثا وسيطر على أجرا ودلهى وجوجارات فى عام ١٨٠٣، ولم يتم حسم الخلاف نهائيا مع الاتحاد إلا فى عام ١٨١٨. غير أنه قام خلال تلك العملية باستهلاك ٢,٥ مليون جنيه

إسترلينى فى شكل سبائك ذهبية قامت الشركة بشحنها إلى الهند لتدفع منها الأموال اللازمة لعملياتها التجارية، وتسبب ذلك فى عجز دائم فى الميزانية. ونتج عن ذلك زيادة ديون الشركة زيادة كبيرة، ووصلت إلى ٣٠ مليون جنيه إسترلينى فى عام ١٨٠٩ بعد أن كانت ٩ ملايين فقط فى عام ١٧٩٢؛ وهكذا أضافت الشركة عبء تسديد الفوائد إلى الأعباء التى كان يتحملها دافعو الضرائب الهنود. وفى النهاية تم استدعاء ولزلى، إلا أن غريزة الغزو كانت شيئا أساسيا؛ وأصبح العمل العسكرى «سيدا وليس خادما للتجارة»[١٣]. ولم يكن ذلك خرقا للشروط الواردة فى قانون ١٧٨٤ فحسب، بل إنه قد أنهى أيضا كل الاتفاقيات المبرمة مع الحكام الهنود، وتسبب فى أثناء ذلك فى معاناة شديدة للبشر. ولم يكن مديرو الشركة يستطيعون إيقاف هذا التدهور، بل لم تكن لديهم رغبة فى إيقافه، ولم يكن منهم سوى «الرطانة والتباكى على إضافة أراض جديدة» هذا ما قاله راندل جاكسون وجوزيف هيوم[*] فى فبراير من عام ١٨١٩، وأضافا: «كان النظام المعتاد خلال الثلاثين إلى الأربعين عاما الماضية هو الندم الشديد على ما يحدث مع وضع الأموال فى الجيوب»[١٤]. كانت الحروب ـ صغيرة أو كبيرة ـ هى بؤرة الاهتمام خلال الأربعين عاما التالية، امتدادا من أفغانستان والبنجاب والسند غربا، إلى نيبال وبورما شمالا وشرقا.

زلزال دكا

بعد تجديد قانون مرسوم تأسيس الشركة فى عام ١٧٩٣، وقعت الحرب مع فرنسا وامتدت لعقد كامل، وأدت تلك الحرب إلى تشتيت العمليات التى كانت تقوم بها الشركة، فأدت إلى تخفيض تجارتها وتخريب مواردها المالية. أما فى لندن فقد كانت أسعار الأسهم الخاصة بها تتدهور بعد أن حسمت معركة واترلو الصراع، ولم يزدد سعر السهم بكل تأكيد عن ٢٠٠ جنيه إسترلينى منذ عام ١٨١٧ فصاعدا. وبحلول ذلك الوقت كان احتكار الشركة للتجارة مع الهند

(*) جوزيف هيوم (١٧٧٧ ـ ١٨٥٥)، طبيب إسكتلندى أصبح نائبا فى البرلمان، وكان مهتما بمسائل المالية العامة للدولة دائما، وله فى ذلك حملات معروفة ـ (المترجم).

الذى دام لمدة ٢٠ عاما قد انتهى . **كانت المصالح الصناعية وراء الخطوة الأولى فى كسر احتكار الشركة فى عام ١٧٩٣ ، وعندما آن أوان إعادة النظر فى مرسوم تأسيس الشركة الذى دام لعشرين عاما مرة ثانية فى عام ١٨١٣ ، كانت تلك المصالح قد اكتسبت قوة كبيرة مكنتها من إتاحة التجارة مع الهند أمام الجميع .**

حفزت الميزة التنافسية للملابس الهندية خلال القرن الثامن عشر الإنجليز على وضع قيود شاملة فى إنجلترا لحماية المنتجين المحليين . وخلف تلك القيود نما قطاع الملابس الوليد فى إنجلترا ، واستُخدمت الميكنة للتغلب على الميزة التى كانت تميز منتجات الملابس الهندية وهى ثبات تكاليف العمالة . لقد نجحت تلك الإستراتيجية الجديدة ـ إحلال الصناعة الوطنية محل الواردات ـ نجاحا منقطع النظير . وبدأت بريطانيا تصنع أقمشة الشيت المقلدة بدءا من بدايات السبعينيات من القرن الثامن عشر . وفى عام ١٧٨١ ، بدأ إنتاج قماش الموصلين فى بريطانيا على نطاق واسع .

ولم يتم تصدير أول إنتاج من الملابس القطنية المصنعة فى لانكشاير إلى الهند إلا بعد خمس سنوات . لقد نجحت القوة الصناعية فى أداء مهامها . وبحلول عام ١٧٩٣ ، أصبح إنتاج العامل على ماكينة غزل فى لانكشاير يعادل ٤٠٠ ضعف إنتاج النساج الهندى العادى .

وخلال فترة الإعداد لتجديد مرسوم إنشاء الشركة فى عام ١٧٩٣ ، قدم مصنعو أقطان مانشستر التماسا إلى الحكومة وطلبوا منها إعفاء بضائعهم من الرسوم الجمركية فى الهند ، ومنع ارتداء الملابس القطنية الهندية فى بريطانيا . ورفضت الحكومة ذلك الهراء الذى يهدف إلى تحقيق منفعة ذاتية ، ولكن فى ذلك الإطار الزمنى فقط . إلا أن عمليات الاستيراد والتصدير ذات الأسس الراسخة التى كانت الشركة تقوم بها ، كانت تضعف تدريجيا فى الخفاء ، حيث كانت الملابس القطنية المصنعة عن طريق الآلات تحظى بحصص متزايدة من نصيب الشركة فى سوق المنسوجات فى كل من بريطانيا وأسواق إعادة التصدير المحورية فى إفريقيا . إلا أن «نظام نابليون الأوروبى» أنهى فى الوقت نفسه التجارة القائمة على إعادة التصدير مع باقى الدول الأوروبية ، وكانت من الأنواع الهامة من

التجارة. وكانت قيمة المنسوجات الهندية الواردة إلى بريطانيا فى عام ١٧٩٨ ثلاثة ملايين جنيه إسترلينى. وأما فى عام ١٨٠٧، فلم تستورد الشركة سوى ما يعادل ٤٣٣ ألف جنيه إسترلينى. والأسوأ من ذلك أن الشركة لم يعد فى استطاعتها بيع البضائع التى تستوردها بسعر يحقق لها الربح؛ وكانت النتيجة تخزين أكوام من الملابس القطنية المصنعة فى البنغال والتى لا يريدها أحد فى مخازن الشركة فى لندن، وكانت تبلغ قيمتها أكثر من سبعة ملايين جنيه إسترلينى. وفى هذه المرة لم تستطع الحكومة تجاهل العدد الكبير من طلبات الالتماس التى انهالت على البرلمان فى وستمنستر والتى تدعو إلى إنهاء الوضع الخاص الذى تحتفظ به الشركة. علاوة على ذلك، أدت ديون الشركة المتصاعدة فى الهند إلى إجبار الشركة على طلب قرض من الحكومة فى أبريل من عام ١٨١٢ يبلغ ٢ مليون و٥٠٠ ألف جنيه إسترلينى. وأدى ذلك السعى الحثيث من جانب أصحاب الصناعة، والأزمة المالية التى وقعت فيها الشركة، إلى جعلها عاجزة عن مقاومة الضغط الذى يهدف إلى تحقيق حرية التجارة. وكانت النتيجة هى إلغاء الاحتكار التجارى للشركة على جميع أنواع التجارة، فيما عدا التجارة مع الصين، والتى تم مدها لعشرين سنة أخرى. وكان الكثيرون، وعلى رأسهم ويليام ويلبرفورس(*) يرون أن القضية الأساسية المعنية بها الشركة لم تعد هى التجارة ولكن الترويج للمسيحية. وبعد سنوات من الحملات التى قام بها ويلبرفورس وغيره، نجحوا فى إضافة بعض الشروط إلى قانون مرسوم تأسيس الشركة الذى صدر فى عام ١٨١٣، وكانت تلك الشروط تقضى بإنشاء كنيسة فى الهند تتبع أبرشية إنجلترا، وكذلك رفع الحظر الطويل الذى كانت الشركة تفرضه على المهام التبشيرية.

وسرعان ما أصبحت الشركة عاجزة عن منافسة هذا الكم الهائل من رجال الأعمال، وتوقفت عن تصدير البضائع إلى الهند فى عام ١٨٢٤، وكان السبب الرئيسى هو عدم وجود بضائع تشتريها من الهند من أجل بيعها فى بريطانيا، وهو

(*) ويليام ويلبرفورس (١٧٥٩ ـ ١٨٣٣) سياسى بريطانى وعضو فى البرلمان، أيد الإصلاح البرلمانى، وتحرير الكاثوليك، وهو رائد حركة إلغاء تجارة الرقيق ـ (المترجم).

الأمر الذى تنبأ به آدم سميث. أما بالنسبة لمنتجى الهند، فلم تخفف عملية فتح التجارة المزعومة تلك من أعبائهم. وفى أعقاب ثورة البنغال، كانت شركة الهند الشرقية قد استغلت مركزها السياسى لوضع نظام احتكار تتحكم من خلاله فى نساجى البنغال. وكانت الشركة لا تزال ترغب بشدة ـ أكثر من ذى قبل ـ فى الحصول على إنتاج النساجين، فى حين كانت تبحث عن طرق جديدة للعودة بثروة البنغال إلى بريطانيا، وذلك عن طريق زيادة صادرات القماش. وحدثت بعد ذلك فعلا أكثر عمليات الاستغلال قسوة، وتسببت فى إفقار النساجين. ومن قبيل التناقض أن انتهاء احتكار الشركة على التجارة فى عام ١٨١٣ أدى إلى تحول هذا الوضع المروع إلى حالة من الفقر الشديد فى الهند. وفى عام ١٨١٣، تم زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الهند بنسبة ٢٠٪، وذلك حتى لا تؤثر المنافسة المفتوحة على المنتجين البريطانيين. أدى ذلك إلى زيادة التعريفة الجمركية زيادة هائلة لتصل إلى ٧٨٪ على قماش الشيت، و٣١٪ على قماش الموصلين. وفى عام ١٨٥٨، كتب هنرى ويلسون(*) قائلا: **«لو لم تُفرض تلك الضرائب والقرارات المانعة لتوقفت ماكينات الغزل فى بيزلى ومانشستر، ستتوقف عن العمل قبل أن تبدأ، ولم يكن شىء ليجعلها تعمل ثانية ولا حتى قوة البخار»**[١٥]. كانت الشركة فى الماضى تحتكر شراء القماش الهندى. أما الآن فأصبح دورها مجرد منع اتخاذ أى إجراءات تعويضية «لتحقيق المساواة فى هذه التجارة».

وفى عام ١٨١٢، تعرضت مدينة دكا لزلزال أدى إلى تدمير مبنى المكتب التجارى للشركة فى تيجاون، وكان ذلك بمثابة نذير شؤم للكارثة الاقتصادية المريعة التى كانت على وشك الحدوث. ففى عام ١٧٥٣ ـ قبل معركة بلاسى بوقت قصير ـ قامت دكا بتصدير ما قيمته ٢ مليون و٨٥٠ ألف روبية من المنسوجات إلى بريطانيا. وبنهاية القرن، كان هذا الرقم قد انخفض ليصل إلى مليون و٣٦٢ ألف روبية. إلا أن الصادرات لم تتوقف نهائيا إلا بعد إنهاء احتكار

(*) هنرى ويلسون (١٨١٢ ـ ١٨٧٥) كان عضو مجلس ماساشوستيس والنائب الثامن عشر لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وكان مهتما بقضايا العبيد وله فيها مؤلفات عديدة ـ (المترجم).

الشركة بأربع سنوات فقط. وفى عام ١٨١٨، تم إغلاق مصنع القماش الخاص بالشركة فى دكا، وانهارت المدينة من الداخل. وبحلول عام ١٨٤٠، كان عدد سكانها قد انخفض إلى ٢٠ ألفًا فقط بعد أن كان ١٥٠ ألفًا؛ «وطغت الغابة والملاريا على المدينة فى غمضة عين». ويقال إن ذلك الانقلاب المفاجئ قد صاحبه مرة أخرى أعمال وحشية من أعمال التشويه. وتكررت مرة أخرى على نحو مروع تلك الأعمال الوحشية التى حدثت من قبل عند استخدام آلات الغزل التى صنعها الإنسان للمرة الأولى فى دكا فى عام ١٨٢١؛ **«حيث تم قطع إصبعى الإبهام والسبابة لبعض الحرفيين المشهورين لمنعهم من عمل جدائل من الغزل الرفيع أكثر دقة»**، وذلك وفقا لما قاله سيد محمد تيفور(١٦). ويضيف أيضا أن بعض الحرفيين «قاموا بقطع نهايات أصابعهم بأنفسهم حتى يتجنبوا طغيان السماسرة».

وحتى عام ١٨١٣، كانت الهند تتميز بميزان تجارى قوى يتسم بالإيجابية(*)، وهى تؤدى وظيفتها التى ظلت تؤديها لقرون «باعتبارها أكبر ورشة مصنوعات قطنية فى العالم»(١٧). ولكن فى خلال العشرين سنة التالية، ازدادت صادرات بريطانيا من الأنسجة القطنية إلى الهند أكثر من خمسين ضعفا. أما واردات بريطانيا من المنسوجات الهندية فهبطت بنسبة ثلاثة أرباع. وأدى التلاعب المدروس بالتجارة والسياسة الصناعية إلى انقراض النساجين الهنود الذين كانوا يستخدمون المغزل اليدوى، كذلك أدت تلك القوى القاسية إلى تعريض النساجين الإنجليز للانقراض. وفى الهند كانت الشركة تقوم بدور سلبى، وهو الملاحظة وعدم التدخل. وبحلول عام ١٨٣٤، كتب الحاكم العام ـ ويليام بينتيك ـ تقريرا يقول فيه **«لا يوجد فى تاريخ التجارة بؤس مثل هذا البؤس. إن سهول الهند يغطيها اللون الأبيض لعظام نساجى القطن»**(١٨). ولم تكن تلك هى صورة التجارة الحرة التى دعا إليها آدم سميث، على الرغم من أن أصحاب مصانع غزل القطن كانوا دوما ما يذكرون اسمه فى إطار محاولتهم للسيطرة على سوق الهند.

(*) ارجع للجدول رقم (١ ـ ١) فى الفصل الأول، الذى يبين أنه حتى عام ١٨٧٠، كان إنتاج الهند يمثل ١٢,٢٥٪ من إنتاج العالم، والصين ٢٣,١٧٪، أما إنجلترا فقد كان ٩,١٪ ـ (المترجم).

وعندما لاحظ عالم الاقتصاد الألمانى فريدريك لست ما قامت به بريطانيا بالمفارقة بما كتبه فلاسفتها، استشهد بتجارة المنسوجات القطنية كدراسة حالة للاستخدام الناجح لإجراءات حماية المنتجات القومية بهدف بناء قدرات الصناعة القومية[١٩].

الأداء التجارى الأخير

عندما خسرت الشركة تجارتها فى الهند، كانت عملياتها التجارية فى أوجها؛ حيث كانت تحقق مبيعات فى مزاداتها تصل إلى أكثر من ٨ ملايين جنيه إسترلينى فى عام ١٨١٤[٢٠]، وهو مستوى أعلى أربع مرات من المستوى الذى وصلت إليه فى عام ١٧٥٧. وبعد ذلك استمرت المبيعات فى الهبوط بثبات لتصل إلى أقل من ٤ ملايين جنيه إسترلينى فى عام ١٨٣٣، إلا سلعة واحدة ظلت ثابتة على الدوام، هى الشاى.

بدأت تجارة الشاى تتفوق على التجارة مع الهند منذ منتصف القرن الثامن عشر، ودعم تلك المكانة للشاى قانون التواصل الذى قدمه بيت وصدر فى عام ١٧٨٤. لقد أدى هذا القانون إلى إضعاف شوكة المهربين، وبالتالى كان بمثابة حافز مالى كبير لزيادة استهلاك الشاى. وخلال النصف الثانى من القرن التالى، تضاعفت مبيعات الشركة من الشاى لتصل إلى ٣٢ مليون و٩١٣ ألف و٨٤٠ رطلاً فى عام ١٨٣٣، بعد أن كانت ١٥ مليون و٩٣١ ألف و١٩٣ رطلاً فى عام ١٧٨٦. مثل ذلك نموا سنويا بطيئا ـ لكنه ثابت ـ يصل إلى حوالى ١ . ٥ ٪ ويحقق للشركة أرباحا سنوية تصل إلى أكثر من مليون جنيه إسترلينى. وظلت الأربعة أنواع الرئيسية من الشاى الأسود ـ بوهيا، وكونجو، وسوشون، وبيكو ـ تحظى بنصيب الأسد فى المزادات ربع السنوية التى كانت تقيمها الشركة، إلى جانب الثلاثة أنواع الرئيسية من الشاى الأخضر ـ سينجلو، وهايسون، و بينج، وذلك على مدى عقود. وفى المزاد الذى أقامته الشركة فى سبتمبر عام ١٧٩٨، كانت قائمة المعروضات من الشاى تصل إلى ٦٣٥ صفحة، واستمر المزاد لمدة ستة أيام. وكان يتم تصنيف كل صندوق من صناديق الشاى تصنيفا دقيقا وفقا لجودته:

فكانت التصنيفات تتراوح من «عادى ممتاز إلى أقل من المتوسط» ومن «أقل من المتوسط إلى متوسط» حتى «متوسط ممتاز إلى ممتاز متوسط». وعلى الرغم من حالات الشجار التى لم يكن فى الإمكان تفاديها مع سماسرة الشاى، كان يُعرف عن الشركة أن الشاى الذى تبيعه عالى الجودة دائما. ونادرا ما كان أحد يتهم الشركة بسوء التصرف فى تجارتها فى الشاى، على عكس المصالح التجارية للشركة فى الهند التى لحقها الفساد والعنف.

وتعطينا الظروف الخاصة لتجارة الشاى حلاً لذلك اللغز الخاص بتلك الفترة التى أظهرت فيها الشركة حسن التصرف. فمن ناحية، كانت الإمبراطورية الصينية السماوية ـ تحت حكم أسرة كينج فى ذلك الوقت ـ تحتقر كل ما هو أجنبى ولا تسمح بممارسة التجارة إلا عن طريق إذن ضمنى وليس رسميًا. ورفضت السلطات الصينية إقامة علاقات ديبلوماسية طبيعية مع الشركة أو أى شعب أوروبى آخر لمجرد أن ذلك كان سيعنى ضمنيا أنهم متساوون فى المكانة. وسمحت السلطات للشركة أن تجرى عملياتها التجارية من خلال ميناء واحد فقط، هو ميناء كانتون الواقع على نهر بيرل، ولم يُتح لها سوى مبان مؤقتة تعمل فيها ولا تُفتح إلا لأشهر قليلة من العام. أيضا كان على الشركة أن تواجه الاتحاد الاحتكارى الخاص بتجار الصين، كوهونج. وكان على الشركة أن تتحمل تلك المعاملة المهينة، وأكثر منها، لسبب بسيط وهو أن الصين كانت هى المصدر الوحيد للشاى فى العالم. وعلى أرض الصين واجه الاحتكار الذى تمارسه الشركة احتكار التجار الصينيين، وحدث بينهما تعايش سلمى فعال إلى أقصى الحدود. وأصبحت الثقة المتبادلة عنصرًا جوهريًا فى التجارة؛ حيث كان اتحاد كوهونج يثق بكلمة الشركة عندما كانت تخبرهم فى كل عام بعدد صناديق الشاى التى لم تنجح فى اختبار الرقابة على الجودة فى لندن. وكانت هناك طريقتان للتعامل مع الشاى الذى تقل جودته عن المعايير المحددة: فإما أن يلقى فى نهر التايمز ويتم خصم قيمته من الحساب الخاص باتحاد كوهونج، أو يتم إرساله على غير العادة إلى ميناء كانتون مرة ثانية. وبالمثل كان مديرو الشركة على استعداد لتعويض أى تاجر صينى يقوم وكلاء الشركة ـ وكلاء شحن السفن ـ بتقييم بضاعته على أنها

أقل جودة. وقال اثنان من الخبراء فى تجارة الشاى: «كانت الاعتبارات طويلة الأمد أهم عند مديرى الشركة من الربح المؤقت»[٢١].

إلا أن هذه المبادلة التجارية الصحيحة كانت تخفى وراءها «سراً صغيراً قذراً» كان يطعن فى شرف تلك التجارة. فلم تنجح الشركة فى ترغيب إمبراطورية الصين فى السلع البريطانية وذلك فى مقابل الشاى، وهو نفس ما حدث مع الإمبراطورية المغولية فى الهند. وكان ذلك يعنى تصدير كميات كبيرة من سبائك الفضة لتحقيق التوازن بين المدفوعات والإيرادات. وقامت الشركة بإنهاء هذا التدفق من السبائك عن طريق أساليب إجرامية، تماما كما حدث فى الهند. ففى الهند كان الحل هو الغزو. أما فى الصين، فكان الحل هو تجارة الأفيون المحظورة. كان الأفيون الذى تنتجه منطقة بيهار المحيطة بالعاصمة باتنا يشتهر بجودته فى جميع بلدان الشرق. وكان الأفيون يستخدم فى البلاط الملكى للإمبراطورية المغولية كمخدر، وذلك لما عرف عنه من الخواص العلاجية. وفى بريطانيا، كان الأفيون يستهلك أيضا فى شكل سائل، حيث كان يُمزج بالكحول للحصول على صبغة الأفيون. إلا أن الطلب فى الصين على هذا المنتج الثانوى من نبات الخشخاش أصبح شديدا. وفى عام ١٧٢٩، وضعت السلطات الصينية حظرا على استيراده باستثناء عمليات الاستيراد المرخصة والمخصصة للأغراض الطبية. واحترم تجار الشركة فى كانتون القرار الإمبراطورى. وكان الدخول إلى السوق الصينية محفوفا بالمخاطر بشكل متزايد، ولم يكن وكلاء الشركة التجاريين يريدون المشاركة فى أى ممارسات يمكن أن تهدد تجارتهم الأساسية. وكانت الشركة قد تفوقت على الجميع فى ميناء كانتون، وهو الأمر الذى جعلها تتحكم فى تجارة الشاى، وكانت حريصة على الحفاظ على تلك المكانة.

ومن ناحية أخرى، تمكنت الشركة من خلال سيطرتها على سوق البنغال من الاتجاه إلى أعلى النهر، واحتكار مصدر إمدادات الأفيون. وقام وارين هاستينجس - كما رأينا من قبل - بإرسال سفينتين لتهريب الأفيون إلى الصين، إلا أن تلك المغامرة فشلت. ولكن الأفيون أصبح فيما بعد جزءا محوريا من الإستراتيجية التجارية للشركة. **واستغلت الشركة مكانتها القوية فى السوق**

لإجبار فلاحى البنغال على زراعة الأفيون فى مقابل ثمن يقل عن ثمن الإنتاج، وتمكنت الشركة من خلال ذلك من التحكم فى وضعها الاحتكارى واستغلاله بطريقة كانت تحصل من خلالها على ربح يعادل ٢٠٠٠٪ عند بيع كل صندوق أفيون يزن ٦٣ كيلوجرامًا فى الصين. وكانت الشركة تدفع مبالغ كبيرة من الرشاوى لتشجيع الجمارك الصينية (hoppo) على التغاضى عن تهريب المخدرات الذى كان بمثابة مرض مستوطن. وكانت السلطات فى بكين تحاول من وقت لآخر تطبيق القانون، بل إن السلطات أبلغت الشركة فى عام ١٨١١ أنه يتوجب عليها أن تبدى تعاونا أكثر؛ حيث كان من المعروف أن مصدر الأفيون هو المناطق التى تحتلها بريطانيا فى الهند. إلا أن وكلاء الشركة التجاريين كانوا يشعرون بالتفاؤل حيال تلك الجهود الأخيرة، وأرسلوا إلى مديرى الشركة يقولون: «نحن نشعر بسرور كبير لأن الأمر يتم بشكل صورى فقط، ولا توجد نية أبدا لاتخاذ خطوات فعالة لقمع تلك التجارة التى يسمح بها موظفو الحكومة سرا لأنهم يجدونها منذ قديم الأمد فى مصلحتهم، وهو الأمر الشائن الذى شاع عنهم»[٢٢].

ولهذا كله كانت الشركة حريصة على إنكار أى مسئولية مباشرة، وكانت تستخدم شركات تجارية مستقلة لشحن الأفيون إلى الصين. إلا أن الجميع كانوا على دراية بالدور الرئيسى الذى تقوم به فى هذه التجارة، وأن الشركة كانت تحتكر زراعة الأفيون فى الهند، الذى كان يباع فى مزادات الشركة، كذلك كان كل صندوق من صناديق الأفيون يحمل العلامة التجارية المميزة للشركة كضمان أساسى للجودة. إلى جانب ذلك تدخلت الشركة بالقوة العسكرية لحماية الوضع السيادى الذى حصلت عليه. وفى بدايات القرن التاسع عشر، كان يتم تصدير كميات متزايدة من الأفيون الذى كان يزرع فى أراضى إقليم ماراثا المعروف باسم «مالوا» إلى ماكاو. ونتج عن ذلك انخفاض سعر الأفيون الذى تزرعه الشركة فى إقليم البنغال، وهو الأمر الذى جعل الحاكم العام ولزلى يطلب فى عام ١٨٠٣ اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع زراعة أى كميات أخرى من أفيون ماراثا و«القضاء عليه نهائيا»[٢٣]. وكان هناك الكثير من العوامل التى تسببت فى الحروب المتوالية التى خاضتها الشركة مع إقليم ماراثا، ومن المؤكد أن الرغبة فى التحكم فى تجارة

الأفيون كان أحد تلك العوامل. وقال بريان إنجليس فى كتابه عن حروب الأفيون: «كانت العائدات من أفيون البنغال تستغل لتمويل حرب أعدت للحصول على عائدات أفيون مالوا»[٢٤]. إلا أن الطبيعة الفوضوية التى كانت تميز عملية إنتاج أفيون مالوا جعلت الشركة عاجزة عن قمع تلك التجارة؛ وهكذا اضطرت الشركة إلى شراء المحصول بالكامل حتى تتمكن من فرض سيطرتها على تلك التجارة. وأدت هذه الزيادة الكبيرة فى المعروض إلى زيادة انخفاض سعر أفيون البنغال. واستمر الهبوط المستمر فى العائدات؛ فقررت الشركة التوقف عن سياستها طويلة الأمد والخاصة بتحديد سقف للإنتاج للإبقاء على ارتفاع الأسعار. وبدلا من تلك السياسة أمرت بزيادة إنتاج أفيون البنغال لتعويض النقص فى العائدات. وأدى هذا القرار الحاسم إلى زيادة صادرات الأفيون زيادة كبيرة جدا؛ حيث ارتفعت سريعا من ٥ آلاف صندوق فى عام ١٨٢٠ إلى ١٢ ألف صندوق فى عام ١٨٢٤، و١٩ ألف صندوق فى عام ١٨٣١. لكن عندما قام البرلمان باستجواب عضو سابق فى مجلس الشركة فى الصين فى عام ١٨٣٢ حول تورط الشركة فى تجارة الأفيون، أجاب إجابة مباشرة: «ملكية الشركة للأفيون تنتهى بمجرد خروجه من الهند، ولا يمكن القول من قريب أو بعيد بأن الشركة تتاجر فيه»[٢٥].

كانت السنوات الأخيرة من تجارة الشركة مع الصين تنضح منها الخداع؛ فكانت عملية تبادل تجارى قانونية من الناحية الاسمية، لكنها كانت تعتمد أساسا على تورط الهيكل التنظيمى للشركة فى تجارة المخدرات. وبسبب ذلك كله، كانت اقتصاديات تلك التجارة مغرية إغراءا شديدا؛ حيث كانت مبيعات الأفيون تدر على الشركة روبية من كل سبع روبيات من الضرائب التى تحصل عليها من الهند. وزادت صادرات الأفيون إلى الصين عشر مرات خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر لتماثل الزيادة التى كانت توازيها فى استهلاك الشاى (انظر: الجدول ٨ ـ ١). **ونتيجة ذلك تحول الفائض التجارى الثابت فى الصين، الذى كان يبلغ حوالى ٢٦ مليون دولار بين عامى ١٨٠٠ و١٨١٠ إلى عجز تجارى مقداره ٣٨ مليون دولار بين عامى ١٨٢٨ و ١٨٣٦**. وبحلول عام ١٨٢٨، كانت العائدات التى تحصل عليها الشركة من مبيعات الأفيون فى مزاد

كلكُتا تكفى لدفع ثمن جميع مشترياتها من الشاى، تلك التجارة التى كانت من جانب واحد بكل تأكيد. وكانت الحكومة البريطانية فى لندن تحصل على عُشر عائداتها من الرسوم الجمركية من الشاى؛ **وهكذا كانت الإمبراطورية البريطانية الهائلة جمعاء تعتمد على تلك الكميات الهائلة من الأفيون.**

جدول (٨ ـ ١) بيع إنجلترا الأفيون للصين ١٨٠٠ ـ ١٨٧٩

السنة	الصناديق (٦٣,٥ كجم)
١٨٠٠	٢٠٠٠
١٨٢٠	٥٠٠٠
١٨٢٤	١٢٠٠٠
١٨٣١	١٩٠٠٠
١٨٣٣	٢٤٠٠٠
١٨٣٩	٤٠٠٠٠
١٨٤٤	٤٨٠٠٠
١٨٥٩	٥٨٠٠٠
١٨٧٩	١٠٥٠٠٠

المراجع: روبرت بلاك، شركة جاردن ميثسون، لندن وايدنفلد آند نيكولسون: ١٩٩٩؛ برين إنجليس، حرب الأفيون، لندن هودر آند ستاوتون: ١٩٧٦؛ ترافيس هينز، وفرانك سانيلو، حروب الأفيون، لندن روبسون بوكس: ٢٠٠٣. (*).

إلا أن نجاح الشركة فى تجارة الشاى والأفيون لم يكف لحمايتها من الضجة التى ثارت للمطالبة بتحرير التجارة تماما. وفى أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، كانت هناك تحقيقات برلمانية مكثفة حول التجارة مع الصين، لكن تلك التحقيقات لم تُخَطِّئ النهج الذى اتبعته الشركة؛ **حيث اتفقت معظم الآراء على أن الفائدة التى تعود على الإمبراطورية تكفى لتبرير ممارسة هذه التجارة غير**

(*) Robert Blake, Jardine Metheson, London, Weidenfield & Nicolson, 1999; Brian Inglis, The Opium War, London, Hodder & Stoughton, 1976; Travis Hanes & Frank Sanello, The Opium Wars ،London: Robson Books, 2003

المشروعة على الإطلاق. ولكن الشىء الأكيد هو أن الشركة كانت ستفقد كل امتيازاتها الاحتكارية. ففى الفترة بين عامى ١٨٢٩ و١٨٣٠، تم تقديم ٢٥٧ التماسا للبرلمان للمطالبة بتحقيق حرية التجارة، وهو تقريبا ضعف عدد الالتماسات التى قدمت أثناء مناقشة تجديد مرسوم تأسيس الشركة فى عام ١٨١٣. وعندما شعرت الشركة بقرب نهايتها، قررت فى عام ١٨٢٥ أن تقوم بمنح عقود الشحن قصيرة الأمد فقط. وكانت القضية المهمة هى هل ستحتفظ الشركة بمكانتها كإدارة شرعية للهند؟ وكان من الواضح أن الفجوة تزداد بين موقف الشركة وروح العصر. وقامت الشركة بخطوة تنقصها الحكمة إلى حد ما وتؤكد السمعة التى ذاعت عنها بأنها شركة من آثار الماضى؛ حيث اشتركت مع التجار وأصحاب البنوك فى تقديم التماس يعارض مشروع قانون الإصلاح الذى تم تقديمه للبرلمان فى عام ١٨٣٢، والذى كان الهدف منه زيادة النسبة التى لها حق التصويت من السكان. وعندما أجريت الانتخابات العامة الأولى فى ديسمبر من عام ١٨٣٢ وفقا للقواعد الجديدة، قل عدد أعضاء مجلس العموم الذين كانوا يمثلون مصالح الشركة إلى النصف؛ حيث كان مؤيدو الشركة يدخلون البرلمان عن طريق شراء المقاعد الخاصة بـ«البلدات الفاسدة» فى البلاد(*)؛ وبعد الإصلاحات التى حدثت تم إلغاء الكثير من هذه البلدات.

وكان الحل الواضح هو فتح التجارة مع الصين أمام الجميع، وترك الشركة تواجه المنافسة الحقيقية دون مساعدة، وإعطاء حق إدارة الهند للتاج البريطانى. وقد اعترف توماس بابينجتون ماكولاى ـ أمين اللجنة الرقابية ـ بذلك الموقف الغريب: فقد كانت هيئة تجارية (الشركة) **«تفرض سيادتها على شعب أكبر من شعب بريطانيا، ولها من العائدات والقوات ما يفوق ما تمتلكه الدولة البريطانية»**[٢٦]. وكان يرى أنه ما من شك فى أن «الشركة شىء شاذ» وأنها «جزء من نظام يشذ فيه كل شىء». وأضاف جيمس سيلك باكينجهام ـ عضو البرلمان ـ أن قيام مجموعة من حاملى الأسهم بالسيطرة التامة على شعب كامل يعد من

(*) البلدة borough: بلدة إنجليزية مستقلة كان لها حق انتخاب عضو فى البرلمان على الرغم من أن بها عدداً قليلاً جدا من الذين لهم حق التصويت ـ (المترجم).

قبيل السخف، فهى «مجموعة تتغير دوما حتى أنها لم تكن تحتفظ بنفس أعضائها لمدة يومين، وذلك إثر قيام البعض ببيع أوراقهم المالية، وقيام البعض الآخر بشراء أسهم فى الشركة، وذلك خلال كل يوم من أيام الأسبوع، ويكفى أى شخص لكى يكون عضوا فى مجلس الحكم هذا أن يكون أحد حاملى الأسهم فقط وليس شيئا آخر»(٢٧). وكان حاملو الأسهم يتشككون فيما ستحققه الشركة من مكاسب فى المستقبل، ونتيجة هذا التشكك هبطت قيمة السهم من ٣٠٠ جنيه إسترلينى تقريبا فى عام ١٨٢٤ إلى ١٩٤ جنيه فى بداية عام ١٨٣٢. وكان لا بد من قرار يؤدى إلى تهدئة السوق.

إلا أن ماكولاى قرر مواصلة إستراتيجية فرض سيطرة الدولة دون أن تتحمل أى مسئوليات، والتى اتبعها دنداس؛ فترك الشركة تقوم بحكم الهند على مسئوليتها الخاصة وتتحمل جميع المخاطر المترتبة على ذلك. **وعندما قررت الحكومة رفع نسبة حصة الربح المضمونة للشركة من ١٠ إلى ١٠,٥٪، نجحت فى كسب مساهمى الأسهم لصفها، فصوتوا بأغلبية ساحقة لصالح الخضوع تجاريا للدولة فى مارس من عام ١٨٣٣ بنسبة ٤٧٧ صوت فى مقابل ٥٢ صوت.** ومن الأهمية بمكان أن الشركة كانت تعتمد على عائدات الضرائب فى الهند لدفع حصة الربح السنوية وتسديد فوائد ديون الشركة التى تزايدت بشكل كبير آنذاك. وفى مقابل قيام الشركة بتسليم أصولها التجارية الشاسعة للدولة، تعهد البرلمان بمد مرسوم تأسيس الشركة لمدة عشرين سنة أخرى، وضمان حصة الربح لمدة عشرين سنة أيضا. ومن ذلك الوقت فصاعدا كانت كل ١٠٠ جنيه إسترلينى من أصول الشركة تستحق عائدا يقدر بحوالى ٢٠٠ جنيه إسترلينى. وصدر قانون مرسوم تجديد الشركة فى أغسطس، وكان ينص بلغة صارمة على أن تقوم «الشركة المذكورة فى أسرع وقت ممكن بإنهاء أعمالها التجارية، وبيع كل بضائعها ومخزوناتها وممتلكاتها الخاصة فى الداخل والخارج». وتم بيع أرصفة الشركة فى ميناء بلاكوول وعُرضت مخازن الشركة للبيع. وبعد مرور مائتى وثلاثين عاما على بدء الشركة عملياتها التجارية، أصبحت فى أيامها الأخيرة ممثلاً لبريطانيا فى الهند يعود على الدولة بالأرباح، وهو ما يشبه نوعا قديما من الشراكة بين الدولة

والقطاع الخاص. وكان حاملو الأسهم يرون أنهم اتخذوا القرار الصحيح عندما تنازلوا عن الشخصية التجارية للشركة فى مقابل ما يعد إعانة تدفعها الدولة، فقد ارتفع سعر السهم بنسبة حوالى ٣٠٪ منذ بداية عام ١٨٣٣ وحتى نهاية عام ١٨٣٤.

إمبراطورية محط الازدراء

كان من حسن حظ الشركة قيام أحد أكبر مفكرى ذلك العصر بتناول قضيتها أمام البرلمان، وهو جيمس مل. كان مل إسكتلنديا، وكان ناشطا نفعيا. عمل بالشركة فى وظيفة محقق مساعد فى عام ١٨١٩، وكانت مهمته هى وضع إرشادات وتوجيهات فيما يخص الهند. وكان مل قد قام فى العام السابق بنشر كتابه «*تاريخ المستعمرات البريطانية فى الهند*» والذى سيطرت المناقشات التى وردت فيه على فكر الشركة، وخاصة أنه أصبح كتابًا يدرس فى مؤسسة التدريب الداخلية الخاصة بالشركة، وهى كلية الهند الشرقية فى هايلبيرى. ولم يزر مل الهند مطلقا، فقد كان يشعر بنوع من الفخر لبعده عن المكان الذى ألف عنه كتابه. لقد هاجم بشدة ذلك الفساد والإجرام الذى اعتمدت عليه الشركة فى الكثير من عملياتها منذ عهد كلايف وحتى عهد ولزلى. وكذلك كان هجومه قاسيا على الوضع الاحتكارى للشركة، وكان لا يطيق صبرا ليرى النفع الذى سيتحقق من وراء التجارة الحرة. كذلك هاجم «التسوية الدائمة» التى تميزت بالإجحاف، وكشف بدلا من ذلك عن «العجز الدائم فى الميزانية» الذى كانت الشركة تعانى منه فى الهند.

والأهم من ذلك بكثير هو أن مل شن هجوما شاملا على الحضارة الهندية، وانتقد المراقبين الأوائل - مثل ويليام جونز(*) - لأنهم كانوا يعتقدون أن تلك الحضارة تعادل فى قيمتها الحضارة اليونانية القديمة والحضارة الرومانية. وكان المنظور الذى أتى به مل حديثا فى جوهره؛ فكان يرى أنه فى الإمكان تصنيف

(*) ويليام جونز (١٧٤٦ - ١٧٩٤) عالم فى فقه اللغة أسس الجمعية الآسيوية، وتخصص فى دراسة الهند القديمة - (المترجم).

المجتمعات بالتوازى مع سلسلة كبيرة من عمليات التقدم الاجتماعى. وكان إقليم هندوستان (*) فى رأيه يعانى بلا شك من حالة من الضعف وسط همجية مطلقة؛ فتاريخه مجرد أسطورة، وحكومته استبدادية وديانته خرافات ونظام الطبقات المغلقة فيه نظام فاسد فى جوهره. وكان مل ينظر إلى الهندوس على أنهم «أكثر أفراد الجنس البشرى استعبادا» وأنهم «يميلون بصفة عامة للخداع والخيانة»[28]. ووفقا لوجهة نظر مل الخاصة بالتقدم التاريخى، نجد أن حكما إسلاميا أكثر تقدما حل محل الهيمنة الهندوسية، وجاءت بعده الإدارة البريطانية الحديثة. **وقال مل بشكل حاسم أن المجتمع الهندوسى غير قادر على تحقيق التقدم الاجتماعى بمفرده، وأنه يحتاج إلى مساعدة الحكم الاستعمارى من أجل تحقيق السعادة القصوى لأكبر عدد من أفراده.** وطرح مل آراءه بوضوح تام فى مقالة نقدية قديمة كان قد كتبها لمجلة إدنبره ريفيو ونشرت فى عام ١٨١٠، قال فيها: **«مهما يكن لدينا من إحساس بالمصاعب التى جلبناها على أنفسنا لأننا كنا من قصر النظر بحيث افترضنا وجود تلك السيادة، فإننا نأمل فعلا ـ من أجل مصلحة السكان المحليين ـ ألا يكون لزاما علينا تركهم يتولون أمورهم بأنفسهم»**[29].

وكانت آراء مل فى الشركة فى بدايات القرن التاسع عشر إيجابية؛ ولعل ذلك كان محاولة غير واعية منه للحصول على عمل. فجاء فى كتاباته: «لا يوجد ـ حسب علمى ـ حكومة فى الماضى ولا فى الحاضر يمكن أن نساويها فى علو المنزلة بنظام حكم شركة الهند الشرقية»، وانتهى إلى أنها تستحق «أسمى أنواع الإطراء»[30]. وخلال الأزمة التى مرت بها الشركة فى بدايات الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، كانت مكافأة مل لمديرى الشركة على ثقتهم التى وضعوها فيه كبيرة؛ حيث وقف أمام البرلمان فى مناسبات كثيرة يدافع عن الشركة. وقال مل ـ بعد أن نحى آراءه بالنسبة للتجارة الحرة جانبا ـ إن المبدأ الوحيد الذى يجب تطبيقه بالنسبة لتجارة الأفيون هو مبدأ caveat emptor (وتعنى «فليحذر المشترى»)، وطالب بإلحاح أن تحتفظ الشركة بالاحتكار الذى تمارسه فى البنغال،

(*)شمال الهند، ويُطلق أحيانًا على الهند كلها ـ (المترجم).

حيث إن العبء الاقتصادى كان يقع أساسا على المستهلكين الأجانب (الصينيين). وعندما قام أعضاء البرلمان الجديد باستجوابه لمعرفة رأيه فى تطبيق أحد أشكال الديمقراطية فى الهند، أجاب بشكل حاسم أن ذلك «من المستحيلات» وخصوصا بسبب «افتقار البلاد التام إلى أى إحساس أخلاقى»(*)(٣١).

وقام مل فى كتابه، وخلال مشوار حياته فى المقر الرئيسى لشركة الهند الشرقية بتشكيل وجهة النظر البريطانية حول الهند بشكل عميق؛ حيث كان هناك تطابقا تاما بين تأكيده من الناحية الفكرية على تفوق المجتمع الغربى العصرى، وغطرسة القوة التى كانت الشركة تمارسها بشكل متزايد فى الهند. وفى عام ١٨١٧، أبدى توماس مونرو ـ أحد كبار مديرى الشركة ـ اعتراضه على رفض الشركة تعيين الهنود فى أىٍّ من الوظائف سوى الحقيرة منها، وكان ذلك يعد إنذارا بعيد النظر إلى حد كبير، وكان مونرو يرى أنه **«من المرجح أنه لا يوجد من بين دول العالم مثال لدولة تم استثناء سكانها الأصليين تماما من المشاركة فى حكم بلادهم كما هو الحال فى مستعمرات بريطانيا فى الهند»**. وكان يرى أن «نتيجة غزو الهند باستخدام الأسلحة البريطانية هى إذلال الشعب بالكامل بدلا من رفع شأنه»(٣٢). لكن آراء مونرو لقيت نفس المصير الذى لقيته آراء بيرك من قبل؛ حيث كان هناك من يؤكد على أن قيم ومؤسسات الشعب الأنجلوساكسونى هى التى تستحق السيادة، وكان هؤلاء هم الذين طرحوا آراء مونرو جانبا. ومن المؤكد أن العديد من مظاهر المجتمع الهندى كانت فى حاجة إلى التغيير، وخاصة نظام الطبقات المغلقة، وبعض الممارسات مثل حرق الأرامل، وذلك وفقا لرأى المصلحين من أبناء الهند، مثل رام موهن روى.

وكان بعض المسئولين البريطانيين يجدون متعة كبيرة إلى حد ما فى احتقارهم للهند فى ظل ثقتهم التامة فى تفوقهم. ولعل ما ذكره ماكولاى فى المذكرة الرسمية عن التعليم التى قدمها فى عام ١٨٣٥، هو أقوى تعبير عن هذا التوجه؛ حيث قال إن **«رفًا واحدًا فى مكتبة أوروپية مرموقة يكافئ تراث الهند والجزيرة**

(*) ربما كان هذا القسم من الفصل يحتاج عنوان: جون ستيوارت مل: المنافق الانتهازى العنصرى، أو جون ستيوارت مل يبحث عن عمل ومكافأة ـ (المترجم).

العربية بأكمله»[٣٣] . وتحول الاحتقار إلى مجموعة من الإجراءات العملية التى كانت تفصل الشركة باستمرار عن ظهيرها الهندى . وبحلول الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، قال الحاكم العام ويليام بينتينك معترفا : «نحن بلا شك غرباء فى تلك الأرض»[٣٤] . وزادت الإهانات اللفظية، بحيث أصبحت كلمة «زنجى» تعبيرا شائعا يُنادى به الهنود فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر.

كان يمكن للشركة أن تفتخر بأن السبب فى استمرار وجودها فى الهند هو نهوضها بالقيم الأخلاقية فى المجتمع . إلا أن الركيزتين اللتين ارتكز عليهما حكم الشركة فى أواخر أيامها، واللتين لا تنفصلان، ظلا بلا تغيير، هما الغزو العسكرى والفتح التجارى . **وأدت العوائق التقنية والتجارية إلى تحويل الهند إلى سوق حيوى لمنتجات الصناعة البريطانية ؛ حيث استوعبت تلك السوق ٢٣٪ من صادرات الأنسجة القطنية البريطانية فى عام ١٨٥٠ ، وهى أكبر حصة على الإطلاق.** وفى المقابل، كانت الشركة تحول دون استمرار أية صناعات فى الهند، وهو الأمر الذى حول الهند إلى منتج للمواد الخام الزراعية التى تخدم اقتصاد الإمبراطورية . وقبل فتح التجارة أمام الجميع فى عام ١٨١١ ، كانت المنسوجات تحظى بنصيب الأسد من صادرات الهند بنسبة ٣٣٪، ويأتى فى المرتبة الثانية الأفيون بنسبة ٢٤٪، ثم صبغ النيلة بنسبة ١٩٪، والحرير الخام بنسبة ٨٪، والقطن الخام بنسبة ٥٪ . إلا أنه بحلول عام ١٨٥٠ ، كانت صادرات المنسوجات قد توقفت، وارتفعت نسبة الأفيون بسرعة كبيرة لتصل إلى ٣٠٪، يليه القطن بنسبة ١٩٪، وصبغ النيلة بنسبة ١١٪، والسكر بنسبة ١٠٪[٣٥] . كذلك أدى جيش الشركة الدور المنوط به ؛ حيث قام بزيادة المساحة التى تسيطر عليها بريطانيا من ٧٪ فقط من شبه القارة الهندية عند صدور قانون الهند الشرقية فى عام ١٧٨٤ ـ والذى كان يفرض حظرًا اسميا فقط على عمليات التوسع ـ لتصل إلى ٦٢٪ فى عام ١٨٥٦ بعد ضم مدن جانسى، وناجبور، وحيدرأباد، ومنطقة أوادا.

فرض تجارة الأفيون

وبعد قيام الشركة بإغلاق مصنعها فى كانتون بخمس سنوات فقط، اندلعت حرب شاملة بين بريطانيا والصين. وبدأ التوتر بين الدولتين حين قامت البحرية الملكية بقصف الحصون التى كانت تحمى مدخل ميناء كانتون فى أغسطس عام ١٨٣٤. **وكانت الأجيال الجديدة من التجار الذين يمارسون التجارة الحرة ـ وفى مقدمتهم شركة جاردن ميثسون ـ تتحدى السلطات الصينية علانية. وفى بريطانيا، كانت هذه الشركة فى طليعة حملة فعالة إلى أقصى حد لحشد التأييد اللازم لحمل الحكومة على التدخل العسكرى. وفى عام ١٨٣٩، تصدعت العلاقات بين البلدين عندما قامت السلطات الصينية بإرسال المفوض لين تسى ـ سو لقمع تجارة الأفيون. وفى ذلك الوقت، كان هناك ٥, ١٢ مليون من متعاطى الأفيون فى الصين، وكان ذلك يستنزف صحة وثروة الأمة الصينية. وأرسل المفوض لين خطابا قوى الحجة للملكة فيكتوريا لتوضيح ما يقوم به، وفى الخطاب جاءت المبادئ الأخلاقية فى المقام الأول: «على الرغم من أن هؤلاء الهمج لا ينوون بالضرورة إيذاءنا، إلا أنهم فى سبيل الحصول على الأرباح التى تشتهيها أنفسهم إلى أقصى حد، لا يبالون بالأذى الذى يسببونه للآخرين. ولنطرح الآن هذا السؤال: أين ضميركم؟».** ومما يثير الدهشة أن الكثير من البريطانيين كانوا يشاركون لين الرأى. وكان ويليام ستور فراى أحد الأعضاء البارزين فى الكويكرز(*) وأحد أقطاب تجارة الكاكاو، وقام بترجمة الموقف إلى صورة مجازية يمكن للبريطانيين فهمها؛ فكان يرى أن ذلك الموقف يشبه الموقف التالى: «بريطانيا تقرر حظر استيراد الخمور لأسباب صحية، إلا أن الفرنسيين يقومون برشوة سلطات الجمارك البريطانية لتهريب الخمر المحظورة إلى داخل البلاد، وعندما تقوم السلطات البريطانية باعتراض طريقهم، يقومون باستخدام السفن المسلحة ليدخلوا بضاعتهم إلى البلاد عن طريق الحرب»[٣٦].

(*) الكويكرز Quaker: (أو طائفة الأصحاب، حركة مسيحية بروتستانتية بيورتانية، اختلفت مع كنيسة إنجلترا (الكنيسة الإنجليكانية)، وهاجر الكثير منها إلى أمريكا، ليعبدوا الله بطريقهم. وكان بعضهم يرتجف بذكر الله، ولذلك أطلق عليهم «المتزلزلون» ـ (المترجم).

ومن المؤسف أن خطاب لين لم يصل قط إلى يد الملكة فيكتوريا. وبعد أن حاصر لين الأماكن الخاصة بالتجارة الخارجية فى ميناء كانتون، قام بمصادرة وتدمير ٢٠ ألف صندوق من الأفيون، كانت ٧ آلاف منها تنتمى لشركة جاردن ميثسون. وكان رد فعل التجار هو التظاهر بالغضب الشديد؛ حيث شجبوا بقوة هذا الاعتداء على الملكية، فى حين أن الجميع كانوا يعرفون أن الأفيون محظور. **إلا أن جاردن نجح فى كسب الحكومة البريطانية فى صفه بسهولة عن طريق تلك الحجج المنطقية التى استخدمها لإقناع الحكومة بضرورة اللجوء إلى القوة العسكرية للضغط على الصين لدفع تعويضات عن تلك الخسارة.** وفى البرلمان، كان ويليام إدوارد جلادستون ـ الذى أصبح فيما بعد رئيس وزراء بريطانيا ـ يشجب تجارة الأفيون ويصفها بأنها غير عادلة وأنها جريمة ستجلب «عارا دائما» على بريطانيا. وبعد عامين من الحرب الساحلية، تمكن البريطانيون من إخضاع الصينيين عن طريق عمليات القصف. **وفى أغسطس من عام ١٨٤٢، تم توقيع اتفاقية نيكينج التى أجبرت الصين على دفع ٢١ مليون دولار كتعويضات للتجار، وفتح موانى أموى، وكانتون، وفوزو، ونينجبو، وشانغهاى للتجارة الخارجية. واستولت بريطانيا على هونج كونج رسميا،** ولعبت شركة الهند الشرقية دورا مبهما فى تلك المسألة من البداية إلى النهاية: حيث فرضت احتكارها على إنتاج الأفيون فى الهند، وقامت بدعم القوات البريطانية عسكريا، حيث أرسلت أربع سفن بخارية مسلحة، وفرقة متطوعى البنغال التاسعة والأربعين، وفيلق من مهندسى البنغال، وفيلق من مدراس يتكون من جنود يقومون بحفر الخنادق للانضمام إلى القوات البريطانية. وكان الأفيون غير شرعى من الناحية القانونية، وقامت السلطات البريطانية مؤقتا بمنع تجارته فى هونج كونج. إلا أن ميثسون لم يبال بذلك؛ حيث كان يرى أن هذا التصريح «لا يعنى شيئا» فى حين اعترض الحاكم العام فى الهند التابع لشركة الهند الشرقية ـ اللورد إلينبورو ـ قائلا إنه **«لا يجب أن تقوم حكومة جلالتها باتخاذ أى إجراء يهدد عائداتنا من الأفيون»**(*)[٣٧]. وسرعان ما تراجعت الحكومة عن موقفها وازدادت تجارة الأفيون مرة أخرى.

(*) وربما يستحق هذا القسم عنوان فرعى يقول: حكومة جلالتها، والأفيون، وبناء الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس ـ (المترجم).

استمرت شركة الهند الشرقية فى جشعها بالنسبة لتجارة الأفيون حتى النهاية. وكان الأفيون الذى أنتج بعيدا عن سيطرة الشركة لا يزال يصل إلى الصين عن طريق موانى إقليم السند، وذلك على الرغم من سيطرة الشركة على أراضى إقليم ماراثا. كان إلينبورو يريد استعادة سمعة الشركة ـ التى كانت معروفه بلقب «الشركة الشجاعة» ـ بعد انسحاب قواته من أفغانستان فى عام ١٨٤١ انسحابا مهينا. وفى عام ١٨٤٣، قامت الشركة بغزو إقليم السند متذرعة بأتفه الأسباب؛ كان ذلك عملا عدائيا وصفه المصلح الاجتماعى اللورد آشلى بأنه «وصمة عار شنيعة» تشوه شرف الأمة(٣٨). وعلى صفحات مجلة بانش، ظهر كاريكاتير للجنرال السير تشارلز نابيير ـ الفاتح الذى قام بتلك الجريمة ـ وهو يهتف قائلا: «Peccavi»، وهى كلمة لاتينية معناها «لقد أثمت»، وكانت تلك محاولة من المجلة لتوجيه النقد الساخر لتلك الجريمة. ولا يزال تمثال نابيير يقف فى شموخ فى ميدان ترافيلجار فى لندن. وعندما سيطرت الشركة على إقليم السند، تمكنت من السيطرة التامة على المنافذ التى يخرج منها الأفيون من الهند، وكان بإمكانها تخفيض النفقات والإنتاج. إلا أن المسألة بمنتهى البساطة هى أنها كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات الأفيون.

آخر مرسوم تجديد للشركة

عندما حل ميعاد تجديد مرسوم تأسيس الشركة مرة أخرى فى يونية من عام ١٨٥٣، كانت حكومة ويليام جلادستون، وجون رسل الائتلافية تهدف إلى إجراء بعض التغييرات الإدارية، والاتفاق على تسوية ترضى جميع الأطراف إلى أبعد الحدود وتستمر لمدة ٢٠ عاما أخرى. وقام رئيس اللجنة الرقابية ـ تشارلز وود ـ بعرض قضيته على البرلمان، وحث مستمعيه من الأعضاء على تفهم الصعاب التى واجهتها بريطانيا، وقال: «لدينا فى الهند سلالة من الناس لا يتغيرون إلا ببطء، وتقيدهم الأحقاد الدينية والعادات العتيقة. بل إن هناك كل العوائق التى يمكن أن تواجه التقدم السريع»(٣٩). وكان مُقتَرح وود للتغلب على هذه العوائق هو تخفيض عدد المديرين من ٢٤ إلى ١٨، ورفع مرتباتهم فى نفس

الوقت من ٣٠٠ جنيه إسترلينى إلى ٥٠٠ جنيه. وكان عضوا البرلمان الليبراليين ريتشارد كوبدن، و جون برايت يقودان حملة «الهند الشابة ـ Young India»؛ ووفقا لتلك الحملة كان لا بد من حل عاجل لذلك الوضع العتيق الذى تمثله الشركة والذى لم يعد له وجود. لقد آن أوان محو الشركة من الوجود وإعادة توجيه اهتمام الحكم البريطانى للهند من السلب والنهب إلى الأشغال العامة.

أما خارج البرلمان فقد شدت المناقشات الدائرة حول مرسوم تأسيس الشركة انتباه مراسل جريدة نيويورك دايلى تريبيون فى أوروبا، وكانت حينها أكثر الجرائد مبيعا فى العالم. وفى خريف عام ١٨٥١، وقع اختيار الصحيفة على الشيوعى الألمانى المغترب كارل ماركس لكتابة تقريرين أسبوعيا من عاصمة الإمبراطورية العظمى فى العالم. وكان ماركس قد هرب إلى لندن فى عام ١٨٤٩ عقب الهزيمة التى لحقت بالثورات التى اندلعت فى جميع أنحاء أوروبا فى عام ١٨٤٨، ووفرت له الصحافة مصدرا للدخل كان يحتاج إليه بشدة. وكان هورس جريلى هو رئيس تحرير الجريدة ومؤسسها، وتحت قيادته اتخذت الجريدة اتجاها إصلاحيا قويا، وكانت بمثابة المنبر الذى استخدمه كارل ماركس للتعبير عن نقده للرأسمالية، وكتب ماركس خلال صيف ١٨٥٣ مجموعة من المقالات التى تعطى للقراء الأمريكيين تحليلا لشئون شركة الهند الشرقية. وكان ماركس يرى أنه يمكن تلخيص مرسوم تأسيس الشركة فى خمس نقاط بسيطة: عجز دائم فى الميزانية، وحروب أكثر من اللازم اعتادت عليها الشركة، وعدم وجود أى قدر من الأشغال العامة، ونظام ضرائب بغيض، ونظام قضائى وقانونى لا يقل عنه بغضا[٤٠]. وكان ماركس ينقب حتى يصل إلى الحقيقة التى تختفى وراء الواجهة الزائفة لحكم الشركة، وكان يرى أنه «لم يعد هناك وجود لهذا الحكم إلا اسميا فقط، وبإذن ضمنى فحسب وليس رسميّا»، وكان يسخر من مجلس مديرى الشركة الذين لم يقم أحد من أفراده بزيارة الهند سوى عضو واحد فقط وبالصدفة. كما وجه انتقادا مقذعا للنظام الإدارى الشهير للشركة، وقال إنه «لا يوجد أى نظام حكم كَتَبَ هذا القدر الكبير، ولم يفعل سوى أقل القليل». وكان يقول أيضا: «وهكذا فإن شركتنا المذكورة تحكم إمبراطورية مترامية الأطراف،

ولا تتكون من النبلاء البارزين ـ كما هو الحال فى مدينة البندقية ـ وإنما تتكون من موظفين كبار السن يتميزون بالعناد، وأمثالهم من الشواذ»[٤١] .

إلا أن اهتمام ماركس بالشركة كان أكثر من تعليقاته اللاذعة . وصنف الشركة على أنها أداة تحقق مصالح أعيان إنجلترا فى الهند، وذلك اعتمادا على التحليل الذى قام به للمجتمع الطبقى : **«كان النبلاء يريدون غزو الهند، والأثرياء نهبها، وأصحاب المصانع بيعها بسعر بخس»**[٤٢] . وكان ماركس يرى أن الشركة تسببت فى انقلاب فى الهند، وهو نفس رأى بيرك من قبل . لكن بيرك كان يعترض على تمزيق ثقافة الهند . أما ماركس فكانت له رؤية تتعلق بمنطق التاريخ وتقترب من الغموض ؛ وقادته هذه الرؤية إلى الاعتقاد فى أن هذا الدمار سوف يتسبب فى النهاية فى نتائج إيجابية . كان ماركس يعتنق الكثير من الأفكار التى تؤمن بمسيرة التقدم، كما فعل جيمس مل من قبل ؛ ولذلك كان يرى أن آسيا تئن تحت وطأة حكم شرقى استبدادى لا يَتغير . وهكذا كان يرى أن الهند غارقة فى حالة من الهمجية غير القابلة للتطور والتى لا تتمتع بأى نشاط فكرى، ومن سمات تلك الهمجية النظام الطبقى المغلق والخرافات . ومن المؤكد أن ماركس كان يشعر بالاشمئزاز من الطريقة التى اتبعتها شركة الهند الشرقية لكى تنهب أموال الهند أولا، ثم تقوم بتفكيك اقتصاده وتدمر صناعة المنسوجات فيه أثناء ذلك . ولم يكن لديه شك فى أن «حالة البؤس التى سببها البريطانيون لإقليم الهندوستان كان بؤسا يختلف جوهريا ويزداد حدة لا حدود لها عما عانته هندوستان من قبل»[٤٣] . إلا أنه كان يؤمن بأن التدخل الغربى كان ضروريا لمساعدة الهند فى الإصلاح . وعلى الرغم من أن الهيمنة البريطانية كانت تنطلق من «أحقر أنواع المصالح»، فقد نظر ماركس إليها على أنها تمتلك كل الشروط اللازمة للتحديث : الوحدة السياسية، وجيش جيد التسليح، وصحافة حرة، ووسائل اتصالات سريعة، بالإضافة إلى إيجاد طبقة اجتماعية جديدة «تؤمن بشدة بالعلم الأوروبى»[٤٤] .

وكان التحليل الذى قام به ماركس عن الشركة يحتوى على جانبين لافتين للنظر : الأول : هو أنه كان لا يهتم كثيرا بأن الشركة شركة تجارية ؛ فلم يكن لدى

ماركس ـ على عكس سميث ـ من الوقت ما يسمح له بالمفاضلة بين أنواع الشراكة وشركات رءوس الأموال. لقد كان إعجابه ينصب على الإنتاج الصناعى واسع النطاق الذى يعتمد على المصانع. وهكذا نجد بعد ذلك أن ماركس يقوم فى المجلد الأول من كتابه «*رأس المال*» بالحط من شأن الشركات التجارية الكبيرة ويضعها فى إطار «التراكمات البدائية». ولا يجد القارئ فى كتاب ماركس أى رؤى مستبصرة عن الدوافع وراء عمليات المغامرة التى كانت تقوم بها تلك الشركة التى كان يمتلكها حاملو الأسهم، أو عن الانسجام بين رغبة الشركة فى الحصول على عقود الاحتكار والتركز الأوسع نطاقا لرءوس الأموال. والثانى: أن آراءه بالنسبة للهند كانت تقترب فى جوهرها مع أفكار صديقه جون ستيوارت مل. ويحيا مل اليوم فى ذاكرتنا بسبب الكتابين الرائعين اللذين قام بتأليفهما «عن الحرية، والنساء» ـ واللذين يتميزان بالتحرر، إلا أنه عندما كان مديرا فى الشركة، كان يتردد بشدة فى الترويج لفكرة الحرية فى الهند. لقد عاش مل فى جلباب أبيه؛ حيث التحق بالعمل فى الشركة فى عام ١٨٢٣ وهو فى سن السابعة عشر، وظل يعمل فيها لمدة ٣٥ عاما كموظف وفى للشركة، وإن لم يكن موظفا تقليديا إلى حد ما. وتقول إحدى الروايات أن جون عندما «يأتيه الإلهام، لم يكن فقط يخلع معطفه وصدريته قبل أن يجلس على مكتبه، بل كان يخلع سرواله أيضا، ثم يبدأ عمله، وكان فى أثناء ذلك يمشى بخطوات واسعة جيئة وذهابا فى الحجرة مرة، ثم يكتب بسرعة كبيرة مرة أخرى، وهكذا دواليك»[٤٥].
كتب مل كثيرا عن القضايا السياسية والاقتصادية، لكنه لم يكتب سوى أقل القليل عن الهند؛ وهو ما يوحى بأن مشوار حياته فى شركة الهند الشرقية لم يؤثر على اهتماماته الفلسفية الواسعة النطاق. **وتوحى آراؤه بأنه كان ينظر إلى الحكم غير الديمقراطى الذى كانت تمارسه الشركة فى الهند على أنه «نظام حكم شرعى لأنه يتعامل مع شعب همجى»[٤٦]. كان هذا المصلح الأخلاقى العظيم الذى أيد الحرية فى بريطانيا، يؤيد موقف الشركة لأنها فى الأساس كانت تمثل حصنا ضد البرلمان الذى يؤيد مصالح العامة. فكانت الهند بمثابة الطفل وبريطانيا هى الأب الحنون ـ والسلطوى فى نفس الوقت ـ الذى سيرشده باستخدام «حبال المشى»[٤٧].**

كان مل أحد أصدقاء ماركس القلائل فى لندن فى بداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر؛ وكانا متحمسين للنظرية الاقتصادية[٤٨]. وكان مل قد نشر كتابه *«مبادئ الاقتصاد السياسى»* فى عام ١٨٤٨، وهو العام نفسه الذى نشر فيه ماركس *«البيان الشيوعى»*، وذلك قبل عقد كامل من ظهور المجلد الأول من كتاب *«رأس المال»* لماركس. لقد كانا ثنائيا غير عادى. فمن ناحية، نجد جون ستيوارت مل ـ المفكر البريطانى ـ يكسب قوته كمدير للشركة يقوم بإدارة إمبراطورية عبر البحار، فى حين يضع نصب عينيه مستقبلا يقوم على المثل العليا ويفوق تلك الوظيفة التى يعمل بها. ومن ناحية أخرى، نجد كارل ماركس ـ الأجنبى فى منفاه ـ يتنبأ ببذور الثورة وسط حطام حكم استعمارى، ويبدى على النقيض إعجابه بقدرة الرأسمالية على قلب النظام القديم. وكانت أكبر مظاهر فشل مل هو أنه تقبل ذلك التبرير الخادع الذى يقول بأن الشركة لها دور تثقيفى فى الهند. ويقول إدوارد سعيد فى كتابه *«الثقافة والاستعمار»*: «من المشكل حقا أن نرى أن الأفكار الإنسانية العظيمة التى تعتنقها بريطانيا، ومؤسساتها، وآثارها ـ التى لا نزال نحتفى بها لقدرتها على توجيه آرائنا ـ غير قادرة على إيقاف الاستعمار الذى يزداد بسرعة»[٤٩]. **وليس من قبيل المفاجأة أن يستحسن الجميع فكرة الإشارة إلى أعمال جيمس، وجون ستيوارت مل على أنها النموذج الذى يقوم عليه «الاستعمار الديمقراطى» فى العراق الواقع تحت الاحتلال حاليا**[٥٠].

وفى أغسطس عام ١٨٥٣، وافق البرلمان على مد مرسوم تأسيس الشركة بعد مناقشات روتينية. وكان آخر الامتيازات التى سقطت عن الشركة هى سلطة التعيين فى الوظائف فى الهند، وحلت الامتحانات القائمة على التنافس محل هذا النظام، كذلك لم يتم إقرار الزيادة المقترحة فى مرتبات مديرى الشركة. لكن التغطية التى قام بها ماركس للشئون الآسيوية لم تنته عند هذا الحد؛ حيث تزايد اهتمامه على مدى السبع سنوات التالية بسلسلة الصراعات المتشابكة التى زلزلت الشرق، وبدأت بثورة التايبينج واسعة النطاق، التى استهدفت كلا من سلالة كينج، والدخلاء من الأجانب فى الصين. وكان ماركس يرى مرة أخرى أن الشركة هى سبب الانقلاب الذى حدث فى الشرق، ولكن من خلال تورطها فى

تجارة الأفيون مع الصين هذه المرة[٥١]. وفى أكتوبر من عام ١٨٥٦، انتهت الهدنة الهشة بين بريطانيا والصين التى تلت توقيع اتفاقية نانكينج؛ وانتهز ماركس تلك الفرصة للبحث عن الأسباب الخفية وراء حرب الأفيون الثانية. ووجد ماركس أن هناك صراعا شديدا بين **«إمبراطور الصين الذى كان يريد وقف عملية الانتحار التى كان شعبه يقوم بها؛ فحظر على الأجانب استيراد السموم حظرا تاما»** و**«شركة الهند الشرقية التى بدأت على نحو متسارع فى تحويل زراعة الأفيون فى الهند وعملية بيعه المحظورة فى الصين إلى أركان أساسية فى نظامها المالى»**[٥٢]. وتمكن ماركس بما يملكه من مهارة فى التوصل إلى جوهر الأمور من كشف الازدواجية التى هى أساس إستراتيجية بريطانيا. وجاء فى كتاباته: **«فى الوقت نفسه الذى تقوم فيه الشركة علنا بالترويج للتجارة الحرة فى السموم، تقوم سرا بالدفاع عن حق احتكار صناعته. فعندما ندرس جيدا طبيعة التجارة الحرة فى بريطانيا نجد أن الاحتكار دوما وبصفة عامة هو أساس تلك الحرية»**[٥٣].

جاءت السفن الحربية البريطانية إلى الصين مرة أخرى، وأرسلت الحكومة قوة عسكرية أخرى لتأديب الصين، ولكن عندما وصلت تلك القوة إلى سنغافورة فى يونية من عام ١٨٥٧، كان فى انتظارها أنباء مروعة؛ لقد قام الجنود الهنود الذين دربتهم الشركة بعملية تمرد فى جميع أنحاء شمال الهند. وعلى الفور تم تحويل مسار الجزء الأكبر من القوات المتجهة إلى الصين لتتجه إلى كلكُتا للمساعدة فى السيطرة على المتمردين. وعند انتهاء حرب الأفيون الثانية فى أكتوبر عام ١٨٦٠، لم يكن هناك أى وجود للشركة فى آسيا.

التنبؤ بالثورة

كثيرا ما ننظر إلى الثورة العظيمة على أنها حدث لم يحدث سوى مرة واحدة، كانت ثورة مفاجئة ضد هذا القبول المسالم لحكم الشركة، ولكن كانت هناك علامات إنذار واضحة تم تجاهلها. وهناك العديد من التفسيرات التى توضح سبب قيام تلك الانتفاضة ضد الشركة، إلا أن الغطرسة العرقية والإدارية التى كانت تمارسها الشركة هى السبب الأساسى. لقد كانت بذور العنصرية متواجدة باستمرار، فعندما قامت الشركة فى عام ١٧٥٦ بعملية إخلاء كلكُتا التى لم تتم

بإتقان، لم يُسمح لماريا كير البريطانية من أصل هندى ـ وزوجة أحد الجنود البريطانيين ـ بركوب السفينة التى كانت على وشك مغادرة كلكُتا بسبب أصلها المختلط. ولكن ذلك الانحدار ناحية النزعة الانفصالية لم يصل إلى حد لا يمكن إيقافه إلا مع بداية القرن التاسع عشر؛ حيث بدأت الروابط التقليدية بين الجيش والمجتمعات المحلية فى التفكك تدريجيا. فقد مُنع رجال الدين الهندوس والمسلمون من مباركة الفرق العسكرية من الجنود الهنود الذين دربهم البريطانيون، كما مُنعت تلك القوات من المشاركة فى العروض العسكرية التى كانت تقام فى الاحتفالات. وعندما تزايد تواجد المبشرين المسيحيين، تصاعدت المخاوف من قيام الشركة بوضع خطة لجعل الناس يعتنقون المسيحية بالقوة وعلى نطاق واسع.

وظهرت أول علامة تبشر بما سيحدث فى شهر يولية من عام ١٨٠٦، حين تمرد الجنود الهنود فى جيش رئاسة مدراس ضد القواعد الجديدة التى جاءت بقانون للزى الموحد. أدت تلك القواعد إلى إزالة الكثير من العلامات الطبقية والدينية التى كانت تحدد هوية هؤلاء الجنود. وقامت عائلة السلطان تيبو ـ التى كانت فى المنفى ـ بتحفيز الجنود على الثورة؛ فثار الجنود فى فيلور وقتلوا أو جرحوا ما يزيد على ٢٠٠ جندى من الحامية البريطانية القوية التى كان عددها ٣٧٠ جنديا. وعلى الرغم من نجاح الشركة فى قمع ذلك التمرد سريعا، فإن التحقيق الذى أُجرى بخصوص تلك المسالة أشار إلى الفجوة المتزايدة بين موظفى الشركة والشعب. واقترح التحقيق تشكيل لجنة من الهنود لاحتواء التذمر الشعبى، وأوصى أيضا بإرسال قوات بريطانية إضافية كإجراء احتياطى. إلا أنه لم يتم تنفيذ أىٍّ من المقترحين. وزادت إنذارات الخطر بشكل مكثف خلال المناقشات التى دارت حول الأنشطة التبشيرية فى عام ١٨١٣. وخرج وارين هاستينجس من عزلته ليقف لمدة ثلاث ساعات كشاهد أمام لجنة برلمانية تقوم بفحص مرسوم تأسيس الشركة، وكان ذلك آخر ظهور شعبى له. وكان النصح الذى قدمه صريحا: «لقد انتشر بالخارج اعتقاد بأننا ننوى إجبار السكان المحليين على اعتناق ديانتا. ولو انتشر هذا الرأى بين جنود المشاة من السكان المحليين فقد يصاحب ذلك عواقب وخيمة» بل «قد يتسبب فى حرب دينية»[٥٤].

وصلت تلك الحيل والمخاوف إلى ذروتها عندما رفض الجنود الهنود فى شمال الهند نوعا جديدا من خرطوش البنادق يقال إنه تم تشحيمه باستخدام دهن البقر والخنزير أو أحدهما. إلا أن الذى حول هذا التمرد إلى ثورة هو مسلك الشركة غير الحكيم تجاه الحكام المحليين فى مدن أوادا وكانبور وجانسى، التى انقلبت جميعها على الشركة عندما تمرد الجنود. وقد تكون تلك الثورة - التى أطلق عليها فير سافاركار «أول حروب الاستقلال فى الهند» - محدودة جغرافيا؛ إلا أن الهدف الواضح منها كان طرد البريطانيين الذين كان الكثيرون ينظرون إليهم على أنهم «معتدون». ومما له دلالة رمزية، هو أن أول عمل قام به الجنود المتمردون فى ميروت هو السير مسافة ٣٦ ميلا إلى دلهى؛ ليعلنوا أنهم يأتمرون بأمر الإمبراطور باهادور شاه الذى كان إمبراطورا صوريًا. واستمرت الحرب لمدة عامين وتميزت بالأعمال الوحشية من كلا الجانبين. وعندما استعادت الشركة مدينة كانبور التى قام فيها المتمردون بذبح الأوروبيين من النساء والأطفال، كانت قوات الشركة تجبر الأسرى من الجنود الهنود على لعق الدماء الموجودة على الأرض قبل شنقهم. وأصبحت عمليات الإعدام إثر محاكمات صورية هى الشىء المعتاد. وقال أحد الجنود: **«نعقد المجالس العسكرية ونحن على ظهور جيادنا، ونقوم بشنق كل من نقابله من الزنوج (الهنود) أو إطلاق النار عليه»**[٥٥]. وعقب قيام الشركة باستعادة دلهى، قامت عمليات نهب منظمة؛ وأُخرج سكانها من الناجين من أبوابها ليواجهوا المجاعة. وكانت هذه الحرب هى الثالثة والأخيرة بين الشركة والشعب المغولى فى دلهى، وفى نهاية تلك الحرب قُتل ابنا الإمبراطور باهادور شاه، وحفيده عمدًا، وتم نفى الإمبراطور كبير السن إلى مدينة رانجون.

الشركة التى كبرت فى ظل علاقة تعايش مع الإمبراطورية المغولية فى دلهى، لم تستمر طويلا بعد انتهاء تلك الإمبراطورية. لقد ولَّدت تلك الثورة داخل المجتمع الإنجليزى شهوة شديدة الضراوة لسفك الدماء، وكانت تلك الشركة الشاذة بمثابة كبش فداء للغضب الشديد الذى تشعر به الأمة. وفى الخامس عشر من أغسطس عام ١٨٥٧، نشرت مجلة «بانش» رسما كاريكاتوريًا بعنوان «إعدام شركة الهند الشرقية»، كان ذلك الرسم يلخص المشاعر التى يحسها الكثيرون. ويسخر الرسم من الأسلوب الذى اتبعته الشركة فى إعدام المتمردين الذين قبضت

عليهم عن طريق وضعهم فى أفواه المدافع وإطلاقها، فنجد التعليق عليه «عملية تفجير (من الواجب أن تتم) فى شارع ليدنهول»، ومظاهر الفخامة المعهودة لمقر شركة الهند الشرقية تتطاير فى الهواء ومعها كل التهم الموجهة إلى الشركة، «الجشع» و«التخبط» و«المحسوبية» و «سوء الحكم» و «الكسل» بل(*) إن الروائى تشارلز ديكنز - ذا المشاعر المتزنة - كان يتمنى أن يكون هو القائد العام فى الهند حتى يتمكن من «بذل قصارى جهده للقضاء على تلك السلالة التى استحقت وصمة العار بسبب الفظائع الأخيرة التى قاموا بها». وكان ذلك بمثابة تنبؤ مخيف بدعوة كيرتز(**) الجنونية «للقضاء على المتوحشين» فى الرواية القصيرة «*قلب الظلمة*» التى ألفها جوزيف كونراد(٥٦).

كان الحل الوحيد هو التأميم كما حدث مع الشركات التى فشلت من قبل. لكن الشركة دخلت معركة أخيرة لإحباط أمر قد قُدر. وعندما تمت ترقية جون ستيوارت مل إلى منصب رئيس المحققين فى مارس من عام ١٨٥٨، قدم التماسا مطولا للبرلمان. كان ذلك بمثابة أطول مدة نحيب وشكوى لأى شركة فى التاريخ؛ حيث بدأ مل عرض حجته قائلا إن الشركة **«أصلا دفعت من نفقاتها الخاصة واستعملت موظفيها من المدنيين والعسكريين لتكسب للبلاد إمبراطوريتها الفخمة فى الشرق»**، كأنها قدمت معروفا للأمة. وزاد مل من قوة اللغة التى يستعملها؛ حيث **ادعى أن الشركة هى «أكثر أنظمة الحكم التى عرفها البشر رحمة»**(***)، وكشف عضو البرلمان جورج كورنوال لويس فى المناقشات التى تلت ذلك عن أن ادعاءات مل ما هى إلا هراء، وأكد على أنه **«لم يوجد على وجه الأرض نظام حكم متحضر أكثر فسادا، وأكثر خيانة، وأكثر جشعا»** من شركة الهند الشرقية. وكان لويس يرى أن الشركة تحولت إلى «مجموعة غير ذات أهمية من المساهمين» لا علاقة لهم بشئون الهند، ووافق بقية أعضاء البرلمان على رأيه. وأصدر البرلمان تشريعا ينهى كل السلطات الإدارية التى تمتلكها

(*) كيرتز هو البطل الأوروبى فى الرواية المذكورة، وكان الواضح طوال خط الرواية أنه يمثل الرغبة الأوروبية فى القضاء على أصحاب الأرض الأصليين فى المستعمرات؛ لأنهم أقل تحضرا وآدمية - (المترجم).

(**) والغريب فى هذا الرسم أنه لم يدرج: السلب والنهب وتدمير الاقتصاد والإهانة والقتل وتدمير الصحة (البيع الجبرى للأفيون) ضمن ما ارتكبته الشركة - (المترجم).

(***) ربما يستحق هنا مفكر التنوير الاقتصادى والفلسفى جون ستيوارت مل لقب محامى الشيطان - (المترجم).

الشركة فى الهند، وينقل تلك السلطات للتاج البريطانى. وفى الأول من نوفمبر عام ١٨٥٨، تم إذاعة بيان رسمى فى كل معسكر من معسكرات الجيش فى الهند: لقد انتهى حكم شركة الهند الشرقية، وأصبحت الملكة والبرلمان يحكمان الهند مباشرة. وعقب ذلك البيان كانت الألعاب النارية تملأ السماء.

كثيرا ما ننظر إلى الشركة على أنها سلم لا مفر من صعوده للوصول إلى حكم بريطانيا للهند. والأصح من ذلك هو الرأى الذى يقول إن الإمبراطورية البريطانية فى الهند هى نتاج فشل الشركة. وقال ماركس لقرائه الأمريكيين وهو يبدى



EXECUTION OF "JOHN COMPANY:"

الرسم التوضيحى ٨ـ١
مجلة بانش (الساخرة)، إعدام «شركة جون»، ١٨٥٧

ملاحظاته عن سقوط الشركة، وبداخله نوع من السعادة، إن مديرى الشركة «لا يموتون مثل الأبطال؛ حيث بدءوا بشراء السيادة وهاهم قد انتهوا ببيعها»[٥٧].

الضحكة الأخيرة

إلا أن الشركة لم تنته تماما. تتوقف الكثير من الكتب التى تعرض تاريخ الشركة عند النقطة التى تم عندها تجريد الشركة من امتيازاتها التجارية فى عام ١٨٣٣، أو عند إبعادها عن الشئون الهندية فى عام ١٨٥٨. إلا أن الشركة ظلت متواجدة لمدة ١٦ عاما أخرى، كانت عبارة عن جسد بلا روح؛ حيث لم تكن تؤدى سوى أبسط المهام الأساسية التى تؤديها أى شركة، وهى مهمة توزيع حصة الربح السنوية. وبعد أن انتقلت المهام الإدارية للشركة إلى وزارة شئون الهند فى مقر الحكومة البريطانية الذى يقع فى الجانب الآخر من لندن، قامت الشركة ببيع مقرها الرئيسى المبهر فى شارع ليدنهول، واستغنت عن معظم موظفيها ورصدت لهم معاشات. **أما جون ستيوارت مل، فحصل على مبلغ قدره ١٥٠٠ جنيه إسترلينى سنويا، وهو ما يعادل اليوم حوالى ثمانين ألف جنيه (٨٠,٠٠٠)، بالإضافة إلى محبرة مرصعة.** هكذا احتفظت الشركة بأحد موظفيها الذى كان يعمل كاتبا، وواصل مديروها اجتماعاتهم، كانوا يجتمعون فى البداية فى حجرة الاجتماعات الخاصة بمجلس إدارة شركة تلغراف البحر الأحمر القائمة فى ٦٢ شارع مورجيت، بعدها كان مقر اجتماعهم هو ١١ شارع بانكرس لين شمال المدينة.

تحتل سجلات الشركة مساحة ضخمة فى دار الكتب القومية البريطانية. إلا أن بيان الأنشطة التى مارستها الشركة بعد عام ١٨٥٨ يقع فى مجلد واحد فقط هو «محاضر المالية»، والذى يحتوى فى ظهره على ختم يمثل العلامة المميزة للشركة. ولا يحتوى هذا المجلد ذو الغلاف الجلدى إلا على نصف مساحته فقط من البيانات، ولا نجد فيه سوى وصف عشوائى لاجتماعات فارغة وعمليات دفع أموال روتينية. وبدأت تلك السلسلة من الأحداث تصل إلى نهايتها فى صيف عام ١٨٧٣. ففى مايو، وافق البرلمان تلقائيا على المقترحات التى قدمتها الحكومة

لاستعادة الجزء الباقى من رأس مال الشركة الذى يبلغ ٦ ملايين جنيه إسترلينى. وكان القانون الذى صدر فى عام ١٨٣٣ قد وعد مستثمرى الشركة بحصة أرباح نسبتها ٥, ١٠٪ حتى عام ١٨٧٤، ووضع أيضا شروطا ممتازة فى حال بيع الشركة لأعمالها فى النهاية. وفى القانون الخاص باسترداد رأس مال شركة الهند الشرقية، أعطت الحكومة حاملى الأسهم ثلاثة خيارات: ٢٠٠ جنيه إسترلينى لكل ٣٪ من مدفوعات الحكومة، أو ٢٠٠ جنيه لكل ٤٪ من دين الهند، أو ٢٠٠ جنيه نقدا لكل ١٠٠ جنيه من رأس مال الشركة. **وكانت النتيجة هى إضافة ١٢ مليون جنيه أخرى إلى ديون الهند، يدفعها الشعب الهندى بالطبع، وهو ما يعادل اليوم أكثر من ٦٥٠ مليون جنيه إسترلينى**[٥٨]. وبعد نقل الأسهم إلى الحكومة، اجتمع مساهمو الشركة للمرة الأخيرة فى شهر ديسمبر، وحصلوا على آخر حصة ربح فى ٣٠ أبريل عام ١٨٧٤. وكان من بينهم كلية كوربس كريستى التابعة لجامعة أكسفورد والتى كانت تمتلك ما قيمته ١٤٥ جنيهاً إسترلينياً من الأسهم، وريتشارد بينيون دو بيفوار الذى كان يحمل أسهما تصل قيمتها إلى حوالى ٤ آلاف جنيه إسترلينى، وديبل بوجر (١٠ آلاف)، وجوزيف دوبرى (١١ ألف و٧٠٠ جنيه).

وكان لا بد من التخلص من الشركة بشكل نهائى. وفى الثالث عشر من شهر مايو ١٨٧٤، أرسل كاتب الشركة خطابا يثير الشفقة إلى وزير شئون الهند يسأله عما إذا كان «سيتولى مسئولية صكوك الشركة وأختامها والوثائق الخاصة بها. . .إلخ». وفى يوم الأربعاء الموافق ٢٠ مايو وفى الساعة الواحدة والنصف مساء، اجتمع مجلس مديرى الشركة لآخر مرة. وكان هناك حولى ٣٢ ألف جنيه إسترلينى فى حسابات الشركة، وهذا المبلغ يكاد يكون هو المبلغ نفسه الذى قام بجمعه المستثمرين فى عام ١٥٩٩، والذى كان يبلغ ٣٠ ألف جنيه إسترلينى- حقا إن التاريخ يعيد نفسه. وبعد دفع رواتب المديرين والموظفين والكاتب والمحاسب، «أعلن رئيس المجلس فض الجلسة»، ولم ينعقد المجلس ثانية. وفى الأول من شهر يونية من عام ١٨٧٤، تم تصفية الشركة رسميا.

إلا أن ما قامت به الشركة ظل باقيا. ففى العام نفسه، نشرت الحكومة تقريراً عن «التقدم الأخلاقى والمادى للهند وظروفها» أشار إلى وصول عائدات

الضرائب إلى حوالى ٥٠ مليون جنيه إسترلينى، من بينها ٨ ملايين من الملح و٦ ملايين من الأفيون. وكان هاستينجس هو الذى قام بوضع الإجراءات الخاصة بالملح والأفيون فى إطار حملته «لإرسال المزيد من الأموال». وبحلول ذلك الوقت كانت شركة جاردن ميثسون قد عملت فى أنشطة أخرى بعيدا عن الأفيون الذى أصبح سلعة تحقق هامش ربح بسيط بعد تشريع تجارته فى اتفاقية بكين فى عام ١٨٦٠. ولكن تلك التجارة استمرت فى النمو لتصل إلى ١٠٥ آلاف صندوق أفيون فى عام ١٨٧٩، وهو ما يعادل أربع مرات حجم تلك التجارة عندما توقفت تجارة شركة الهند الشرقية مع الصين فى عام ١٨٣٣. وازداد اعتماد الصين على تلك التجارة أكثر فأكثر؛ وبحلول عام ١٨٩٥ وصلت تجارة الصين مع الإمبراطورية البريطانية إلى ٨٠٪ من التجارة الخارجية للصين[٥٩]. **ولم توافق بريطانيا فى النهاية على وقف تصدير الأفيون الهندى إلا فى عام ١٩٠٧**. وفى عام ١٩١١، توقفت زراعة الأفيون فى بيهار بسبب «فقدان السوق الصينى». وبطبيعة الحال استمرت الضرائب المفروضة على الملح حتى نهاية حكم بريطانيا فى الهند، وكانت هذه الضرائب هى السبب الأساسى وراء المسيرة الشهيرة التى قام بها غاندى إلى منطقة داندى فى عام ١٩٣٠؛ حيث تحدى الدولة الاستعمارية وخرق القوانين الخاصة باحتكارها إنتاج الملح.

كذلك تركت الشركة بصمتها التجارية عميقة التأثير على القرن العشرين. وفى عام ١٩٠٨، عبَّر رومش تشاندر دت فى كتاباته عن الغضب الشديد الذى يشعر به لأن شعب الهند هو الذى أمد الشركة بالجنود التى استخدمتهم فى غزو أراضى الهند، ووفر الأموال اللازمة للشركة لتستولى على شبه القارة الهندية عن طريق الضرائب الكثيرة، والأكثر من ذلك هو أن هذا الشعب دفع الثمن غاليا عندما تم تأميم الشركة. وكتب يقول: **«ولا يزال الشعب الهندى فى الواقع يدفع حتى يومنا هذا حصص الأرباح المستحقة على أسهم شركة انقرضت، فى صورة فوائد على دين الهند»**[٦٠]. ولم ينته هذا الاستنزاف المخيف إلا فى معمعان الحرب العالمية الثانية؛ حيث أنفقت بريطانيا نفقات هائلة فى الهند أدت إلى تسديد الديون التاريخية لكل من الشركة والأمراء. لقد ظلت الشركة لفترة طويلة بعد زوالها تشكل الاقتصاديات والمجتمعات التى تركتها خلفها.

• الفصل التاسع

عمل لم ينته

تماثيل لسارق الغنم

إذا اتجهت سيرا على الأقدام من متنزه سانت جيمس إلى وزارة الخارجية والكومنولث فى لندن ستصعد «سلالم كلايف» التى أخذت هذا الاسم من تمثال روبرت كلايف الأكبر من الحجم الطبيعى، والذى يقع خارج المبنى القديم لوزارة شئون الهند. كان حكم الهند قد انتقل إلى ذلك المكان بعد زوال الشركة فى عام ١٨٥٨. لكن مرت ٦٠ عاما أخرى قبل أن يتم عمل هذا النصب التذكارى لذلك الرجل كبير الشأن الذى كان يقوم بتعيين الحكام المحليين فى الهند. ويتضح لنا، من الأسباب التى أدت إلى هذا التأخير، الكثير عن سجله الذى كان محل جدال؛ فقد كان رئيس الوزراء البريطانى ويليام بيت الأكبر فى أوائل عقد الخمسينيات من القرن الثامن عشر ينظر إلى كلايف على أنه «قائد أرسلته السماء» وذلك بسبب الانتصار الذى حققه فى مدينة أركوت. كما أن الانقلاب الذى حدث فى بلاسى أكسبه شهرة أكبر؛ حيث كان البريطانيون ينظرون إليه على أنه بطل قومى يحتاجونه بشدة خلال حرب السنوات السبع القاسية؛ ولهذا مُنح كلايف لقب بارون بلاسى، وهو اللقب الذى كان يحمل معه لمزة، حيث كانت رتبة أيرلندية وحسب، وتعد من الدرجة الثانية. وسرعان ما تحول حب الناس له إلى مقت شديد عندما عرفوا حجم الثروة التى كسبها والوسائل التى استخدمها ليكسبها. بل إن الملك جورج الثالث أعلن معارضته لما يقوم به كلايف من «جز فروة الهند لحسابه». وعندما اضطر إلى المثول أمام البرلمان لتفسير ما قام به، أعلن

استياءه من معاملته مثل «واحد من العوام يسرق الأغنام». وعلى الرغم من تبرئته فى اقتراع الأصوات الذى جرى بعد ذلك، فإن سمعته قد انهارت. ويقول أحد كتاب سيرته المعاصرين إن كلايف عندما مات، كان قد تحول بلا شك إلى «أكثر الأشخاص مقتا فى إنجلترا»(١).

حفلت الأدبيات الخاصة بفترة الاستعمار بالمدح والإطراء للإنجازات العسكرية التى حققها كلايف، وذلك على مدى عقود، ولكن هذا الأدب نفسه شجب بنفس القدر فساده، واعتبر هذا الفساد ليس من طباع البريطانيين، وخاصة فى المقال الشهير الذى كتبه ماكولاى فى عام ١٨٤٠. وخلال فترة الإعداد لإحياء الذكرى الخمسين بعد المائة لمعركة بلاسى - وذلك فيما بين عامى ١٩٠٦ و١٩٠٧، اقترح اللورد كيرزون - أحد نواب الملك السابقين فى الهند - إعادة الاعتبار لذكرى كلايف فى حاضرتى الإمبراطورية البريطانية كلكُتا ولندن. إلا أن رد الفعل كان باردا؛ فكانت السلطات البريطانية فى الهند تتخوف من أن يؤدى ذلك الاحتفال إلى زيادة التوتر الناجم عن الحركة القومية الصاعدة فى إقليم البنغال. وفى لندن، كانت إجابة جون مورلى - وزير شئون الهند الذى ينتمى للحزب الليبرالى - أنه كان من صالح بريطانيا لو أن كلايف خسر المعركة. واقترح بدلا من عمل تمثال لكلايف عمل نصب تذكارى للوطنى الإيطالى جاريبالدى(*). ولكن فكرة كيرزون عزفت على وتر الحب المتصاعد للقومية الإمبراطورية، وقام بجمع تبرعات من العامة وبعض أمراء الهند المعارضين؛ وهكذا تم عمل تمثالين لكلايف على درجة كبيرة من الفخامة فى عام ١٩١١، وهو العام نفسه الذى نظمت فيه الحكومة البريطانية احتفالاً بالإمبراطورية فى دلهى.

(*) جاريبالدى (١٨٠٧ - ١٨٨٢) سياسى وعسكرى إيطالى، ومن قادة «إعادة الصعود» أو النهضة الإيطالية. اشترك فى تمرد فاشل لإعلان الجمهورية، فر على أثره إلى أمريكا الجنوبية، وتعلم هناك حرب العصابات، ثم عاد إلى إيطاليا وأنشأ «القمصان الحمراء»، وحارب فى ميلاند للاستقلال عن النمسا، ودافع عن روما ضد الفرنسيين بعد هروب البابا منها، ثم اضطر للخروج للمنفى ثانيًا، ثم عاد لمحاربة النمسا مرة ثانية، وسيطر على معظم جنوب إيطاليا ثم سلمها لفيكتور إيمانويل، ليصبح أول ملك على إيطاليا الحديثة. وقاد حملات فاشلة على الدول البابوية فى ١٨٦٢، ١٨٦٧ - (المترجم).



الشكل (٩-١)
تمثال روبرت كلايف، لندن

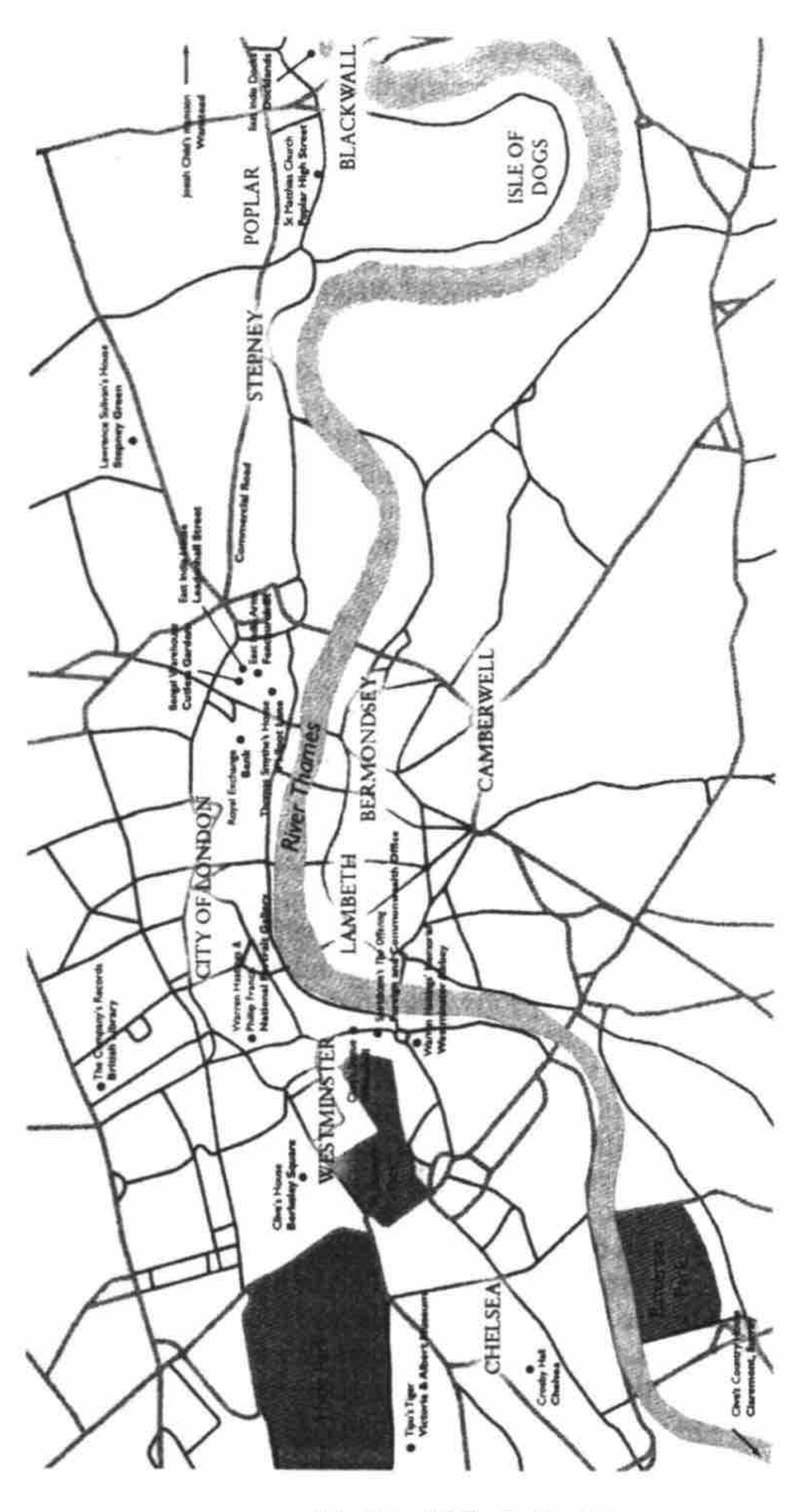
وفى ردهة القاعة التذكارية للملكة فيكتوريا فى كلكُتا، ينتصب التمثال الرخامى الأبيض الذى صنعه كيرزون لكلايف، ويمر عليه آلاف الزائرين الذين يأتون يوميا لرؤية المقتنيات التاريخية الشيقة داخل القاعة. وفى الجانب الآخر من العالم، يحتل تمثال كلايف فى لندن مكانا أكثر رفعة ومهابة فى قلب شارع وايتهول (انظر الخريطة رقم ٣)، فنجد كلايف يضع يده اليسرى على مقبض سيفه مؤكدا على الدور الحاسم الذى لعبته القوة العسكرية فى صعود الشركة إلى السلطة، ويقبض بيده اليمنى على بعض الوثائق، ولعلها تلك الاتفاقية المزيفة التى عقدها مع أمير شاند والتى مهدت الطريق للاستيلاء على البنغال. وتوضح اللوحات المحيطة بقاعدة التمثال كيف حقق كلايف الشهرة لنفسه خلال حصاره لمدينة أركوت، ويظهر فيها وهو مستعد للقتال عشية معركة بلاسى، كما تظهره وهو يتمتع بثمرة ضريبة الديوانى التى حصل عليها فى الهند.

يقع التمثال فى مواجهة الجانب الغربى من المدينة، وهو ينظر ناحية الأملاك الكثيرة التى اشتراها صاحبه من أسلابه الهندية. وعلى بعد أقل من ميل، وفى ميدان بركلى، يقع منزله الذى توفى فيه فى شهر نوفمبر ١٧٧٤، وعليه لافتة تحيى ذكراه كـ «جندى و إدارى» وليس كتاجر. وفى خارج لندن وفى حى الأغنياء، تقع ضيعة كليرمونت التى اشتراها كلايف من دوق نيوكاسل المفلس. ولم يتمكن كلايف من تنفيذ الخطط الطموحة التى كان يفكر فيها لتطوير هذا المكان قبل موته المفاجئ. إلا أن ماكولاى يصف كيف كان الفلاحون الأجراء فى منطقة سَرى ينظرون فى رهبة شديد إلى ذلك المنزل المرتفع فى كليرمونت، وكانوا يقولون لبعضهم البعض هامسين «اللورد الشرير عظيم الشأن أراد أن تكون الجدران سميكة هكذا حتى لا يدخل الشيطان إلى المنزل». وتحول قصر كلايف السابق إلى مدرسة خاصة للأولاد، فى حين تمتلك المنظمة القومية لحماية الأماكن الثرية الحدائق الريفية المحيطة بذلك القصر، وفيها نجد الببغوات الخضر تطير بين أشجار الزان، وكأنها تطير بين أشجار الجامباد فى «حدائق لودى» فى دلهى. وإذا تقدمنا أكثر فى اتجاه الغرب، نجد قصر كلايف فى والكوت هول فى بلدته الأم

شروبشاير، وهو يحتوى اليوم على عدد من الشقق لقضاء الإجازات، التى تحمل أسماء تثير الذكريات، مثل «أركوت» و «بلاسى». أما عزبة «بلاسى» الخاصة به - التى تقع خارج مدينة ليميريك فى أيرلندا - فقد تحولت إلى مقر جامعة المدينة.

توضح التماثيل العامة القيم التى يتمتع بها الصفوة الحاكمة؛ فنجد فى الكثير من البلدان - وعلى وجه الخصوص فى الهند - أن أبطال أنظمة الحكم السابقة قد فقدوا مكانتهم البطولية فى قلوب الناس كدليل على تغير المنظور التاريخى. لكن الحكومة البريطانية لم تزل تعتز من صميم القلب بأحد أكبر الأوغاد فى تاريخ الشركات فى بريطانيا، وهى حقيقة توحى بأن الصفوة فى بريطانيا لم يتمكنوا بعد من مواجهة ماضيهم الاستعمارى وماضى شركاتهم. ومن الغريب أيضا أن التمثال يشمخ فى مقر الحكومة البريطانية وليس فى المنطقة التجارية فى لندن. لقد كان كلايف «أحد رجال الشركة» وحصل على ما حصل عليه لتحقيق مصالح الشركة ومصالحه الشخصية أيضا. فإذا كان من الواجب بناء نصب تذكارى أصلا، فكان حرى به أن يكون فى شارع ليدنهول فى المكان الذى كان يقع فيه المقر الرئيسى للشركة. لكن المنطقة التجارية - كما رأينا - تتنصل من تاريخ شركاتها.

ومن المثير للدهشة أن الرفع من شأن كلايف يتعارض تماما مع رؤية الكثيرين من معاصرى الشركة والانطباع الذى كانوا يريدون أن يظل فى أذهان الناس عن كبار مديرى الشركة؛ فنجد مثلا أن جيرمى بنتام - المفكر النفعى الكبير - قد اقترح فى عام ١٨٢٢ على مديرى الشركة ومساهميها أن يقوموا بتشييد تمثال لوارين هاستينجس عليه الكلمات الآتية: «لتُملأ بالمال فقط جيوبنا، ولن نعبد طاغية بالغ الفحش». وأضاف بنتام أنه يجب عمل تمثال آخر «لأحد المتواطئين يلبس ثوبا طويلا، ويضع رشوة فى يد التمثال الأول»[٢]. وفى النهاية، تم عمل نصب تذكارى لهاستينجس، ولكن كتب عليه شىء آخر. كانت أرملته هى التى شيدت هذا التمثال داخل الجناح الشمالى من كنيسة «وستمنستر آبى»، إنه تمثال بسيط كُتب عليه أن هاستينجس «قد وقع عليه الاختيار بسبب مواهبه البارزة



الخريطة رقم (٣) لندن الشركة

واستقامته». وفى الجانب الآخر من جناح الكنيسة ـ فى مكان يمكن أن نعده «ركن الشركة» فيها ـ يلفت أنظارنا تمثالان لاثنين من أهم أبطال معركة بلاسى هما: الأدميرال تشارلز واطسون، و إير كوتى الذى كان نقيبا فى ذلك الوقت وأصبح فريق أول فى النهاية. وتوحى تلك النصب التذكارية بسيادة وتفوق الشركة؛ حيث تختلط فيها السمات الكلاسيكية والشرقية، مثل لوحة «التقديم» التى أبدعها، سپريديون؛ فنجد فى لوحة واطسون أحد الهنود بلا ملابس وهو طريح الأرض ويضع رأسه فى يده. أما فى لوحة إير كوتى فنجد هنديا آخر، ولكن فى هذه المرة كانت يداه مقيدتين خلف ظهره.

لقد مر قرن كامل منذ أن قرر كيرزون أن يصلح سمعة كلايف. لكن العالم تغير مع زوال الإمبراطورية وسقوط الشيوعية وظهور العولمة. وعندما نقف أمام تمثال كلايف، نجد أمامنا مفارقة تاريخية لافتة للنظر. وبعد مرور مائة عام، ها هى الذكرى الخمسون بعد المائتين لمعركة بلاسى تقترب؛ مما يفرض علينا إعادة تقييم لمكانة الشركة فى ذاكرة مجتمعنا، وليس الهدف هو تحطيم تلك التماثيل ولكن الهدف هو أن نتعلم من صعود الشركة وسقوطها، ونغير من سلوكنا وفقا للدروس التى تعلمناها.

لقد تسببت شركة الهند الشرقية بشكل منتظم على مدى مشوار حياتها فى خليط من المشاعر، بدءا من الإعجاب إلى الخوف وحتى الكره التام. لقد ظهر هذا الصدام بين وجهات النظر كأوضح ما يكون خلال المناقشات البرلمانية الساخنة فى العاشر من مايو من عام ١٧٧٣، والتى تناولت المسلك الذى انتهجه كلايف فى البنغال. كان هناك انقسام فى الرأى حتى داخل الحكومة فى ذلك الحين؛ حيث كان أليكساندر ويدربيرن(*) ـ مساعد النائب العام ـ يقف بقوة فى صف الشركة ويقول:

«إن أى مؤرخ نزيه سوف يسجل بقلمه تلك المعاملات ويصفها على حقيقتها؛ ولن يمتنع أبدا عن جعل الأجيال القادمة تشعر بالإعجاب عندما يروى لهم أنه

(*) اليكسندر ويدربيرن (١٧٣٣ ـ ١٨٠٥) محام إسكتلندى تدرج فى المناصب الحكومية حتى أصبح عضوا فى البرلمان، ثم وصل فى النهاية إلى منصب رئيس الوزراء ـ (المترجم).

خلال ثورة كسبت للشركة سلطانا أكبر وأغنى وأكثر سكانا مما كان لأثينا فى يوم من الأيام أو حتى روما نفسها . . . لن يكتشف أشد المحققين فضولا إلا أقل القليل من الأعمال ـ أقل أقل القليل ـ التى تنم عن تصرف شائن من قبل أفرادها، ولن يجد أبدا ما يلطخ سمعة هويتها البريطانية».

وعلى الفور وقف النائب العام إدوارد ثيرلو ليناقض صديقه المثقف، ويعترض قائلا : «إلى أى شىء سوى جشع موظفى الشركة نعزى التغير من ازدهار كبير للبنغال تحت حكم أبنائه، إلى انحدار إلى حافة الدمار تحت حكمنا!»[٣].

يتضح من حياة الشركة التى امتدت حوالى ٢٧٥ عاما أنها لم تكن شركة واحدة وإنما العديد من الشركات. ومن ناحية التكوين المؤسسى نجد أن الشركة الأصلية التى كان رأس مالها يقتصر على رحلة تجارية واحدة، كانت تختلف تماما عن تلك الشركة العالمية متعددة الجنسيات ذات «الأسهم باهظة الثمن» التى ظهرت فى الخمسينيات من القرن الثامن عشر، ناهيك عن تحولها إلى أداة تدير إمبراطورية فى الخمسينيات من القرن التاسع عشر. أيضا لم يكن التقدم الذى حققته سهلا أبدا؛ ففى عام ١٦٥٧ كانت على وشك الزوال، وبعد ثلاثين عاما تسببت بغطرستها وحبها للمغامرة فى فقدان امتيازاتها التجارية التى لم تستردها إلا عن طريق استغلال الثغرات القانونية والاندماج مع الشركات المعادية لتكوين الشركة المتحدة فى عام ١٧٠٩ . وعندما أقامت ثورة البنغال العالم ولم تقعده، بدأت الشركة تفقد مكانتها كمشروع تجارى مستقل تدريجيا، ففقدت أولا استقلال أنظمة حكمها المستقلة، ثم امتيازاتها التجارية، وفى النهاية فقدت كل الوظائف التى كانت تقوم بها، حتى لم يتبق منها سوى هيكل مالى يقوم بدفع حصص الأرباح. ويتضح وضوحا تاما من عملية التحول المستمر لشركة الهند الشرقية أن لها جوانب أربع : أداة أعمال، دورها كقوة انقلاب فى تاريخ العالم، نزعتها للسيطرة الاستعمارية، وخضوعها للمساءلة على أفعالها كشركة تجارية. وسيتم تناول هذه الجوانب الأربع بالترتيب.

كان زوال الشركة فى عام ١٨٧٤ بمثابة النهاية لعهد الشركة المرخصة من قبل الدولة. فلم تعد تلك المؤسسات المركانتيلية الضخمة تناسب إمبراطورية التجارة الحرة الجديدة التى بدأت بريطانيا فى تأسيسها حول العالم. لقد كانت الشركة وغيرها من الشركات المرخصة تجمع بين السيادة على البلاد الأجنبية والتجارة فى الوقت نفسه ثم تم فصل ذلك عن تلك؛ حيث أصبحت البحرية الملكية هى التى تقوم بمهمة فرض التجارة، تماما كما حدث خلال حروب الأفيون. وأدى تدهور تجارة العبيد إلى القضاء على الشركة الملكية الإفريقية فى عام ١٨٢١. وبعد مرور عامين، تم تصفية شركة ليفانت(*) القديمة. ومن الغريب حقا أن شركة ساوث سى التى سببت رعبا شديدا فى عام ١٧٢١، قد استمرت لقرن آخر ولم يتم إغلاقها إلا فى عام ١٨٥٣. أما شركة خليج هدسون فهى لا زالت موجودة حتى يومنا هذا، لكنها تنازلت عن حقوقها الإقليمية فى عام ١٨٦٩، وأصبحت تعمل فى البيع بالتجزئة. وتم فى الوقت نفسه إزالة القيود التى دامت لفترة طويلة على توسيع الشركات تدريجيا، وذلك عندما تم فى عام ١٨٢٥ إلغاء قانون المشروعات الوهمية الذى صدر فى عام ١٧٢١، وإقرار قانون المساهمة فى عام ١٨٤٤ الذى كان يسمح بإنشاء الشركات عن طريق التسجيل المعتاد. وفى النهاية، وبعد مرور عام على إزالة المقر الرئيسى لشركة الهند الشرقية، صدر قانون الشركات الشامل وأضيف إلى سجل القوانين. وسرعان ما تبعه نشوء فقاعة اقتصادية فى سوق الأسهم، وانهيار بنك أوفريند وجارنى الذى كان أحد البنوك الكبرى فى عام ١٨٦٦[٤].

قد تكون شركة الهند الشرقية قد انتهت فى إطار الشكل القانونى المحدد الذى كانت تمثله، ولكن أنظمة الحكم والإدارة الخاصة بها لا تزال موجودة فى المؤسسات الحديثة عابرة القارات. بل إن عملية إدارة المعلومات التى كانت الشركة تقوم بها عن طريق كتابها وموظفيها الكثيرين يجعلها أحد رواد الشركات القائمة على قاعدة معرفية[٥]. وكان أحد أسرار نجاحها التجارى الدائم هو نجاحها فى

(*) تعنى كلمة Levant البلاد الواقعة شرق البحر المتوسط - (المترجم).

الموازنة بين العرض والطلب، وذلك على طول خطوط إمدادات طويلة، سواء بالنسبة للمنسوجات أو الشاى. لقد مرت الشركة بـ «عصرين ذهبيين» خلال حياتها: كان الأول فى الفترة ما بين السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن السابع عشر، والثانى فى الفترة ما بين العشرينيات والثلاثينيات من القرن الثامن عشر. وخلال هذين العصرين اتبعت الشركة منهاجا متقدما ومركزا للحصول على الموارد، والتسويق، والتمويل؛ وأدى هذا المنهاج إلى إتاحة بضائع عالية الجودة للمستهلك، وتوفير حصص أرباح ثابتة للمستثمرين، وعائدات ضرائب صحيحة. إلا أنه فى كلا الحالتين لم يعقب الازدهار الذى حققته أزمة اقتصادية، ولكن محاولة متعمدة لتحقيق ثروة وسلطة غير شرعيتين. وعندما وصل فيليب فرانسيس إلى البنغال، وأصبح نصير العامة فى السبعينيات من القرن الثامن عشر، كان يرى أنه بدلا من أن تقوم الشركة بتحقيق «ربح متوسط ودائم»، لكنها كانت تبدو عازمة على الحصول على «عائدات سريعة ومفرطة»[٦].

ويكمن أحد جوانب المشكلة فى أن الاحتكار كان يشكل جزءا أساسيا من الهوية التجارية للشركة؛ مما دفعها إلى محاولة تحقيق السيادة فى كلا المجالين. والأهم من ذلك - حسبما يرى آدم سميث - هو أن تركيبة الشركة كشركة مساهمة، أوجدت عند كلٍّ من مديريها ومستثمريها نزعة «للإهمال» و«الإسراف». وكان سميث يرى أيضا أن هذا الفصل بين الملكية والإدارة كان بمثابة خطر مزدوج؛ حيث استغل المديرون الشركة لتحقيق أهدافهم، وكان حاملو الأسهم يستثمرون أموالهم دون أن يتحملوا المسئولية التى يفرضها الانخراط المباشر فى شئون الشركة. وعلى الرغم من أن المشروع الوهمى للشركة فى البنغال قد لا يقترب فى روعته من المشروع الوهمى لشركة ساوث سى فى عام ١٧٢٠، فإنه يعد شاهدا على النزعة الطبيعية المتأصلة فى المؤسسات المساهمة: جشع المديرين، والتجارة الداخلية، والمغالاة فى تقدير الأرباح المستقبلية، والزيادة الجنونية فى أسواق المال. وعقب ذلك انهارت الشركة وانهارت أسعار الأسهم، واتضح للدولة الإنجليزية التى أصابتها الصدمة ما يحدث من عواقب وخيمة على الأموال والبشر عند إطلاق العنان للشركات.

وتعد شركة جون(*) مثالا على أن امتزاج الأسواق المفتوحة والمؤسسات ليس من الضرورة فى شيء، وأن التنوع الاقتصادى والمشروعات الاقتصادية يزدهران ازدهارا أفضل عند ضبط زمام الشركات التجارية الضخمة. وكان آدم سميث قد أجرى تحليلا معاصرا عن الاقتصاد التجارى المتنامى فى بريطانيا القرن الثامن عشر، يتضح منه أنه من الملائم أن يكون لشركات الأعمال جذور محلية، وأن تكون محدودة الحجم و قابلة للمساءلة عما تسببه للآخرين من مشاكل. وكثيرا ما يشار إلى آدم سميث على أن نظرياته الاقتصادية هى التى حفزت على قيام العولمة، إلا أن سميث كان يشعر بالصدمة عندما رأى أن تلك الشركة غير المحدودة سيطرت على الحياة الاقتصادية والسياسية، وكان يرى أن رفاهية العالم ليست هى فقط المعرضة للخطر، ولكن أيضا المبادئ الأخلاقية فى المجتمع ككل.

الانقلاب الذى قامت به الشركة

اعتادت الشركة على الحصول على الامتيازات التجارية والملكية التجارية. إلا أن سيطرتها على أقاليم كاملة، ثم قيامها بإدارة تلك الأقاليم على أنها عزب تُدر الأرباح هو السبب فى دمارها. ولم تكن الشركة البريطانية هى الوحيدة فى هذا الأمر؛ فقبلها بفترة طويلة قامت شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة بحكم إندونيسيا عقب غزوها. وفى جنوب الهند، كانت الريادة للفرنسيين فى مجال صناعة الحكام فى الهند، وهو الأمر الذى نقله كلايف بنجاح إلى إقليم البنغال. كان الاختلاف الذى يميز الانقلاب الذى قامت به شركة جون، هو أنها قلبت النظام التجارى القائم فى العالم.

كانت البنغال هى أغنى مقاطعة فى أحد أعظم نظامين اقتصاديين فى آسيا ـ الهند والصين ـ وأصبحت جزءا أساسيا فى الإستراتيجية التجارية لشركة الهند الشرقية منذ أواخر القرن السابع عشر. إلا أن الفرمان الشهير الذى صدر فى عام ١٧١٧، والذى أكد على إعفاء الشركة من الضرائب، لم يكن كافيا لتلك الشركة

(*) المقصود هنا شركة الهند الشرقية ـ (المترجم).

التى كان يهدف موظفوها إلى تحقيق الأرباح لأنفسهم وللشركة. وعلى الفور أخذ موظفوها فى البنغال فى استغلالها كغطاء لتجارتهم الخاصة. ولم يؤد ذلك فقط إلى خرق الشروط الحرفية لاتفاق قانونى ملزم، لكنه أيضا كان يمثل تهربا ضريبيا على نطاق واسع، ويحرم خزانة البنغال من العائدات. **لقد بذل الحاكم المحلى جهودا مستمرة ليجعل الشركة تتقيد بالشروط الواردة فى اتفاق التجارة بينهما، وكانت هذه الجهود هى العامل الأساسى فى قيام معركة بلاسى.** وكان مديرو الشركة فى البنغال، وأعضاء مجلس إدارتها فى لندن، يدركون لسنوات أن ذلك يمثل «إهانة كبيرة»، إلا أنهم لم يفعلوا شيئا لإنهاء تلك المشكلة من جذورها[٧]. وكانوا لا يحترمون القانون المحلى، وكان ذلك يُدر عليهم أرباحا كثيرة، كما أن أنفسهم طُبعت على عدم احترام هذا القانون.

انتصر كلايف، وكان لانتصاره الأثر الكبير فى تمكين الشركة من تحويل مسار فائض الأموال فى البنغال من حكومة إمبراطور دلهى المغولى، وحكومة الحاكم المحلى للبنغال، إلى قصور وعزب بريطانيا. كما أن استيلاء الشركة على البنغال وفر للشركة قاعدة تنطلق منها لتحقيق مشروعاتها التى تلت ذلك فى الصين. وفرضت الشركة احتكارها على إنتاج الأفيون فى بيهار، ثم شجعت على تهريبه إلى الصين كوسيلة لتوفير الأموال اللازمة لتجارتها المتنامية فى الشاى. وكانت الشركة تتردد فى فعل ذلك فى البداية، إلا أنها واصلت هذا الطريق بإلحاح بعد ذلك. وكان كل من الشركة ـ فى بريطانيا وخارجها ـ تعلم هذه المرة أيضا تمام العلم أن ما تقوم به غير شرعى. إلا أن الغنيمة كانت ضخمة. وعندما تدخلت السلطات الصينية فى النهاية لقمع هؤلاء التجار، كان الرد المشترك للشركة والتاج البريطانى هو سياسة الحرب، والغزو[*].

(*) والحصول على تعويض، والاستحواذ على هونج كونج، والحصول على امتيازات بفتح الموانى وغير ذلك من الشروط والامتيازات التى يفرضها المنتصر على ضحيته التى لا يحترمها ولا يعترف لها بحقوق ـ (المترجم).

كان إصرار الشركة على استخدام كلٍّ من الوسائل السياسية والاقتصادية لتحقيق أهدافها المالية هو السبب فى انهيار هذه الإمبراطوريات العالمية . وكانت الإمبراطورية المغولية فى دلهى فى طريقها بالفعل إلى الزوال بحلول الخمسينيات من القرن الثامن عشر . وكانت الشركات الأوروپية تلعب دورا هامشيًا ؛ حيث كانت الأراضى التى يملكونها تقتصر على الأراضى الساحلية ، وكانت تجارتها تشكل جزءا بسيطا فقط من التجارة الخارجية للإمبراطورية . وبعد معركة بلاسى ونقل حق الحصول على ضرائب الديوانى إلى الشركة ، برزت مؤسسة تهدف إلى الربح فى قلب الدولة المغولية المتداعية ، مؤسسة تستنزف تدريجيا موارد ونفوذ تلك الإمبراطورية . وأخذت الشركة وقتا أطول بكثير للسيطرة على الأسواق الصينية ، ومن المؤكد أن الدور الذى لعبته الشركة يأتى فى المرتبة الثانية بالنسبة للدولة البريطانية التى كانت تهدف إلى بناء الإمبراطورية . إلا أن قيامها بتطوير وزيادة تجارة الأفيون هو الذى ساعدها فى الولوج إلى اقتصاد دولة كينج فى الصين الذى كان اقتصادها مستقلا . شركة الهند الشرقية هى التى حطمت السلطة التنظيمية للدولة المغولية فى الهند أولا ، ثم بعدها دولة كينج فى الصين . أما الإنتاج الصناعى فى مانشستر ، فقد قام فقط بتوجيه الضربة القاضية التى أنهت معاناة الإمبراطوريتين المتداعيتين .

لم يكن من شك لدى روبرت كلايف ، أو إدموند بيرك ، أو كارل ماركس بعدهم ، فى أن ما قامت به الشركة يعد انقلابا . أما بالنسبة لكلايف فكان يشعر بسعادة كبيرة وهو يرى الكنوز تتدفق بلا نهاية من الشرق إلى الغرب . أيضا كان بيرك يجد متعة بالغة فيما يحققه كلايف من نجاحات ، ولكن فى البداية فقط . وعندما ازدادت معرفته بالشركة وتحرى أكثر عن ممارساتها ، زادت صدمته لأن هذه الهيئة التجارية قلبت أنظمة الحكم القائمة فى الهند . أما ماركس ـ بفلسفته المعهودة ـ فكان يرى أن الانقلاب الذى قامت به الشركة يعد فى آن واحد كارثة إنسانية ودافع على التحديث . وعلى الرغم من أن بيرك كان يتعاطف بشدة مع الشعب الهندى ، فإن ذلك التعاطف لم يكن كافيا له ليتناول حقيقة الحكم الاستعمارى القائم .

كانت الشركة خلال العشرين سنة الأخيرة من حياتها الفعالة تحكم فقط على أنها ممثل للإمبراطورية البريطانية. وإذا عدنا إلى الوراء أكثر فسنرى أن قانون الهند الذى صدر فى عام ١٧٨٤ يمثل تحول الشركة بشكل ثابت من مجرد هيئة تجارية إلى هيئة تدير إمبراطورية. إذن لقد كانت مسألة تكوين الإمبراطورية - كما يقول هيو بون - شيئا محوريا فى هوية الشركة على مدى الثلث الأخير من حياتها على الأقل. لكن من السهل إثبات وجود الجين، أو «النزعة الاستعمارية» التى كانت وراء ما قامت به الشركة قبل ذلك بكثير، وعلى وجه الخصوص تلك المحاولة المدمرة للحصول على السلطة فى أيام جوزيا تشايلد فى ثمانينيات القرن السابع عشر. وكان الاصطدام المستمر مع الدولة حول المستفيد من الهيكل التنظيمى والمالى دوما من خصائص بنية الشركة. والذى حول هذا التوتر إلى استعمار، هو أن الشركة كان لها وجود شرعى، وعن طريق تلك الطبيعة الخاصة للشركة أصبح لها بعض خصائص الدولة ذات السيادة فى تعاملها مع القوى الخارجية. إلا أن الأهم من ذلك هو رغبة الشركة فى زيادة العائدات إلى أقصى حد من أجل مديريها ومستثمريها، **وأنجح وسيلة لتحقيق ذلك هى تهميش دور الدولة والمجتمع، وانتزاع الثروة دون مساءلة، وهو الأسلوب نفسه الذى اتبعته الإمبراطوريات على مر العصور.**

كانت النتيجة، بطبيعة الحال، هى ذلك الاستنزاف الرهيب لموارد الهند. وكان ثمة مشكلتان تفسدان تحليل الآثار الاقتصادية التى تركتها الشركة على الهند: البيانات الإحصائية، والتخمينات. إن أى محاولة لتقدير الأثر الاقتصادى للشركة سيكون عرضة للنقد بسبب طبيعة النظام المحاسبى للدولة والشركات فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والذى لم يكن خاليا من العيوب. كما نحتاج أيضا إلى قدر كبير من حصافة الرأى والتمييز لكى نتمكن من تحديد ما يجب أن نضمه لهذا الاستنزاف الذى يشمل فى أوسع صورة قيمة تجارة الشركة مع الهند التى كانت من جانب واحد فقط، وقيمة التجارة الخاصة لمديرى الشركة. وعلى

الرغم من الخلاف المتواصل بين الأكاديميين فى العصر الحديث حول تلك القضية، فإن تقديراتهم لا تختلف كثيرا عن ١,٢ مليون جنيه إسترلينى فى العام التى قدرها بيرك فى عام ١٧٨٣. وفى ستينيات القرن العشرين، توصل البروفسور ن. ك. سينها إلى رقم أعلى وهو ١,٦ مليون جنيه إسترلينى فى المتوسط ما بين عامى ١٧٥٧ و١٧٨٠. أما راجات دتا، فقد قلل مؤخرا من قيمة الاستنزاف ليصل إلى مليون جنيه إسترلينى فى الفترة ما بين معركة بلاسى وعام ١٧٩٤[٨]. إلا أنه من المحتمل أن تكون تلك الأرقام أقل بكثير من الحقيقة؛ حيث إنها لا تضم القيمة الكبيرة التى حصلت عليها الشركة من وراء وضعها الاحتكارى الذى مكنها من دفع أسعار أقل من أسعار السوق بالنسبة لسلع مثل المنسوجات والأفيون، وما نتج عن ذلك من الأموال التى استخدمت فى دعم تجارة الشركة مع الصين. وبطبيعة الحال تغيرت طبيعة هذا الاستنزاف تغيرا جذريا فى القرن التاسع عشر عندما توقفت الشركة عن ممارسة التجارة. وكتب مونتجمرى مارتن فى عام ١٨٣٨ يقول إن متوسط الأموال المنقولة خلال الثلاثين عاما التى سبقت ذلك كانت قد بلغت حوالى ٣ ملايين جنيه إسترلينى سنويًا؛ ووفقا لحساباته فإن هذا المبلغ يعادل ٧٢٣ مليون و٩٩٧ ألف و٩١٧ جنيهًا بنسبة ١٢٪ فائدة مركبة[٩]. ووفقا للقوة الشرائية فى القرن الحادى والعشرين، فإن هذا المبلغ يعادل أكثر من ٤٠ مليار جنيه إسترلينى[١٠].

لكن القضية الأهم هى تأثير تلك التدفقات من الأموال على نهوض بريطانيا وتدهور الهند وبعدها الصين. لقد تحدث معاصرو الشركة عن هذا الأمر بوضوح. ففى عام ١٧٧٢، كتب ألكسندر داو يقول: «يمكن إرجاع بداية هذا التدهور إلى يوم وقعت البنغال تحت سيطرة الأجانب»[١١]. وفى بريطانيا، يشتد الجدل حول العلاقة بين غزو الشركة للهند وتمويل الثورة الصناعية. ففى نهاية القرن التاسع عشر، كتب بروكس آدمز(*) يقول إن التزامن بين تدفق الأسلاب إلى بريطانيا من الهند وانتشار تقنيات صناعية جديدة كان تزامنا لافتا للنظر.

(*) بروكس آدمز (١٨٤٨ - ١٩٢٩) مؤرخ أمريكى ناقد للاشتراكية، وكان يؤمن بأن الإمبراطوريات الاقتصادية تظهر وتنهار فى دوائر يمكن التنبؤ بها - (المترجم).

ويقول آدمز إنه لولا الموارد التى توفرت عن طريق استنزاف الهند، لما عملت ماكينات الغزل ولا المحرك البخارى الذى اخترعه واطس. ويخلُص آدمز إلى أنه **«لم يحدث منذ بدء الخليقة أن حقق أى نوع من الاستثمار الأرباح التى حصدتها الشركة عن طريق نهب موارد الهند»**(*)(١٢) . وقد استغل مناصرو القومية فى الهند النتائج التى توصل إليها آدمز على نطاق واسع فى إطار النضال من أجل الاستقلال. إلا أن [بعض] المؤرخين الهنود المحدثين كانوا أكثر حذرا؛ حيث يرون مثلا أنه «من المستبعد أن تكون تلك الثروات الخاصة ذات أهمية تذكر فى تمويل الثورة الصناعية»(١٣) .

إلا أننا نحتاج إلى تحليل أكثر دقة حتى نصل إلى الحقيقة. تكمن أهمية هذا الاستنزاف فى تأثيره على ما يتعلق به من أنماط الاستهلاك وتكوين رأس المال. ففى الهند، نجد أن الاستنزاف أدى إلى خفض معدل الاستهلاك وأعاد توجيه مسار معدل المدخرات الذى كان ضئيلا أصلا، ولكنه أيضا مكن بريطانيا من الإنفاق بمعدل يزيد عما توفره مواردها، ومكنها من الاستهلاك، والتجارة، والاستثمار بمعدل أكبر بكثير مما يسمح به اقتصادها الداخلى. إلا أن السر الأكبر وراء هذا الاستنزاف لا يكمن فقط فى قدرته على توفير الأموال اللازمة لمئات قليلة من أثرياء الشركة للعيش فى بذخ، وإنما يكمن أيضا فى قدرته على توفير السلع اللازمة لتجارة إعادة التصدير واسعة النطاق للسلع الآسيوية إلى أوروبا وأمريكا وغيرها. وبحلول عام ١٧٧٠، كانت قيمة فائض الواردات من جانب واحد إلى آسيا قد بلغت بالفعل ١,٤ مليون جنيه إسترلينى، ثم ازدادت بسرعة لتصل إلى ٤,٨ مليون فى عام ١٨٠٠. إلا أن تلك الإحصائية الساذجة تخفى الأهمية الحقيقية للتغير. ووفقا للتحليل الذى قام به أوتسا باتنيك نجد أن استنزاف آسيا تزايد كجزء من إجمالى الإنتاج المحلى فى بريطانيا من ١,٧٪ فى عام ١٧٧٠ الى ٣,٥٪ فى عام ١٨٠٠(١٤). **ويمكن أن نقول بصورة حاسمة أنه منذ عام ١٨٠٠ فصاعدا، بدأ استنزاف موارد آسيا يماثل العملية الضخمة لكسب**

(*) بالطبع هناك بين المؤرخين الهنود المحدثين مستغربون، كما نشاهد المستغربين فى المجالات الإعلامية والحكومية والأكاديمية المصرية والعربية ـ (المترجم).

الثروة، التى قامت بها بريطانيا خلال تاريخها من خلال مزارع السكر فى جزر الهند الغربية التى كانت تعتمد على تشغيل العبيد. وكان مجموع الفائض فى عام ١٨٠١ يعادل أكثر من ٨٦٪ من إجمالى رأس المال المكون من المدخرات المحلية فى بريطانيا(١٥).

ويرى جواهرلال نهرو(*) أن أقوى مؤشر على الأذى الذى أصاب الهند بسبب التأثير المشترك للشركة والحكم البريطانى هو أن «تلك الأجزاء من الهند التى ظلت أطول من غيرها تحت الحكم البريطانى هى الأفقر حتى يومنا هذا»، واختص بالذكر البنغال وبيهار وأوريسا(١٦). والأهم من ذلك هو أن التقديرات التى أجراها الخبراء تشير إلى أن مستويات دخل الفرد فى الهند ـ والتى كانت تتضاءل أصلا ـ انخفضت من ٥٤٠ دولارًا فى العام الذى حدثت فيه معركة بلاسى إلى ٥٢٠ دولارًا عند اندلاع الثورة العظيمة فى عام ١٨٥٧. وخلال الفترة نفسها، قفز معدل دخل الفرد فى بريطانيا من ١٤٢٤ دولارًا إلى ٢٧١٧ دولارًا(١٧).

مساءلة الشركة قانونيا

إن الشركات لا تصحح أخطاءها بنفسها، وهو الأمر الذى لاحظه إدموند بيرك بصفة مباشرة. فلا يوجد فى هيكلها ما يدعو إلى وقف الزيادة فى توسع الأسواق، أو يبتعد عن التدخلات السياسية التى تتلاعب بالأسواق لمصلحة تلك الشركات. ولذلك فان هناك حاجة ملحة لوجود آليات خارجية لمحاسبة الشركات على سوء تصرفها، وينطبق ذلك على عصر بيرك، وعصرنا. ولكن عندما كُشف اللثام عن نظام الرشاوى واسع النطاق الذى كانت تديره الشركة، وحاول البرلمان توجيه الاتهام بالتقصير والخيانة لرئيس مجلس الملك، لم يكن من

(*) جواهرلال نهرو (١٨٨٩ ـ ١٩٦٤) زعيم سياسى بارز فى حزب المؤتمر، وشخصية محورية فى حركة الاستقلال الهندية، أصبح أول رئيس وزراء، وظل فى المنصب حتى وفاته (١٩٤٧ ـ ١٩٦٤)، ثم أصبحت ابنته إنديرا غاندى رئيسة وزراء بعد وفاته بسنتين ـ (المترجم).

الملك سوى أن قام بحل البرلمان. وعندما عُرضت جرائم كلايف «السوداء» على مجلس العموم بعد مرور ٧٠ عاما، قام المجلس بموازنة جرائمه مع الدور الذى لعبه فى توسيع الإمبراطورية، ولم يُوجه له اللوم. وعندما لجأ بيرك إلى آلية توجيه الاتهام بالتقصير والخيانة مرة أخرى لمحاسبة هاستينجس على أعماله فى البنغال، قام مجلس اللوردات بتبرئة ساحته.

كان للشركة مجموعة من القواعد والعقود لتوجيه مسلك موظفيها. ونجحت الشركة بعد الفساد الذى كان قائما فى تسعينيات القرن السابع عشر فى وضع معايير أخلاقية مقبولة للسلوكيات. إلا أن هذه الضوابط انهارت تماما وسط جنون الجشع عندما هبطت على الشركة الأرباح السريعة من ممتلكاتها فى الهند. ولم يكن الحظر الذى فُرض على تلقى الرشاوى فى عام ١٧٦٤ كافيا أبدا، بل كان قد فات أوانه أيضا. وحاول لورانس سوليفان كبح الشطط الذى كان يميز حب المغامرة عند كلايف . إلا أنه فى السبعينيات من القرن الثامن عشر، كان سوليفان فى حاجة ماسة إلى المال، فأرسل ابنه ستيفن عن طيب خاطر إلى البنغال ليعود بنصيب العائلة من الثروة من تجارة الأفيون والعقود التجارية. لقد حذر آدم سميث من أن سلطة الاحتكار لا تدمر السوق فقط، وإنما تفتح الباب على مصراعيه لإهمال المديرين. إن الأعمال التى كانت تمارسها الشركة لم تتسبب فقط فى خسائر اقتصادية للمستهلكين فى بريطانيا والمنتجين فى الهند، بل تسببت أيضا فى تفكك المجتمع وتدمير العمل العام. ولا تزال المجاعة التى ضربت البنغال فى عام ١٧٧٠ بارزة على مر العصور لتذكرنا بعنف بعواقب إهمال الشركات. وبعد أكثر من مائة عام على هذا الحدث، اضطر جورج تشيزنى إلى الاعتراف فى كتاباته فى عام ١٨٧٧ بأن مجاعة البنغال قد تسببت فى «خراب . . . لم تنته آثاره بعد»، وقد كان جورج موظفا مدنيا فى وزارة شئون الهند فى لندن[١٨].

كانت الطريقة الوحيدة أمام بيرك للتغلب على إفلات الشركة من العقوبة هو إعادة صياغة مرسوم تأسيسها بحيث تصبح مرة أخرى عرضة للمساءلة القانونية. وفى ديسمبر من عام ١٧٨٣، وقف بيرك أمام البرلمان مدافعا عن مشروع قانون

الهند الذى قام بتقديمه، وأوضح أثناء حديثه الفرق بين الحقوق السياسية والحقوق التجارية. وقال بيرك: إن «الميثاق العظيم ـ Magna Charta، هو ميثاق يهدف إلى تقييد السلطة وإنهاء الاحتكار. أما مرسوم تأسيس شركة الهند الشرقية هو ميثاق لوضع نظام احتكار وإنشاء السلطة. وكان بيرك يعتقد أن لديه حجة قوية تجعل الشركة ومديريها يُساءلون على أعمالهم: «إنهم مسئولون ـ هيئتهم كشركة وهم أنفسهم كأفراد ـ هم وأتباعهم أمام العدالة السامية فى تلك المملكة». وكان بيرك يرى أن قرار منح ترخيص لأى شركة يحمل فى طياته واجبات على الشركة؛ حيث إن «هذه الأمة لم تمنح قط السلطة لأحد دون أن تفرض عليه قدرا مساويا من المسئولية»[١٩]. إلا أن بلاغة بيرك المفعمة بالحماس لم تكن كافية لجعل تلك المبادئ ـ مبادئ قانون الفطرة ـ تتغلب على المصالح المكتسبة بالقانون واعتزاز البريطانيين بإمبراطوريتهم، وهما سمتان سيطرتا على بريطانيا فى القرن الثامن عشر.

وظلت الدول لقرون تحاول تحقيق المطامع الاستعمارية لملوكها وتتجاهل مصالحها ومصالح الشعوب الأخرى. لقد كفل الإصلاح والثورات الدساتير التى تُلزم معظم الدول فى الداخل والقانون الدولى الذى يلزمها فى الخارج، وأن تكون مهمتها هى دعم المصلحة العامة الأوسع نطاقا فى المجتمع الدولى. وعندما تنتهج الدول نهجا استعماريا وتبحث عن مصالحها الخاصة بغض النظر عن مصالح الآخرين، يدمر هذا المنهاج المعايير السلوكية المعترف بها. إن الإحساس القوى بأن المعايير الثابتة للقانون والأخلاق قد انتُهكت، كان مصدر الجانب الأكبر من ذلك الحماس الذى تميزت به المعارضة الدولية للغزو البريطانى الأمريكى للعراق فى عام ٢٠٠٣.

ومن العجيب إلى حد ما أن عملية التحول الديمقراطى ضلت الطريق إلى بوابات مؤسسات الأعمال. يجب أن تعود المؤسسات الضخمة لتعمل فى توافق مع بقية المجتمع، تماما كما أُخضعت الدولة عن طريق الديمقراطية والقانون. ويقول مارجورى كيلى ـ الذى يكتب عن أخلاقيات الأعمال التجارية: «لم يكن

من الضرورى طرد الحكومة للتخلص من الملكية؛ فقد قمنا بدلا من ذلك بتغيير أسس السيادة التى قامت عليها الحكومة»[٢٠]. ونجد فى تاريخ الشركة بصيصا من الأمل فيما يتعلق بهذا الأمر؛ حيث نجد بعض المبادئ التى يمكن تطبيقها فى العصر الحالى، وأخص بالذكر التحليل الذى قام به سميث لمشكلة السلطة عند الشركة ونزعاتها الاحتكارية، وكذلك الأمر الذى أدركه بيرك مرتين، وهو أن الناس جميعا مهما تكن ثقافتهم لهم حقوق متساوية للحصول على العدالة، وأن الشركات الضخمة مؤسسات عامة تخضع للمساءلة أمام البرلمان.

زرع الجين الأخلاقى

نتعلم من كل من النظريات والتجربة العملية أن الشروط التى يمكن للشركات الكبيرة وفقا لها أن تساهم فى سعادة البشر هى شروط واضحة ومحددة. فيجب أولا وقبل أى شىء، تقييد قوتها فى السوق ونفوذها السياسى. فإذا زادت قوتها فى السوق أكثر من اللازم، فسوف تحجر على حق الاختيار وتستغل موقعها باستمرار لتقليل الفرص المتاحة أمام الآخرين، وتبتز الموردين والمستهلكين. وفى حال تحول الشركة الضخمة إلى قوة سياسية كبيرة، يصير فى مقدورها التلاعب باللوائح حتى تحصل بطريقة غير عادلة على إعانة من الحكومة، أو حماية. ثانيا، يجب وضع قواعد صارمة تكفل عدم قيام المديرين والمستثمرين باستخدام الشركة كأداة لتحقيق مصالحهم قصيرة الأمد على حساب الآخرين. وأخيرا، يجب أن تُقام أنظمة قضائية شفافة ولها سلطة فرض أحكامها حتى تكون قادرة على مساءلة الشركة على الضرر الذى سببته للمجتمع والبيئة. لا بد من تسهيل استخدام الحلول القضائية ذات الإجراءات الفعالة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد والمؤسسات.

إذا كنا نريد إطلاق الطاقات الإبداعية للأعمال التجارية، فيجب إعادة ترسيخ مبدأ الثقة بين الشركة والمجتمع. والقضية هى كيفية تحويل السلوك الأخلاقى إلى هيكل مؤسسى. وقد انصب اهتمام مؤيدى إصلاح الشركات بصفة عامة على

وضع لوائح لحل قضايا معينة، مثل أمان مكان العمل، وتكافؤ الفرص، أو الحفاظ على البيئة. ويرى آخرون أن تملك الدولة هو الحل أمام سوء استخدام الشركات الضخمة للسلطة، ولكن تلك العملية تتم الآن فى جميع أنحاء العالم بطريقة عكسية من خلال الخصخصة. ولم يغير قانون الشركات شيئا فى السعى الفطرى لتحقيق المصالح الشخصية للشركات وأفرادها، وهو أساس النموذج الأمريكى والبريطانى من الشركات. إن رجال السياسة لم يقوموا فقط بزيادة الحقوق القانونية للشركات الحديثة، بل تعمدوا أيضا حرمان الدولة من سلطتها التى توازن سلطة تلك الشركات، كما لو كانت السلطة المهيبة التى تمتلكها الشركات الضخمة قد بهرتهم. ونجد من نواح كثيرة أن الاقتصاد العالمى يمر حاليا بأسوأ هاتين المرحلتين وهى إزالة القيود الحكومية على النشاط الاقتصادى، دون وضع قيود تعويضية على سلطة المؤسسات الكبرى.

وإننا لنجد أن مديرى الشركات فى كثير من الدول، مثل بريطانيا والهند، يرون أنهم ملتزمون فقط أمام مساهمى الشركة. وعلى الرغم من النوايا الحسنة للكثير من مديرى الشركات، فإن هذا الالتزام القانونى له تأثير مدمر إلى أقصى حد على اضطلاع الشركات بمسئولياتها الاجتماعية. ونجد فى معظم الحالات أن مصطلح مسئولية الشركات يتحول إلى اسم آخر للمصالح الشخصية (التنويرية)، وهى أن حسن معاملة العملاء، والمنظمين، والمجتمعات، يؤهل الشركة للعمل. وتنشأ المشاكل بطبيعة الحال عند تعارض مصالح الشركات ومصالح المجتمع. وعند ذلك تختفى مسئولية الشركات وتأتى مصالح مساهمى الشركة فى المقدمة. أيضا لا توجد قوانين ولا لوائح تكفل قيام مساهمى الشركة بإشباع رغبتهم فى الحصول على الأرباح فى إطار أكثر شمولا: إطار من احترام المصالح طويلة الأمد للشركة، أو احترام حقوق الآخرين. وكما يقول آدم سميث فإننا فى حاجة إلى إجراءات استثنائية لإضفاء المزيد من «النزاهة والثبات» على مسلك كلٍّ من المديرين والمستثمرين.

وتعد عملية إعادة التوازن بين حقوق الشركات وامتيازاتها من الأهمية بمكان بالنسبة لتلك الجهود، وذلك حتى لا تكون الحماية القائمة للشركات ذات

المسئولية المحدودة بمثابة حاجز يحمى مديرى الشركات ومستثمريها من تحمل مسئولية أفعالهم. ويرى أحد الرواد فى مجال الاستثمار المسئول اجتماعيا فى المملكة المتحدة أن الأمر فى غاية الوضوح: **«يعطى المجتمع الشركات امتياز المسؤولية المحدودة، ويجب أن يصاحب هذا الامتياز مسئوليات اجتماعية يتحملها من حصل عليه»**[٢١]. ولكى يحدث ذلك لا بد من تضمين قانون الشركات «ما يضمن استمرار النزعة الأخلاقية»، وأول تلك القواعد الأخلاقية هى «لا تضر» ولتحقيق ذلك فى عالم الشركات، لا بد أن يفرض القانون على مديرى الشركات التزاما بمراعاة شعور الآخرين وتلافى الإهمال، والذى يمكن أن يكفل ألا تتسبب أفعالهم فى الإضرار بالمجتمع أو البيئة. كذلك لا بد أن يكون هناك التزام مماثل على عاتق المستثمرين يكفل تلافى الأذى الناتج عن رغبتهم الملحة فى الحصول على العائدات المالية: احصل على الأرباح بأى وسيلة تريدها، لكن لا يكون ذلك أبدا على حساب الآخرين.

ويجرى حاليا اتخاذ خطوات بذلك الصدد؛ حيث يجرى الآن تحديث نظام قانون الشركات فى بريطانيا بعد سنوات من المشاورات، والنتيجة هى أن المديرين سيتوجب عليهم أن «يحترموا مصالح الموظفين» و «يراعوا آثار الشركة على المجتمع والبيئة» ويضع ذلك التزاما على عاتق المديرين «بالتفكير» وليس «التحرك». ووفقا لتحالف مسئولية المؤسسات ـ Corporate Responsibility» (CORE) الواسع النطاق، يحتاج القانون لمزيد من التحسينات حتى لا يكون الالتزام الوحيد على المديرين هو مراعاة التأثيرات السلبية على غيرهم من حاملى الأسهم، وإنما يكون عليهم أيضا التزام باتخاذ إجراءات لتقليل والتخلص من تلك الأعباء[٢٢]. والخطوة الأولى هى تأسيس متطلبات قانونية. فيجب على الشركات أن تراجع العمليات التى تقوم بها لتحديد مدى انصياعها للقوانين. ويمكن أن يكون هناك فترات انتقالية لتغيير الصناعات الضارة وتحويلها إلى صناعات تضيف قيمة حقيقية من خلال منتجاتها وعملياتها. ويجب فى النهاية أن يكون هناك عقوبات واضحة ورادعة تقابل تلك الالتزامات القانونية، وتشمل تلك العقوبات سحب رخصة الشركة فى حال سوء التصرف الجسيم. وكما قال بيرك منذ أكثر من مائتى عام مضت «إذا ثبت سوء التصرف، يفسخ العقد».

وهكذا تجرى عملية إعادة تشكيل لقوى التغيير الداخلية للشركات لتماثل التزاماتها الاجتماعية، وذلك عن طريق هذا التعديل البسيط - والعميق فى الوقت نفسه - فى الشفرة الوراثية للشركات. أيضا سيعى حاملو الأسهم النتائج الأعم لاستثماراتهم ويحفزون البحث عن شركات تنتهج منهاجا إيجابيا لتقليل آثارها الضارة على الآخرين. ولن تكون المؤسسات الكبرى فقط عرضة للمساءلة، ولكن أيضا رأس المال نفسه.

خفض عمالة (Downsizing) المؤسسات[٢٣]

كان حجم الشركة يزيد من تعقيد مشكلة أساسية وهى السلوك، فعندما كانت شركة الهند الشرقية صغيرة الحجم، كان الضرر الذى يمكن أن تسببه مقيداً إلى حد ما. وعندما زاد حجمها وسيطرت على أسواق وأقاليم بأكملها، ازداد احتمال الضرر الذى يمكن أن تسببه زيادة كبيرة بالتوازى مع زيادة حجمها. لكن من النادر أن تحصل المؤسسات الكبرى فى القرن الحادى والعشرين على عقود الاحتكار المرخصة التى حصلت عليها شركة الهند الشرقية وبذلت قصارى الجهد للحفاظ عليها. إلا أنه لا شك فى أن اهتمام المؤسسات الكبرى بـ «توسيع السوق وتضييق حيز المنافسة» فى آن واحد - وهو ما لاحظه سميث - لا يزال سائدا. ومن المحزن أن عملية إلغاء اللوائح والقوانين فى العالم لم تصاحبها عملية حازمة لمنع الاحتكار ووضع سياسات تنافسية؛ وهكذا تزايدت التكتلات فى الأسواق الهامة لتصل إلى مستويات مدمرة اقتصاديا وخطرة سياسيا. ونجد حاليًا أن مستثمرى المؤسسات الكبرى يؤيدون اتجاها إلى الاحتكار؛ حيث يفضلون الشركات التى تفرض «حواجز منيعة على التجارة» ولها «سلطة واسعة لتحدى الأسعار»؛ حيث أن هاتين الميزتين ستدران أرباحا وفيرة على حاملى الأسهم.

تستثمر الشركات أموالها فى قطاع وراء قطاع - الأعمال المصرفية، والطاقة، وصناعة الأغذية، والبيع بالتجزئة، ووسائل الإعلام والاتصالات - بحثا لا يكل ولا يمل عن الربح، ويدفع ذلك البحث الشركات إلى إنهاء المنافسة عن طريق عمليات الاندماج وصفقات الشراء. وتعد صناعة الإعلام فى العالم مثالا على

ذلك. ففى بداية الثمانينيات من القرن العشرين، كانت هناك خمسون شركة تسيطر على السوق الأمريكى، ومع انتهاء الألفية كان هذا العدد قد هبط إلى أقل من عشر شركات. وأعلن الرئيس التشيكى فاكلاف هافل أثناء الحديث الذى ألقاه بمناسبة اليوم العالمى لحرية الصحافة فى عام ٢٠٠٢: «بعد خمسين عاما من يومنا هذا، قد تصبح العولمة أكبر خطر يواجه حرية التعبير»[٢٤]. وساهمت الخصخصة وإلغاء اللوائح والقوانين على نحو غير سوى فى إذكاء تلك النزعة. وقد انتهت دراسة حديثة عن قطاع الطاقة فى أوروبا إلى أن «تكتل الأسواق فى مجال توليد الطاقة لا بد من النظر إليه على أنه يهدد بالخطر أسواق الطاقة المستدامة، والعادلة، والتنافسية»[٢٥]. لقد احتكرت شركة الهند الشرقية إنتاج المنسوجات فى الهند بهدف خفض أسعار المنتجين بالقوة وفرض المزيد من السيطرة، وبالمثل ازداد على نحو شديد تكتل الكثير من المجموعات الكبيرة التى تتعامل فى السلع فى يومنا هذا، وهى بذلك تمارس ضغطا قويا لتقليل أسعار البضائع التى تصدرها الدول النامية. فنجد على سبيل المثال أن ثلاث شركات تسيطر على ٤٥٪ من مجموع عمليات تحميص البن فى العالم، وتسيطر أربع شركات على ٤٠٪ من عمليات طحن أوراق نبات الكولا[٢٦]. كما قل التنوع فى تجارة البيع بالتجزئة فى العالم بشكل كبير فى السنوات الأخيرة؛ حيث تسيطر ثلاثون شركة من المؤسسات الكبرى على حوالى ثلث مبيعات البقالة ككل. ويفسر هذا التكتل فى تجارة التجزئة عدم نجاح الجولات المتتالية لتحرير التجارة فى تحقيق رخاء أفضل للشعوب الفقيرة. وفى بدايات عام ٢٠٠٤، قدم جين زيجلر(*) تقريرا إلى مفوضية حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة جاء فيه إن «أسواق السلع العالمية تقع على نحو متزايد تحت سيطرة عدد قليل من الشركات العالمية الكبيرة عابرة القارات، التى تملك القدرة على خفض أسعار المنتجين ورفع أسعار المستهلكين، وبذلك ترفع هامش أرباحها»[٢٧]. إن عملية الاستنزاف الضخمة التى حدثت من قبل تتكرر مرة أخرى؛ حيث تقوم الأسواق العملاقة باستغلال قوتها «لاستنزاف ثروة المجتمعات الزراعية والمنتجين الصغار المهمشين»[٢٨]. وتمثل القوة التى

(*) جين زيجلر من مواليد ١٩٣٤، أستاذ علم الاجتماع فى جامعة جنيف وجامعة السوربون، وكان يشغل منصب مقرر الأمم المتحدة الخاص بحق الغذاء من عام ٢٠٠٠ وحتى أبريل من ٢٠٠٨ - (المترجم).

تمتلكها الشركات مشكلة اقتصادية وكذلك سياسية؛ وهو الأمر الذى أظهرته شركة الهند الشرقية فى علاقاتها مع الدول الأوروبية والآسيوية.

إن شركة الهند الشرقية تلقى بظلالها على عملية العولمة - التى يدعى الكثير من مؤيديها أنها جديدة على عالمنا- سواء كان السبب فى غياب العدالة فى التطور تجاه تحقيق المصالح التجارية هو اتفاقيات التجارة أو عمليات التخفيض المتتالية فى قيمة الضرائب المفروضة على المؤسسات الكبرى، وهى نسبة وصلت فى الولايات المتحدة إلى النصف منذ الخمسينيات من القرن العشرين[٢٩].

ومن المفترض أن القوانين الخاصة بمنع الاحتكار - وكذلك السياسات الاقتصادية - وضعت لمواجهة هذه الأخطار المحيقة بتنوع الأسواق. إلا أن تلك القوانين والسياسات فشلت فشلا ذريعًا فى «أن يكون لها علاقة تذكر بتكتل النشاط الاقتصادى»[٣٠]. وعلى الرغم من أن قيام عدد قليل من الشركات الهامة بفرض هيمنتها على الأسواق (احتكار القلة) يعد خرقا لمبادئ النظرية الكلاسيكية المحدثة (neo - classical theory)، فإن الواقع يقول إن العالم يتقبل ذلك الأمر بشكل متزايد. وفى سبعينيات القرن العشرين، أعلن جون كينيث جالبريث(*) فى كتاباته وهو يشعر بنوع من الإحباط بأن«الملك كانوت Canute» (أحد الملوك المؤسسين لإنجلترا) ينظر من عل إلى هؤلاء الذين يضعون قوانين منع الاحتكار الخاصة بنا، بعين من التفهم والعطف»[٣١]. ومنذ ذلك الحين، كانت ٣٠ عاما من الخصخصة وإزالة اللوائح والقوانين وتحرير التجارة كفيلة بتدمير الكثير من هذه المكتسبات القليلة، وإيجاد تجمعات عالمية جديدة تحل محل الشركات القومية التى كانت موجودة فى العصور السابقة. والنتيجة هى أزمة فى السيطرة تتطلب منهاجا مؤثرا للتعامل مع قوانين منع الاحتكار فى العالم كما فعل المصلحون المُلهمون فى القرن الماضى. ولا يعد هذا المنهاج العالمى تجاه منع الاحتكار أمرا ملحا من الناحية الاقتصادية فقط، وإنما يجعل من المحتمل قيام تحالف قوى جديد

(*) جون كينيث جالبريث (١٩٠٨ - ٢٠٠٦) عالم اقتصاد أمريكى كندى ليبرالى بارز، له مؤلفات اقتصادية هامة، وتولى مناصب علمية وسياسية عديدة - (المترجم).

بين مؤيدى الأسواق المفتوحة، وهؤلاء الذين يسعون وراء كبح القدرات التى تمتلكها المؤسسات الكبرى.

ووفقا لرؤية آدم سميث الاقتصادية، لم تكن المؤسسات الاحتكارية الضخمة سوى «المؤسسات المزعجة بمعنى الكلمة»، ويجب التدخل فى الحال لعكس عملية تكتل الشركات الضخمة. ويجب القيام بعمليات تحقيق عالمية حول إجراءات منع الاحتكار؛ وذلك لإعادة التوازن للمجموعات السلعية شديدة التركيز - على سبيل المثال - والتى تعتمد عليها الدول النامية. ويمكن أن تؤدى هذه التحقيقات إلى إصدار الأمر الرسمى اللازم لتشكيل سلطة عالمية تتحكم فى المنافسة، ويكون مهمتها كسر الاتحاديات الاحتكارية وتجمعات قوى الشركات التى تتسبب فى أضرار بالغة. ومن المهم أن تكون تلك السلطة مستقلة عن منظمة التجارة العالمية. ويجب بالإضافة لذلك تشديد الإجراءات القومية، أولا عن طريق تطبيق مبدأ «التوقف التام» لمنع أى عمليات أخرى من عمليات تكتل المؤسسات الضخمة، وثانيا تطبيق مبدأ «العملية العكسية» لفتح الأسواق عنوة حتى يزداد التنوع الاقتصادى ثانية.

قانون رافاييل

إن عدم قيام سلطة عالمية تحكم المنافسة، بكل تأكيد، هو فجوة واسعة فى بنية الحكم العالمى، لكن تلك السلطة ليست هى الشىء الوحيد الغائب؛ فالمساءلة القانونية تعد عنصرا أساسيا فى أى نظام عالمى فعال، وهو ما اتضح من النضال الذى خاضه بيرك لمنع هاستينجس وغيره من الإفلات من العقاب. وكانت حقوق الإنسان وقتها، والآن، حقوقا عالمية تخضع لحكم القانون، على الرغم من الدعوات التى كانت تخدم بعض المصالح، والتى كانت تهدف إلى الاعتراف بوجود ظروف خاصة أو «مبادئ أخلاقية تعتمد على الموقع الجغرافى» إلا أنه كان من النادر فى عصر التنوير تحقيق انتصارات قانونية ضد انتهاكات حقوق الإنسان، وللأسف هذا هو الحال فى يومنا هذا أيضا. ويتضح لنا من النصر

الساحق الذى حققه جورج كوجامول، وجوهانس رافاييل عندما تمكنا من الحصول على تعويضات من حاكم البنغال هارى فيريلست التابع للشركة، إن القانون البريطانى قد أسس منذ أمد بعيد مبدأ المساءلة عن أحداث خارج حدود الدولة.

وبقيت من هذا العهد وسيلة تستخدم اليوم لتمكين ضحايا سوء تصرف المؤسسات الكبرى من المطالبة بالتعويض المدنى. ففى عام ١٧٨٩، أصدرت الجمهورية الأمريكية الجديدة قانون حق الأجانب فى المطالبة بالتعويض عن الأضرار Alien Tort Claims Act (ATCA) للسماح للأجانب برفع قضايا فى المحاكم الأمريكية ضد عمليات انتهاك القانون الدولى[٣٢]. وعلى الرغم من أن هذا القانون كان قد وضع أساسا لمحاربة القرصنة وما تسببه من بلاء، قام الخبراء القانونيون فى أواخر السبعينيات من القرن العشرين بإحياء هذا القانون واستخدامه فى مقاضاة المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان فى العالم فى المحاكم الأمريكية. **وفى عام ١٩٧٩، تمكنت دوللى فيلارتيجا من الحصول على حكم تاريخى فى مدينة نيويورك ضد مفتش الشرطة الذى أشرف على تعذيب أخيها حتى قتله فى بلدها الأم باراجواى.** وقال القاضى إيرفين كوفمان وهو يستعرض القضية فى النهاية لإصدار الحكم: «لقد أصبح من يقوم بتعذيب الآخرين - شأنه شأن القرصان وتاجر العبيد فى الماضى - "عدوا للبشرية - hostis humanis generis"». وعقب ذلك تم توجيه الاتهام إلى فيرديناند ماكروز - ديكتاتور الفيلبين السابق - ورادوفان كرادزيتش - رئيس جمهورية صربيا الانفصالية فى البوسنة - وذلك وفقا لقانون ATCA. وتم التوسع فى استخدام هذا القانون منذ بدايات التسعينيات من القرن العشرين لمواجهة جرائم انتهاك حقوق الإنسان فى الدول النامية، والتى اشتركت فيها الشركات الأمريكية وغيرها من الشركات الكبرى. وقام بعض الأفراد والمجتمعات برفع حوالى ٢٤ قضية فى المحاكم الأمريكية بدعوى حدوث عمليات قتل وتعذيب واعتقال تعسفى وممارسة أعمال السُخرة فى الكثير من الأماكن بدءا بشركات شيفرون، وشل فى نيجيريا، إلى إيكسون وفريبورت فى إندونيسيا، ويونوكال فى بورما.

وكما واجه كوجامول ورافاييل عقبات فى طريق العدالة، خاض ضحايا اليوم نضالاً عسيراً حتى يحصلوا على الاعتراف رسميا بهم فى المحاكم. وتم رفض حوالى نصف القضايا التى رفعت على المؤسسات الكبرى، بموجب لقانون ATCA. ولكن فى شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٤، تحقق تقدم كبير عندما تم الاتفاق مع ١٥ من المدعيين البورميين على تسوية قضية يونوكال خارج المحكمة، وكانت تلك القضية قد رُفعت بناء على قانون ATCA واستمرت فى المحاكم لمدة ثمانى سنوات. **وجاء فى الدعوة القضائية أن شركة يونوكال للطاقة التى يقع مقرها الرئيسى فى كاليفورنيا، قد شاركت فى جرائم فرض العمل بالسخرة والاغتصاب والقتل التى ارتكبها الجيش البورمى خلال إنشاء خط يادانا للغاز الطبيعى الذى يمتد من بورما إلى تايلاند.** وعلى الرغم من التسوية النهائية لقضية يونوكال كانت بعيدة عن القضاء، فقد كانت هناك بالفعل سوابق قضائية قوية توضح أنه يمكن رفع قضايا تعويضات مدنية فى الولايات المتحدة على المؤسسات الكبرى لقيامها بمساعدة أنظمة الحكم الظالمة فى الخارج على انتهاك حقوق الإنسان، أو تحريض تلك الأنظمة على ذلك[٣٣]. إلا أن قضية يونوكال تؤكد أيضا على محدودية الآليات التى يمتلكها المجتمع الدولى حاليا لمساءلة الشركات. كما أن قانون ATCA يشمل فقط القانون المدنى ويتغاضى عن الحاجة المستمرة لعمل محاكمات جنائية للانتهاكات التى تقوم بها المؤسسات الكبرى، وهو نفس ما حدث فى لندن فى السبعينيات من القرن الثامن عشر عندما لم يحصل الأرمينيون سوى على تعويضات مالية عن الأعمال التى قام بها فيرليست. بل إن هذا النظام البسيط الذى يبعث على نوع من الراحة يتعرض للخطر بسبب إدارة بوش التى تسعى لإعفاء الشركات التجارية من أى تعويضات عن أفعالها فى الخارج.

وأمام تلك المحاولة الأخيرة لجعل المؤسسات الكبرى فوق القانون، نجد الحل فى قضية كوجامول، ورافاييل. فيجب توفير لأدوات العدالة طابع دولى تماما مثل الأعمال التجارية. ويجب أن تكون مسئولية المؤسسات الكبرى عن الأذى

الذى تتسبب فيه أفعالها مسئولية واضحة، كما يجب أن تكون العدالة متاحة. ويجب على جميع الدول ـ بما فى ذلك بريطانيا والهند ـ أن تكفل وجود حلول قضائية فعالة لتمكين الذين أضيروا بسبب المؤسسات الكبرى من رفع الدعاوى القضائية، سواء فى المكان الذى تم تسجيل الشركة فيه، أو فى محكمة دولية. إن تدخل القضاء للمعاقبة على سوء التصرف ـ مهما يكن مكانه ـ يعد احتمالا واقعيا، وسوف يكون ذلك بمثابة رادع قوى أمام المؤسسات يشجعها على القيام بأعمال مسئولة تمنع حدوث المشاكل فى المقام الأول.

كارما(*) الشركات

يتعرض نهرو فى الصفحات الأخيرة من كتابه «*اكتشاف الهند*» إلى العواقب التى نجمت عن قيام إنجلترا بالسيطرة على الهند لمدة ٢٠٠ عام، وذلك وفقا لقانون العلة والمعلول (السبب والنتيجة) الذى يؤمن به الهندوس، ويطلقون عليه اسم «الكارما». يقول نهرو فى كتابه الذى ألفه وهو فى زنزانته فى حصن أحمد ناجار فى عام ١٩٤٤: «بعد أن وقعنا فى شباك البريطانيين، انخرطنا فى نضال عقيم للتخلص من إرث الماضى والبدء من جديد على أسس مختلفة»(٣٤). وكان الاستقلال بطبيعة الحال نقطة بداية ضرورية للتحرر، إلا أن هذه البداية كانت لا تزال فى حاجة إلى إجراءات أخرى للاستفادة من الدروس القاسية التى علمتنا إياها الإمبراطورية. كان إدوارد تومبسون(**) صديقا لنهرو ومؤيدا للاستقلال،

(*) يطلق لفظ كارما على الأفعال التى يقوم بها الكائن الحى، والعواقب الأخلاقية الناتجة عنها. إن أى عمل، خيرًا كان أو شرًا، وأيًا كان مصدره، فعل أو قول أو مجرد إعمال فكرة، لا بد أن تترتب عنه عواقب، ما دام قد نَتَج عن وعى وإدراك مسبوق، وتأخذ هذه العواقب شكل ثمار تنمو، وبمجرد أن تنضج تسقط على صاحبها، فيكون جزاءه إما الثواب أو العقاب. قد تطول أو تقصر المدة التى تتطلبها عملية نضوج الثمار (أو عواقب الأعمال)، غير أنها تتجاوز فى الأغلب فترة حياة الإنسان، فيتحتم على صاحبها الانبعاث مرة أخرى لينال الجزاء الذى يستحقه، فالكارما هى قانون الثواب والعقاب المزروع فى باطن الإنسان، وهى تأثير أعمال الإنسان فى حياته المستقبلية بعد الموت، التى قد تتجسد فى أى شكل ـ (المترجم).

(**) إدوارد تومبسون (١٩٢٤ ـ ١٩٩٣) مؤرخ وناشط اشتراكى بريطانى من دعاة السلام ـ (المترجم).

وكان يرى أن على إنجلترا أن تُكفر عن سيئاتها فى الهند، وبصفة خاصة عن الأعمال الوحشية التى تلت الثورة التى نشبت ما بين عامى ١٨٥٧ و١٨٥٨، إذا كانت تريد إقامة علاقات مزدهرة بينها وبين الهند[٣٥]. إلا أن تلك الخطوة كانت من قبيل الشطط فى ذلك الوقت. ولكن إذا ابتعدنا أكثر عن الأحداث؛ فمن الممكن القيام بعملية صادقة لتقدير العواقب الثقافية لما حدث حتى يتمكن كلا المجتمعين من «البدء من جديد».

وأول خطوات التكفير عن الذنوب هو الاعتراف بها، ويحتاج ذلك إلى الوضوح فى حالة شركة الهند الشرقية وغيرها من الشركات التاريخية. فيجب الكشف بوضوح عن ممارسات الشركة وتراثها والدين التاريخى الذى عليها. ويمكن أن تكون بقاياها المادية نقطة البداية لمنهاج نشط يهدف إلى المواجهة والتفسير. ولا يجب أن يقتصر ذلك على تساؤلات سطحية حول بقاء تمثال كلايف أمام مبنى وزارة الخارجية من عدمه، لكن لعله من الأفضل أن يحل محله تمثال للمفوض الصينى لين الذى كان يحارب تجارة الأفيون. والأهم من ذلك هى مسألة تحول ما بقى من الشركة إلى رموز حية للتجديد. فقصر بيلفيدير فى كلكُتا - الذى كان هاستينجس يسكن فيه، والذى جرت فيه المبارزة بينه وبين فرانسيس - أصبح اليوم مقرا لمكتبة الهند القومية. أما فى لندن فقد تحول قصر أحد مديرى الشركة السابقين إلى مؤسسة تعليمية إسلامية. ولعل أكثر ما يلفت النظر أن الكنيسة الصغيرة الخاصة بالشركة فى بوبلار بلندن تحولت الآن إلى مركز للجهود المجتمعية التى تهدف إلى التوفيق بين المجتمعات المحلية المختلفة فى منطقة دوكلاندز فى لندن.

كما نجد أمارات متزايدة تدل على اهتمام العامة بمحاسبة شركة الهند الشرقية تاريخيا. لقد بَدَأتُ فى السنوات الأخيرة فى التعاون مع مجموعة البيئة والفنون فى لندن «بلاتفورم - Platform» (المنبر) للعمل على برنامج من الأنشطة لكشف تاريخ شركة الهند الشرقية الذى يخفى علينا، وإقامة الصلة بينه وبين أنشطة المؤسسات الكبرى حاليا. وقامت بلاتفورم بتنظيم مجموعة من المسيرات حول موقع المقر الرئيسى للشركة ومخازنها وأحواض السفن الخاصة بها، وأدت هذه

المسيرات إلى مناقشات ومناظرات عامة واسعة النطاق . واعتمادا على هذا النجاح الذى حققته تلك المسيرات ، بدأت تلك المجموعة فى مشروع تأسيس متحف يسمى «متحف المؤسسات الكبرى»، وسوف يكون هذا المتحف بمثابة نقطة التقاء للرأى العام حول تلك المؤسسات التى تعد أقوى المنظمات فى عصرنا[٣٦] . ويهدف هذا المتحف إلى التعليم والترفيه ؛ وبهذا يمكن أن يضم معارض وأنشطة تعليمية وغيرها من الأنشطة التى تهدف إلى جذب انتباه العامة إلى دور المؤسسات الكبرى فى حياتهم ونقاط قوتها وضعفها . وسوف يتناول المتحف تاريخ المؤسسات ويقوم بتوضيح نقاط التشابه والاختلاف بين المؤسسات الحالية والشركات السابقة مثل شركة الهند الشرقية . وسيكون هناك توازن بين المصنوعات اليدوية المادية فى المتحف والوسائط الإلكترونية ، كما سيعمل المتحف مع المنظمات المشابهة فى شكل شبكة حول العالم . ويمكن استضافة المتحف فى لندن فى أحد المخازن السابقة لشركة الهند الشرقية ـ على سبيل المثال ـ والموجودة فى منطقة كتلرز جاردنز ، وكان جانب من هذه المخازن قد خصص للاستخدام العام كجزء من عملية التطوير فى عام ١٩٧٠ . أما فى كلكُتا ، فإن منزل كلايف السابق فى دم دم سيكون بمثابة موقع يحمل نفس القدر من الرمزية لإقامة مثل هذا المكان الذى يثير التأملات فى الهند .

تعطينا المتاحف الحالية صورة جزئية عن الشركة ، ويجب إيجاد حل لتلك المشكلة . فهذه المتاحف لا تزال تحتفظ بمصنوعات يدوية ، لكن تلك المصنوعات ترقد فى واجهات العرض دون أن تقول لنا شيئا عن الماضى . وفى نهاية عام ٢٠٠٤ ، استضاف متحف فيكتوريا وألبرت معرض «مواجهات ـ Encounters» الذى أكد على الحاجة إلى أساليب جديدة لتوضيح تاريخ الشركة . وتطرق المتحف إلى المبادلات التجارية والفنية بين أوروبا وآسيا خلال الثلاثمائة عام التى سبقت بداية القرن الثامن عشر ، و فى المعرض ظهر هذا التفاعل على أنه كان يقوم بصفة عامة على المصلحة والإعجاب المشترك . لكن المعرض لم يحاول التطرق إلى الوقائع الإنسانية التى تختفى خلف المعروضات غالية الثمن ، أو إلى طرق ممارسة التجارة ، أو البضائع التى كان يتم تبادلها . فنجد ، على سبيل المثال ، رداء

سفليّا للنساء (تنورة أو جونلة) بسيطة فى المعرض تنتمى لعصر الكلاسيكية المحدثة، وكان يمكن لهذه القطعة أن تروى قصة مأساوية أكثر عمقا. كانت قد نُسجت من قماش الموصلين فى البنغال، فى دكا على الأرجح، وفى عام ١٨٠٠ تقريبا، وكانت تبدو من الوهلة الأولى تحفة جمالية. إلا أنه لم يكن هناك ما يشير إلى أن هذا الرداء كان ينتمى إلى جيل يحتضر، وصناعة على وشك الدمار بسبب التكنولوچيا الصناعية والحواجز الجمركية والحكم الاستعمارى لشركة الهند الشرقية. وبعد صناعة ذلك الرداء بثمانية عشر عاما فقط، قامت الشركة بإغلاق مصنعها فى دكا، وتوقفت عن استيراد قماش الموصلين الهندى. إن النظر إلى هذا الرداء وغيره من الأعمال اليدوية من وجهة نظر ثقافية فقط لن يكشف لنا عن الحقيقة بأكملها.

المستقبل المثمر

إذا كنا نريد تحقيق مستقبل أفضل، فيجب أن نتطرق إلى الدور الذى لعبته الشركة فى الماضى المشترك بين أوروپا وآسيا. يقول الكاتب بن أوكرى: «إن الشعوب فى الأغلب الأعم ما هى إلا حصيلة ما تشربته من حكايات تراثية. فإذا كذبوا على أنفسهم، فسوف يعانون من عواقب تلك الأكاذيب فى المستقبل. ولكن إذا كانت تلك الحكايات تكشف الحقائق؛ فسوف يحررون تاريخهم من أغلال الأكاذيب، ويحظون بمستقبل مثمر»[٣٧]. ولكى نحظى بهذا «المستقبل المثمر» يجب أن نضع شركة الهند الشرقية موضح الفحص فى القرن الحادى والعشرين.

إن قصة الشركة قصة مأساوية فى جوهرها، إنها قصة مؤسسة حققت ثروة عظيمة وضرراً شديداً أيضا، مؤسسة انهارت فى النهاية بسبب العيوب التى شابت تصميمها المؤسسى. تُعلمنا هذه القصة الكثير فى القرن الواحد والعشرين عن مخاطر منح الشركات سلطات مطلقة، وعن قدرة البشر التى لا تكل على النضال من أجل الحصول على العدالة. لقد آن أوان إجراء تقييم كامل للشركة،

حيث يتزايد الاهتمام بالصلة التى تربط الشركة بعالم اليوم . إن المواجهة الصادقة لجذور المؤسسات الضخمة فى العصر الحديث يمكن أن تجعل تاريخنا أكثر وضوحا ، وتحفز على القيام بجهود متجددة لتحقيق الوحدة بين المؤسسات الكبرى والمصالح العامة الأوسع نطاقا منها .

إن معرفة قصة الشركة تجعل لزاما علينا أن نتذكر ما حدث ثم نتصرف وفقا لذلك . كان هذا بالضبط هو الدافع وراء ما قام به هؤلاء الأشخاص مثل إدموند بيرك الذى تبنى قضية العدالة فى القرن الثامن عشر دون أن يكون لديه أمل فى مكافأة شخصية أو حتى فى النجاح . وفى نهاية حياته ، كتب بيرك خطابا لصديقه فرينش لورانس ـ الذى كان أيضا الوصى على حقوقه كمؤلف بعد موته ـ يخبره فيه عن تلك الأمور التى لا تزال ذات قيمة بالنسبة له خلال مشوار حياته الطويل فى السياسة والأدب . قال بيرك لصديقه إن كل ما يتعلق بحياته يجب أن يذهب فى طى النسيان ، فيما عدا ما قام به لكى تنال الهند العدالة . أما اليوم فنحن نعرف بيرك على أنه ذلك الرجل المحافظ الذى دافع عن النظام الهرمى فى المجتمع خلال الثورة الفرنسية ! . وعبر بيرك ـ وقد استشاط غضبا ثانية ـ عن إدانته لقيام شركة الهند الشرقية بتحويل علاقاتها مع الهند إلى «ما لا يزيد عن فرصة لإشباع أحط الأغراض وأحط الرغبات» ، وظل بيرك يقول بوجود مساواة أخلاقية بين الشرق والغرب ، على عكس ماكولاى الذى كان يحتقر بشدة كل ما هو آسيوى . إلا أن الشركة انتهكت هذه المساواة الأخلاقية عندما استحوذت على الهند ، وقمعتها ظلمًا . ومن خلال ذلك ، جلبت أوروبا على نفسها تدهورًا أخلاقيًا رهيبًا . لقد انتهى بيرك إلى أنه «لو حدث واستعادت أوروبا حضارتها ، عندها ستظهر فائدة ما قام به» لقد دعا بيرك جيله والأجيال التى تلته إلى مواجهة الحقيقة الكاملة لشركة الهند الشرقية ، وهو ينادى بأعلى صوته من القرن الثامن عشر قائلا : «تذكروا ، تذكروا ، تذكروا !»[٣٨] .

* * *

Notes ـ الهوامش

المقدمة

1. Edmund Burke, Speech to Parliament, 1 December 1783.
2. Karl Marx, 'The British Rule in India', *New York Daily Tribune*, 25 June 1853.

الفصل الأول

1. Edward Edwards, *Anecdotes of Painters*, quoted in William Foster, *Catalogue of Paintings, Statues etc. in the India Office*, London, 1921, p. 57.
2. Accounts differ whether the river god is the Thames or Ganges.
3. See Kees Zandvliet, *The Dutch Encounter with Asia, 1600–1650*, Amsterdam: Rijksmuseum, 2002.
4. Using the retail price index, 'In 2002, £2,500,000 from 1757 is worth £232,673,621 and £234,000 from 1757 is worth £21,778,251': see <www.eh.net> [last consulted 30/10/05].
5. Alexander Dow, *History of Hindostan*, 1773, quoted in Sushil Chaudhury, *The Prelude to Empire: Plassey Revolution of 1757*, New Delhi: Manohar, 2000, p. 18.
6. Ninth Report of the Select Committee, July 1783, in P.J. Marshall, ed., *Writings and Speeches of Edmund Burke*, V, Oxford: Clarendon Press, 1981, p. 232.
7. Adam Smith, *Inquiry into the Wealth of Nations*, book I, chap. VIII, New York: The Modern Library, 1994 [1776], p. 84.
8. 'To the Tradesmen and Mechanics of Pennsylvania', 4 December 1773.
9. Ninth Report, in Marshall, *Writings and Speeches of Burke*, V, p. 226.
10. Lawrence Norfolk, *Lemprière's Dictionary*, London: Minerva, 1996.
11. John Keay, *The Honourable Company*, London: HarperCollins, 1993, p. 219.
12. James Noorthouck, *New History of London*, quoted in William Foster, *The East India House*, London, 1924, p. 133.
13. Quoted in Anthony Sampson, *Company Man: The Rise and Fall of Corporate Life*, London: HarperCollins, 1996, p. 21.
14. Olwen Campbell, *Thomas Love Peacock*, London: Arthur Barker, 1953, p. 54.
15. Prior to the construction of the new building, there was a plaque, which stated 'Site of East India House, 1726–1861'.
16. Romesh Chunder Dutt, *The Economic History of India under Early British Rule (1757–1837)*, London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., 1908, p. xii.
17. Jawaharlal Nehru, *The Discovery of India*, London: Meridian Books, 1946, p. 248.
18. Gurcharan Das, *India Unbound*, New Delhi: Penguin India, 2002.

19. Quoted in 'Enron's Abuse of Power', *Multinational Monitor*, vol. 18, no. 9, September 1997.
20. Arundhati Roy, *The Algebra of Infinite Justice*, London: Flamingo, 2002, p. 146.
21. Sandip Roy, 'Enron in India: the Giant's First Fall', Pacific News Service, 8 February 2002.
22. See *Rediff Business Special*, 26 May 2000 or *Tehelka*, 14 February 2004.
23. Sowmya Sundar and Suresh Krishnamurthy, 'Foreigners hold 30pc shares in nifty cos', *Business Line*, 28 March 2004.
24. Arvind Virmani, 'Economic Reforms: Policy and Institutions – Some Lessons from Indian Reforms', ICRIER, New Delhi, January 2004.
25. See the speech of Shri Shankar Roy Chowdhury on patent reform, Rajya Sabha debates, 23 March 2005.
26. Patrick Gillam and Mervyn Davies, Sponsor's Foreword in Antony Farrington, 'Trading Places', London: The British Library, 2002.
27. Rod Eddington, 'Only the world's favourite empires last', *Financial Times*, 14 July 2003.
28. See <www.theeastindicacompany.com> [visited 23/02/2001]
29. See <www.metrojayaonline.com>.
30. William Dalrymple, quoted in Archie Baron, *An Indian Affair*, London: Channel 4 Books, 2001, p. 110.
31. William Dalrymple, *White Mughals*, London: HarperCollins, 2003, p. 501.
32. See Baron, *An Indian Affair*.
33. See <http://www.thetruthabouttradingplaces.org.uk> [last referenced 24/06/02].
34. *Gentleman's Magazine*, March 1767, pp. 100–1.
35. *Gentleman's Magazine*, April 1767, p. 152.
36. Nehru, *The Discovery of India*, p. 266.
37. Richard Clarke, 'The Nabob' (1773), quoted in *Arenas of Asiatic Plunder*, Jack p. Greene, 2003, see <www.uga.edu/colonialseminar/AsiaticPlunders.pdf> [last referenced 24/10/2005].

الفصل الثانى

1. Quoted in Rozina Visram, *Asians in Britain: 400 Years of History*, London: Pluto Press, 2002, p. 19.
2. Thomas Babington Macaulay, *The History of England in the 18th Century* [1849], London: Folio Society, 1980, p. 183.
3. Kirti N. Chaudhuri, *The Trading World of Asia and the East India Company 1660–1760*, Cambridge: Cambridge University Press, 1978, p. 21.
4. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism*, vol. 2: *The Wheels of Commerce*, London: Collins, 1982, p. 436.
5. See Ron Harris, *Institutional Innovations: Theories of the Firm and the Formation of the East India Company*, Berkeley Program in Law and Economics Working Paper no. 161, 2004, p. 49.
6. Philip Lawson, *The East India Company*, London: Longman, 1993, p. 21.

7. *Gentleman's Magazine*, July 1767, p. 348.
8. Thomas Friedman, *New York Times*, 28 March 1999.
9. Chaudhuri, *The Trading World of Asia*, p. 13.
10. Quoted in Huw Bowen, *Revenue and Reform*, Cambridge: Cambridge University Press, 1991, p. 39.
11. See Santhi Hejeebu, 'Contract Enforcement in the English East India Company', Cornell College, July 2004; also in *Journal of Economic History*, vol. 65, no. 2, 2005, pp. 1–27.
12. See Ann M. Carlos and Stephen Nicholas, 'Giants of an Earlier Capitalism: The Chartered Trading Companies as Modern Multinational corporations', *Business History Review*, vol. 62, no. 3, Autumn 1988.
13. Timothy Alborn, *Conceiving Companies*, London: Routledge, 1998, p. 2.
14. Adam Smith, *Inquiry into the Wealth of Nations*, book IV, chap. VIII, pp. 692–3.
15. Ibid., book IV, chap. III, p. 527.
16. George Miller, 'Everyday Low Wages', US House of Representatives, 16 February 2004.
17. Center for Community and Corporate Ethics, *Wal-Mart Watch Annual Report 2005*, <www.walmartwatch.com>
18. Frank Partnoy, *Infectious Greed: How Deceit and Risk Corrupted the Financial Markets*, London: Profile Books, 2004, p. 4.
19. William Bolts, *Considerations on Indian Affairs* [1772], in *The East India Company: 1600–1858*, ed. Patrick Tuck, London: Routledge, 1998, pp. iv–v.
20. Amnesty International, *Clouds of Injustice – Bhopal disaster 20 years on*, London: Amnesty International Publications, 2004.
21. *Gentleman's Magazine*, April 1767, p. 152.
22. P.J. Marshall, *Problems of Empire: Britain and India 1757–1813*, London: George Allen & Unwin, 1968, p. 17.
23. Karl Marx, 'The Government of India', *New York Tribune*, 20 July 1853.

الفصل الثالث

1. Willke Jeeninga, *The East Indies House and St Jorishof*, Utrecht: Wanders Uitgevers, 1995.
2. Els M. Jacobs, *In Pursuit of Pepper and Tea: The Story of the Dutch East India Company*, Amsterdam: Netherlands Maritime Museum, 1991, p. 16.
3. Jeeninga, *The East Indies House*, p. 38.
4. David Landes, *The Wealth and Poverty of Nations*, London: Little, Brown and Company, 1998, p. 143.
5. Henry Hobhouse, *Seeds of Change: Six Plants that Transformed Mankind*, London: Papermac, 1999, p. xiii.
6. Holden Furber, 'Rival Empires of Trade 1600–1800', in *Maritime India*, New Delhi: Oxford University Press, 2004 [1976], p. 231.
7. Richard Hall, *Empires of the Monsoon*, London: HarperCollins, 1996, p. 172.
8. Hall, ibid., p. 190, quotes Joao de Barros's justification of this policy: 'It is true that there does exist a common right to all to navigate the seas, and

in Europe we acknowledge the right which others hold against us, but that right does not extend beyond Europe, and therefore the Portuguese by the strengths of her fleets are justified in compelling all Moors to take out safe-conducts under pain of confiscation or death. The Moors and the Gentiles are outside the law of Jesus Christ, which is the true law which everyone has to keep under pain of damnation to eternal fire. If then the soul be so condemned, what right has the body to the privileges of our laws?'

9. Described by Gaspar Correa in *The Three Voyages of Vasco da Gama* and quoted in Hall, *Empires of the Monsoon*, p. 198.
10. Quoted in Om Prakash, *European Commercial Enterprise in Pre-Colonial India*, New Delhi: Cambridge University Press, 2000, p. 139.
11. Ibid., p. 48.
12. William Logan, *Malabar Manual*, New Delhi: Asian Educational Services, 2000, p. 308.
13. Giles Milton, *Nathaniel's Nutmeg*, London: Hodder & Stoughton, London, p. 70.
14. Quoted in Furber, 'Rival Empires of Trade', p. 32.
15. Logan, *Malabar Manual*, p. 70.
16. See Ramkrishna Mukherjee, *The Rise and Fall of the East India Company*, New York: Monthly Review Press, 1974, p. 393.
17. Keay, *The Honourable Company*, p. 113.
18. Quoted in Mukherjee, *Rise and Fall of the East India Company*, p. 73.
19. See Furber, 'Rival Empires of Trade', p. 91.
20. Keay, *The Honourable Company*, p. 150.
21. Thomas Babington Macaulay, *History of England Since the Accession of James II*, 1848–60, chap. XVIII.
22. Chaudhuri, *The Trading World of Asia*, p. 77.
23. Daniel Defoe, *Anatomy of Exchange Alley*, quoted in Maureen Waller, *1700: Scenes from London Life*, London: Hodder & Stoughton, 2000, p. 243.
24. See Stephen Pincus's *Whigs, Political Economy and the Revolution of 1688–89* (2002) for a fascinating account of Child's political economy.
25. Quoted in John E. Wills, *1688 – A Global History*, London: Granta, 2002, p. 285.
26. East India Company to Fort St George, 9 June 1686, quoted in Pincus, *Whigs*, p. 12.
27. East India Company to Fort St George, quoted in Chaudhury, *The Prelude to Empire*, p. 68.
28. Newsletter from London, 14 August 1688, quoted in Pincus, *Whigs*, p. 14.
29. Macaulay, *History of England*, chap. XVIII
30. Quoted in Lawson, *The East India Company*, p. 53.
31. Report of Sir Thomas Cooke's Examination, *House of Lords Journal*, vol. 15, 24 April 1695.
32. Sir Basil Firebrace's Examination, *House of Lords Journal*, vol.15, 27 April 1695.
33. Edward Chancellor, *Devil Take the Hindmost*, London: Macmillan, 1999, p. 50.
34. Smith, *Wealth of Nations*, book v, chap. I, art. 1, p. 808.

35. Lucy Sutherland, *The East India Company in Eighteenth-Century Politics*, Oxford: Clarendon Press, 1952, p. 17.
36. Letter to an MP, 1708, published in *Gentleman's Magazine*, 1781, p. 1018.
37. Smith, *Wealth of Nations*, book V, chap. I, art. 1.
38. 'In 2002, £200,000 from 1699 is worth £18,786,836 using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 30/10/2005].
39. Quoted in Gardner, *The East India Company*, p. 53.
40. Quoted by Chaudhury, *From Prosperity to Decline: 18th Century Bengal*, New Delhi: Manohar, 1999, p. 24.
41. J.H. Plumb, *England in the 18th Century*, Harmondsworth: Penguin, 1990, p. 171.
42. 31 January 1708, *Weekly Review*, quoted in Prasannan Parthasarathi, 'Rethinking Wages and Competitiveness in the 18th Century: Britain and South India', *Past and Present*, no. 158, February 1998.
43. Robert J. Allen, ed., *Addison and Steele*, Orlando: Rinehart, 1974, p. 212.
44. Furber, 'Rival Empires of Trade', p. 130.
45. Quoted in James Mill, *History of British India* [1858 edn, 10 vols], vol. III, book IV, chap. 1, London: Routledge/Thoemes Press, 1997, p. 30.

الفصل الرابع

1. William Bolts, *Considerations on Indian Affairs* [1772], in *The East India Company: 1600–1858*, ed. Patrick Tuck, London: Routledge, 1998, p. 84.
2. Krishna Dutta, *Calcutta*, Northampton, MA: Interlink Books 2003, p. 55.
3. 'In 2002, £1,000,000 from 1797 is worth £70,725603 using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 30/10/05].
4. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism*, vol. 3: *The Perspective of the World*, London: Collins, 1984, p. 489.
5. See, for example, the March 1767 issue of *Gentleman's Magazine*, p. 99.
6. Philip Francis, quoted in Joseph Parkes and Herman Merivale, *Memoirs of Sir Philip Francis*, London: Longman, Green & Co., 1867, II, p. 18.
7. Quoted in Mike Davis, *Late Victorian Holocausts*, London: Verso, 2002, p. 294.
8. Uzramma, *A Brief History of Cotton in India*, Hyderabad: Independent Handloom Research Group, 2002.
9. P.J. Marshall, *East Indian Fortunes: the British in Bengal in the Eighteenth Century*, Oxford: Clarendon Press, 1976, p. 33.
10. Prakash, *European Commercial Enterprise*, p. 121.
11. Chaudhury, *From Prosperity to Decline*, p. 206.
12. Sudipta Sen, *Empire of Free Trade: the East India Company and the Making of the Colonial Marketplace*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1998, p. 13.
13. Quoted in Chaudhury, *From Prosperity to Decline*, p. 35.
14. Marshall, *East Indian Fortunes*, p. 43.
15. Quoted in Chaudhury, *From Prosperity to Decline*, p. 316.

16. Quoted in Chaudhury, *The Prelude to Empire*, p. 69.
17. Smith, *Wealth of Nations*, book V, chap. 3, art. 1, p. 809.
18. Quoted in Keay, *The Honourable Company*, p. 299.
19. Quoted in Chaudhury, *The Prelude to Empire*, p. 42.
20. Sen, *Empire of Free Trade*, p. 74.
21. Ibid., p. 74.
22. *Gentleman's Magazine*, July 1757, p. 309.
23. Quoted in Chaudhury, *The Prelude to Empire*, p. 111.
24. Quoted in Chaudhury, *From Prosperity to Decline*, p. 322.
25. Gardner, *The East India Company*, p. 84.
26. Chaudhury, *The Prelude to Empire*, p. 86.
27. Robert Clive, Letter to Directors, 26 July 1757.
28. Jean Law, quoted in Chaudhury, *The Prelude to Empire*, p. 119.
29. Chaudhuri, *The Trading World of Asia*, p. 109.
30. Robert Clive to the Secret Committee of the Directors, 26 July 1757, <www.mssc.edu/project southasia/history>.
31. Robert Harvey, *Clive: Life and Death of a British Emperor*, London: Hodder & Stoughton, 1998, p. 193.
32. Clive, quoted in ibid., p. 251.
33. Clive Mathieson, 'Vodafone chastised by vote over bonus', *The Times*, London, 28 July 2000.
34. Philip Mason, *The Men Who Ruled India*, London: Jonathan Cape, 1985, p. 37.
35. Thomas Macaulay, 'Essay on Lord Clive', January 1840.
36. Chaudhury, *The Prelude to Empire*, p. 166.
37. Luke Scrafton, *Reflections on the Government of Indostan* [1763], quoted in R. Palme Dutt, *India Today*, London: Victor Gollancz, 1940, p. 113.
38. R.C. Dutt, *Economic History of India*, p. 23.
39. Smith, *Wealth of Nations*, book IV, chap. VII, p. 687.
40. 'In 2002, £300,000 from 1759 is worth £34,150,824, using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 30/10/2005].
41. 'In 2002, £1,650,900 from 1765 is worth £152,072,698 using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 30/10/05].
42. Robert Clive, Letter to the Directors, September 1765, quoted in Bolts, *Considerations*, p.154.
43. <http://banglapedia.search.bd/HT/C_0290.HTM>.
44. James Mill, *History of British India*, vol. III, book IV, chap. IX, p. 359.
45. Braudel, *Civilization and Capitalism*, vol. 3, p. 496.
46. Parthasarathi, 'Rethinking Wages and Competitiveness in the 18th Century'.
47. 'Of the mode of providing the Company's Investment', quoted in Guha, *A Rule of Property*, p. 136.
48. Hameeda Hossain, 'The Company's Controls over Textile Production', *Journal of the Asiatic Society of Bangladesh*, June 1983, offprint, p. 13.
49. Bolts, *Considerations*, p. 193.
50. Ibid., p. 74.
51. Ibid., p. 194.
52. Shahid Ali, from the 'Dacca Gauzes', in *The Half-Inch Himalayas*, Middletown: Wesleyan University Press, 1987.

53. Quoted in Harvey, *Clive*, p. 309.
54. Furber, 'Rival Empires of Trade', p. 177.

الفصل الخامس

1. Quoted in Jeremy Bernstein, *Dawning of the Raj: The Life and Trials of Warren Hastings*, London: Aurum Press, 2000, p. 66.
2. Quoted in Penelope Hunting, *Cutlers Gardens*, London: Standard Life, 1984.
3. Sutherland, *The East India Company*, p. 47.
4. Macaulay, 'Essay on Clive', 1840.
5. Quoted in Keay, *The Honourable Company*, p. 324.
6. Quoted in Dutt, *The Economic History of India*, p. 37.
7. Quoted in Huw Bowen, 'Lord Clive and Speculation in East India Company Stock, 1776', *Historical Journal*, 1987, p. 910.
8. Quoted in James Mill, *History of British India*, vol. III, book IV, chap. VII, p. 300.
9. Baron, *An Indian Affair*, p. 80.
10. Mill, *History of British India*, III, IV, chap. VII, p. 307.
11. *Gentleman's Magazine*, December 1769, p. 618.
12. *Gentleman's Magazine*, April 1769, p. 211.
13. Quoted in Sutherland, *The East India Company*, p. 192.
14. Cornelius Walford, 'Famines in History', *Journal of the Statistical Society*, vol. 41, 1878, pp. 442–3.
15. Walford, quoted in Davis, *Late Victorian Holocausts*, p. 287.
16. Davis, *Late Victorian Holocausts*, p. 286.
17. Quoted in Palme Dutt, *India Today*, p. 115.
18. *Gentleman's Magazine*, 1771, p. 402.
19. Ibid., p. 403.
20. Quoted in Sen, *Empire of Free Trade*, p. 147.
21. Dutt, *The Economic History of India*, p. 52.
22. George Chesney, quoted in Walford, 'Famines in History', p. 519.
23. Quoted in Chandra Prakash N. Sinha, *From Decline to Destruction: Agriculture in Bihar during Early British Rule*, New Delhi: Manohar, 1997, p. 25.
24. Rajat Datta, *Society, Economy and the Market: Commercialisation in Rural Bengal c.1760–1800*, New Delhi: Manohar, 2000, p. 264.
25. Cornwallis, quoted in Datta, ibid., p. 264
26. Quoted in Mukherjee, *The Rise and Fall of the East India Company*, p. 353.
27. Dean Mahomet, *The Travels of Dean Mahomet*, Berkeley: University of California Press, 1997, pp. 35–6.
28. Ibid., p. 54.
29. See Sugata Bose, *Peasant Labour and Colonial Capital: Rural Bengal since 1770*, Cambridge, New York: Cambridge University Press, 1993.
30. Bolts, *Considerations*, p. x.
31. Derived from Marshall, *East Indian Fortunes*, Table VI, p. 232, Table VII, p. 241 and Table VIII, p. 250.

32. 'In 2002, £1,086,255 from 1770 is worth £98,490,650 using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 30/10/2005].
33. *Gentleman's Magazine*, April 1769, p. 197.
34. Quoted in Marshall, *East Indian Fortunes*, p. 200.
35. Quoted in Sutherland, *The East India Company*, p. 137.
36. Quoted in Harry Verelst, *A View on the Rise, Progress and Present State of the English Government in Bengal*, London [1772], in *The East India Company: 1600–1858*, ed. Tuck, p. 123.
37. Quoted in Bolts, *Considerations*, p. 53.
38. *Gentleman's Magazine*, December 1770, p. 587.
39. Baron, *An Indian Affair*, p. 79.
40. *Gentleman's Magazine*, 30 March 1771, p. 141.
41. Bolts, *Considerations*, p. 216.
42. Francis Sykes to Warren Hastings, 14 September 1773, quoted in Willem Kuiters, *The British in Bengal 1756–1773*, Paris: Les Indes Savantes, 2002, p. 68.
43. *Gentleman's Magazine*, December 1769, p. 618.
44. Quoted in Charles Kindleberger, *Manias, Panics and Crashes – A History of Financial Crises*, New York: John Wiley & Sons, 2000, p. 91.

الفصل السادس

1. Quoted in Ian Simpson Ross, *The Life of Adam Smith*, Oxford: Clarendon Press, 1995, p. 241.
2. Quoted in Robert Heilbroner, *The Worldly Philosophers*, New York: Touchstone, 1999, p. 55.
3. Smith, *The Wealth of Nations* [1998 edn], book IV, chap. IX, p. 745.
4. Ibid., IV, chap. II, p. 485.
5. Ibid., I, chap. XI, p. 288.
6. Ibid., I, chap. XI, p. 287.
7. Ibid., IV, chap. VII, p. 675.
8. Ibid., IV, chap. VII, p. 693.
9. Ibid., I, chap. XI, p. 288.
10. Ibid., I, chap. X, part 2, p. 148.
11. See Sutherland, *The East India Company*, p. 38.
12. Quoted in David Korten, *When Corporations Rule the World*, London: Earthscan, 1996, p. 56.
13. Smith, *Wealth of Nations*, IV, chap. VII, pp. 681–2.
14. Ibid., I, chap. XI, part 1, p. 170.
15. Ibid., IV, chap. VII, p. 692.
16. *Gentleman's Magazine*, 1767, p. 151.
17. See Jack Greene, *Arenas of Asiatic Plunder*, p. 5.
18. Quoted in Lawrence James, *Raj – The Making and Unmaking of British India*, London: Little, Brown and Company, 1999, p. 47.
19. Quoted in *Gentleman's Magazine*, 13 April 1772, p. 303.
20. Quoted by Harvey, *Clive*, p. 343.
21. Sutherland, *The East India Company*, p. 251.
22. *Annual Register*, April 1773.
23. Harvey, *Clive*, p. 358.

24. Quoted in ibid., p. 372.
25. Quoted from the Ninth Report of the Select Committee, in Marshall, *Writings and Speeches of Burke*, V, p. 200.
26. *Gentleman's Magazine*, 1773, p. 637.
27. Boston handbill, 28 November 1773, quoted in Thom Hartmann, *Unequal Protection: The Rise of Corporate Dominance and the Theft of Human Rights*, Emmaus, PA: Rodale, 2004, p. 58.
28. Benjamin Woods Labaree, *The Boston Tea Party*, New York: Oxford University Press, 1964, p. 73.
29. Hartmann, *Unequal Protection*, p. 56.
30. *Pennsylvania Chronicle*, 15 November 1773, quoted in Leo Huberman, *We, the People*, London: Victor Gollancz, 1940.
31. Hartmann, *Unequal Protection*, pp. 56–7.
32. Jane Anne Morris, 'Corporations for the Seventh Generation', in *Defying Corporations, Defining Democracy*, ed. Dean Ruiz, New York: The Apex Press, 2001, p. 82.
33. Bolts, *Considerations*, p. 213.
34. Petition of Gregore Cojamaul and Johannes Padre Rafael, quoted in Bolts, *Considerations*, p. 109.
35. 'In 2002, £9,700 from 1777 is worth £826,603 using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 30/10/05].
36. *Annual Register*, December 1774, pp.170–1; see also *Annual Register*, February 1776, p. 120.
37. Chapter XVI, 'The Armenians in London', in Kuiters, *The British in Bengal*, provides a detailed analysis of these cases.
38. Smith, *Wealth of Nations*, IV, chap. VII, p. 666.
39. Quoted in Ross, *Life of Adam Smith*, p. 353.
40. Smith, *Wealth of Nations*, V, chap. 1, p. 812.
41. Ibid., p. 800.
42. Ibid., art. 1, p. 814.
43. See Richard L. Grossman and Frank T. Adams, *Taking Care of Business* [1993], POCLAD, 2002.
44. John Kenneth Galbraith, *A History of Economics*, London: Hamish Hamilton, 1987, p. 71.
45. Karl Polanyi, *Origins of Our Times – The Great Transformation*, London: Victor Gollancz, 1945, p. 13.
46. Smith, *Wealth of Nations*, IV, chap. V, p. 563.
47. Ibid., p. 564.

الفصل السابع

1. Dutt, *The Economic History of India*, p. 29.
2. Joseph Parkes and Herman Merivale, *Memoirs of Sir Philip Francis*, London: Longman, Green & Co., 1867, II, p. 18.
3. Dutt, *The Economic History of India*, p. 69.
4. Sinha, *From Decline to Destruction*, p. 2.
5. See Inglis, *The Opium War*, p. 26.

6. See Roy Moxham, *The Great Hedge of India*, London: Constable, 2001, p. 45.
7. Thomas Babington Macaulay, *Hastings*, New York: Chautauqua Press, 1886, p. 39.
8. Ibid., p. 40.
9. Bernstein, *Dawning of the Raj*, p. 83.
10. Quoted in Guha, *A Rule of Property for Bengal*, p. 148.
11. Marshall, *The Impeachment of Warren Hastings*, p. 169.
12. Inglis, *The Opium War*, p. 30.
13. See Narahari Kaviraj, *A Peasant Uprising in Bengal – 1783*, New Delhi: People's Publishing House, 1972.
14. Bankim Chandra Chatterji, *Anandamath*, New Delhi: Orient Paperbacks, 2000, p. 40.
15. William Cowper, 'Expostulation', in *The Poetical Works of William Cowper*, Oxford: Oxford University Press, 1913, p. 51.
16. Quoted in *Gentleman's Magazine*, 1782, p. 469.
17. Quoted in Michael Fry, *The Dundas Despotism*, Edinburgh: Edinburgh University Press, 1992, p. 114.
18. Johnstone, November 1782, quoted in *Gentleman's Magazine*, 1782, p. 548.
19. Ninth Report, quoted in Marshall, *Writings and Speeches of Burke*, V, p. 222.
20. Ibid., p. 236.
21. Ibid., p. 269.
22. Ibid., p. 291.
23. Edmund Burke, Speech to Parliament, 1 December 1783.
24. See *History Today*, June 2001, p. 26.
25. *Gentleman's Magazine*, August 1784, p. 702.
26. C.H. Philips, *The East India Company 1784–1834*, Manchester: Manchester University Press, 1940, p. 34.
27. William Atkinson, quoted in Philips, ibid., p. 34, n. 1.
28. Letter to William Eden, 17 May 1784, quoted in Stanley Ayling, *Edmund Burke*, London: Cassell, 1988, p. 162.
29. William Burke, quoted in Ayling, ibid., p. 168.
30. Thomas Babington Macaulay, 'Essay on Clive', 1840.
31. Hastings Evidence, quoted in Marshall, *The Impeachment of Warren Hastings*, p. 108.
32. Quoted in Ayling, *Edmund Burke*, p. 170.
33. Quoted in Fry, *The Dundas Despotism*, p. 122.
34. Richard Brinsley Sheridan, Speech on the Impeachment of Warren Hastings, 7 February 1787.
35. Edmund Burke, Speech on the Impeachment of Warren Hastings, 15–19 February 1788.
36. See Ninth Report, in Marshall, *Writings and Speeches of Edmund Burke*, V, p. 425.
37. John Morley, *Burke*, London: Macmillan, 1892, p. 191.
38. See 'Edmund Burke on the Perils of Empire', in Uday Singh Mehta, *Liberalism and Empire*, Chicago: University of Chicago Press, 1999, pp. 153–89.

39. Quoted in ibid., p. 186.
40. Morley, *Burke*, p. 197.
41. Richard Brinsley Sheridan, *The Rivals*, London: Samuel French, Act V, Scene III, p. 68.
42. See Marshall, *The Impeachment of Warren Hastings*, p. 170.
43. Spear, *A History of India*, vol. 2, p. 95.
44. Ibid.
45. Dutt, *The Economic History of India*, p. 92.
46. Ibid., p. 91.
47. See E.P. Thompson, *Customs in Common*, Harmondsworth: Penguin, 1993.
48. See Guha, *A Rule of Property for Bengal.*
49. John Capper, *The Three Presidencies of India* [1853], New Delhi: Asian Educational Services, 1997, p. 281.
50. Fry, *The Dundas Despotism*, p. 197.
51. Quoted in Philips, *The East India Company*, p. 78.
52. John Evans, *The Gentleman Usher: The Life & Times of George Dempster, 1732–1818*, Barnsley: Pen & Sword, 2005, p. 130.

الفصل الثامن

1. Inglis, *The Opium War*, p. 89.
2. Quoted in Robert Blake, *Jardine Matheson – Traders of the Far East*, London: Weidenfeld & Nicolson, 1999, p. 46.
3. Quoted in Inglis, *The Opium War*, p. 103.
4. Quoted in Blake, *Jardine Matheson*, p. 96.
5. Hobhouse, *Seeds of Change*, p. xvi.
6. See *The Sunday Times*'s Rich List, 2004.
7. Irfan Habib, *Resistance and Modernisation under Haidar Ali & Tipu Sultan*, New Delhi: Tulika, 1999, p. xl.
8. K.N. Panikkar, *Against Lord and State: Religion and Peasant Uprisings in Malabar, 1836–1921*, New Delhi: Oxford University Press, 1992.
9. K. Ravi Raman, *Bondage in Freedom: Colonial Plantations in Southern India 1797–1947*, Centre for Development Studies, Trivandrum, Working Paper no. 327, March 2002, pp. 8, 32.
10. Wellington's Supplementary Dispatches, quoted in Lawrence James, *The Iron Duke*, London: Weidenfeld & Nicolson, 1992, p. 77.
11. Panikkar, *Against Lord and State*, p. 1.
12. Jac Weller, *Wellington in India*, London: Greenhill Books, 1993, p. 110.
13. Simon Schama, *A History of Britain*, vol. 2: *The British Wars 1603–1776*, London: BBC Books, 2001, p. 496.
14. Quoted in Philips, *The East India Company*, p. 219.
15. Henry Wilson's continuation of Mill's *History of India*, vol. VII, 1858, quoted in Mukherjee, *The Rise and Fall of the East India Company*, p. 404.
16. Syed Muhammed Taifoor, *Glimpses of Old Dhaka*, Dacca: S.M. Perwej, 1956, p. 53.
17. Karl Marx, 'The East India Company – Its History and Results', *New York Daily Tribune*, 11 July 1853.

18. Quoted in Karl Marx, *Capital*, vol. 1, chap, 15, sect. V, 'The Strife Between Workman and Machine'.
19. See Dutt, *The Economic History of India*, pp. 300–1.
20. Huw Bowen, *The Business of Empire*, Cambridge: Cambridge University Press, 2005, p. 235.
21. Hoh-cheung Mui and Lorna H. Mui, *The Management of Monopoly: a Study of the English East India Company's Conduct of its Tea Trade, 1784–1833*, Vancouver: University of British Columbia Press, 1984, p. 127.
22. Quoted in Inglis, *The Opium War*, p. 49.
23. Quoted in ibid., p. 62.
24. Ibid., p. 65.
25. Ibid., p. 92.
26. Quoted in Denys Forrest, *Tea for the British*, London: Chatto & Windus, 1975, p. 96.
27. Quoted in Philips, *The East India Company*, p. 294.
28. James Mill, *History of British India*, II, p. 132.
29. James Mill, 'Affairs of India', *Edinburgh Review*, 16, 1810, quoted in Man To Leung, *James Mill's Utilitarianism and British Imperialism in India*.
30. James Mill, *History of British India*, VI, p. 14.
31. Quoted in Foster, *East India House*, pp. 205, 202.
32. Quoted in Michael Edwardes, *History of India*, London: Thames & Hudson, London, 1961, p. 258.
33. Quoted in ibid., p. 261.
34. Quoted in James Mill, *History of British India*, I, p. xxx.
35. Tirthankar Roy, *The Economic History of India, 1857–1947*, New Delhi: Oxford University Press, 2000, pp. 33–4.
36. Inglis, *The Opium War*, p. 156.
37. W. Travis Hanes and Frank Sanello, *The Opium Wars*, London: Robson Books, London, 2003, p. 157.
38. James, *Raj*, p. 105.
39. Quoted in Karl Marx, 'The Charter of the East India Company', *New York Daily Tribune*, 9 June 1853.
40. Karl Marx, 'The Government of India', *New York Daily Tribune*, 20 July 1853.
41. Ibid.
42. Karl Marx, 'The Future Results of British Rule in India', *New York Daily Tribune*, 8 August 1853.
43. Karl Marx, 'The British Rule in India', *New York Daily Tribune*, 25 June 1853.
44. Marx, 'Future Results of British Rule'.
45. Sir George Birdwood, *Report on the Old Records of the India Office*, London, 1891.
46. Quoted in M. Moir, D. Peers and Lynn Zastoupil, *John Stuart Mill's Encounter with India*, Toronto: University of Toronto Press, 1999, p. 4.
47. John Stuart Mill, *Representative Government*, Oxford: Oxford University Press, 1940 [1861], p. 175.
48. See Francis Wheen, *Marx*, London: Fourth Estate, 2000, p. 188.
49. Edward Said, *Culture and Imperialism*, London: Chatto & Windus, 1993, p. 97.

50. See, for example, Stanley Kurtz, 'Democratic Imperialism: A Blueprint', *Policy Review*, no. 118, April/May 2003.
51. Karl Marx, 'Revolution in China and in Europe', *New York Daily Tribune*, 14 June 1853.
52. Karl Marx, 'Trade or Opium?', *New York Daily Tribune*, 20 September 1858.
53. Karl Marx, 'Free Trade and Monopoly', *New York Daily Tribune*, 25 September 1858.
54. *Gentleman's Magazine*, 30 March 1813, p. 569.
55. Quoted in Karl Marx, 'The Indian Revolt', *New York Daily Tribune*, 16 September 1857.
56. Charles Dickens, quoted in James, *Raj*, p. 283.
57. Karl Marx, 'The Indian Bill', *New York Daily Tribune*, 24 July 1858.
58. 'In 2002, £12,000,000 from 1873 is worth £650,143,844 using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 30/10/05].
59. Francois Crouzet, *The Victorian Economy*, London: Methuen, 1982, p. 353.
60. Dutt, *The Economic History of India*, p. 399.

الفصل التاسع

1. Harvey, *Clive*, p. 368.
2. Jeremy Bentham, *An Introduction to the Principles of Morals and Legislation*, in *Utilitarianism*, London: Fount Paperbacks, 1979, p. 46.
3. *Annual Register*, 10 May 1773.
4. See Russell Sparkes, *From Mortmain to Adam Smith: Historical Insights on the Problem of Corporate Social Responsibility*, London, 2005.
5. See P.B. Buchan, 'Origins of the Knowledge Based Corporation', EBHA Conference, July 2001.
6. Philip Francis, letter to William Ellis, January 1777, quoted in Ranajit Guha, *A Rule of Property for Bengal*, p. 93.
7. Court of Directors, 8 December 1732, quoted in Chaudhury, *From Prosperity to Decline*, p. 37.
8. Sinha, quoted in Furber, 'Rival Empires of Trade', p. 177; and Datta, *Society, Economy and the Market*, p. 357.
9. Dutt, *The Economic History of India*, p. 400.
10. 'In 2002, £723,997,917 0s 0d from 1838 is worth £43,231,809,693.82 using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 31/10/05].
11. Alexander Dow, *History of Hindostan*, vol. III, quoted in Guha, *A Rule of Property for Bengal*, pp. 31–2.
12. Brooks Adams, *The Law of Civilisation and Decay* [1895], quoted in Palme Dutt, *India Today*, p. 119.
13. Prakash, *European Commercial Enterprise in Pre-Colonial India*, p. 349.
14. Utsa Patnaik, 'New Estimates of 18th Century British Trade and Their Relation to Transfers from Tropical Colonies', in K.N. Panikkar, Terence J. Byres and Utsa Patnaik, *The Making of History*, London: Anthem South Asian Studies, 2002. See Table B.5, p. 397.
15. Ibid., Table 5, p. 389.

16. Nehru, *The Discovery of India*, p. 247.
17. Maddison, *The World Economy*, p. 112.
18. Quoted in Cornelius Walford, 'Famine through History', p. 519.
19. Edmund Burke, Speech on the Impeachment of Warren Hastings, February 1788.
20. Marjorie Kelly, *The Divine Right of Capital*, San Francisco: Berrett-Koelher, 2001, p. 4.
21. Russell Sparkes, 'Through a Glass Darkly – Some Thoughts on the Ethics of Investment', The Beckley Lecture, 1998.
22. See <www.corporate-responsibility.org>.
23. See Nick Robins, 'Downsizing the Corporation', in *Return to Scale*, London: New Economics Foundation, 2003.
24. Quoted in Ian Hargreaves, 'The threat to democracy', *Financial Times*, 21 May 2002.
25. Oko-Institut e.V., 'Power Generation Market Concentration in Europe 1996–2000. An empirical analysis', Freiburg, May 2002, <www.oeko.de>.
26. Bill Vorley, *Food Inc.– Corporate concentration from farm to consumer*, London: UK Food Group, 2003.
27. Jean Ziegler, 'The Right to Food', Report submitted by the Special Rapporteur, Commission on Human Rights, UN Economic and Social Council, 9 February 2004.
28. Mark Townsend, 'Tesco in row over foreign workers', *Observer*, 10 April 2005.
29. Quoted in John Christensen and Richard Murphy, 'The Social Irresponsibility of Corporate Tax Avoidance', *Development Journal*, vol. 47, no. 3, 2004.
30. Galbraith, *A History of Economics*, p. 163.
31. John Kenneth Galbraith and Nicole Salinger, *Almost Everyone's Guide to Economics*, Harmondsworth: Penguin, 1981, p. 53.
32. ATCA specified that 'district courts shall have original jurisdiction of any civil action made by an alien, for a tort only, committed in violation of the law of nations or a treaty of the United States'.
33. See <www.earthrights.org>.
34. Nehru, *The Discovery of India*, p. 452.
35. Edward Thompson, *The Other Side of the Medal*, London: The Hogarth Press, 1925, p. 131.
36. See <www.museumofthecorporation.org/homePage.htm>.
37. Ben Okri, quoted in Bhiku Parekh, *The Future of Multi-Ethnic Britain*, London: The Runnymede Trust, 2000, p. 103.
38. Edmund Burke, *Correspondence*, quoted in Uday Singh Mehta, *Liberalisation and Empire*, p. 169.

Select Bibliography

مراجع إضافية

Alborn, Timothy, *Conceiving Companies*, London: Routledge, 1998

Ali, Shahid, *The Half-Inch Himalayas*, Middletown: Wesleyan University Press, 1987.

Allen, Robert J. Allen, ed., *Addison and Steele*, Orlando: Rinehart, 1974

Amnesty International, *Clouds of Injustice – Bhopal disaster 20 years on*, London: Amnesty International Publications, 2004

Baron, Archie, *An Indian Affair*, London: Channel 4 Books, 2001

Bentham, Jeremy, *An Introduction to the Principles of Morals and Legislation*, in *Utilitarianism*, London: Fount Paperbacks, 1979

Bernstein, Jeremy, *Dawning of the Raj: The Life and Trials of Warren Hastings*, London: Aurum Press, 2000

Blake, Robert, *Jardine Matheson – Traders of the Far East*, London: Weidenfeld & Nicolson, 1999

Bolts, William, *Considerations on Indian Affairs*, London [1772], in *The East India Company: 1600–1858*, ed. Patrick Tuck, London: Routledge, 1998

Bowen, Huw, *Revenue and Reform*, Cambridge: Cambridge University Press, 1991

—— *The Business of Empire*, Cambridge: Cambridge University Press, 2005

Bowen, Huw, Margarette Lincoln and Nigel Rigby (eds), *The Worlds of the East India Company*, Woodbridge: Boydell, 2002

Braudel, Fernand, *Civilization and Capitalism*, vol. 2: *The Wheels of Commerce*, London: Collins, 1982

—— *Civilization and Capitalism*, vol. 3: *The Perspective of the World*, London: Collins, 1984

Campbell, Olwen, *Thomas Love Peacock*, London: Arthur Barker, 1953

Capper, John, *The Three Presidencies of India*, New Delhi: Asian Educational Services, 1997 [1853]

Chancellor, Edward, *Devil Take the Hindmost*, London: Macmillan, 1999

Chatterji, Bankim Chandra, *Anandamath*, New Delhi: Orient Paperbacks, 2000 [1882]

Chaudhuri, Kirti N., *The Trading World of Asia and the East India Company 1660–1760*, Cambridge: Cambridge University Press, 1978

Chaudhury, Sushil, *From Prosperity to Decline: 18th Century Bengal*, New Delhi: Manohar, 1999

—— *The Prelude to Empire: Plassey Revolution of 1757*, New Delhi: Manohar, 2000

Crouzet, François, *The Victorian Economy*, London: Methuen, 1982

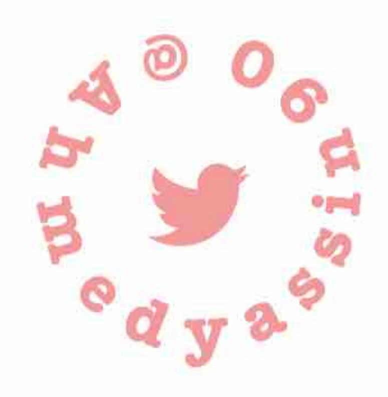
Dalrymple, William, *White Mughals*, London: HarperCollins, 2003

Das, Gurcharan, *India Unbound*, New Delhi: Penguin India, 2002

Datta, Rajat, *Society, Economy and the Market: Commercialisation in Rural Bengal c.1760–1800*, New Delhi: Manohar, 2000

Davis, Mike, *Late Victorian Holocausts*, London: Verso, 2002

Dutt, Romesh Chunder, *The Economic History of India under Early British Rule (1757–1837)*, London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co, 1908


@Ahmedyassin90

